بسم الله الرحمن الرحيم

محرم آفندی

شرح

شرح ملا جامی

تالیف

الحاج عبد الله بن صالح ابن آل عقیل

مکتبة الشیبانیة

سرکلر روڈ کوئٹہ فون ۶۱۱۱۲۳

الجلد الاول من محرم

وحاشية مولانا البسنوي على الجامي هي ردود على
العصام الى تمامها

معارف نظارت جليله‌سنك ٢٩٥ نومرولى وفى ٢٩ جمادى الآخر ٣١٨ وفى
١١ تشرين اول ٣١٦ تاريخلى رخصتنامه‌سيله طبع اولنمشدر .

پاكستان

مكتبة رشيدية
سركى روڈ — كوئٹه فون ٨٤٣٢٦٤

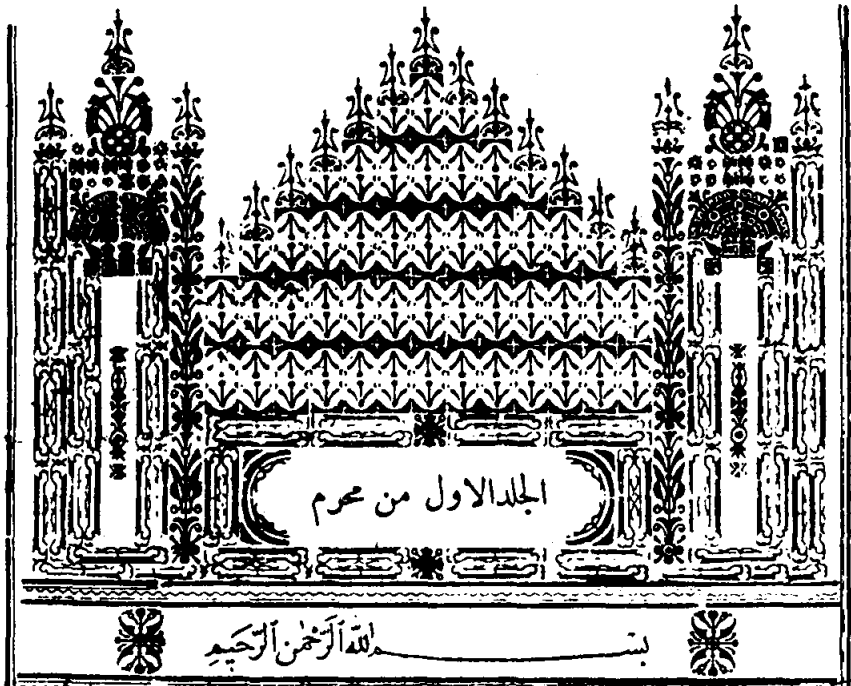

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

صدر كتابه بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالقرآن العظيم وتيمنا وتبركا باللفظ الكريم فقال (الحمد) مصدر من حمد يحمد من باب علم يعلم وهو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من العام او غيره لان الحمد خاص باعتبار المورد وهو اللسان فقط وعام باعتبار المتعلق كما قيل من العام او غيره يعني سواء وصل من جانب المحمود نعمة الى الحامد فحمدلة مكافاة لما وصل مثل حمدت زيدا على انعامه او لم يصل مثل حمدت زيدا على حسنه واما الشكر فهو الوصف بالجميل ايضا لكنه عام باعتبار المورد يعني يكون باللسان وغيره وخاص باعتبار المتعلق لان الشكر لا يكون الا من انعام ويكون بينهما عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان ويصدق الاول فقط في الوصف بالعلم باللسان والثاني فقط في الوصف بالجنان في مقابلة الاحسان كذا في المطول واللام فيه للجنس او الاستغراق ولا يكون للعهد اذ لا عهد لا في الذهن ولا في الخارج وسياتي له زيادة تحقيق (لوليه) اللام متعلق بالخبر تقديره ثابت او كائن وهو ضد العدو من الولي بمعنى القرب وكل من ولي امر احد فهو وليه اي قريبه وصديقه او من الولاية لان كل من ولي امر احد فهو وليه يعني حافظه وناصره وكلا المعنيين ههنا جائز ان اما على الاول فالمعنى جنس الحمد او كل حمد لمحب كل حمد على ان تكون الاضافة في وليه للاستغراق والضمير البارز فيه راجع الى الحمد ومحب كل حمد هو الله تعالى لانه تعالى يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره تعالى فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان جنس الحمد او كل حمد لمن ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وهو المكان او ما يحمد به وهو اللسان وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به وانما قال

حمد المن جعل شجرة العلم مثمرة بالادب الذي صار لحصول المقصود كالدليل وشرف بعض عباده بفوائد ضيائية بهابرون سواء السبيل والصلوة والرضوان والتحية والسلام على خير خلق الله الملك الجليل محمد المصطفى لتبليغ الرسالة وايضاح الايات الكافية حسبما تعلق به ارادة العزيز الجميل وعلى آله المعرب كلتهم عن الحق الصريح واصحابه المبنية كلامهم على الشرع الصبيح ما تناوب النور والظلام وتعاقب الليال والايام وبعد فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه القدير محمد بن موسى البسنوي المعترف بالعجز والتقصير ان بعض الازكياء من اصحاب الاشتغال اسعدهم الله

(لوليه)

لوليه ولم يقل لله تعالى مع كونه اخصر اما لفظا فلرعاية السجع لنبيه واما معنى فليحتمل كلا المعنيين السابقين آنفا فيحصل للسامع معنيان لان حصول لذتين اولى من حصول لذة ونعمتين اولى من نعمة (والصلوة) الواو لعطف الجملة على الجملة كتبت بالواو كالزكوة لتعظيم لفظها لان الواو اقوى وهى من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء وتضرع وتذلل مبتدا (على نبيه) خبره والضمير البارز راجع الى الولى تقديره على نبي ولى الحمد والنبي اما من النبوة وهى ما ارتفع من الارض سمى به لارتفاع شانه وقدره على سائر الخلق وهو حينئذ فعيل بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح او من النبأ وهو الخبر فعلى هذا اصله نبيء على وزن جرى وعلى الاول نبو مثل غبيو سمى به لان النبي مخبر عن الله وحينئذ فعيل بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم وقدير بمعنى قادر وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام كما قال الله تعالى ❁ يا ايها النبي بلغ ما انزل ❁ الآية والرسول اخص منه وهو انسان ايضا ولكن يكون له كتاب وشريعة فيكون اخص من النبي لان كل رسول نبي ولا عكس كما ان كل انسان حيوان من غير عكس واضافته الى الضمير اما عهدية كغلام زيد فينصرف حينئذ الى نبينا فيكون المعنى والصلوة على النبي المعهود في القلوب وقد تكون جنسية واستغراقية فالمعنى حينئذ والصلوة على كل نبي له تعالى فيعم عونة الزمان والمقام يخص بنبينا ايضا وان كان عاما في نفسه وانما قال على نبيه ولم يقل على رسوله مع ان الرسالة اقوى وبالمقام احرى اعنى اما للفظا فلرعاية السجع واما معنى فعلى كون الاضافة للجنس والاستغراق ظاهر لانه اشمل واما على انها عهدية فللدلالة على انه عليه السلام اذا استحق الصلوة بمرتبة النبوة فاستحقاقه اياها بمرتبة الرسالة يكون بالطريق الاولى لان الرسالة اقوى (وعلى آله) عطف على نبيه باعادة الجار اشارة الى انهم وان كانوا يستحقون الصلوة لمتابعة النبي عليه الصلوة والسلام كأنهم استحقوها اصالة مثل قوله تعالى ❁ ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ❁ يقال آل الرجل نفسه واهله وعياله واتباعه والصاره وعلى الثالث يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم يعنى يكون عطف الخاص على العام اعتناء بشانهم واشارة الى انهم احقاء بالصلوة لانهم كانوا تابعين له كقوله تعالى ❁ تنزل الملائكة والروح ❁ واما المعنى الاول فهو غير مراد ههنا واما على الثاني فيكون من باب عطف العام على الخاص لان آله ايضا اصحابه فيتكرر الدعاء لهم لكونهم آله واقرباء والرسل اصله اهل قلبت الهاء همزة لقرب مخرجهما ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آمن وقيل اصله اول على وزن فرس قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وعلى الروايتين نظم الشاطبي حيث قال ❁ فابداله من همزة هاء اصلها ❁ وقد قال بعض الناس من واوا بدلا ❁ ومضاف الى الضمير الراجع الى النبي (واصحابه) بالجر عطف على آله وهو جمع صحب جمع صاحب كركب وراكب ويجمع على صحاب وصحبان كجياع وشعبان ثم قيل الصحابي من صحب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وخدمه او خدمته

تعالى ووفقهم للاستكمال طلبوا من تحشية نحو الشيخ الفاضل عبد الرحمن الجامي قدس الله بسره السامي لما وجدوا لطايف مبانيه تحت ردود بعض الفضلاء مغمورة ونفايس معانيه بحجب الفاظهم مستورة فتفكرت الى ان تيقنت بان هذه مصلحة عظيمة وتحققت انها من المواد التي فيها منافع جسيمة فانها امر يرجع الى خدمة الدين المتين فوقع امداد لطالبي الرمى الى معاوج النظم المبين فشرعت فيه قاصدا التوسل به الى مزيد عنايت سيد المرسلين من ارحم الراحمين واحسان شفاعة سند الانبياء المشرف بخطاب وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب (قوله الحمد لوليه) دل بلام الجنس والاختصاص على انه لا يكون لغيره كما تعلق به قوله عز وجل له الملك وله الحمد وانما سلك هذه الطريقة ولم يصرح باسمه سبحانه لاشتمالها على زيادة امر لا يحصل بغيرها اعنى الدلالة على اهليته تعالى للحمد بالمطابقة مع ان المراد مما يسبق الى الاوهام العامة ايضا الظهور جريانه او الشيوع

واختلف فى تفسيره وهم عند وفاته عليه الصلوة والسلام مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه عليه السلام لقوله عليه السلام (اصحابى كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم) كذا فى حاشية المطول (المتأدبين) صفة الال والاصحاب على سبيل البدل او من باب الحذف والتفسير الابهام الناشئ منه تقديره وعلى آله المتأدبين واصحابه حذف الوصف الاول اختصارا او ذهابا الى الاجمال والتفصيل والابهام والتفسير الادب من ادب اذا برع وكرم وهو قسمان ادب النفس وادب الدرس اما ادب النفس فلان الال والاصحاب كانوا متأدبين بآداب نفسه عليه الصلوة والسلام وآداب نفسه التخلق بخلق القرآن وهو الامر بالمعروف والنهى عن المنكر كما قال الله تعالى ﴿ انك لعلى خلق عظيم ﴾ وهو خلق القرآن الكريم واما ادب الدرس فلان النبى عليه السلام كان يبلغ الكتاب والاحكام كما قال عليه السلام فى اثناء وعظه الا هل بلغت قالوا بلى قال فليبلغ الشاهد الغائب والاصحاب كانوا يبلغون الكتاب والاحكام كما بلغ النبى عليه السلام اياهم (بآدابه) جمع ادب يعنى اخذوا البراعة والكرم منه عليه السلام فبلغوا الكتاب والاحكام لمن بعدهم كما بلغ النبى عليه السلام لهم وفى ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو قسم من الادب (وبعد) الواو ابتدائية وبعد ظرف من الظروف المكانية استعير ههنا للزمان لكونه مضافا اليه بعد مبنى على الضم لما تقرر فى موضعه تقديره وبعد زمن الفراغ من الحمد لوليه والصلاة على نبيه وآله والعامل فيها المقدرة لان ماقبل بعد مظنة ما يدل على الفاء فى قوله فهذه اولانها مقدرة فى نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد حذف اما على انه لامنع من الاجتماع حيث يقال واما بعد لوجود معنى الفعل فى اما لنيابتها عنه ورائحة الفعل كافية فى عمل الظرف لكونه معمولا ضعيفا حيث يعمل فيه كل عامل (فهذه) اشارة الى المسائل التى كتبها على هذا الكتاب بناء على تأخير الديباجة عن تدوينه فتكون الاشارة حينئذ حسية او اشارة الى ما فى الذهن بناء على تقديمها عليه فتكون الاشارة حينئذ ذهنية وفى محث عصام اى هذه الامور الحاضرة فى العقل استحضر المعانى التى سيذكرها فى كتابة على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسم الاشارة ربما تستعمل فى الامور المعقولة وان كان وضعها الامور المبصرة فى مرأى المخاطب اما لكمال اتقان هذه المعانى حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما اشارة الى فطانة الطالب بحيث بلغ مبلغا صارت المعانى عنده كالمبصرات واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفى ذلك مبالغة فى حث الطالب على تحصيل المعانى الى هنا كلامه قوله فهذه مبتدأ (فوائد) خبره جمع فائدة كنواصر جمع ناصرة وهى ما استفيد من علم او جاه او مال يقال فاد يفيد اذا ثبت فمعنى فوائد ثوابت يعنى امور ثابتة بعيدة عن البطلان والخلل (وافية) من وفى الشئ اذا تم يفى مثل رمى يرمى وفيا على وزن فعول فمعنى وافية كثيرة تامة لا نقصان فيها

استعمال الحمد فى حقه تعالى دون غيره وهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل فاذا ذكر فى الكلام صريحا يكون الكلام حمدا على تقديرى الانشائية والاخبارية جميعا وذلك لان اثبات الحمد لشئ يدل على كونه متصفا بالجميل الذى وقع فى مقابلته الحمد ولذلك اثبت له فيكون حاصل الكلام توصيفه بالجميل على وجه الاجمال اولان اثبات الحمد له توصيف بجميل خاص وهو ثبوت الحمد له اى المحمود به فهو يدل تفصيلا على الاتصاف بالكمال واما لانهم عدا وربط الحمد به حمدا فكانهم جعلوا اعطاء الحمد لشئ حامدية وهذا تخيل مناسب لمذاق العرف ولذلك تراهم يستعملون فى مقام الحمد لفظ الحمد او مايشتق منه ثم ان بعض الناس قد ذهب الى ان الحمد المبنى للفاعل ثابت له دون غيره والمعنى ان الحامدية له تعالى مختصة به لاتتأتى من غيره تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار العجز عن الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولذا اختاره نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم ليلة المعراج حين لاقى ربه هذا وهو مذهب عجيب وتفرد غريب فان معنيته

والام فى (لحل) متعلق بقوله وافية على تضمين معنى التعلق والتضمين طريقان احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا منه وعلى هذا معناه فهذه امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلقة لحل والثانى ان يكون الاصل زائدا والمضمن قائما مقامه فحينئذ يكون المعنى فهذه امور متعلقة لحل والطريق الاول ابلق بالمقام لانه على الطريق الثانى يفوت معنى الوافية قوله لحل مصدر مضاف الى المفعول لانه هو المقصود والفاعل متروك تقديره لحل هذه الفوائد الحل بالفتح يقال حل العقدة اذا فتحها وبابه ردو المراد ههنا الايضاح والبيان اى لايضاح (مشكلات الكافية) وبيانها مشكلات جمع مشكل اذا اشتبه الكافية اسم كتاب لابن الحاجب قوله (للعلامة) الكافية فى تقدير الكائنة له من حيث التأليف او حال منها وهى مضاف اليه للمشكلات وهى مفعول به للمصدر ليكون مبنيا للمفعول بالواسطة يعنى يجوز الحال من المضاف اليه اذا حذف المضاف واقيم هو مقامه وههنا كذلك لانه يجوز ان تقول لحل الكافيه حال كونها مؤلفة للعلامة مثل قوله تعالى ❁ واتبع ملة ابراهيم حنيفا ❁ حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا ومن اراد تحقيق المرام فليطالع المصام (المشتهر) بكسر الهاء ويجوز الفتح ايضا لانه جاء لازما ومتعديا كما يقال لفلان فضيلة اشتهرها الناس صفة للعلامة على ان التاء فيها للمبالغة كتاء نسابة اختار من بين اوصافه الاشتهار اغنياء له عن الوصف بالفضائل تفضيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء فى المدح (فى المشارق) متعلق بالمشتهر وبيان لمحل الاشتهار (والمغارب) عطف عليه وانما جمعهما اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فلاعتبار مشرق كل يوم ومغرب كل يوم لان لكل يوم وليلة مشرقا ومغربا وفيه مبالغة فى اشتهاره وانما ثنى فى قوله تعالى ❁ رب المشرقين ورب المغربين باعتبار مشرق ❁ فى الصيف ومشرق الشتاء لانهما اثنان فى كل سنة وكذلك المغرب والافراد فى بعض المواضع باعتبار الجنس يعنى جنس المشرق وجنس المغرب (الشيخ) عطف بيان لقوله المشتهر من شاخ يشيخ شيخا ومشيخة وشيخوخة من ظهر فيه سنه اى علامته او من خمسين له او من احدى وخمسين الى آخر عمره او الى ثمانين هذا على حقيقته وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل اى وصفته بالشيخ وان لم يكن موصوفا به للتعظيم باعتبار كونه موصوفا باوصاف الشيوخ (ابن الحاجب) لاشتهاره بهذا اللقب لانه كان والده حاجبا لسلطان زمانه (تغمده) من التفعل يقال غمد السيف من باب ضرب ونصر جعله فى غمده فهو مغمود وتغمده الله برحمته غمده بها كذا فى الصحاح ففيه استعارة تبعية لتشبيه الشيخ بالسيف فى حدة الطبع وقطع المشكلات وفيه استعارة مكنية ايضا لتشبيه المذكور فى النفس وتخييلية وهى اثبات مايلزم المشبه به من الغمد للمشبه (الله يغفرانه) متعلق بقوله تغمده اى ستره الله بمغفرته ورحمته كما يستر الشئ النفيس بالاثواب الفاخرة (واسكنه) اى اسكن الله الشيخ يوم القيامة (بحوحة) بالباء الموحدة من تحت وبعده حاء مهملة

اللغوى والعرفى وهو انه فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما كما ذكره المحققون يشهد ان ببطلانه لان كلا منهما بحيث لايتصور فى حق الخالق ثم اذا اعتبر على الاول من المبنى للمفعول يصير وصفاله عز اسمه لكن المدعى مبنى على خلاف واما ماتقله من الاثر فمحمول على ماهو الغرض من ماهيته اللغوية راجع الى ماذهب بعض الصوفية من ان حقيقة الحمد اظهار الصفات الكاملة فان هذا كما يكون بالقول يكون بالفعل ايضا وهو اقوى الا يرى ان آثار السخاوة تدل عليها دلالة قطعية لا يتصور فيها تخلف بخلاف الاقوال لان دلالتها عليها وضعية فالله سبحانه وتعالى لما بسط الوجود على الممكنات ووضع عليه موائد الكرم والجود فقد كشف عن صفات كماله واظهرها بدلالات قطعية غير متناهية فان كل موجود يدل عليها بوجه لايتصور ذلك فى العبارات الدالة عليه ومن ثم قال النبى صلى الله عليه وسلم لااحصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فان قلت فليكن مبنى كلام ذلك البعض هو المنقول عن ذلك البعض قلنا لايستقيم

ويعده باء ايضا وبعده واو وحاء كذلك على وزن فعلولة الشئ الوسط لا افراط ولا تفريط منسوب على الظرفية (جنانه) بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والمراد ههنا الاول وهي في الاصل الحديقة التي هي ذات الشجر والنخل سميت بها لاشتمالها على الاشجار والنخيل يعني اسكنه الله وسط جنانه (نظمتها) النظم الجمع يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك اي جمعت الفوائد الوافية (في سلك) متعلق بالنظم والسلك الخيط (التقرير) يعني قرار داده والمراد به ههنا اما هذا المعنى او المعنى العرفي وهو التلفظ بالالفاظ حسبما يقتضيه العقل والمقام وعلى التقديرين تكون الاضافة من قبيل اضافة المشبه به اي المشبه اي جمعت الفوائد التي هي المعاني يعني الفاظها في التقرير والتلفظ الذي هو كالحرز في السلك وجه الشبه كون كل منهما حافظا للاشياء وحسن الاجتماع والانتظام وقيل التقرير جعل الشئ في قراره او الحمل على الاقرار والحمل على الثاني ابلغ في مدح الكتاب (وسمط) عطف على السلك وهو ايضا بكسر السين المهملة السلك مادام فيه الحرز (التحرير) وهو التقويم والاضافة فيه من قبيل لجين الماء اي جمعتها في التقرير الذي هو كالسلك الذي فيه الحرز والتحرير الذي هو كالسمط الذي فيه اللؤلؤ فيه تدرج وترق من الادنى الى الاعلى (للولد) متعلق بنظمتها الولد المولود (العزيز) فعيل بمعنى المفعول العزة عند اهل المعرفة الذكاء والفضل فوصفه به في قوة وصفه بالذكاء والفضل فكأنه قال للصبي الموصوف بالذكاء والفضل (ضياء الدين) هذا لقبه عطف بيان او بدل منه والثاني هو الاولى (يوسف) اسمه عطف بيان (حفظه) اي يوسف (الله سبحانه عن) اشياء (موجبات) بكسر الجيم جمع موجبة يعني عن اشياء تكون سببا لحصول (التلهف والتأسف) كلاهما بمعنى واحد وهو الغصة والكربة الا ان في الثاني مبالغة في الحزن لان الاسف اشد الحزن كذا في الصحاح يعني حفظ الله يوسف عن اشياء تكون سببا لان يكون حزينا في الدنيا والاخرة (وسميتها) اي سميت الفوائد التي نظمتها عطف على نظمتها والتسمية تتعدى الى المفعولين بنفسها نحو سميت ابني زيدا وتتعدى الى الثاني بالباء نحو سميت ابني بزيد وههنا من القسم الثاني (بالفوائد الضيائية) وهذا من قبيل تسمية المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف لان المقصود الضيائية وانما اتى بالفوائد لتكون موصوفة لها ولكون القلب اشهر من العلم في اكثر الاستعمال نسب اليه ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب المعنى فيشعر بان هذا المؤلف يضئ القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب فللتفاؤل تنسب اليها وقيل المقصود الاصلي في التركيب الاضافي ان كان في الجزء الثاني فالنسبة اليه والا فالنسبة الى الاول والمقصود الاصلي ههنا الجزء الاول لان المصنف كأنه وصفه بالضياء كما في وصفه بالعزة كما في قولك عبد مناف يقال فيه عبدي لا منافي وفي ابن الزبير زبيري وفي امرئ القيس قيسي قوله (لانه) علة للجملة التي هي قوله نظمتها اي لان الولد العزيز ضياء الدين يوسف صار سببا (لهذا

على هذا ايضا اذ لا ارتياب في ان مرادهم بيان الحمد القائم بالمخلوق دون انه تعالى سلمنا التعميم لكن لا سبيل الى التخصيص كما لا يخفى وايضا يلزم ان لا يكون اظهار العبد لانواع الصفات الكمالية ووصفه بالجميل في بعض الصور وفعله المنبئ عن التعظيم حمدا له تعالى فان قلت انما المراد به ما هو اظهار الصفات بحسب الافعال فقط وهو لا يمنع كون غيره من غيره حمدا له كيف لا وقد دل على ذلك بقوله وهذا على واجل افراده قلنا هذا قصدينا قضه صريح كلامه مع انه مما لا يصح في نفسه لضرورة ان هذا ليس فردا خاصا به تعالى وقد اشار النبي صلى الله عليه وسلم الى ذلك عصمنا الله تعالى عن امثال هذه الاوهام وجعلنا من زمرة عبادة المتصفين بسلامة الافهام (قوله والصلوة على نبيه) لما كان الله تبارك وتعالى ارسل الينا نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم وهدانا الى الاسلام وجب علينا الاستعانة به ومن يقوم مقامه في تحصيل الكمالات المتعد بها الجليلة شانها بالتوسل به بافضل الوسائل اعني الصلوة وما يجري مجراها من الثناء فان هذه

الجمع والتأليف) عطف تفسير للجمع لان الجمع يحتمل ان يكون بالتأليف وغيره وفسره به وانما اورد الجمع ههنا مع احتماله التفسير واخرج الفقرتين عن المساواة ليكون الكلام من قبيل الابهام والتفسير وهو الذى وان كان فيه تطويل الفقرة الثانية على الاولى فلا يصح قول من قال فالاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الاخراج الفقرتين عن المساواة تدبر (كالعلة الغائية) وهى ما تقدم فى التصور وتأخر فى الوجود وههنا فى الحقيقة العلة الغائية تعلم يوسف هذا الكتاب المؤلف له وهو فى الواقع مقدم فى التصور ومؤخر فى الوجود واما نفس يوسف فهى مقدمة فيهما فلم يصح ان تكون علة غائية فلذا قال كالعلة الغائية على طريق التشبيه لا على طريق التحقيق ويجوز ان تكون علة غائية على طريق التحقيق لكن بحذف المضاف فى جانب الاسم اى لان تعلم يوسف لهذا الجمع والتأليف العلة الغائية على ان تكون الكاف زائدة مثل قوله تعالى ﴿ ليس كمثله شئ ﴾ فلم يصح قول من قال ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح واتضح وكفى فى النسبة كما عرفت فاعلم ان العلل عندهم اربع العلة الفاعلية وهى ههنا مؤلف هذا الكتاب والعلة المادية وهى ههنا الفاظ هذا الكتاب وكلماته وتراكيبه وغيرها والعلة الصورية وهى ههنا جرم هذا الكتاب على اى وجه كان والعلة الغائية وهى تعلم يوسف هذا الكتاب واشتغاله به (نفعه) اى يوسف اى لينفعه (الله) لان الماضى اذا وقع موقع الدعاء يكون بمعنى الامر واورد بالماضى للتفاؤل واظهار الحرص وابراز غير الواقع منزلة الواقع وللاحتراز عن صورة الامر (بها) اى بالضيائية لما سبق ان المقصود ههنا الوصف (وسائر) معطوف على مفعول نفع وهو الضمير البارز المتصل به من سأر يسأر من باب فتح يفتح ومصدره سؤر وصفته سائر فالسؤر بقية ما اكل او شرب ومعناه الباقى ويجئ ايضا بمعنى الجميع فالسائر ههنا بالمعنى الثانى يكون للمدعو له انفع وهو يوسف لانه يتكرر الدعاء فى حقه اولا بالضمير العائد له وثانيا بالعطف يعنى يكون من باب عطف العام على الخاص لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه ومضاف الى (المبتدئين) جمع مبتدئ وهو من ابتدأ فى كل شئ يقال له فى ابتدائه مبتدئ فيكون من الفاظ العموم ولذا قال الشارح رحمه الله (من اصحاب التحصيل) احترازا عن كونه من اصحاب الحرف والصنائع لان هذا اللفظ يعنى لفظ اصحاب التحصيل لا يطلق فى عرفهم الا على من طلب العلم واشتغل به (وما توفيقى) مصدر مضاف الى ما يقوم مقام الفاعل والتوفيق جعل الاسباب موافقة للمسببات فالمعنى وما كونى موفقا يعنى فما تكون اسبابى موافقة لمسبباتى بشئ من الاشياء (الا) معونة (الله) تعالى اياى وتوفيقه فالاستثناء مفرغ وقيل هو استعدادا لاقدام على الشئ فحينئذ يكون المصدر مبنيا للفاعل فالمعنى وما كونى اوما اكون مستعدا على الاقدام بشئ من الاشياء الا بمعونة الله تعالى وقيل جعل الله افعال عباده موافقة لما يحبه ويرضاه فالمعنى وما تكون افعالى موافقة لما يحبه ويرضاه الا بالله وقيل وهو موافقة تدبير العبد لتقدير الحق فالمعنى وما يكون تدبيرى موافقا لتقدير الحق الا الى آخره كما قيل العبد يدبر

الكمالات لا يحصل الا بالاستعانة بالنفس الكاملة التى ارسلت لتكميل النفوس ولم ينسخ احكامها بعد السر ليس المقام مقام بيانه وان كان الفيض على النفوس الناقصة المستكملة فى كدورات الطبيعة مطلقا حاصلا بتوسط غيره من عداد النفوس المستكملة اياها بحسب استعدادها ان خيرا فخير وان شرا فشر هذا ومن البين ان الاستعانة به لا يحصل الا بالتوسل اليه وبقدر تفاوته قوة وضعفا تتفاوت الاستعانة فيتفاوت الكمالات الفايضة به والاستعانة ممن يقوم مقامه توسل اليه واستعانة منه بواسطة القايم مقامه وهذا وجه ما اشتهر من ان الصلوة على النبى عليه السلام ليس كالصلوة على آله فانه قصدا وهذا تبعا واذا فهمت ذلك علمت سر وجوب الصلوة عليه عليه الصلوة والسلام شرعا وانها واجبة عقلا وترك التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم ليس لما سبق لان الصلوة لا تختص به صلى الله عليه وسلم بل تعمه وغيره من ذوى الانفس القدسية وكثير ما يصرح بتعميمها بل للاعتماد على القرينة وهو ارداف الصلوة على الال

والله يقدر وقيل هو الامر المقرب الى السعادة الابدية والكرامة السرمدية ومن اراد تحقيق معنى التوفيق فى الافادة والاستفادة فليطالع قواعد الاعراب التى للشيخ زاده (وهو حسبى) الواو للحال والجملة حال اى حسبى وكافى فى جميع مهماتى ومراداتى (ونعم) الواو للعطف (الوكيل) فاعله اما معطوف على حسبى عطف جملة على مفرد فالمخصوص الضمير المرفوع المقدم مثل زيد نعم الرجل كذا فى المطول او على حسبى عطف جملة على جملة فالمخصوص محذوف تقديره ونعم الوكيل الله مثل قوله تعالى ﴿ نعم العبد ﴾ اى نعم العبد ايوب عليه السلام وعلى التقديرين يكون عطف الانشاء على الاخبار وبينهما كمال الانقطاع فلزم التأويل والتوجيه ليصح العطف اما على الاول فيقال اللفظان كان اخبارا فالمعنى على الانشاء فيناسب المعطوف من حيث المعنى فيصح عطفه واما فى الثانى فيقال وان كان الشاء فالمعنى على الاخبار فيناسب المعطوف عليه من حيث المعنى فيصح عطفه (اعلم) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المصنف لم يكتب فى اول هذا الكتاب لفظا الحمد والصلوة على نبيه وخالف السلف فيهما لانهم كتبوهما فاجاب عنه بقوله فقال اعلم (ان الشيخ لم يصدر) من التصدير (رسالته هذه) صفة الرسالة مثل مررت بزيد هذا وسيأتى تفصيله (بحمد الله سبحانه) متعلق بقوله لم يصدر (بان جعله) متعلق به ايضا اى جعل المصنف الحمد لله (جزء) مفعوله الثانى (منها) الجار والمجرور صفة لجزء والضمير البارز راجع الرسالة اى بان جعل المصنف الحمد لله جزء من الرسالة كتبا لان الجزئية لا تكون الا بالكتابة لا قولا ولا قلبا لانه ليس من شان المصنف ان لا يصدرها بالحمد القولى ولا بالحمد القلبى فعدم التصدير بالحمد القولى او القلبى حين الشروع فى شئ من الاشياء ليس من شان العاقل فضلا عن المصنف الفاضل (هضما) مصدر من باب ضرب وهو الكسر واظهار التذلل والتواضع مع انه من المكملين منصوب لانه مفعول له لقوله لم يصدر وسيأتى له زيادة تفصيل اللام فى قوله (لنفسه) متعلق به ولك ان تقول انه لما صدر رسالته بالبسملة فقد صدرها ايضا بالحمدلة لان الحمد اظهار الصفات الكمالية الا انه لم يذكر لفظه هضما لنفسه وهضم النفس ممن اتى بما يكاد ان يوقعه فى الاعجاب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه ايضا ترك الصلوة على النبى عليه السلام والباء فى قوله (تخييل) متعلق بقوله هضما وهو القاء الشئ فى الخيال مصدر مضاف الى المفعول يعنى بالقاء المصنف هذا المعنى اى نقصان كتابه فى نفسه وهو (ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس) من الافعال الناقصة اسمه مستتر فيه راجع الى الكتاب وخبره قوله (ككتب السلف) والجملة خبر ان وهى مع اسمها وخبرها مفعول للتخييل اى ليس هذا الكتاب من حيث انه كتابي ومؤلفى مثل مؤلفات السلف وهو بوزن الخلف بفتحتين السابق الصالح من حيث صفر جرمه وعدم اشتماله على المسائل والقواعد والامثال والشواهد (حتى يصدر به) تفريع لعدم كون كتابه ككتبهم (على سننها) بفتحتين الطريق اى طريقها

والصحب فيكون الاضافة على الاصل اعنى العهد وتجويز كونها للجنس والاستغراق على ان يكون المعنى والصلوة على كل نبى له تعالى يأباه ذلك (قوله المتأدبين بآدابه) قيل فى الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه مأدبون بآداب نفسه واداب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام انتهى ومقتضاه ان ادب النفس للصحابة ما استفاده وبصحبة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من مشاهدة افعاله ومعاينة اخلاقه وادب درسهم ما اخذوه من لسانه من الشرايع وليس الامر كذا لضرورة ان ادب النفس للشخص ما خلقه الله عليه من المندوب اى ما كان حاصلا له من الظرف وحسن التناول بلا واسطة وكسب وتعلم وادب الدرس ما حصل بتلك الواسطة وقد ذكر تعالبى فى التمثيل ادب النفس خير من ادب الدرس وايضا لا يقال لصاحب ادب النفس انه متأدب بل اديب قال فى الصحاح على النشر الترتيبى تقول ادب الرجل بالضم فهو اديب وادبه فتأدب لا يقال لعله اراد ان الاصحاب اخذوا من النبى صلى الله عليه وسلم ادب

من البسملة والحمدلة والتصلية وغيرها (ولا يلزم) هذا جواب دخل مقدر وهو عدم العمل بالحديث عند عدم التصدير بحمده سبحانه على الوجه المذكور يستلزم الاقطعية فقال لدفعه ولا يلزم (من ذلك) اى من عدم التصدير بالحمد (على الابتداء) فاعل لقوله ولا يلزم (به) اى بالحمد (مطلقا) لا قولا ولا قلبا ولا كتبا ولا فعلا (حتى يكون) كتابه هذا (بتركه) اى بترك الحمد كتبا وفعلا (قطع) ويدخل تحت قوله عليه السلام كل امر ذى بال لم يبدا فيه بالحمد لله فهو اقطع وفى رواية فهو اجذم (لجواز اتيانه) اى المصنف (بحمد الله) قولا وفعلا (من غير ان يجعله جزأ من كتابه) بان يقول الحمد لله وغيره مما يدل على تعظيم الله تعالى بقلبه وباله ولكن لم يجعله جزأ من كتابه هضما لنفسه وهذا اولى والق (وبدأ) الواو للاستيناف يعنى جواب عن سؤال مقدر تقديره كان وظيفة من اشتغل فى النحو ان يشتغل اولا بتعريف الاعراب والبناء وما يبتنى عليهما الا ان المصنف ابدأ فى هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفته من تعريف الكلمة والكلام فاجاب عنه بقوله وبدأ (بتعريف الكلمة والكلام) يعنى كان من دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع فى المقصود من علم النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعى العلم يعنى ان الكلمة ذات موصوفة بالاعراب والبناء حيث يقال هذه الكلمة معربة وتلك مبنية وهما صفتها كما ان الذات مقدمة على الصفة كذلك ههنا فما يعرف الموصوف لم يعرف الصفة (لانه) اى المصنف (يبحث فى هذا الكتاب) اى الكتاب المسمى بالكافية (عن احوالهما) اى الكلمة والكلام يعنى الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك واذا كان الامر كذلك (فمتى لم يعرفا) مبنى للمفعول اى الكلمة والكلام من التعريف ان اريد بالمعرفة المعرفة بالحد او من المعرفة ان اريد بها المعرفة بالذات وايا ما كان فمعرفة الاحوال متوقفة على معرفة الذوات فان تمت والا فلا ولذا قدم معرفة الذوات (كيف يبحث عن احوالهما) يعنى على اى حال وعلى اى وصف يريد البحث عن احوال الذات مادامت الذات لم تعرف (وقدم الكلمة على الكلام) مع ان المقصود الاهم يتوقف عند المصنف على التركيب الذى هو الكلام لان المصنف اخذ فى تعريف المعرب التركيب حيث قال المعرب المركب فالانسب تقديم الكلام على الكلمة الا انه قدمها على الكلام (لكون افرادها) اى افراد الكلمة (جزأ من افراد الكلام فمن جملة افراد الكلام مثل قولنا زيد قائم ومن افراد الكلمة مثلا قولنا زيد وقائم ولا شك ان زيدا او قائما جزؤه من زيد قائم فتكون افرادها جزأ من افراد الكلام تأمل (ومفهومها جزأ من مفهومه) اى الكلام هذا من باب عطف شيئين على معمول عامل واحد وهو الكون فان مفهوم قولك زيد قائم شخص معين وذات متصفة بالقيام ومفهوم زيد وهو شخص معين ومفهوم قائم ذات متصفة بالقيام ولا شك ان قولك شخص معين او ذات متصفة بالقيام جزؤ من قولك شخص معين وذات معينة بالقيام او الجزؤ مقدم على الكل طبعا فقدم الاول على الثانى

نفسه وادب درسه جميعا لانه مع مافيه يأباه قوله وهو تبليغ الكتاب والاحكام وينبغى ان لا يتوهم اختصاص ذلك بمن عاشر فى زمنه وتشرف بشرف صحبته فان كل واحد من ذوى قرابته المتصفين برعاية سنته من آله المتأدبين بادابه جعلنا ربنا من المستمدين لاسرارهم والمستفيضين من فيوضات انوارهم ثم انه اشار بذلك الى براعة الاستهلال لكون العلوم العربية مسماة بعلم الادب وهى كون مستهل الكلام مفتحة ناظرا الى ماسبق له ومشيرا اليه بخصوصه وذلك قد يكون على وجه التصريح كما اذا اورد فى اول الكلام عبارات تدل على خصوص المقصود بصريحه وقد يكون على وجه الاشارة كما اذا اورد عبارات دالة على خصوص المقصود لا بصريحه بالايمان كالعبارة الدالة على نوع المقصود او جنسه ولا خفاء فى كون ما نحن فيه من هذا القبيل (قوله فهذه اشارة الى المراتب الحاضر فى الخارج ان كان وضع الديباجة بعد التصنيف والا فالى الحاضر فى الذهن هكذا قيل والصواب انه اشارة الى الامور الى

وضعا لتناسب الوضع الطبع فقال (الكلمة) (قيل وهي والكلام مشتقان) الاشتقاق رد الكلمة الى الاخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق في المشتق منه كاشتقاق ضرب من الضرب والاشتقاق ثلثة اضرب بين في موضعه فلا يلزم علينا ان نبينه واما هذا الاشتقاق فبعيد لبعد المناسبة وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة حيث يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى (وتمت كلمة ربك) كذا في الرضي (من الكلم الكائن بتسكين) مصدر مضاف الى المفعول وهو (اللام) من باب ضرب يقال كلم يكلم كلما بزيادة التاء في الاول والالف في الثاني وتحريك العين فيهما (وهو الجرح) بالفتح مصدر جرحه من باب قطع وبالضم اسم للاثر الذي حصل في المجروح بسبب الجرح يقال كلمه اذا جرحه وفي الحديث زملوهم بكلومهم ودمائهم واللام في قوله (لتأثير) مصدر مضاف الى الفاعل وهو (معانيهما) اى الكلمة والكلام متعلق بالاشتقاق وبيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه (في النفوس) يعني نفوس السامعين فرحا وانبساطا ان كان طيبين وغما وانقباضا ان لم يكونا كذلك (كالجرح) بالفتح يعني كتأثيره في نفوس المجروحين غما وانقباضا وفرحا وانبساطا تأمل واستدل على ان الكلم بالسكون بمعنى الجرح بقول الشاعر وقال (وقد عبر بعض الشعراء) جمع شاعر كالجهلاء جمع جاهل قائله علي ابن ابي طالب رضي الله عنه ولم يبلغ الشارح ولو بلغه لم يرض به لان الله تعالى ذم الشعراء في كلامه المعجز القديم بقوله (والشعراء يتبعهم الغاوون) واذا كان الشاعر متبوع الغاوين فكيف يرضى من كان من اهل السنة ان يطلق على علي رضي الله تعالى عنه هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلا عن الشارح الفاضل فاطلاقه تشأ من عدم البلوغ (عن بعض) متعلق بقوله وقد عبر (تأثيراتهما) اى الكلمة والكلام (في النفوس) اى نفوس السامعين (بالجرح) بالفتح حيث (قال جراحات) جمع جراحة والمراد بها ههنا ما لا يكون سببا ومؤديا الى الموت ولا يتعلق به بقرينة الاتيأم لان ما كان سببا له وتعلق به الموة لا يلتئم (السنان لها التيأم) جمع سن بكسر السين المهملة وبعدها نون مشددة وهو الرمح القصير وانما سمي سنانا لقصره كالسن والمراد بها ههنا ما يكون آلة الجرح سواء كان حديدا او غيره ولذا عرف بلام الجنس (ولا يلتام ما) ما موصولة او موصوفة صلتها او صفتها قوله (جرح) بحذف العائد المفعول اى جرحه مثل قوله تعالى ﴿اهذا الذي بعث الله﴾ اى بعثه الله (اللسان) مرفوع على انه فاعل جرح وهو اللغة ان اريد به معنى مجازي بعلاقة المصدرية والا فهو الجارحة يعني العضو المخصوص والمراد ههنا المصراع الثاني حيث قال ولا يلتام ما جرح اللسان مقام ما لفظه او مقام ما كلمه ولما قيد قوله من الكلم بتسكين اللام تولد منه ان يقال اما اذا كان بتحريكه فما ذا يكون حاله فقال لبيانه بالواو الاستينافية (والكلم بكسر اللام) المجرد عن التاء (جنس لا جمع) بدليل تصغير على كليم لان المفرد يصغر لا الجمع وقال الرضي ليس المجرد عن التاء من هذا النوع جمعا الذي التاء بل هو جنس

الحاضرة في الذهن مطلقا اذ لا حضور للالفاظ المرتبة ولا لمعانيها في الخارج او احتمال كون الاشارة الى نقوش الكتابة دون الالفاظ ودون معانيها ودون المركبة من الثلثة او الاثنين منها مردود لعدم صحة الاخبار عنها بانها فوائد والية والحمل على النحو باعتبار كونه من قبيل تسمية المعتبر بالاسم المعتبر عنه غير مفيد لان الحاضر من النقوش لا يكون الا شخصا ومن الظاهر ان ليس المقصود وصف ذلك الشخص ولا تسميته بل وصف نوعه وتسمية النقش الكتابي الدال على تلك الالفاظ المخصوصة الموضوعة بازاء المعاني المخصوصة اعم من ان يكون ذلك الشخص او غيره مما يشاركه في هذا المفهوم ولا ريب في انه لا وجود لهذا الكلام في الخارج فان قلت تقرر في محله ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج بوجود افراده فيه قلنا قد نبهت على انه ليس لذلك مع انه تقرر ايضا انه لا يكون محسوسا وهو المطلوب (قوله فوائد) جمع فايدة وهي ما استفدت من علم او مال تقول منه فادت له فائدة هكذا في الصحاح وهو المشهور فيما بين الجمهور

وحقه ان يقع على القليل والكثير كالماء ولكن الكلم لم يستعمل في عرف العرب الا على مافوق الاثنين انتهى قوله (كتمر وتمرة) تنظير يعني كما ان تمرا جنس لا جمع وتمرة بالتاء واحده كذلك الكلم جنس لا جمع ومع التاء واحده قوله (بدليل) متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كون الكلم بالكسر جنسا لا جمعا بدليل (قوله تعالى اليه) اى جناب قدسه ومحل عرضه (يصعد) آنافانا (الكلم الطيب) اى العمل الصالح من الذكر والتسبيح وقراءة القرآن وغير ذلك قوله الطيب صفة الكلم مع ان الطيب مفرد مذكر ولو كان الكلم جمعا لما جاز توصيفه به لان كل جمع سوى جمع المذكور السالم مؤنث على ما سيأتي والتوصيف به دل على ان الكلم جنس لا جمع لان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع فالتأنيث اوضمير الجماعة واجب وبوقوعه تمييزا لاحد عشر فان تمييزه مفرد منصوب لما سيأتي تفصيله (وقيل هو جمع) قائله صاحب الصحاح واللباب والمصباح حيث قالوا الكلم جمع كثرة يتناول مافوق العشرة بلا قرينة ومادونها مع القرينة (حيث لا يقع) على شئ من الاشياء (الا على الثلاثة) ومافوقها كالجمع حيث لا يقع الا عليه ومافوقه (فصاعدا) الفاء للعطف وصاعد احال من فاعل الفعل المقدر تقديره حيث وقع على الثلاثة فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدا على الثلاثة الى ان ينتهي ولما قال هؤلاء بجمعية الكلم واعترض عليهم بالآية المذكورة اجاب الشارح عن طرفهم بقوله (والكلم الطيب مأول ببعض الكلم) يعني مأول بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والطيب صفة لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان في الظاهر صفة له والتصغير والتمييز ممنوع لانه امر هين لا يدل على اصل متقن (واللام فيها) اى في الكلمة (للجنس) واعلم ان اللام تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولام الاستغراق ولام العهد الخارجي ولام العهد الذهني اما الاول فيدل على نفس الجنس والماهية فقط مثل الرجل خير من المرأة يعني هذا الجنس خير من ذلك الجنس والفرس خير من الحمار واما الثاني فيدل على استغراق الافراد بحيث لا يشذ فرد منها نحو (الانسان لفي خسر) واما الثالث فيدل على المعهود في الخارج نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل واما الرابع فيدل على المعهود في الذهن نحو قول المولى لعبده ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد في الخارج وههنا اللام من القسم الاول يعني مايدل على الماهية لا غير لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشئ (والتأ للوحدة) فبينا قضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة قوله (ولا منافاة بينهما) اى بين كون اللام للجنس والتاء للوحدة جواب سؤال مقدر وهو ان الجنس يقع على الكثير والوحدة منافية له فكيف يجتمعان في كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا منافاة بينهما وحاصل الجواب ان الوحدة ثلاثة انواع الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة النوعية كالانسان والوحدة الفردية او الشخصية كرجل وزيد والمراد بالوحدة ههنا الوحدة الجنسية لا النوعية ولا الشخصية ولا الفردية حتى يكون بينهما منافاة (لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية) المراد بالاتصاف الوصف سواء كان

الجدى بالقصد اليه فما قيل من انه يجوز ان يريد بالفوائد الثوابت من فاد المال لفلان اى ثبت له يعني هذه الامور ثابتة بعيدة عن البطلان ليس كما ينبغي قوله وافية من الوفاء ضد الغدر يقال وفى بعهده واوفى بمعنى وقيل من وفى بنى وفيا على فعول ثم وكثر ورجعه القائل على الاول وانت خبير بان الامر بالعكس لان المناسب بالمقام كون تلك الفوائد وافية بحل تلك المشكلات فان هذا الوجه لا يدفع احتمال العذر المخل بالغرض المسوق له الكلام مع انه لا سبيل اليه بحسب الظاهر (قوله للعلامة تاؤه للمبالغة وانما تخاشوا عن اطلاقه على الله سبحانه لمجرد احتمال توهم التأنيث قيل في وصف المص بالعلامة نظر لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء من جمع جميع اقسام العلوم من العقلية والنقلية وليس المص الا من العلماء في العلوم النقلية ولا يخفى ان امثال هذه السؤالات في نظائر هذه المقامات مما يورث الافتضاح لدى الخاصة وان افادت التعظيم عند العامة مع انا لا نسلم اقتصاره على النقليات بل

وصفا لغويا كما (يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس) اووصفا نحويا كما يقال الجنس الواحد والوحدة الجنسية اذلو كان بينهما مناقاة لما اتصف احدهما بالاخر (ويمكن) اشاربايراد الامكان الى ضعفه لان كون اللام الداخلة فى المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة الصواب لان التعريف يكون للجنس (حملها) اى اللام (على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة) واما حملها على العهد الذهنى فيوجب جهالة المحدود الان يعتبر التعيين باعتبار المقام وذلك امر عسير واما حملها على الاستغراق فلا يمكن اصلا (لفظ) (للفظ) فى الاصل مصدر لفظه كضرب (فى اللغة الرمى) لانه (يقال) فى اللغة (اكلت التمرة ولفظت النواة) مكان رميت النواة ولذا فسره الشارح بقوله (اى رميتها) اى النواة وانما صرح بقوله اى رميتها دفعا لما يتوهم ان المقصود الرمى من الفم فقط مع ان الرمى بغير الفم يستعمل فيه اللفظ ايضا حيث يقال لفظت الرحى الدقيق لان الاكل فى قوله اكلت لما كان مخصوصا بالفم توهم ان الرمى المترتب عليه ايضا مخصوص به ولم يكن اللفظ بمعنى الرمى مطلقا فلا يكون هذا القول شاهدا على انه بمعنى الرمى مطلقا ولذا فسره بقوله اى رميتها مطلقا وفى الاصطلاح صوت يعتمد على المخرج من حرف فصاعدا (ثم) اى بعد كون اللفظ فى اللغة بمعنى الرمى والاستدلال عليه بما يقال (نقل فى عرف النحاة) اى فى اصطلاحهم (ابتداء) منصوب على الظرفية اى قبل جعله بمعنى المفعول كما فى المطلوب يعنى حين كونه باقيا على المصدرية الى ما يتلفظ به الانسان يقال الى ما يتلفظ به الانسان لفظ (او بعد) معطوف على قوله ابتداء (جعله) اى جعل اللفظ (بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق) وفى الرضى ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد هنا كالقول بمعنى المقول كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه انتهى وانما اعتبر هذا دون الاول ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لامناسبة العام الى العام لان المصدر جنس فعلى الاول المعنى الكلمة لفظ اى لفظة الانسان فالمناسبة لادنى ملابسة وعلى الثانى المعنى الكلمة ملفوظة اى ملفوظة الانسان فيكون خاصا لان المشتق وصف يستدعى موصوفا قوله (الى) متعلق بقوله ثم نقل (ما) موصولة (يتلفظ به) الضمير راجع اليها (الانسان) فاعل يعنى يقال الى ما يتلفظ به الانسان ملفوظ (حقيقة) اى يتلفظه من حيث الحقيقة فيكون تمييزا اومنصوبا على المصدرية اى تلفظا حقيقيا والخبرية اى حقيقة كان (اوحكما) معطوف على حقيقة وهذا التوجيه اولى تأمل (مهملا) منصوب على انه خبر مقدم (لكان) اى كان ما يتلفظ به الانسان مهملا (اوموضوعا) المشهور فى كلام النحاة مهملا كان اومستعملا وانما عدل عنه لان المهمل مالم يوضع وهو مقابل الموضوع لا المستعمل وكان المراد بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل مالم يمكن وبعد استعماله هذا ماذكره الشارح رحمه الله هو الاولى لان المتبادر بالمستعمل المستعمل بالفعل (مفردا) كان ما يتلفظ به الانسان (اومركبا) ومثال (اللفظ الحقيقى) حال كونه موضوعا

له يدفى المقليات ايضا كما يشهد به بعض اثاره (قوله فى المشارق والمغارب) كناية عن جميع الارض وحكذا صورة الافراد والتثنية ووجه الجمعية ظاهر فان للشمس عدة مطالع وكذا حال المغارب واما وجه الايثار على غيره مما اشير اليه فهو كونه اظهر دلالة على المقصود وماقيل من انه جمع المشارق والمغارب لانه يرد بهما حقيقتهما حتى يلزم تعددهما الذى يستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلد المشرق والمغربى فيصح جمعها بلامرية ناقص كاترى قوله الشيخ ابن الحاجب وصف العالم بالشيخ ليس باعتبار السن بل باعتبار انه بلغ غاية فى العلم والتحقيق سواء كان شيخا او شابا وماقيل من ان المراد ذلك المعنى اذالمشهور انه قتل شابا فيه اصران احدهما عدم صحة التعليل بذلك لما عرفت من ان لادخل للسن فى هذا الوصف والثانى انه عاش قريبا من ثمانين سنة ومات حتف انفه قال ابن خلكان فى تاريخه ابو عمر وعثمان ابن عمر بن ابى بكر بن يونس الدوينى ثم المصرى الفقيه المالكى المعروف بابن الحاجب الملقب بجمال الدين

مفردا فى الاسم (كزيد و) الفعل (كضرب) ولم يذكر الحرف والمركب اكتفاء بذكرهما كمن وعن والى ومثل زيد قائم وخمسة عشر وغير ذلك من المركب الاسنادى وغيره (و) مثال اللفظ (الحكمى كالمنوى) وهو ماكان مستكنا فى الفعل والصفة سواء كان جائزا كما (فى) نحو (زيد ضرب) وزيد ضارب (او) وجوبا نحو (اضرب) امرا او متكلما وحده وتضرب مخاطبا قوله (اذ ليس) تعليل لعدم كون المنوى لفظا حقيقيا (من مقولة الحرف) يعنى ان اللفظ الحقيقى مقول بالحرف اى ملفوظ به فيكون اسما لفظا وفعلا وحرفا بحسب التركيب والمنوى ليس مقولا بالحرف يعنى غير ملفوظ به فلا يكون لفظا حقيقيا (والصوت) من غير ان يكون له وهذا اولى بان لا يكون لفظا حقيقيا (اصلا) اى قطعا يعنى قطع عدم كونه من مقولة احدهما قطعا (ولم يوضع له) اى للمنوى (لفظ) معطوف على التعليل حتى يكون احكام اللفظ مجراه على ذلك اللفظ الموضوع له لا على المنوى قوله وانما عبروا جواب دخل مقدر تقديره قولك ولم يوضع له لفظ غير مسلم لان لفظ هو موضوع للمنوى فى قولك زيد ضرب ولفظ انت للمنوى فى قولك اضرب فاجاب عنه بقوله (وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له) يعنى استعاروا الضمير المرفوع المنفصل للمنوى مجازا من نحو هو) للمنوى فى زيد ضرب او انت للمنوى فى اضرب (واجروا عليه احكام اللفظ) اى على ذلك المنوى من كونه مسندا اليه ومؤكدا او معطوفا عليه الى غير ذلك (فكان ذلك المنوى (لفظا حكما) لاجراء احكام اللفظ عليه (لا حقيقة والمحذوف) من الفعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك عاملا او غيره جوازا او وجوبا سماعا او قياسا (لفظ حقيقة) يعنى داخل تحت اللفظ الحقيقى لان اللفظ كذلك لا يمنع اللفظية فيكون لفظا حقيقيا (لانه) اى لان المحذوف كذلك (قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان) يعنى عند اظهار المحذوف وعند التعليم سواء كان محذوفا جوازا او وجوبا كما يقال فى نحو الهلال اى هذا الهلال وفى نحو سقيا اى سقاك الله سقيا وفى وان احد من المشركين استجارك اى وان استجارك احد الآية الى غير ذلك (وكلمات الله) اعلم ان كلام الله قسمان كلام نفسى قائم بذاته تعالى وكلام لفظى دال عليه اما الاول فهو قائم بذات الله ليس له صوت ولا حرف ولا تركيب ولا ترتيب ولا كلمات والا لفاظ وهو غير مخلوق قائم بذاته فلا يكون داخلا فى اللفظ لانه مخلوق واما الثانى فهو مكتوب فى مصاحفنا باشكال الكتابة وصور الحروف محفوظ فى قلوبنا بالفاظه المخيلة مقروء بالسنتنا بحروفه الملفوظة المسموعة مسموع باذاننا غير حال فيها اى فى المصاحف والقلوب والالسنة والاذان بل هو معنى قديم قائم بذات الله تعالى يلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ بالنظم المخيل ويكتب بنقوش واشكال موضوعة للحروف الدالة عليه كما يقال النار جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتا وحرفا فمن اراد تحقيق الحقايق فليطالع الشرح الذى على العقائد وما قاله الشارح رحمه الله من القسم الثانى فليتأمل (داخلة فيه) اى فى اللفظ (اذهى) اى

كان والده حاجبا للامير عزالدين موصل الصلاحى وكان كرديا واشتغل ولده ابو عمر والمذكور بالقاهره فى صغره بالقرأن الكريم ثم بالفقه على مذهب الامام مالك رضى الله عنه بالعربية والقرائة ويرع فى علومه وايقنها غاية الايقان ثم انتقل الى دمشق ودرس فى جامعها المالكى واكب الخلق عن الاشتغال عليه والزم الدرس وتبحر فى الفنون وكان الاغلب عليه علم العربية وصنف مختصرا فى مذهبه ومقدمة وجيزة فى النحو واخرى مثلها فى التصريف وشرح المقدمتين وصنف فى اصول الفقه وكل تصانيفه فى غاية الحسن والافادة وخالف النحاة فى مواضع واورد عليهم اشكالات والزامات تبعد الاجابة عنها وكان من احسن خلق الله ذهنا ثم عاد الى القاهرة واقام بها والناس ملازمون للاشتغال عليه وجاءنى مرارا بسبب اداء شهادات وسألته عن مواضع فى العربية مشكلة فاجاب بابلغ اجابة بسكون كثيرة وتثبت تام ثم انتقل الى الاسكندرية للاقامة بها فلم تطل مدة هناك وتوفى ضحى نهار خميس

الكلمات اللفظية المكتوبة فى المصاحف (مما يتلفظ به الانسان) لانها مكتوبة فى مصاحفنا مقروءة بالسنتنا محفوظة فى قلوبنا فتكون ملفوظة (وعلى هذا القياس) مجرور صفة هذا اى على قياس كلمات الله تعالى (كلمات الملائكة) لان الملائكة مخلوقة وكلماتهن ذات اصوات وحروف وتركيب كالانسان فتكون داخلة فى اللفظ كالفاظه (والجن) وهى كالملائكة كقول من صاح على حرب ابن امية فمات من صيحته * وقبر حرب بمكة قفر * وليس قرب قبر حرب قبر * فتكون كلمات الجن ايضا داخلة فى اللفظ والحاصل ان الانسان والملائكة والجن متساوية فى الحدوث والاحتياج الى الحروف والتركيب فتكون كلماتهم فى الدخول فى اللفظ متساوية (والدوال الاربع وهى) مبتدأ والمجموع من حيث المجموع خبره بناء على ان الربط قبل الحكم (الخطوط) جمع خط وهو الطريق الفاصل بين ارض زيد وارض عمرو مثلا (والعقد) جمع عقدة وهى الحبل الذى يعقد فى الاصبع ليكون تذكرة لبعض الاشياء (والنصب) بضم النون وفتح الصاد جمع نصبة بسكون الصاد وضم النون ما وضع لمعرفة الطريق اما فى الماء او غيره (والاشارات) جمع اشارة وهى اما بالعين او باليد او غيرهما للانتباه وضده وغيرها (غير داخلة فى اللفظ) لانها ليست مما يتلفظ به الانسان اصلا وغيره ومالم يتلفظ به حقيقة او حكما لايكون داخلا فى اللفظ (فلا حاجة الى قيد يخرجها) اى الدوال الاربع لان مالم يكن داخلا فى شئ لايحتاج الى الاخراج لان الاخراج بعد الدخول وكذا امثالها مثل ضرب النقارة عند ركوب السلطان ليدل على ركوبه بقوله وانما قال (لفظ) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المطابقة بين المبتدأ والخبر فى التذكير والتأنيث شرط وههنا الخبر مذكر مع كون المبتدأ مؤنثا فاجاب عنه بقوله وانما قال لفظ (ولم يقل لفظة) التاء الدالة على الوحدة (لانه) اى المصنف (لم يقصد الوحدة) حتى لو قصدها وادخل التاء لم يصح لانه يخرج حينئذ بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كعبد الله علما لانه ليس بلفظة واحدة على ماسيجئ بل قصد الجنس (والمطابقة) المذكورة (غير لازمة) بل غير جائزة لان المصدر لايحمل الضمير حتى يطابق المبتدأ اذا كان خبر وان اريد به معنى الصفة (لعدم الاشتقاق) فى قوله لفظ لانه مصدر (مع كون اللفظ اخصر) من اللفظة ومايستتبعه اخصر مما يستتبعه اللفظة وليكون المفرد محتملا لاحتمالين بل للاحتمالات الثلاثة فى الاعراب والمعنى ايضا فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن من ان يجعله مجرورا صفة للمعنى ومرفوعا صفة للفظ ومنصوبا حالا اعلم ان المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروطة بشروط الاشتقاق ومافى حكمه والاسناد الى ضمير المبتدأ وعدم المساواة فى التذكير والتأنيث وقد انتفت الشروط الثلاثة باسرها (وضع) مبنى للمفعول نائبه ماستر فيه فالجملة فى محل الرفع لانه صفة اللفظ (الوضع تخصيص شئ بشئ) فالمصدر ههنا مضاف الى المفعول والباء داخلة على المقصور عليه لان المراد بالشئ الاول اللفظ الالفاظ وبالثانى المعنى يعنى تعيين اللفظ بازاء المعنى وانما عبر بالشئ ليعم غير اللفظ (بحيث) اى فى

السادس والعشرون من شوال سنة ست واربعين وستمائة ردفن خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح ابن أبى شامة وكان مولده فى اواخر سنة سبعين وخمسمأة رحمه الله تعالى (قوله تغمده الله بغفرانه) تقول غمدت السيف اغمده واغمدته غمدا اذا جعلته فى غمده وهو غلاف السيف وتغمده الله برحمته غمده بها وتغمدت فلانا سترت ما كان منه وغطيته هكذا فى الصحاح ولايخفى ان المعنى الاخير انسب بالغفران وهو المنقول من الشارح قدس سره ومن الاعاجيب ما قيل فيه اشعار لتشبيه الشيخ بالسيف فى حدة الطبع وقطع المشكلات (قوله لظمنها فى سلك التقرير) النظم جمع اللؤلؤ فى السلك ومنه نظم الشعر على تشبيه الكلمات بالدرر وفيه استعارات لانه شبه فوائده فى الصفا والنفاسة باللآلى فعبر عنها بلفظ المشبه وهو استعارة بالكناية واثبات النظم له تخييل لانه من لوازم المشبه به وتوابعه وذكر السلك الذى يلايمه ترشيح واضافة السلك الى التقدير وهو جعل الشئ فى قراره من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه ولاوجه لما قيل من ان

مكان (متى اطلق) مبنى للمفعول الشئ الاول فهم منه اى من اطلاق الشئ الاول الشئ الثانى كما فى الالفاظ بغير قرينة (او احس مبنى) للمفعول المراد باحس ابصر ليحترس مقابلته مع اطلق لاعلم لان الحواس الظاهرة خمسة حس بصر وحس شم وحس سمع وحس ذوق وحس لمس (الشئ الاول فهم منه) اى من احساس الشئ الاول (الشئ الثانى) بغير قرينة كما فى المحسوسات فى الدوال الاربع قوله اطلق او احس تنازعا فى قوله الشئ الاول واعمل الثانى عند البصرية الاول عند الكوفية وسيأتى تحقيقه اعلم ان الوضع اللفظى ثلاثة انواع وضع جنسى كالحيوان فانه وضع لقولك جسم تام حساس متحرك بالارادة ووضع نوعى كالانسان فانه موضوع للحيوان الناطق ووضع شخصى كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع التشخص او لشخص معين (قيل) يعنى اعترض على تعريف الوضع بانه غير جامع لانه (يخرج عنه) اى عن تعريفه (وضع الحرف) فلا يكون جامعا (حيث لا يفهم معناه) اى معنى الحرف (متى اطلق) اى متى تلفظ لانه لا يفهم مثلا الابتداء اذا اطلق من والانتهاء اذا اطلق الى وغير ذلك (بل) يفهم معنى الحرف (اذا اطلق) مصاحبا (مع ضم ضميمة) مثل ان يضم اليه المتعلق والمتعلق نحو سرت الى البصرة فانه لا يفهم الابتداء من لفظه من وحدها بل اذا ضمت الى السير والبصرة (واجيب عنه) اى عن هذا الاعتراض (بان المراد) من قوله (متى اطلق) ان يقال متى اطلق الشئ (اطلاقا صحيحا) لان الشئ اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكمال والاطلاق ههنا شئ ذكر مطلقا فكماله ان يكون صحيحا يفهم من الشئ الثانى (واطلاق الحرف) بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال) فى جواب هذا الاعتراض (ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها) اى يستعمل تلك الالفاظ (اهل اللسان) اى الذين وصفوا بالبلاغة وهم اهل الحل والعقد (فى محاوراتهم) اى فى مخاطباتهم العرفية (وبيان مقاصدهم) يعنى بيان ما فى ضمائرهم مع الاعتبارات المطابقة لمقتضيات الاحوال (فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد) على اصل التعريف فى تصحيحه ليكون جامعا حتى لا يخرج وضع الحرف منه والقيد الزائد ههنا قوله اطلاقا صحيحا وقال المحشى مجيبا لقوله ولا يبعد ويمكن ان يجاب عنه اى عن قول الشارح رحمه الله ولا يبعد بان يقال لم يعتبر المجيب الاولى ايضا قيدا زائدا بل اكتفى فيه بالمتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به الى هنا كلامه والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا فيتم التعريف فلم يكن وضع الحرف خارجا عنه والدلالة على معنى فى نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذى يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة (لمعنى (مقصود به واللام متعلق بقوله وضع (المعنى) اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد يعنى المعنى مايصح به القصد (مايقصد) مبنى للمفعول (بشئ) متعلق بيقصد (فهو) اى المعنى لغة (اما مفعل) من عنى يعنى مثل رمى يرمى (اسم

حمل التقرير على الحمل على الاقرار ابلغ فى مدح الكتاب قوله وسمط التحرير فى الصحاح السمط الخيط الذى ما دام فيه الخرز والا فهو سلك ففى تشبيه التحرير بالسمط ايماء الى انه لا يفارق الفوائد التى هى كالدرر (قوله للولد العزيز عز الشئ يعز عزا وعزازة اذا قل لا يكاد يوجد فهو عزيز فالظاهر المتبادر من وصفه بذلك وصفه بالفطنة الوقادة والبصيرة النقادة فان مثالهما الكبريت الاحمر بل هما اعز واندر قوله لهذا الجمع والتأليف انما جمع بينهما لمناسبة الجمع بين التقرير والتحرير فكان الاول ناظرا الى الاول والثانى الى الثانى فلا يرد ماقيل من ان الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساوات قوله كالعلة الغائية ماتقدم فى التصور وتأخر فى الوجود وضياء الدين وان كان متقدما فى التصور لكنه لم يتأخر فى الوجود ليس بشئ لانهم قالوا العلة اما ان تكون داخلة فى المعلول او خارجة عنه فان كانت الاولى فاما ان يكون المعلول بها بالفعل او بالقوة فعلى الاول تكون علة صورية وعلى الثانى

مكان)او اسم زمان يكون (بمعنى المقصد) بالكسر يعنى مكان اوزمان قصد فيه شئ ولم يذكر الزمان اكتفاء بذكره لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس ثم نقل الى المقصود (او مصدر ميمى بمعنى المفعول) يعنى لفظه مصدر ميمى الا انه نقل منه وجعل بمعنى المفعول (او مخفف معنى اسم مفعول كمرمى) يعنى ان مرميا اسم مفعول من غير نقل اصله معنوى كمروى اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن لاجرم انقلبت الواو الياء ثم ادغم الياء فى الياء ثم كسر ماقبل الياء لتسلم فصار معنى بالتشديد كمرمى ثم خفف بحذف الياء الاولى اكتفاء بالكسرة فصار معنى كمضرب ثم جعل كسرة النون فتحة وقلبت الياء الفا لزيادة التخفيف لان الفتحة اخف من الكسرة والالف اخف من الياء فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذف الالف لدفعه فصار معنى على وزن مرمى وهذا اقرب الوجوه معنى وابعدها لفظا بل هذا الوجه اولى الوجوه قوله (ولما كان) جواب دخل مقدر تقديره ان ذكر المعنى ههنا زائد بلا فائدة لان الوضع يستلزم المعنى لانه تخصيص شئ بشئ فالشئ الاول هو الدال والثانى المعنى المدلول فكان المعنى داخلا فى الوضع فذكره بعده يكون مستدركا فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمفرد مكان لمعنى مفرد فاجاب عنه بالواو الاستينافية بقوله ولما كان (المعنى مأخوذا فى الوضع) يعنى داخلا فيه لما عرفت ان الوضع تخصيص شئ بشئ والشئ الثانى هو المعنى لاغير ولان اللفظ الذى لايكون له معنى لا يطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع يستلزم المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركا وذا غير جائز (فذكر المعنى بعده) اى بعد ذكر الوضع (مبنى على تجريده) اى على انتزاع المعنى (عنه) اى عن الوضع يعنى ينتزع عن المعنى الذى كان مأخوذا فى الوضع معنى آخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى متعلقا له كقوله تعالى ﴿ لهم فيها دار الخلد ﴾ وقولهم لى من فلان صديق حميم وفى المطول التجريد ان ينتزع من امر ذى صفة امر آخر مثله فى تلك الصفة مبالغة لكمال فيه حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة فمن اراد تحقيقه فليرجع اليه (فخرج به) اى بقيد الوضع (المهملات) جمع مهملة وهى لفظ لايعرف له معنى مثل ديز وبيز (والالفاظ الدالة بالطبع) مثل اخ بالخاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اخ اح بالحاء المهملة فانه يدل على السعال بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لايقتضى ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والآفة (اذ لم يتعلق بها) اى بالمهملات والالفاظ الدالة (وضع وتخصيص اصلا) وكذا الالفاظ الدالة بالعقل كاللفظ المسموع من وراء الجدار فانه يدل على وجود اللافظ وراءه (وبقيت حروف الهجا) بفتح الهاء والجيم وبالقصر وهى الحروف التى تكون على حرف واحد مثل (ق ون وص) (الموضوعة لغرض التركيب) اى لاجل ان يتركب منها اثنان كمن وثلاثة كالى واربعة مثل افعل ودحرج وخمسة مثل جحمرش

مادية وان كانت الثانية فلا تخلوا من ان تكون مؤثرة فى وجود المعلول اوفى مؤثرية المؤثر فيه اولا هذا ولا ذاك فالاولى الفاعلية والثانى الغائية والخارج عن ذلك الامرين اما وجودى او عدمى فالاول هى الشرائط والالات والثانى ارتفاع الموانع وجعلوها من تتمة الفاعلية ولذا حصروا العلل الناقصة فى الاربع ومن المعلوم انه مؤثر فى مؤثرية الشارح فى وجود تلك الفوائد فيصدق عليه تعريف الغائية سلمنا اشتراط تأخر وجود الغائية لكن لانسلم انه علة بحسب ذاته بل بحسب وصفه القائم وهو تحصيله ذلك الفن ولايخفى انه متقدم فى التصور ومتأخر فى الوجود على انه قدس سره لم يقل بانه علة بل شبهه بها فى كونه سببا باعثا لهذا الاثر الجليل الشان والعلة الغائية فى نفس الامر رضوان الله تعالى المسئول وغفرانه المأمول بقصد تعميم النفع كما يدل (قوله نفعه الله وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل) قوله وهو حسبى ونعم الوكيل عطف على جملة وهو حسبى والمخصوص محذوف اوعلى حسبى وحده لتضمنه معنى

(وبعضه)

فيكون ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا فيكون بعضه فعلا في الثلاثي والرباعي وبعضه اسما في الاقسام الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كمذ ومن وما وثلاثيا مثل زيد وعمرو ورباعيا نحو جعفر وعقرب وخماسيا مثل جحمرش وبعضه حرفا تأمل فيحصل من هذه الاقسام كلام اسنادي اوغيره ولاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجا ويلزم من هذا ان تكون موضوعة لمعنى وبقيت داخلة في الوضع لانه يصدق عليها ان يقال تخصيص شئ وان لم يكن فيها تخصيص شئ بشئ (لايازاء المعنى وخرجت) الحروف المذكورة (بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لابازاء المعنى) لما عرفت آنفا (فان قلت) اورد هذا السؤال بالفاء ايذانا بان السؤال ناش مما سبق واشارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره اذا كانت الكلمة لفظا وضع لمعنى فان قلت ان هذا التعريف غير جامع لانه (قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر) كلفظ الاسم فانه لفظ وضع بازاء لفظ زيد مثلا وهو لفظ آخر والفعل فانه لفظ وضع بازاء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع بازاء لفظة من (فكيف) اى فعلى اى حال واى وصف (يصدق عليه) اى على ذلك البعض (انه) اى ذلك البعض (وضع لمعنى) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع بشئ مفرد ليدخل فيه ما وضع اللفظ آخر وما وضع لمعنى لان الشئ عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف جامعا (قلنا) تعريف المصنف ايضا جامع لان (المعنى ما يتعلق به القصد) يعني المعنى ما يكون مقصودا من اللفظ ومرادا (وهو) اى ما يكون مقصودا ومرادا منه او ما يتعلق به القصد (اعم من ان يكون لفظا) كالامثلة السابقة لان المتكلم مراده من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا ومن الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف لفظ من فيكون زيد وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف (اوغيره) عطف على قوله لفظا والضمير راجع اليه اى اوغير لفظ مثل ضرب فان المراد المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعا لافرادها ومانعا عن دخول غيرها فيه (فان قلت) اورده ايضا بالفاء لما سبق في السؤال الاول لان منشأ هذا السؤال جواب السؤال الاول يعني اذا كان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا اوغيره فان قلت توقش في هذا السؤال بانه ليس في محله لان محله في الحقيقة قوله مفرد فلم قدم عليه واجيب عنه بانه انما قدم لكن منشئه جواب السؤال الاول كما قلنا ولئلا يقع الفصل بينهما ولا يخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد صفة لمعنى على ما هو الظاهر واما اذا كان صفة اللفظ على خلاف مقتضى الظاهر فلم يرد لانه حينئذ قد وضع لفظ مفرد لمعنى تأمل (قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الخبر) فانه لفظ مفرد وضع بازاء لفظ مركب وهو قوله زيد قائم او قام زيد (والجملة) فانها ايضا وضعت بازاء لفظ مركب كالمثالين المذكورين وكذا الكلام في الاضافة فانها مفردة اللفظ وضعت بازاء لفظ مركب وهو غلام زيد وخاتم

يحسبني والمخصوص ح هو الضمير المتقدم وهذه العبارة متعارفة فيما بين ارباب المعقول والمنقول مذكورة في تصانيفهم متلقات بالقبول وقد اعترض التفتازاني في شرح التلخيص بان الجملة الثانية انشائية فلا تعطف على الاولى الاخبارية وكذا على جزئها المتضمن لمعنى الفعل لانه خبر ايضا واجاب الشريف بوجهين احدهما انه يجوز ان يقدر مبتدأ في المعطوف بقرينة المعطوف عليه اى هو نعم الوكيل فيكون من قبيل عطف اخبارية على اخرى مثلها وثانيهما دعوى جوازه بشهادة عز سلطانه قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل والاحسن في الجواب هو ان ليس المراد بالجملة المعطوف عليها الاخبار عنه تعالى بانه كاف بل انشاء التوكل كما يشعر به ياء المتكلم (قوله لم يصدر مبنى على ما هو المشهور والمستفاد من بعض الشروح انها مشتملة على خطبة ايضا حيث اشتمل على شرحها فلعله الحقها بعد انتشار النسخ (قوله من حيث انه كتابه تقييد لتحقيق وجه التخييل فان هذا الكتاب بحسب الحقيقة احسن الكتب المعمولة في الاعراب لكن خيل لمصلحة كسر النفس

فضة وغير ذلك من المركبات (فكيف يكون) ذلك البعض (موضوعا لمفرد) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمعنى بلا قيد الافراد فيدخل حينئذ فيه ما وضع لمعنى سواء كان ذلك المعنى مفردا او مركبا (قلنا هذه الالفاظ) اى الالفاظ المركبة التى قد وضع بازائها بعض الكلمات المفردة (وان كانت (هذه الالفاظ الواو للحال (بالقياس) الجار والمجرور خبر كانت (الى معانيها) متعلق بالقياس والجملة حال وهذه الالفاظ مبتدأ وهو قوله (مركبة) خبره فالمعنى هذه الالفاظ حال كونها منسوبة الى معانيها الموضوعة مركبة لدلالة جزء اللفظ منها على جزء المعنى (لكنها) اى الا ان هذه الالفاظ (بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة) فيصدق عليها انها لفظ وضع لمعنى مفرد والحاصل انها معان مفردة لانه لا يدل جزؤ اللفظ على جزء المعنى والفاظ مركبة لما سبق (وقد اجيب) المجيب هو صاحب الوافية من اراد فليرجع اليها (عن الاشكالين) الاشكال الاول وهو انه قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف الخ والاشكال الثانى وهو انه قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة الى آخره (بانه) اى الحال (ليس مهنا) اى فى مقض تعريف الكلمة بالالفاظ كما فى السؤال الاول والكلمات كما فى السؤال الثانى وقيل اى فيما بين الالفاظ المستعملة فى مقام الحكم وهذا ليس بمناسب للمقام تأمل (لفظ) اسم ليس (وضع) صفة اللفظ (بازاء لفظ آخر مفردا) بناء على السؤال الاول (كان او مركبا) بناء على السؤال الثانى (بل) هنا لفظ وضع (بازاء مفهوم كلى افراده (اى افراد المفهوم الكلى (الفاظ كلفظ الاسم) فان لفظ الاسم موضوع لمفهوم كلى وهو مادل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة مشتقا او غيره (والفعل) فان لفظ الفعل موضوع لمفهوم كلى وهو مادل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل ضرب ويضرب واضرب او مادل على حدث مقترن بالزمان وافراد هذا المفهوم ايضا الفاظ (والحرف) فان لفظ الحرف موضوع المفهوم كلى وهو مادل على معنى فى غيره وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل من وعن وان وغير ذلك عاملا كان او غيره (والخبر) فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلى وهو ماتضمن كلمتين بالاسناد وافراد هذا المفهوم الفاظ) والجملة وغيرها ولا يخفى عليك) ايها المخاطب منصف الذى كان حاله التميز (ان هذا الحكم) اى الجواب بان ههنا لفظا موضوعا بازاء مفهوم كلى افراده الفاظ (منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة) المراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذى اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذى قلت فيما قلت زيدا وزيد قائم واسماء حروف التهجى واسماء السور والكتب وامثالها (مفردة) تلك الالفاظ المخصوصة مثل زيد هو (او مركبة) مثل زيد قائم وهى جملة اسمية (فان الوضع فيها) اى تلك الضمائر (وان كان عاما) يعنى حال كونه عاما فان هو منلا موضوع لكل غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما

(وانت)

ان اثره ليس بمثابة آثار السلف حتى يكون على اسلوبها ومصداقه المثل السائر ثبت العرش ثم انقش فما قيل يعنى الشارح بهذا التخييل تخييل المص نقصان كتابه بهذا الترك يخالف صريح عبارته بل هو وجه غيرنا ذكره وتوضيحه بان يقال ان المقام داع الى كسر النفس لمظنة الاعجاب بهذا التأليف الذى لم يسبقه احد بمثله فاراد بترك تخلية محلى الخطبة المشتملة على ذكر الحمد والصلوة لتلك المصلحة والاوجه عندى ان يحمل ذلك على كسر النفس الذى هو اعلى المراتب فانهم انما يستحسون جعله جزأ لما يعتنون به فاشار بعدم التصدير ظاهرا الى انها بحالة لا يعتنى بها وان كان عظيم القدر فى نفس الامر وما قيل من انه ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال الذى هو الحمد حقيقة لزوم الاختصار المطلوب فى هذا الفن انما يصح ان لو كانت النسخ متفقة على اثبات التسمية وليس كذلك (قوله وبدأ كان دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع فى المقصود من النحو

وانت موضوع لكل احد توجه الخطاب اليه وانا موضوع للمتكلم فتكون الفاظا عامة وانما قال وان كان عاما يعنى قيده بالحال المقيدة للعموم اشارة الى ان ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب فان الوضع فيها خاص كالموضوع له (لكن الموضوع له) يعنى الا ان الموضوع له يعنى المستعمل فيه (خاص) فان هو مثلا مستعمل فيمن تقدم ذكره باحد الوجوه الثلاثة مثل زيد مثلا فحينئذ يكون المستعمل فيه خاصا وكذا غيره (فليس هناك) اى فى مقام رجوع الضمير الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة (مفهوم كلى هو الموضوع له فى الحقيقة) بل الموضوع له فى الحقيقة معنى مخصوص فالوضع عام والموضوع له يعنى المستعمل فيه خاص مثل زيد هو والزيدان هما والزيدون هم (مفرد) اسم مفعول من افرد (وهو) اى قوله مفرد (اما مجرور) لفظا وواقع (على انه صفة لمعنى) على انه وصف بحال موصوفه اى بحال قائمة به مثل قولك مررت برجل حسن اذا الحسن حال الرجل وصفته على ما سيأتى حقيقته (ومعناه) اى معنى المفرد (حينئذ) اى حين كونه صفة لمعنى (ما) اى مفرد (لا يدل جزؤ لفظه على جزئه) اى جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مفرد كزيد فان جزء لفظه ثلثة الزاى واليا والدال ومعناه الحيوان الناطق مع التشخص وهو ايضا ثلثة ومعلوم ان الزاى لا يدل على الحيوان واليا على الناطق والدال على التشخص بل مجموع لفظ زيد يدل على مجموع قولك الحيوان الناطق مع التشخص ويقال لهذا المعنى مفرد (وفيه) اى فى هذا التوصيف او فى الاعراب متعلق بقوله يوهم (انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع) يعنى هم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل وضع اللفظ له ثم يوضع اللفظ لذلك المعنى المتصف باحدهما قبل وضعه (وليس الامر كذلك) يعنى ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد والتركيب بل يوضع اللفظ بازاء المعنى اولا ثم بنظر ان دل جزؤ اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزؤ لفظه على جزء معناه فذلك يكون متصفا بالافراد (فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع) كما قلنا آنفا تأمل ولا تغفل واذا كان فى هذا التوصيف حصول الايهام المذكور (فينبغى ان يركب) مبنى للمفعول لان الارتكاب قد يجئ متعديا يقال ارتكب زيد الامر (فيه) اى فى دفع الايهام (تجوز) اى تكلم بالمجاز يقال تجوز زيد اذا تكلم بالمجاز والتجوز ههنا ان يجعل الافراد وصفا للمعنى مرة قبل وضع اللفظ بازائه مجازا باعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقة (كما ركب فى مثل من قتل قتيلا) اى فى قوله عليه السلام يوم بدر وقت القتال تحريضا للمؤمنين عليه وللعمل بقوله تعالى ﴿ يا ايها النبى حرض المؤمنين على القتال ﴾ من قتل قتيلا فله سلبه الاستشهاد فى قوله قتيلا سمى به مجازا لقربه بالقتل باعتبار ما يؤول اليه ويسمى هذا مجازا اوليا ومجازا مرسلا ومثل قوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا (او مرفوع) لفظا (على انه صفة للفظ)

الكلمة والكلام لكونها موضوع العلم وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة وان يذكروا الغرض من النحو ليزداد رغبة المخلصين والمص ذكر الاول واعرض عن الاخير لان كتابه للصبى الذى لا يكون تحصيله الا قسريا فلا ينفعه فى التحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة هكذا قيل وهو خبط صريح وغلط قبيح فان المعتبر قبل الشروع فى المقصود انما هو تعيين موضوع العلم اعنى التصديق بموضوعيته والمذكور ههنا هو التعريف المفيد للتصور فقط وهو من جملة المقصود وكيف يمكن ان يرتاب فى ذلك وقد بين فى محله ان تصور الموضوع من المبادى المعدودة من اجزاء العلوم ومن ارادبيان الموضوع على ما هو المعتبر قبل الشروع الداخل فى اجزاء المقدمة الخارجة عن المقصود ان قال موضوع هذا الفن هذا ثم شرع فى بيان انه ماذا فقد ظهر لك ان المص لم يتعرض لبيان موضوع العلم كما انه لم يتعرض لتعريفه وبيان غايته وذلك لامكان الشروع بدون هذه الامور وقد ذكرنا فى شرح الشمسية وجه ما اشتهر بين العلماء

على خلاف مقتضى الظاهر لان الظاهر ان لا يقع بين الصفة والموصوف فصل (ومعناه) اى معنى اللفظ المفرد (حينئذ) اى حين كونه مرفوعا على انه صفة اللفظ (ما) اى لفظ (لا يدل جزؤه) اى جزء ذلك اللفظ (على جزء معناه) اى معنى اللفظ فيكون حينئذ للفظ وصفان الوصف الاول جملة فعلية والوصف الثانى ليس بجملة بل مفرد (ولا بد حينئذ) اى حين لا يكون للفظ وصفان (من بيان نكتة) اى بيان السبب والعلة لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلوا اختياره هذه الخصوصية عن نكتة وسبب (فى ايراد) متعلق بالبيان قوله فى ايراد مصدر متعد الى مفعولين مضاف الى احدهما وهو قوله (احد الوصفين) والاخر قوله (جملة فعلية) والفاعل متروك تقديره فى ايراد المصنف احد الوصفين جملة فعلية (و) الوصف (الاخر مفردا) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والحال انه يمكن ان يورد الوصفان بالافراد حيث يقال لفظ موضوع لمعنى مفرد على ما هو الاصل لان الاصل فى الوصف الافراد ويمكن ان يورد بالجملة الفعلية الماضوية حيث يقال لفظ وضع لمعنى افراد وان كان على خلاف الاصل (وكأن النكتة فيه) اى فى الايراد المذكور (التنبيه) بالصيغة (على تقدم الوضع على الافراد) لان الوضع مقدم عليه (حيث اتى) مبنى للمفعول (به) الجار والمجرور نائبه (بصيغة الماضى) لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع قوله الماضى مصدر على وزن دخول (بخلاف الافراد) وانما قدم الصيغة الاولى لانه لو قدم الثانية لاوهم تقدم الافراد على الوضع ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى على ما هو الظاهر وان يكون صفة للفظ على ما هو خلافه ولتذهب نفس الناظر فى تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع دون العكس وقال المحشى والاولى ان يقال ان الاصل فى العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول آخر اختار صيغة الفعل والاصل فى الافراد اختياره فيما لا معمول له سوى ما استكن فيه (واما نصبه) اى نصب قوله مفردا ورده باما الاستينافية لان رسم الخط لما لم يساعد نصبه توهم ان النصب فيه لم يجز فازال هذا التوهم بقوله واما نصبه (وان لم يساعده رسم الخط) اى حال كونه غير مساعد رسم الخط النصب لان رسم الخط اذا كان المنصوب غير ممنوع عنه التنوين يكتب تنوينه على صورة الالف وههنا كذلك الا انه لم يكتب تنوينه على صورة الالف فحينئذ لم يكن رسم الخط مساعدا للنصب (فعلى انه حال) الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر للمبتدأ الذى دخلت اما عليه (من الضمير المستكن فى وضع) فحينئذ يكون مبينا لهيئة الفاعل فيوافق رفعه فى كونه صفة اللفظ لان الحال فى حكم الوصف (او) على انه حال (من المعنى) ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان ذا الحال اذا كان نكرة يجب تقديم الحال عليه على

من ان الشروع فى كل علم يتوقف على معرفة هذه الامور واما ما ذكره القائل فى تعليل الاعراض لا يليق بشئ سوى الاغراض قوله وقدم يعنى انها متقدمة عليه بالطبع فلزم التقديم بالوضع لئلا يخالف الوضع الطبع فان المخلصين يعدون تلك المخالفة من قوة الخطأ ومعنى التقدم بالطبع هو ان يكون الشئ بحيث يحتاج اليه الاخر ولا يكون هو علة له كالواحد بالنسبة اى الاثنين ولا يخفى ان الكلمة والكلام كذلك فانه لا يوجد ما لم توجد معا ان وجودها لا يستلزم وجوده والا لزم من كل كلمة كلام وانه باطل قوله بعض الشعراء نقل عن الكاز رونى انه قال قائله امير المؤمنين على ابن ابى طالب رضى الله عنه ثم قال الناقل ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان عبر عنه ببعض الشعراء ولا يخفى على المتتبع انه افترى عليه كذبا فانه رح صرح نفسه بان قائله من الشعراء حيث قال اذا كان الشاعر جراحات السنان الخ (قوله عن بعض تأثيرا بما لما يأتى بلفظ البعض ايذانا بعدم اختصاص التأثير بما

ماسيأتي لانه لايتقدم الحال على ذي الحال المجرور ووجوب تقديم الحال على صاحبه اذا كان نكرة مشروط بعدم كون صاحبه مجرورا (فانه) اى المعنى (مفعول بواسطة اللام جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الحال مبين لهيئة الفاعل او المفعول والمعنى ههنا ليس بفاعل ولامفعول فكيف يصح ان يكون المعنى ذا الحال فاجاب عنه بان المعنى و ان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان المجرور بحرف الجر مفعول به بواسطة الجر (ووجه صحته) اى نصب المفرد على الحالية جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحال تدل على مقارنته لعامله زمانا وههنا الوضع مقدم على الافراد فلم توجد المقارنة فلايصح ان يكون حالا فاجاب عنه بقوله ووجه صحته (ان الوضع) اسم ان وان كان انوا وللحال (مقدما على الافراد بحسب الذات) متعلق بقوله مقدما والمعنى ان الوضع حال كونه مقدما على الافراد بذاته يعنى ان ذات الوضع ولفظه مقدم على ذات الافراد ولفظه (لكنه) اى الاان الوضع (مقارن) ومصاحب (له) اى الافراد خبران (بحسب الزمان) يعنى ان زمان الوضع بازاء المعنى مقارن لزمان الافراد يعنى ان زمانهما متحدان بحيث لاتفاوت بين الزمانين (وهذا القدر) يعنى المقارنة فى الزمان (كاف لصحة الحالية) اذلا دخل للمعية الذاتية ولايتفاوت بها الحال وحاصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد بالذات لابالزمان وهو لاينافى المقارنة بالزمان فيصح ان يكون حالا فحينئذ يوافق كونه حالا من المعنى لاان يكون صفة له لماسبق ان الحال فى حكم الصفة (وقيد الافراد) سواء كان مجرورا وصفا للمعنى اومرفوعا وصفا للفظ اومنصوبا حالا منه لان الحال من ضمير الشئ حال منه ايضا (لاخراج المركبات مطلقا) اى حال كون تلك المركبات مطلقة غير مقيدة بالكلامية وغيرها ولذا قال الشارح (سواء) خبر مقدم (كانت) فى تأويل المصدر مبتدأ مؤخر اى كونها (كلامية) مثل زيد قائم وقام زيد (اوغير كلامية) تفسير للاطلاق كما فى المركبات الخمسة الباقية (فيخرج به) اى بقيد الافراد (عن حد الكلمة) وهو قوله لفظ وضع لمعنى مفرد مايعد كلمة واحدة لشدة امتزاج احدهما بالآخرة سواء كان الجزؤ الاول منه حرفا (مثل الرجل) او لجزأ الثانى منه حرفا (و) هو مثل (قائمة وبصرى وامثالها) اى امثال الرجل وقائمة وبصرى (مما) بيان لقوله وامثالها (يدل جزء اللفظ منه) الضمير المجرور يرجع الى ما فى قوله مما يدل (على جزء معناه) متعلق بقوله يدل (لكنه) اى الاان المذكور من الامثال وهى الرجل وغيره الضمير يرجع الى المثل فى قوله مثل الرجل والى المثال باعتبار المذكور (يعد) فعل مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه يرجع الى اسم لكنه يعنى بعد ذلك المذكور (لشدة الامتزاج) اى لشدة امتزاج احدهما بالاخر (لفظة واحدة) منصوب على انه مفعول ثان لقوله يعد لان العد قد يتعدى الى مفعولين يقال عد الاغنام مائة (ويعرب) تلك الامثال

يورث الالم فماقيل من ان مطلق التأثير فى النفس جار فى الالفاظ باعتبار تأثيراتها الحسنة والسيئة لكن قول الشارح وقد عبر آه يدل على انه اراد التأثير باحداث الالم ليس كما ينبغى (قوله حيث لايقع الاعلى الثلث والجنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالماء والعسل (قوله يأول ببعض الكلم قيل يمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى مثل هذا التاويل بان يقال ان لام التعريف يبطل منهما الجمع فلما بطل ههنا معنى الجمعية لم يؤنث نعته ثم قيل وكيف لايكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت باقية لزم ان لايصعد الكلمة الطيبة الواحدة مالم تصر جماعة من الكلم وكلاهما باطل اما الاول فلان مبنى ذلك كون اللام لتعريف الماهية كما ذهب اليه جماعة فى قولك والله لا اتزوج النساء اولا يلبس الثياب والحمل على هذا المعنى مما يأباه جزالة التنزيل بل لاسبيل اليه بحسب الظاهر ايضا واما الثانى فلان لازم الجمع المعرف بلام الجنس والاستغراق المحكوم عليه بشئ هو ان لا شئ من افراده خارجا

عطف على يعد فتذكر الضمير باعتبار المذكور (باعراب واحد) الانسب بالمقام بقرينة قوله لفظة واحدة ان يجعل واحد مضاف اليه لاعراب لاصفة له وان ينبو مايقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعراب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد كذا فى المحشى واجب بان اعراب مثل الرجل على ضرب من المسامحة لاجرائه مجرى الكلمة الواحدة (ويبقى) عطف على فيخرج (مثل عبدالله) حال كونه (علما) المراد كل تركيب اضافى سواء كانت اضافته معنوية مثل عبدالله او لفظية مثل ضارب زيد جعل علما (داخلا) حال بعد حال (فيه) اى فى تعريف الكلمة (مع انه) اى مثل عبدالله علما (معرب باعرابين) وهو ظاهر واجيب عنه بان الاعرابين كانا فى الاصل الذى هو المضاف والمضاف اليه وفى حال العلمية صارا كلمة واحدة وبقيا على ما كانا عليه يعنى اذا جعل علما كان مجموعه اسما واحدا تحقيقا باعتبار المعنى لان مسماه لايدرك باحد جزئيه ولان جزء لفظه لايدل على جزء معناه واسمين تقديرا باعتبار اللفظ لانه فى اللفظ بمنزلة غلام زيد (ولايخفى على الفطن) بفتح الفاء وكسر الطاء المهملة اوضمها من كان بعيد الادراك سريع الفهم (العارف بالغرض) من تدوين (علم النحو) يعنى ان المقصود الاصلى من تدوين علم النحو معرفة احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء يعنى ليعرف ان اى كلة معربة واى كلة مبنية وغيرهما فالانسب ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين كلمتين وان لم يدل جزؤهما على جزء معناهما واللفظان المعربان باعراب واحد كلة وان دل جزؤهما على جزء معناها (انه) اى الحال والشان (لوكان الامر) اى الحال ملابسا (بالعكس) يعنى لوكان مثل الرجل داخلا فيه وعبدالله علما غير داخل فيه (لكان) هذا الامر (انسب وما) اى الذى (اورده صاحب المفصل) وهو متن فى علم النحو للفاضل العلامة صاحب الكشاف (فى تعريف الكلمة) متعلق باورد (حيث قال هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع) وهى جنس تحته انواع ثلاثة الاسم والفعل والحرف (فمثل) الفاء جواب الشرط لان المبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل اوظرف يعنى جملة فعلية اوظرفية يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء فى جوابه على ماسيأتى تحقيقه (عبدالله علما خرج عنه) اى عن تعريف المفصل بقوله اللفظة فانه لايقال له لفظة واحدة) لان اللفظة مالايصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبدالله مرتين باعتبار الوصف الاضافى وقد قال العلامة الزمخشرى ومن اصناف الاسم العلم وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد مثل زيد والمركب اما جملة اوغير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدى كرب اومضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى حيث جعل المركب لاضافى اسمين (وبقى مثل قائمة وبصرى مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه) اى فى تعريف المفصل لانه يقال له لفظة واحدة لانه لايصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما (فاخرجه) مثل قائمة

عن ذلك الحكم فالازم هنا ان كل كلمة موصوفة بذلك صاعدة اليه تعالى لانها لاتصعد طيبة مالم تصر جماعة كما لايخفى فان قلت لاحاجة الى هذا البيان لان المستدلين بهذا الاية لا يقولون بجمعية الكلم قلنا نعم الا انهم يعرفون بعدم اطلاقها الاعلى مافوق الاثنين (قوله ولامنافاة دفع لما توهم من تحقق المنافاة بين تاء الوحدة ولام الجنس الدال على الكثرة ولاسبيل الى هذا الوهم قبل دخول لام الجنس اذ التاء للفرق بين الواحد والكثير وعدم استعمالهما مجردة عنها فى التعليل ليس بحسب الوضع بل هو طار بعده والذاهبون الى جمعية لايقولون بدخولها على صيغة الجمع بل يعدونها منه نفس الكلمة على قياس سائر المفردات والجموع فاقيل من ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لاقبله من ضيق العطن وان وقع الى الان لجم غفير من ذوى الفطن لان المنافاة بين صيغة الكلم والتاء لازمة من مفاسد قلة التأمل وتحقيق ذلك على وجه يتبين وجها السؤال والجواب هو ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذى يحسن فيه

وبصرى (بقيد الافراد) لانه لم يصح ان يقال فيه هى اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد لدلالة جزء لفظه على جزء معناه (ولو لم يخرجه) مثل قائمة (بتركه) اى بترك قيد الافراد (لكان) التعريف (انسب كما عرفت) فى قوله ولا يخفى على الفطن الخ ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما ومثل قائمة وان لم يكن مفردا حقيقة الا انه فى حكم المفرد فهو فى حكم الكلمة (واعلم) جواب عن سؤال مقدر وهو ان صاحب المفصل وغيره اخذوا فى تعريف الكلمة الدلالة والمصنف لم يأخذها بل تركها وخالف الجمهور فى عدم اخذه فاجاب عنه بقوله واعلم (ان الوضع يستلزم الدلالة) يعنى ان ذكر الوضع يغنى عن ذكر الدلالة فلماذا ذكر الوضع فى تعريف المصنف اولا استغنى عن ذكر الدلالة لاستلزام الوضع الدلالة حتى لو ذكرت لكان حشوا والحال ان الاختصار مطلوب فى الكلام لاسيما فى الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام ههنا الاستلزام الحقيقى لا العقلى فافهم (لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر) والوضع كما سبق تخصيص شئ بشئ متى اطلق او احسن الشئ الاول فهم منه الشئ الثانى فعلم من هذا انها لم توجد بدونه كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثانى يعنى لا يوجد بدونه بلا عكس يعنى ان الاعم لا يستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان (فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة) يعنى متى وجد الوضع فى شئ وجدت الدلالة فيه ايضا لما سبق آنفا ان الاخص يستلزم الاعم اذا كان الوضع اخص وهو يستلزم الاعم يعنى ذكر الاخص يغنى عن ذكر الاعم ويكتفى بذكر الاخص (فبعد ذكر الوضع) المستلزم للدلالة اولا (لا حاجة الى ذكر الدلالة) ثانيا ليكون التعريف اخصر واوجز (كما وقع فى هذا الكتاب) اى المسمى بالكافية قوله (لكن الدلالة) استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة اى الا ان الدلالة (لا تستلزم الوضع) لما سبق ان الدلالة اعم والاعم لا يستلزم الاخص يعنى ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان والفرس (لامكان ان تكون) اى ان توجد الدلالة (بالعقل) بلا وضع (كدلالة لفظ ديز) وانما قال لفظ ديز لئلا يتوهم انه دال على وجود اللافظ بالوضع لا بالعقل وقال المحشى اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيد بالسمع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللافظ بسماع ديز لكون دلالة اللفظ لذلك المدلول عقلية فتظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيكون حينئذ للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصدنا بالتمثيل كمال ظهور ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى حينئذ يكون بالمشاهدة او بدلالة اللفظ انتهى كلامه (المسموع) صفة اللفظ (من وراء الجدار) يعنى من خلف الحجاب فذكر الجدار المجرد التمثيل (على وجود اللافظ) متعلق بالدلالة فالاستدلال بالعقل ان يقال ان هذا المسموع لافظا لانه لما لم يكن اللافظ مرئيا استدللنا بالعقل ان لهذا للفظ لافظا ولهذا

لفظ كقوله تعالى ان الانسان لفى خسر و هذا الاستغراق يناقض الوحدة لانه بغير الكثرة لا يقابل فعلى هذا لا يصح ان يقال كل لفظة ولا ثمرة خير من جرادة بقصد العموم لان المنافى للوحدة هو الكثرة بمعنى الكل لا بمعنى كل واحد والثانى مهيئة الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلى كما فى قوله تعالى اكل الذئب وهذا النوع منه الجنس لا تنافى بينه وبين الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة ولا يستراب فى ان المقصود هنا هو الثانى لان الحد انما يذكر لبيان مهية الشئ لا لبيان استغراقه قوله يمكن حملها على العهد و ذلك بان العهد لابد وان يكون حصة من الجنس وههنا ليس كذلك وانت خبير بان مدلول الكلة على هذا هو المسمى بهذا اللفظة والمعهود فيما بين النحاة من جملة افراد هذا المدلول لضرورة ان الكلمة النحوية بعض منه ولقد اشار الشارح بصيغة الامكان الى ضعفه لان المعتبر الغالب فى التعاريف بيان المهية من حيث هى على قوله ثم

كانت هذه الدلالة عقلية (وان تكون) الدلالة عطف على قوله ان تكون (بالطبع) يعنى تكون الدلالة على المقصود بطبع اللافظ (كدلالة اح اح) اذا تلفظ به (على وجع الصدر) يعنى صدر اللافظ اى فى صدره قوله اح بفتح الهمزة وتشديد الحاء المهملة او ضمها يدل على وجع الصدر واما بفتحها وسكون الخاء المعجمة يدل على مطلق الوجع فى الصدر وغيره وبضمها يدل على السرور كذا فى شرح العصام واذا كانت الدلالة اعم وذكر الاعم لايستلزم الاخص بل لا بد من ذكره (فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع) لما عرفت انها لاتستلزم (كما فى المفصل) فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع الى تقسيمها فقال (وهى) (اى الكلمة) الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم باعتبار المعنى (اسم فعل وحرف) (اى منقسمة) انقسام الكلى الى جزئياته كانقسام الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى ان الحكم قبل الربط اويكون من قبيل حكم الاخص على الاعم كقولك الحيوان انسان لاانقسام الكل الى الجزء وفى الرضى فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون قولك اذهب بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف قلت انه كان يلزم ماقلت ان لو كان هذا قسمة الشئ الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وماء والبيت جدران وسقف بل قسمة الى جزئياته نحو الحيوان انسان وفرس وابل وتريد مايدخل تحت كلى كدخول الانسان فى الحيوان والفعل فى الكلمة ويصح كون الكلى خبرا عنه كالعكس نحو الانسان حيوان والحيوان انسان الى هنا كلامه وقدم الاسم على اخويه لحصول الكلام من نوعه دون اخويه ولان الاسم اصل فى الاعراب المقصود من هذا الفن والفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام لكنه احد جزئيه نحو ضرب زيد بخلاف الحرف تأمل (الى هذه الاقسام الثلثة) الاسم والفعل والحرف قوله (منحصرة فيها) اشارة الى ان اللام فى (لانها) متعلق بمفهوم الكلى وان اللام حصرية (اى الكلمة لما كانت) لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضى لفظا اومعنى وجوابه ايضا كذلك اوجملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا (موضوعة لمعنى) لما فهم من تعريفها (والوضع يستلزم الدلالة فهى) الفاء جواب لما لكونها جملة اسمية (اما) (من صفتها) (ان تدل) فيكون ان تدل فى تأويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فلا يرد امتناع حمل الدلالة على الكلمة وفى الرضى اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم اومن الخبر اى لان حالها او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيدا ان يسافر اويقيم انتهى والشارح

نقل لايقال ان اللفظ يجئ فى اللغة بمعنى التكلم قال فى الصحاح لفظت بالكلام وتلفظت به اى تكلمت به فلا حاجة الى ارتكاب النقل وهذا ما اختاره الرضى حيث قال اللفظ فى الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به لانا نقول ان المفهوم من كلام الصحاح وغيره من كتب اللغة انه فى الاصل بمعنى الرمى وكون لفظت بالكلام بمعنى تكلمت به مبنى على هذا الاصل الا يرى ان معناه الرمى من الفم واما الشيخ الرضى فاراد بالمصدر التكلم بل الرمى مطلقا لكن فى كلامه محذوف تقديره ثم استعمل بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ به على ماقاله الفاضل الشريف وعليك بالاحسان الضبط حتى تأمن من ورطات اصحاب الحواشى قوله واللفظى الحقيقى قيل لايخفى انه وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة اوحكما فالمستكن فى اضرب ايضا لفظ حقيقى فالصواب فالمتلفظ به الحقيقى وذلك السؤال سديد اللهم الا ان يقال مبناه توهم التعميم الى الحقيقى والحكمى داخلا فيما نقل اليه هذا اللفظ وليس كذلك بل المنقول اليه المتلفظ به فتفطن والتعميم

الفاضل اختار الثانى لان الفعل المصدر بان المصدرية مأول بالمصدر فيكون كالمصدر فى ان يكون مبتدءً وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه (على معنى) (كائن) (فى نفسها) الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى واليه اشار الشارح بقوله كائن (اى فى نفس الكلمة) اى فى ذاتها والمراد بنفسها المعنى المستعمل فيه لغة او مجازا (والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل) اى ان تكون الكلمة دالة (عليه) اى على المعنى المستعمل فيه (بنفسها) يعنى بذاتها وانفرادها (من غير حاجة) يعنى بلا احتياج فى الدلالة على ذلك المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعنى من غير اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل ان تكون مستقلة فى الدلالة على ذلك المعنى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) يعنى لكونه مستقلا فى الفهم عن الكلمة الدالة عليه بحيث لا يحتاج فى الفهم عنها الى كلمة اخرى (او) (من صفتها ان) (لا) (تدل) عطف على ان تدل ولما كان المعطوف فى الحكم المعطوف عليه اورد هذا الكلام على ما كان فى المعطوف عليه (على معنى) كائن (فى نفسها بل) من صفتها ان (تدل) لان العطف ببل ان كان المعطوف عليه منفيا يكون المعطوف مثبتا لان الاضراب المنفى يكون اثباتا (على معنى تحتاج) تلك الكلمة (فى الدلالة عليه) اى على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعنى الى اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة (لعدم) كون تلك الكلمة مستقلة فى الدلالة على المعنى وعدم (استقلاله) يعنى وعدم كون المعنى مستقلا (بالمفهومية) يعنى فى الافهام عن المتكلم (وسيجئ تحقيق ذلك) اى كون الكلمة مستقلة فى الدلالة او غير مستقلة فيها او استقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها (فى بيان حد الاسم القسم) (الثانى) اورد القسم حيث جعله موصوفا لقوله الثانى بقرينة كونه قسما للكلمة (وهو) اى القسم الثانى (مالا يدل على معنى) كائن (فى نفسها) (الحرف) الجملة مستأنفة لانه لما قال اما كذا واما كذا فكأنه قيل له ما الاول وما الثانى فقال القسم الثانى كذا والقسم الاول كذا وانما قدمه فى الدليل وان كان اخره فى الدعوى لان الحرف فى اللغة الطرف فذكره فى الاجمال فى طرف وفى التفصيل فى طرف آخر ولان الشروع فى البيان من القرب يكون اولى ولعدم التقسيم فيه واما القسم الاول ففيه تقسيم ولذا اخره لبيانه ولانه عدمى والعدمى مقدم على الوجودى وان كان فى الوجود شرف كذا فى الهندى مثاله كائن (كمن والى فانهما) كلتان ولكن (تحتاجان فى الدلالة اى دلالة كل واحد منهما (على معنيهما اعنى) ان معنى من (الابتداء و) ان معنى الى (الانتهاء الى) انضمام (كلمة اخرى) اليهما لتكون تلك الكلمة معينة فى الدلالة على المعنى بحيث لو لم يكن الانضمام لم يفهم معناها وتلك الكلمة كائنة (كالبصرة والكوفة) يعنى كانضمام البصرة

خارج عنه مطلق به فلا فرق بين اللفظ الحقيقى والمتلفظ به الحقيقى (قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اى هو موجود لا يدل عليه باللفظ الموضوع له التألف من الحرف والصوت كما هو شان اللفظ فى الحقيقة وما قيل من انه اراد به انه ليس بموجود اصلا بل اعتبارى محض ليس بصحيح لان الشئ ما لم يصر موجودا باحد الوجودين لا يكون منويا ولا يلزم ان يكون من احدى المقولات العشر كما توهم لاختصاصها بالموجودات الخارجية ومن الاوهام ما قيل من ان اللفظ الحكمى يكون واجبا تارة واخرى ممكنا جسما او عرضا فتارة يكون من مقولة الصوت وذلك اذا رجع الضمير الى الصوت ثم قيل فاحفظه فانه مما خفى على غير حتى قال بعض الفضلا لا ادرى من اى مقولة هو فليت قول بلغه وبطلانه ليس لما قيل من ان النحاة جعلوا المستكن جزاء الكلام وفاعلا ومرفوعا الى غير ذلك من الاحكام ومن ذكره من واجب وممكن انما هو مدلول ذلك الا من الاعتبارى المستكن الحكمى ولم يجعل النحاة الامور

الى من والكوفة الى الى الكائنتين (فى قولك سرت من البصرة الى الكوفه وانما سمى هذا القسم) الذى لايدل على معنى فى نفس القسم فالتأنيث باعتبار الكلمة بل تحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها (حرفا) مفعول ثان لقوله وانما سمى (لان الحرف فى اللغة) اى معناه اللغوى (الطرف) والجانب يقال زيد فى حرف اى فى طرف وجانب (وهو فى طرف اى جانب) يعنى شبه القسم الثانى بمعنى الحرف فى الطرفية والجانبية فاستعير لفظ المشبه به للمشبه وهو هذا القسم كاستعارة الاسد للرجل الشاع فى قولك رأيت اسدا فى الحمام فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة الشبيه (مقابل) صفة لجانب (للاسم والفعل حيث يقعان) اى يقع كل واحد منهما (عمدة) ومقصودا (فى الكلام) وذلك لان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه ويتأتى الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا لايقوم بنفسه بل انما يقوم بغيره يعنى بما اسند اليه يكون مسندا فقط مثل قام زيد (وهو) اى الحرف (لايقع عمدة فيه) اى لايقع مسندا ولا مسندا اليه لان الحرف ليس له دلالة بالاستقلال ولا يفهم معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة بينهما (كما ستعرف) فى حد الاسم ان الاسم يكون مسندو مسندا اليه والفعل لايكون الا مسند فقط والحرف اداة بينهما لايكون مسندا ولا مسندا اليه (و) (القسم) (الاول) من قسمى الكلمة (وهو) اى القسم الاول (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) اى فى نفس ما دل (اما) (من صفتها) اى صفة القسم الاول فالتأنيث باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم (ان يقترن) مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول مأول بحذف المضاف اما من جانب الاول او من جانب الثانى لما سبق او بتاويله بالصفة والمعنى القسم الاول مقترن (ذلك المعنى) اى معناه يشير الى ان ارجاع الضمير ههنا من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى (المدلول عليه بنفسها فى الفهم) اى فهم المعنى المدلول عليه (عنها) اى عن القسم الاول (باحد الازمنة الثلاثة) (جمع زمن كمثل وامثلة الثلاثة بصيغة التذكير لان مذكر اسماء العدد يكون بالتاء وسيأتى تحقيقه فى بحث اسماء العدد وفى الهندى المراد بالاقتران الاقتران الموضعى فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا مما خرج عن الاقتران بالاستعمال وعلى طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب الان او غدا او امس مما اقترن بالعارض (اعنى) بالازمنة الثلاثة (الماضى والحال والاستقبال) الحال ما انت فيه فى زمان المتكلم والماضى ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه (اى حين يفهم ذلك المعنى) المدلول عليه بنفسها (عنها) اى عن القسم الاول (يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا اى كما يفهم ذلك المعنى (مقارنا) يعنى حال كون احد الازمنة مقارنا (له) اى لذلك المعنى لا قبله ولا بعده بل الشرط ان فهم المعنى مقارن لاحد الازمنة وعلى العكس (او) (من صفتها) اى من صفة القسم الاول (ان) (لا) (يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها) اى عن القسم الاول (مع احد

(الازمنة)

الخارجة جزء الكلام لفساده من وجهين احدهما ان الدلالة صفة قائمة باللفظ واذا لم يثبت للمعنوى لفظ موضوع لم يكن له مدلول وثانيهما ان مدلول الشئ سواء كان دلالته عليه بالمطابقة او بالتضمن لايكون خارجا عنه بالضرورة بل لوجوه اخر احدا ان جمع هذا الامور من الواجب وغيره متساوية الاقدام فى رجوع الضمائر اليها فان المراد بها الالفاظ مع قطع النظر عن الامور التى وضعت بازائها تلك الالفاظ فلا يتصور كونه تارة من مقولة الجوهر واخرى من مقولة العرض وثانيها انه منقوض بالامر والنهى سواء كان مسبوقين بذكر المأمور والمنهى ام لا فانه لا يتصور فى هذه الصور ما اتى به من الامور لان مبناها رجوع الضمير وهو غير متصور ههنا وثالثها ان الكلام فى بيان اللفظ الحكمى وهذه الامور الفاظ حقيقة ورابعها ان الراجع الى احد هذه الامور هو لفظ المنفصل كما اعترف به نفسه حيث قال اذا رجع الضمير وهو لفظ حقيقى مستعار للتعبير عن هذا المنوى المسبوق

الازمنة الثلاثة) الحال والاستقبال والماضى (القسم) (الثانى) (وهو) اى القسم الثانى (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) اى فى نفس مادل يعنى الكلمة او نفس القسم الثانى يعنى الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها (غير مقترن) اى فى الفهم عنها (باحد الازمنة الثلاثة) (الاسم) (وهو مأخوذ من السمو) بكسر السين او ضمها عند البصريين من سما يسمو مثل غزا يغزو سموا على وزن قنو احذفت الواو اعتباطا ونقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو المحذوفة همزة الوصل فجئ بالهمزة ليمكن الابتداء بها فصار اسما كذا فى شرح الشافية (وهو) اى السمو (العلو) لغة لان العرب تقول كل ما علاك فهو سماك وانما سمى هذا القسم من اقسام الكلمة بالاسم الذى معناه العلو مجازا (لاستعلائه على اخويه) الفعل والحرف فالحاصل ان هذا القسم شبه بالمعنى الذى هو العلو فاستعير لفظ الاسم لهذا القسم كما فى الحرف (حيث يتركب منه) اى من هذا القسم (وحده) حال من الضمير المجرور فى منه لانه مفعول به بالواسطة (الكلام) فاعل يتركب (دون اخويه) يعنى لا يتركب من كل واحد منهما واحده الكلام لما عرفت وستعرف (قيل) هو مأخوذ (من الوسم) من وسم يسم سمة ووسما مثل وعد يعد عدة ووعدا هكذا عند الكوفيين (وهو العلامة) يقال وسمت الدابة اذا جعل لها علامة وانما سمى هذا القسم الاسم (لانه علامة على مسماه) واصله عندهم وسم حذفت الواو تبعا لفعله فجئ بهمزة ليمكن الابتداء بها (و) (القسم) (الاول) (وهو ما) اى كلمة (يدل على معنى فى نفسها) اى فى نفس مادل او فى نفس القسم الاول (مقترن) فى الفهم عن القسم الاول (باحد الازمنة الثلاثة) (الفعل) (سمى) هذا القسم (به) اى بالفعل (لتضمنه) اى لتضمن الفعل او القسم الاول (الفعل اللغوى وهو المصدر) والمصدر ههنا مضاف الى فاعله وناصب مفعوله وهو من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ويقال لمثل هذا عند ارباب المعانى مجاز مرسل وهذا الحصر يعنى حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة حصر عقلى اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام حصر عقلى وهو الحصر الدائر بين النفى والاثبات كحصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة وحصر استقراء وهو الذى لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم آخر كحصر الاضافة المعنوية فى الانواع الثلاثة اللامية والبيانية والظرفية وحصر جعلى وهو الذى يكون بجعل الجاعل كانحصار خلق الانسان فى العناصر الاربعة وكانحصار الكل فى اجزائه (وقد علم) الواو للعطف بناء على جواز حذف المعطوف عليه يعنى قد تبين وقد علم فحينئذ يكون من تنازع الفعلين وسيجئ لهذا زيادة تحقيق او اعتراضية بين الكلة والكلام لعلاقة الجزئية بينهما لمدح الدليل المذكور او ترغيبا للطالبين او لرد من ظن ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام ولفظ قد لما للتقريب او للتحقيق وقد جرت العادة باستعمال العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد بكلية (بذلك) اسمه اسم مبهم للاشارة واللام عوض عن ها التى للتنبيه ولهذا يجمع بينهما والكاف للخطاب انما

له الكلام وليس بمنوى واعلم ان ما ذكرناه فى هذا المقام من وجوه البطلان انما هو بالنظر الى كون المراد بالمنوى هو المذكور من اللفظ كما فى قولك الواجب وضع شئ كذا واما اذا اراد القائل به الموجود فى الخارج كما اذا قلت فى حق جوهر بين يديك اشترى بكذا فوجه الرد ما فعله من قبلنا وما فعلناه من الرد عليه كان مبنيا على ظاهر لفظ المدلول ولو اتى بلفظ اخر مكانه لسلم من الاعتراض ثم نقول جميع ذلك من قبيل البحث الخارج عن التحقيق اما التحقيق فهو انه لاريب فى ان المنوى ليس من الموجودات الخارجية وان المقولات العشر تختص بها لاتتعداها الى غيرها فلا يتصور اندراجه فيها كما توهمه هذا ان الفاضلان فاستصعب احدهما وبين الاخر (قوله وكلمات الله تعالى انما لم يقل كلام الله احترازا عن ذهاب الوهم الى الكلام النفسى الازلى الاحدى الذات فانه قائم به منزه عن الحروف والاصوات وتحقيقا لكون المراد بالبيان كلام اللفظى الحاصل من جنس الاصوات والحروف

وضع المظهر موضع المضمر على خلاف مقتضى الظاهر والقياس وقد علم به واختار اسم الاشارة من بين الاسماء الظواهر لزيادة التمكن في الذهن واختار كلمة البعد مقام هذا للتعظيم كما في قوله تعالى ﴿ الم ذلك الكتاب ﴾ (اى بوجه حصر الكلمة) اى بدليل انحصار الكلمة (في الاقسام الثلثة) التي هي الاسم والفعل والحرف (حد) مفعول مالم يسم فاعله (كل واحد) كائن (منها) لان من البيانية اذا كان قبلها نكرة تكون صفة لها (اى من تلك الاقسام) المذكورة (وذلك) اى كون كل واحد منها معلوما بدليل انحصار الكلمة فيها واقع وثابت (لانه قد علم) تحقيقا بكلية (به اى بوجه الحصر) اى بدليل انحصار الكلمة في اقسامها الثلاثة (ان الحرف كلمة) ان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انها مفعول مالم يسم فاعله لقوله وقد علم اى علم بدليل انحصار الكلمة في اقسامها ان الحرف كلمة بقرينة كون الحرف قسما للكلمة (لا تدل على معنى) كائن (في نفسها) بقرينة اولا (بل تحتاج) في الدلالة على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعني الى اعانة كلمة اخرى في الدلالة على المعنى اياها (و) ان (الفعل كلمة) بقرينة كونه ايضا قسما يعني نوعا منها (تدل على معنى) كائن (في نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى كائن في نفسها (لكنه) اى الا ان المعنى المدلول عليه (مقترن) في الفهم (باحد الازمنة الثلثة) وضعا بقرينة قوله والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة (و) ان (الاسم كلمة) بقرينة كونه نوعا منها (تدل على معنى) كائن (في نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى الخ (غير مقترن) اما مجرور على انه صفة بعد صفة للمعنى او منصوب على انه حال منه ويجوز الرفع ايضا على انه خبر مبتدأ محذوف اى هو غير مقترن وضعا (باحد الازمنة الثلاثة) اذ علم بدليل الحصر ان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة كلمة (فالكلمة) جنس تحته انواع كما ان الحيوان جنس تحته انواع (مشتركة بين) هذه (الاقسام الثلثة) كما انه مشترك بين الانسان وغيره من ذوي الارواح واذا كانت الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة لزم تمييز بعضها عن بعض ليصح قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اورده بكلمة قد المفيدة للتحقيق وبالعلم للمشعر باليقين واراد تمييز بعضها عن بعض فقال مصدرا بالفاء المفيدة لتمييز ذاتها الى خلاف ترتيب النشر لترتيب اللف (والحرف) كلمة تدل على معنى الا انه (ممتاز عن اخويه) الفعل والاسم (بعدم الاستقلال في الدلالة) على معنى في نفسها يعني ان الحرف مشترك لاخويه في كونه كلمة تدل على معنى الا انه امتاز عنهما بكون المعنى في غيره يعني ان الحرف لا يدل على معنى في نفسه بل يدل على معنى في غيره كالسير والبصرة في قولك سرت من البصرة فان لفظة من تدل على ابتداء الغاية الحاصل فيها (والفعل) مشترك ايضا لاخويه في كونه كلمة تدل على معنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) يعني ان الفعل امتاز عن الحرف

(بكونه)

وهو المتعارف عند العامة والقراء والاصوليين والفقهاء واطلاق كلام الله عليه ليس لمجرد انه دال على كلامه القديم حتى لو كان مخترع هذه الالفاظ غير الله تعالى لكان هذا الاطلاق بحاله بل لان له اختصاصا اخر به تعالى وهو انه اخترعه بان اوجد الاشكال في اللوح المحفوظ قوله تعالى بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ والاصوات في لسان الملك لقوله تعالى انه لقول رسول كريم وهو اسم له لا يصح من حيث تعيين المحل فيكون واحد بالنوع ويكون ما يقرأه القاري اى قارئ كان نفس كلامه تعالى (قوله فلا حاجة قال الرضي احترز بقوله لفظ عن الخط والعقد والنصب والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليس بكلمات ولما كان هنا مظنة ان يقال ان الجنس لا يكون للاحتراز به دفعه بقوله ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص منه النصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد يكون والشارح اراد رد ذلك وان كانت العبارة قاصرة في الافادة

بكونه مستقلا فى الدلالة على معناه لما عرفت ان الحرف غير مستقل فيها (و) ممتاز (عن الاسم) ايضا (بالاقتران) يعنى ان الفعل مشترك للاسم وحده فى كونه مستقلا فى الدلالة على المعنى الا انه ممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه فى نفسها فى الفهم عن لفظ الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلثة (والاسم) ايضا مشترك فى كونه كلمة تدل على المعنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) فى الدلالة على المعنى لما عرفت ان دلالة الحرف غير مستقلة (و) ممتاز (عن الفعل) ايضا (بعدم الاقتران) يعنى ان الاسم مشترك الفعل فى الدلالة على المعنى بالاستقلال وممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه غير مقترن فى الفهم عنه بالازمنة الثلاثة (فعلم) بعد كون الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلثة وامتياز كل واحد منها عن اخويه بفصله المخصوص له (لكل واحد منها حد معرف) بكسر الراء المهملة صفة للحد (جامع لافراده) اى لافراد المعرف بالفتح لكونه جنسا مشتركا (ومانع عن دخول غيرها) اى غير الافراد (فيه) اى فى الحد لوجود فصل مخصوص لكل واحد منها ميزله عما عداه (وليس المراد) اى مراد المصنف (بالحد ههنا) فى قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها (الا المعرف الجامع) لافراده (المانع) عن دخول غيرها فيه يعنى عند الادباء ليس معنى الحد الا ذلك لان الحد فى اللغة المنع ومنه الحداد للبواب لمنع الناس والدواب من الباب وفى العرف هو ما يبين ماهية الشئ يعنى الحد قول دال على ماهية كحد الكلمة ههنا لانه دل على ماهيتها وكذا غيره (ولله در المصنف) الدر مضاف الى الفاعل مبتدأ والجملة جملة يمدح بها بكثرة الخير وسيأتى له زيادة تحقيق والمراد به ههنا شفقة المصنف على المتعلمين والطالبين حيث لم يهمل فى التعليم والتأليف جانب الذكى ولا الغبى ولا المتوسط بينهما ولم يترك جانب احد بل راعى الجوانب الثلاثة (حيث اشار الى حدودها) اى الى حد كل قسم من اقسام الكلمة (فى ضمن دليل الحصر) رعاية الجانب الذكى لان الذكى بالاشارة يفهم ما هو المشار اليه وما هو المقصود لان المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها وفى ضمنه حصل بالاشارة حد كل منها (ثم نبه) بكلمة قد الدالة على التحقيق والعلم الدال على اليقين وبكلمة البعد (عليها) اى على حدود اقسام الكلمة المشار اليها فى ضمن دليل الحصر (بقوله وقد علم بذلك الخ) رعاية الجانب المتوسط لانه وان لم يفهم بالاشارة الا انه تيقظ بالتنبيه ويدرك ما نبه اليه ويفهم (ثم صرح بها) اى بحدود الاقسام المذكورة (فيما) اى فى المقام والمحل الذى يأتى (بعد) الفراغ من احوال الكلمة والكلام وذلك المحل هو اول بحث كل قسم من اقسام الكلمة حيث قال فى اول بحث الاسم الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وكذا فى الفعل والحرف رعاية لجانب الغبى لان الغبى لغباوته لم يفهم من الكلام

اذ لا قائل القيام الاحتياج بعد ذكر اللفظ الى قيد يخرج دوال عن الحد ولا احتمال لهذا التوهم حتى يهتم بدفعه لكنه غير وارد لان الاصل فى الحدود ان يكون الجنس صادقا على كل ما يصدق عليه الفصل بدون العكس وقد عرفت ان تلك الدوال موضوعة لمعنى مفرد فان المعنى المفرد ما لا يستفاد جزئه من جزء ما يدل عليه كما ستعرفه وهى كذلك وليست بكلمات ولو اتى بما كان المذكور من فصل داخلا فى الجنس لكن يلزم على هذا عدم مطابقة الحد للمحدود لبقاء ما ليس منه داخلا فيه فقصدوا الى شئ يصلح للجنسية باعتبار كونه شاملا للكلمة وغيرها من المهملات والمركبات ويخرج به عن الحد ما هو داخل فيه خارج عن المحدود وذلك هو اللفظ فوضعوه موضع الجنس ومن ذلك تبين ان ما ذكره البيضاوى فى المخلص من ان الكلمة ما وضع مفردا ليس كما ينبغى وان ما قيل فى شرحه من ان الدوال الاربع خارجة بالوضع اذ الافراد ليس بمستقيم واحتمال كون ما عبارة من اللفظ لا سبيل اليه

ما هو المقصود الا بالتصريح والتفصيل (بناء) نصب على انه مفعول له لافعال الثلاثة الاشارة والتنبيه والتصريح (على تفاوت مراتب الطبايع) وفى بعض النسخ الطباع والاول جمع طبيعة كالفرائض جمع فريضة والثانى جمع طبع كرجل ورجال الطبع السجية التى جبل عليها الانسان وهو فى الاصل مصدر والطبيعة مثله وفى اللغة كلاهما فى معنى واحد واما بحسب الاصطلاح بينهما عموم وخصوص مطلق والعام هو الطبع لانه مايكون مبدأ الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوان اولا كحركة الافلاك والاشجار كذا فى شرح الديباجة والمراد ههنا منها العقول من باب ذكر المحل وارادة الحال فمعنى مراتب الطباع تفاوت العقول لان العقول متفاوتة وبها يتفاوت الناس بعضهم من بعض واليه اشار فى قوله تعالى ﴿ وانما يتذكر اولوا الالباب ﴾ يعنى ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة بجودة عقله وبعضهم لايفهم لقصور مافى طبيعته ولكن يفهم بعدها بالتنبيه وبعضهم لكمال غباوته لايفهم بالتنبيه بعد الاشارة ولكنه يتيقظ بالتصريح والتفصيل لانه كالنائم الاصم لما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض مايتعلق بها اراد ان يعرف الكلام وبيان بعض احواله الا انه لم يصله بالكلمة لمناسبة الجزئية والكلية بينهما ليكون فصلا بعد فصل وبابا بعد باب فقال (الكلام) اللام فيه للجنس كما ان اللام فى الكلمة للجنس ويقال لمثل هذا اللام لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة كذا فى الهوادى (فى اللغة مايتكلم به) سواء كان فيه تركيب اولا ولذا قال (قليلا) فحينئذ يكون زيد او ضرب او ان من الاسم والفعل والحروف كلاما (كان او كثيرا) لغة (وفى اصطلاح النحاة) عطف على قوله فى اللغة باعادة الجار (ماتضمن) آثر تضمن على تركب لان التضمن احضر لاستغنائه عن صلة من لانه لو قال تركب لاحتاج ان يقال من كلمتين ولصدقه على اضرب امرا حقيقة دون تركب (اى لفظ تضمن) اشار به الى ان لفظ ما موصوفة لانه خبر والتنكير فى الخبر اصل ولان التنكير فى التعريفات انسب لكونه جنسا (كلمتين حقيقة) مثل زيد قائم زيد (او حكما) اوالاولى حكما والثانية حقيقة مثل جيء مهملا ديز مقلوب زيدا ولعكس مثل زيد قام ابوه او زيدا ابوه قائم فالاقسام ثلثة والقياس ان تكون اربعة الثلاثة الاولى وان يكون كلاهما حكما ولم يوجد له مثال تأمل ولاتكن من الغافلين وفى الهندى الاولى تركب دون تضمن لمقابلة التركيب الافرادى فى تعريفها وايضا تركب احضر لصحة الاكتفاء عن المتكلمين رأسا بان يقول الكلام ماتركب بالاسناد بخلاف تضمن انتهى كلامه اقول ان ماقاله المصنف هو الاولى لان المقابلة فى التعريفات والحدود غير لازمة وايضا التركيب وان كان احضر كما قال الا انه حينئذ يكون غير جامع لافراد الكلام لخروج الكلام الذى استكن فيه فاعله سواء كان جائزا مثل زيد ضرب او واجبا مثل وغير ذلك (اى تكون كل واحدة منهما (من الكلمتين حقيقة او حكما (فى ضمنه) فالضمير

جدا وتجويزه بناء على قرينة شهرة كون الكلمة من قسم اللفظ ناش من عدم العلم باحوال المعرفات وشرائطها قوله لانه لم يقصد الوحدة قال المص فى الايضاح رادا على قول صاحب المفصل لفظة ان اراد بها اقل مايطلق عليه اللفظ كضربة ففاسد لان اقله حرف واحد وان اراد عددا مخصوصا ينتهى اليه فليس مشعرا به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى للاختصار ورفع الاحتمال هذا كلامه وعلى هذا كان الانسب ان يقول ايذانا بفساد قصد الوحدة ولعله اراد التنبيه على صحة هذا القصد فان من يدعى ان عبدالله علما ليس كلمة واحدة يحتاج الى التاء لاخراج مثله جدا ولا يراد غير وارد لظهور ان المراد هو الخير لكن مع زيادة فائدة وهى ان لايمكن التلفظ به مرتين باعتبار وضع من الاوضاع اذ الوهم لا يذهب الى احتمال اخر عند الاحاطة بتمام التعريف (قوله مع كون اللفظ اخصر وايضا وصفه اخصر من وصفها ولم يأت بهذه العلاوة لكان اولى (قوله تخصيص شئ بشئ قليل الاول تعيين شئ لشئ ليظهر

اضرب المجرور راجع الى الموصول اذا كان الكلام فى الاصطلاح من تضمن كلمتين بالاسناد توهم ان المتضمن اسم فاعل هو لفظ زيد قائم مثلا والمتضمن اسم مفعول بعينه لفظ زيد قائم مثلا ايضا فاتحدا فلزم التمييز والتفريق بينهما فقال بالفاء التفصيلية المشعرة للتمييز والتفريق بينهما (فالمتضمن اسم فاعل) وانما قيده به مع انه لا يمكن الا ان يكون ذلك لتخصيص صورة الخط باسم الفاعل فهذا بمنزله الاعجام (هو المجموع) فقط يعنى مجموع زيد قائم مثلا ويقال لهذا المجموع لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فيكون هذا المجموع متضمنا بالكسر (والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين) يعنى هو المسند فقط او المسند اليه فقط لا مجموعهما يعنى زيد واحده هو المتضمن بالفتح او قائم فقط فى ضمن زيد قائم كما ان الحيوان او الناطق متضمن يعنى احدهما وحده ومجموع الحيوان الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا تأمل ولا تكن من الغافلين اذا علمت هذا الفرق (فلا يلزم اتحادهما) كما توهم اى اتحاد المتضمن والمتضمن بل تضمن كل ما لكل جزء (بالاسناد) (اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين) حقيقة او حكما (الى الاخرى) يشير الى ان الباء متعلق بقوله تضمن بتضمين معنى الحصول والى انها للسببية وان اللام عوض من المضاف اليه والمعنى بسبب قيام احدى الكلمتين بالكلمة الاخرى مثل قام زيد فان معنى الكلمة الاولى القيام وهو انما يقوم بزيد وكذلك زيد قائم والمنطلق زيد وزيد المتعلق وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التى فى الكلام الجبرى والطلبى والانشائى وفى الرضى المراد بالاسناد الاسناد فى الحال كما فى قولك قام زيد وزيد قائم او فى الاصل ليشمل الاسناد الذى فى الكلام الانشائى نحو بعت واشتريت والطلبى هل انت قائم وليتك او لعلك قائم وكذا نحو اضرب وليضرب وفى المتكلم كاضرب ونضرب ولنضرب الى هنا كلامه (والاسناد) فى اللغة الاضافة من السند من باب دخل وهو ما اسندا اليه من حائط او غيره او من السناد على وزن صراف وهو الناقة المحكمة الخلق وفى الاصطلاح (نسبة احدى الكلمتين) سواء كانت الاولى او الثانية مثل قائم زيد وزيد قائم (حقيقة او حكما الى) الكلمة (الاخرى بحيث) متعلق بالنسبة (يفيد) من افاد يفيد ان كان بمعنى اعلم يتعدى الى المفعولين يعنى يفيد تلك النسبة (المخاطب فائدة تامة) وان كان بمعنى اعلم يتعدى الى مفعول واحد فالمعنى يستفيد المخاطب منها فائدة تامة او يحصل منها تلك الفائدة (فقوله لفظ) المستفاد من لفظ الموصوفة جنس (يتناول) الالفاظ (المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية) لان كل واحد منها لفظ يدخل تحت الجنس (وبقيد تضمن كلمتين) مصدر مضاف الى الكلمتين والباء متعلق بقوله (خرجت) الفاظ (المهملات) الصرفة (والمفردات) اما المهملات فلانه لا يطلق عليها الكلمة لان الوضع فيها المعنى شرط وفيها لا يوجد الواضع لمعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت بصيغة

تعلق لمعنى بقوله وضع ولئلا يتجه انه ان اريد بتخصيص شئ بشئ جعل المعنى مخصوصا بالموضع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك ولا يخفى انه لا وجه لكلا الوجهين اما الاول فلان تعلق لمعنى بوضع كما لا يظهر على تفسير الشارح لا يظهر على هذا التفسير ايضا فان الوضع على كلا التفسيرين لم يكن محتاجا الى قوله لانه داخل فيه ولا مخلص عن ذلك الا بان يفسر للوضع بصوغ لفظ وهذا مع كونه على خلاف المشهور من اصطلاحهم لا يكون ذكره للاحتراز بل ليتعلق به قوله لمعنى واما الثانى فلا معنى اللفظ المرادف من حيث انه اثر وضع هذا المرادف لا يوجد فى المرادف الاخر وعلى هذا قياس المشترك فانه بحسب كل وضع يختص بمعنى واحد وسقف على رجحان مختاره قدس سره فيما بعده قوله ولا يبعد قيل يمكن ان يقال لم يعتر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى بالتبادر من الاطلاق وهو دعوى لا سبيل اليها جدا ثم قيل ترد على الوجهين تعيين المجاز

التثنية فى قوله الكلمتين (وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية) سواء كانت اضافية (مثل غلام زيدو) توصيفية مثل (رجل فاضل) اوتعدادية مثل خمسة عشر اوامتزاجية مثل بعلبك اوصوتية مثل سيبويه ودرستويه (وبقيت المركبات الكلامية) المقصودة من التعريف (سواء كانت) تلك المركبات الكلامية (خبرية) فعلية فاعله مذكر (مثلا ضرب زيدو) مؤنث مثل (ضربت هندو) اسمية مثل (زيد قائم) والقائم زيد (او انشائية) امرا (مثل اضرب و) نهيا مثل (لاتضرب فان كل واحد منهما) اى من الامر والنهى اومن قوله اضرب ولاتضرب (تضمن كلمتين احديهما ملفوظة) يعنى الاولى كلمة حقيقة (والاخرى) والثانية (منوية) كلمة حكما (وبينهما) اى بين الكلمتين اللتين احدهما كلمة حقيقة والاخرى كلمة حكما (اسناد) يعنى نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث (يفيد المخاطب فائدة تامة) فصدق عليه تعريف الكلام وهو ماتضمن كلمتين بالاسناد فيصدق الكلام ايضا لانه كلما صدق الحد على شئ صدق المحدود ايضا على ذلك الشئ قوله (وحيث كانت الكلمتان) تعليل مقدم لقوله دخل وانما قدم لئلا يتوالى العلتان اعنى قوله وحيث الخ وقوله الآتى فان الاخبار الخ (اعم من ان تكونا) اى الكلمتان (كلمتين حقيقة اوحكما دخل فى التعريف) قد مر ان الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اربعة ان يكون كلاهما كلمتين حقيقة اوعلى العكس اوالاولى كلمة حقيقة والثانية كلمة حكما اوعلى العكس وسواء كانت الكلمة التى فى حكم الكلمة جملة اسمية (مثل زيد ابوه قائم او) جملة فعلية حقيقة مثل زيد (قام ابوه او) حكمية مثل زيد (قائم ابوه) وذلك لان اسم الفاعل العامل على ماسيأتى فى حكم الفعل المضارع فتكون الجملة فعلية لان مثل زيد قائم ابوه فى حكم زيد يقوم ابوه ويجوز ان يكون المثال الاخير فى حكم الجملة الاسمية وذلك لانه حينئذ يجوز فيه الامران احدهما ان يكون قائم مبتدء لاعتماده على المبتدأ وابوه فاعله سد مسد الخبر والثانى ان يكون خبرا مقدما وابوه مبتدء مؤخرا وعلى كلا التقديرين تكون الجملة اسمية مرفوعة المحل لكونها خبر مبتدأ الذى قبلها وسيأتى لهذا زيادة تحقيق فى قوله وان طابقت مفردا جاز الامران (فان الاخبار) جمع خبر كفرس وافراس (فيها) اى فى الامثلة المذكورة حال كونها مصاحبة (مع انها مركبات) لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى (فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب) المقصود منه القيام فقط والاب مضاف اليه فتعيين الفاعل يعنى الذى يقوم به لا لغرض التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم ان القيام وصف لزيد اولسببه (ودخل فيه) اى فى الكلام اوتعريف الكلام الذى جزؤ الاول فى حكم الكلمة والثانى كلمة حقيقة (ايضا) كما دخل ما كان الجزء الثانى فيه كلمة حكما والاول كلمة حقيقة (مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما) اى فى هذين المثالين (مهمل ليس بكلمة) حقيقة بل كلمة حكما (فانه) اى المسند اليه فيهما (فى حكم هذا اللفظ) فان المقصود منه هذا واللفظ للتعيين اى لفظ جسق مهمل

(ولفظ)

المعنى المجازى لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان فى محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازى لان شيأ من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد هذا الوضع ولايخفى ان هذا قرية بلا مرية اذ الشارح لم يفسر الوضع بالتعيين بل بالتخصيص ومن البين انه غير صادق على الوضع المجازى فلا يرد على شئ من ذلك والعجب من القائل انه اعترض على الشارح اولا بتركه ماهو الاولى يعنى التعريف بالتعيين ثم اعترض عليه ثانيا بان تعريف الوضع بالتعيين فاسد فوقع فى حيص بيص (قوله اسم مكان بمعنى المقصد قيل يرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ مندرجا تحت المقصد حتى يصح اطلاقه مناسبة يصح ان ينقل اسم ان بين المفعول والظرف عليه ثم قيل والجواب عنه احدهما الى الاخر فظهر بهذا انه لاوجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان هذا وانت خبير بان المقصود الافادة هو انه اذا كان المعنى مايقصد بشئ

ولفظ ديز مقلوب زيد ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه واخذ حكم الكلمة حقيقة (اعلم ان كلام المصنف) يعني ان القول الذي يصدق ان يطلق عليه الكلام الاصطلاحي عند المصنف وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد (ظاهر في ان) الفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته (نحو ضربت زيدا قائما) الباء في قوله (بمجموعه) متعلق بقوله (كلام) تقديره كلام بمجموعه لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد وهذا اللفظ يصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مثل ضربت فقط مع ان الكلام في هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل للمتعلقات فيه وكلام المصنف كائن (بخلاف كلام صاحب المفصل) يعني بخلاف ما يصح ان يطلق عليه الكلام عند صاحب المفصل (حيث قال) في تعريف (الكلام هو المركب) حقيقة او حكما ليدخل ما استكن فيه فاعله سواء كان جوازا او وجوبا (من كلمتين) حقيقة او حكما (اسندت احديهما) اي احدى الكلمتين (الى) الكلمة (الاخرى) فانه اخذ الاسناد في تعريفه ايضا وقيده بان يكون اسنادا احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم يطلق (فانه) اي هذا التعريف (صريح في ان الكلام) المصطلح (هو ضربت) يعني الفعل مع فاعله فقط (والمتعلقات) من المفعول والحال وغيرهما (خارجة عنه) اي عن الكلام الاصطلاحي بحيث لا يطلق على المجموع كلام كما اطلق في كلام المصنف بل انما يطلق على مجموع الفعل والفاعل لا غير والحاصل ان كلام المصنف وكلام صاحب المفصل واحد الا ان كلام المصنف يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب المفصل (ثم اعلم) يعني بعد علمك سابقا الفرق بين كلام المصنف وكلام صاحب المفصل (ان صاحب المفصل) قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اشارة اليه وان لم يصرح (وصاحب اللباب) ايضا قد ذهب الى ترادفهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وهذا صريح منه (ذهبا الى ترادف الكلام والجملة) الترادف الاتحاد في المعنى دون اللفظ من ردف كالقعود والجلوس وليث واسد يعني الترادف هو ما يصح ان يطلق احد اللفظين على ما يطلق عليه الآخر (وكلام المصنف ايضا) اي مثل كلام الشيخين (ينظر الى ذلك) اي يميل الى ترادفهما لان نظر اذا تعدى بالى يكون بمعنى الميل لانه يقال نظر اليه اي مال اليه (فانه) اي المصنف (قد اكتفى في تعريف الكلام) الجار والمجرور في قوله (بذكر الاسناد) متعلق بقوله اكتفى فالمعنى ان المصنف قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد (مطلقا) غير مقيد بكونه مقصودا لذاته ولغيره ولذا فسره بقوله (ولم يقيده) اي الاسناد بكونه مقصودا لذاته اذ لو كان مراده التفريق بين الكلام والجملة لقيد الاسناد (بكونه مقصودا لذاته) ولم يطلقه فعلم من اطلاقه انه لا فرق بينهما عنده ايضا (ومن جعله) اي من جعل الكلام من المعرفين (اخص من الجملة قيده) اي قيد الاسناد (به) اي بكونه مقصودا لذاته (فحينئذ) اي حين كون الكلام اخص من الجملة (تصدق الجملة على الجملة الخبرية) قيدها

يجوز ان يكون اسم مكان استعمل في معنى المفعول وليس المدعى ان كل اسم مكان من حيث انه اسم مكان يصح ان يكون بمعنى المفعول حتى يرد ما زعمه واردا كيف وهذا محال في جميع الصور واذا عرفت ان جوابه المنقول مع ما تفرع عليه ليس مما يلتفت اليه (قوله مبنى على تجريده عنه وكونه بمعنى التخصيص فقط ولا بعد ذلك بل هو الموافق للمشهور المستعمل بين الجمهور حتى صار بمنزلة الحقيقة العرفية فانهم يقولون هذا موضوع لكذا وان كانا داخلين تحت مفهومه الاصلي فان قلت فعلى هذا يكون الوضع مجردا عن اللفظ ايضا قلنا نعم الا انه لم يتعرض له لعدم تعلق الغرض به في هذا الموضع وبما قررناه تبين بطلان ما قيل من ان المص انما استعمل الوضع في جزء معناه على سبيل التجوز وان كان المقام مقام التعريف لاحتياج تقييد المعنى بالافراد فالمفرد لا يكون قيدا الا لمعنى كما لا يخفى (قوله الموضوعة لغرض التركيب لم يتعلق بهذه العبارة نظر من قال انه اراد بقوله خرجت

بالخبرية لان الانشائية على ماسيجئ لاتقع خبرا ولاوصفاولاحالا (الواقعة اخبارا) كخبر المبتدأ وخبرباب ان وخبر لاالتى لنفى الجنس والجملة فى هذه المواضع فى محل الرفع لان الاخبار فيها مرفوعة ومقام مقامها يكون فى محل الرفع كخبرباب كان وخبر ماولا المشبهتين بليس والمفعول الثانى فى باب حسبت وفى هذه المواضع يكون فى محل النصب لان ماقامت هى مقامه منصوب (اواوصافا) فهى فى هذه المواضع تتبع اعراب موصوفها من الرفع والنصب والجر لكون الاسناد فى هذه المواضع مقصودا لغيره يعنى بكون الاسناد فيها مقصودا لصاحبه فتكون فيها مرتبطة ومتعلقة بماقبلها غير مستقلة بنفسها ولذا احتيجت الى الربط من الضمير وغيره وكذا الجملة التى وقعت صلة للموصول حيث كانت متعلقة له وان لم يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيها مقصودا لغيره (بخلاف الكلام) لانه لايقع فى هذه المواضع لكون الاسناد فيه مقصودا لذاته فلا يقتضى الارتباط بغيره بل يكون مستقلا بنفسه (و) وقع (فى بعض الحواشى) هى جمع حاشية وهى ماكتبت على شرح لزيادة الايضاح وحل بعض المشكلات (ان المراد بالاسناد) اى مراد المصنف بالاسناد المأخوذ فى تعريف الكلام (هو الاسناد) حال كونه (مقصودا لذاته فقط) على ان يكون اللام للعهد (وحينئذ) اى حين كون المراد هكذا (يكون الكلام) المصطلح (عند المصنف ايضا) اى كما كان اخص عند من جعله اخص من الجملة فحينئذ يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا فكل كلام جملة من غير عكس (اخص من الجملة) وفى الرضى الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ماتضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لذاته اولا كالجملة التى هى خبر المبتدأ وسائر ماذكره من الجملة والكلام ماتضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولاينعكس انتهى (ولايتأتى) (اى لايحصل) من الحصول من التحصيل هذا تفسير باللازم لان الاتيان يلزمه الحصول وعدمه فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم (ذلك) (اى الكلام) لغة واصطلاحا هذه التفسير هو المناسب للمقام وجملة على التضمن والاسناد بعيد عن المرام كذا فى حاشية العصام لانه قيل فيه اى ماتضمن اواتضمن اوالاسناد الاصلى اى لايحصل الكلام فى ضمن شئ من الاشياء الافى ضمن هذين الخاصين فلايلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الظرف خاص والمظروف عام والاظهر الانسب بالمقام ان يجعل فى بمعنى من اى لايحصل الكلام الامن هذين القسمين (الافى) (ضمن) (اسمين) بحذف المضاف (احدهما مسند والاخر مسند اليه) اذلايتأتى الكلام من كل اسمين لانه لايتأتى من اسمى الفعل مثل رويد وبله ولا من اسمين لايصح ان يكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه مثل رجل وفرس وزيد وعمرو وقاعد وقائم وذلك لانه لم يصح حمل احدهما على الاخر وهو ظاهر لايخفى على من له ذوق سليم فلابد من ان يكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه ليصح الحمل ويحصل الكلام ولذا قال الشارح احدهما

المهملات القضية المهملة التى هى فى قوة الجزئية عند اهل الميزان بقرينة قوله وبقيت حروف الهجا لانها ايضا مهملات ثم ان القائل وهم انه اذا جرد الوضع عن المعنى لايخرج به مثل جسق وديز لانه عين للتلفظ به وقد سبق بيان مثل هذا الوهم من ذلك القائل على ان هذا القائل قد اخطأ فى دعوى وجوب كون الافراد قيدا للمعنى كيف والثابت كونه قيدا للفظ كما ستقف عليه وان مبناه توهم تفسير الشارح الوضع بالتعيين دون التخصيص على انه لو كان عرفه به لماورد ايضا اذ المهمل مالم يتعلق به غرض وتعيين اصلا وهذا فى غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فماله من نور ثم انه لاينبغى ان يتوهم ان كثيرا من حروف الهجاء كهمزة الاستفهام وبعض حروف العاطفة والجارة لايخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا القيد لان هذه الحروف ليست داخلة تحت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب كما هو الظاهر (قوله فان قلت قد وضع

مسندوالاخر مسنداليه ومراد المصنف ليس الاهكذا الاانه لم يقيده اعتمادا على فهم المتعلمين قدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئيه التقدم وهو ظاهر ولا يخفى على من له ادنى تأمل (او فى) (ضمن) عطف على قوله فى اسمين وههنا منفصلة حقيقية يعنى مانعة الجمع والخلو كقولك العدد اما زوج او فرد (اسم) قدم لاستحقاقه التقدم (مسنداليه) (و فعل) (مسند) لانه كما لا يتأتى الكلام من كل اسم وفعل ولا يتأتى من اسم فعل وفعل (و) وقع (فى بعض النسخ او فى فعل واسم) مكان قوله فى اسم وفعل بتقديم الفعل على الاسم وجهه ان المركب ههنا من فعل واسم فيلزم فيه تقديم الفعل لانه عامل فقدمه فى الذكر قوله (فان التركيب) تعليل المفهوم الكلام وهو ان المصنف اتى بتقسيم الكلام على طريقة الحصر ولم يذكره بلا حصر كما فى تقسيم الكلمة فان التركيب (الثنائى) منسوب الى اثنين على غير القياس كالثلاثى الى الثلاثة والرباعى الى الاربعة كذا فى شرح الشافية (العقلى) يعنى بحسب القسمة العقلية (بين الاقسام الثلاثة) الاسم (والفعل والحرف يرقى الى ستة اقسام) بضرب الاثنين فى الثلاثة اذا لم يراع الترتيب (ثلاثة) مبتدأ متخصص بالوصف وهو قوله (منها) لان من البيانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون صفة له (من جنس واحد) الجار والمجرور خبره (اسم واسم) بدل من قوله ثلاثة بدل الكل من الكل (فعل وفعل) كذلك (حرف وحرف) تقدير هؤلاء الاقسام الثلاثة من جنس واحد (وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف) وانما قلنا انه لم يراع الترتيب لانه ان روعى فينتهى الى تسعة اقسام لانقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين كذا قاله السيد عبدالله قوله (ومن البين) خبر مقدم وجوبا لما سيأتى ان الخبر اذا كان خبرا عن ان المفتوحة المأولة مع اسمها وخبرها بالمفرد الواقعة مبتدأ يجب تقديمه عليها وههنا كذلك اى ومن البين الواضح الغير الخفى (ان الكلام) المصطلح (لا يحصل بدون الاسناد) لان الاسناد مأخوذ فى تعريف الكلام (والاسناد) المأخوذ فى تعريفه (لابد له) اى الاسناد (من مسند ومسنداليه) لما مر ان الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة ومعلوم ان احدى تلك الكلمتين مسند والاخرى مسنداليه لانه اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد تركيب لم يحصل للمخاطب فائدة ما فكيف يكون فائدة تامة ولان الاسناد امر نسبى لا يحصل الا بين منتسبين هما المسند والمسنداليه كما ان الاضافة امر نسبى الا بين لا يحصل المضاف والمضاف اليه ولهذا نظائر كثيرة (وهما لا يتحققان) ولا يحصلان فى شئ من الاشياء (الا فى اسمين احدهما مسند والاخر مسنداليه (او فى اسم) مسنداليه (وفعل) مسند فالكلام موقوف على الاسناد وهو موقوف على المسند والمسنداليه وهما لا يوجدان الا فى اسمين او فى فعل واسم فالكلام موقوف على اسمين مسند ومسنداليه وفعل واسم مسند ومسنداليه لان الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ ولما تبين ان الكلام يحتاج

بعض الالفاظ لايقال كأن الاولى قد وضع بعض الكلمات ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه لانا نقول ليس مبنى السؤال عدم صدقه المعرف على المعرف بل عدم صدق الجملة الفعلية الواقعة وصفا على موصوفه ولا يخفى ان الموضع هو اللفظ دون الكلمة (قوله المعنى مايتعلق به القصد قيل فيه انه اراد مفهوم مايتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى مايقصد بشئ وهو اخص مما يتعلق به القصد واراد صدق مايتعلق به القصد على معنى صدق الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم منه الا يرى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ولا يخفى على ذى فطنة ان المفهوم المتبادر من قولنا مايتعلق به القصد هو مايقصد بشئ ليس الامع انه قد سبق تسميره بذلك فلا وجه لملاشق الترديد والقول بانه يمكن ان يقال اراد الاول واللام فى القصد للعهد الخارجى فيؤول الى القصد بشئ ولا يخفى ان يتوهم انه لو الى

الى الاسناد وهو يحتاج الى المسند والمسند اليه وهما لا يوجدان الى فى اسمين او فى فعل واسم وتبين ايضا ان الاقسام بحسب القسمة العقلية ستة والكلام لا يحصل الا من قسمين منها تولد ههنا سؤال وهو ان يقال لم قال القسمين قد علم فما حال الاقسام الاربعة الباقية فاجاب عنه بالاستئنافية بقوله (واما الاقسام الاربعة الباقية) اثنان منها من جنس واحد فعل وفعل حرف وحرف واثنان منها من جنسين فعل وحرف اسم وحرف (ففى الحرف والحرف كلاهما) اى المسند والمسند اليه الفاء جواب اما والجار والمجرور متعلق بقوله (مفقودان) تقديره فكلاهما مفقودان فى الحرف والحرف فقدم الظرف اللغو على متعلقه مع ان حقه التأخير عنه للحصر وذلك لان فقد المسند والمسند اليه معا منحصر ومخصوص لتركيب الحرف والحرف لا غير لان الحرف لا يدل على معنى فى نفسه فضلا عن ان يكون مسند او مسندا اليه لانهما لا يكونان الا فى اللفظ الدال على معنى فى نفسه (وفى الفعل والفعل و) فى (الفعل والحرف المسند اليه مفقود) اما فى الفعل والحرف فلما عرفت ان الحرف لا يدل على معنى فى نفسه يعنى ليس له دلالة مستقلة فكيف يكون مسندا او مسندا اليه واما فى الفعل والفعل فلان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان مسندا دائما ولا يكون مسندا اليه ابدا فلا يوجد المسند اليه فى هذين التركيبين فلا يحصل الكلام منهما لما عرفت (وفى الاسم والحرف احدهما) اى المسند او المسند اليه (مفقود فان الاسم ان كان مسندا) يعنى ان كان صالحا لا يكون مسندا بان يكون فيه معنى نسبى نحو القائم (فالمسند اليه مفقود) لما عرفت ان الحرف لا يكون مسندا ولا مسندا اليه والاسم المسند من حيث انه مسند لا يكون مسندا اليه (وان كان) الاسم (مسندا اليه) يعنى ان كان الاسم صالحا لان يكون مسندا اليه بان يكون دالا على الذات ولا يكون فيه معنى نسبى لا تحقيقا ولا تأويلا نحو الرجل وان زيد او ازيد (فالمسند مفقود) يعرف دليله مما سبق فلم يوجد الكلام فى الاقسام الاربعة فانحصر الكلام فى القسمين الاولين (ونحو يا زيد) جواب عن سؤال وارد على قول المصنف ولا يتأتى ذلك الخ يعنى ان نحو يا زيد كلام اصطلاحى باتفاق النحاة مع انه مركب من الحرف وهو حرف النداء والاسم المنادى فلا يتم الحصر لانه قد وجد فى الكلام الحرف والاسم فاجاب عنه بقوله ونحو يا زيد وان كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف والاسم الا انه (بتقدير ادعو زيدا) فليس الحرف والاسم المنادى فى شئ من الكلام بل الكلام ليس الا فى الفعل والفاعل المقدرين فلذا قال الشارح (فلم يكن) نحو يا زيد (من تركيب الحرف والاسم) كما ذهب اليه المبرد (بل) يا زيد كلام حاصل (من تركيب الفعل المقدر (والاسم الذى هو المنوى فى ادعو) المقدر وسيأتى له زيادة تحقيق ولما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة ونبه عليها ايضا ولما كان الكلام كليا للكلمة لما سبق اورده عقيب الكلمة اراد ان يفصل الاقسام الثلاثة على ترتيب اللف والنشر

بتفسير السابق لكان احسن لظهور ما فيه من هجنة التكرار نعم فيه اشكال وهو ان المعنى اذا كان ما يتطق به القصد يلزم ان يكون حروف الهجاء موضوعة بازاء المعنى اذ لا يخفى ان التركيبى مقصود بها وحمله لا يخفى على ذوى البصائر (قوله) وهو اعم من ان يكون لفظا او غير قيل ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا تنتج كبرى الشكل الاول الا ان يقال نفى انتاج الطبيعة فى كبرى الشكل الاول نفى كلية الانتاج اذ المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية والانتاج فى هذا المقام بين كما فى قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلى وليس كما زعمه لان هذا بديهى لا يصح اعتباره كذلك ولا يرد بان هذه القضية مهملة وليست بطبيعية اذ الطبيعة هى القضية التى لا تصلح لان تقصد كلية وجزئية وما نحن فيه صالح لكل منهما الا ترى انا نقول فى اثبات المطلوب على وفق ما ذكره قدس سره المعنى ما يتعلق به القصد وكل ما يتعلق به القصد اعم من ان يكون لفظا او غيره لذلك ولفساد المعنى ح وما استدل به على تجويز جعل الطبيعة كبرى الشكل باطل جدا

فقال (الاسم) معرفا بلام العهد الخارجي لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين الاول غالبا ولم يعطفه على ماسبق مع ان المناسبة قائمة لعدم قصد الربط وليكون بابا بعد باب وفصلا بعد فصل وفي الرضي لم يقتصر على ماتقدم من قوله وقد علم لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتنبيه فقط الى هنا كلامه (مادل) انما اورد لفظة ما ولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح (اى كلمة دلت) (على معنى) (كائن) (في نفسه) (اى في نفسه مادل) يعني ان الضمير البارز راجع الى ما لا الى الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور وذا باطل (يعني الكلمة فتذكير) مبتدأ مضاف الى مفعوله وهو (الضمير) هذا جواب سؤال مقدر وهو ان الشارح جعل لفظة ما عبارة عن الكلمة والضمير في دل نفسه كناية عن الكلمة وراجع اليها وهي مؤنثة فيجب تأنيث الضمير في الموضعين ليطابق مرجعه لان تطابق الضمير والمرجع في الاحوال العائدة اليهما واجب فاجاب عنه بقوله فتذكير الضمير في الموضعين (بناء) خبره ووصف بالصدر كقولك رجل عدل مبالغة او بان يكون المصدر بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير بمعنى مضروبه اى مبني (على لفظ الموصول) لان لفظة ما التي في التعريفات يجوز ان تكون موصوفة او موصولة واشار في التفسير الاول وهنا الى الثاني (قال المصنف في الايضاح شرح المفصل) فيه رد على الرضي حيث قال بعد نقل كلام المصنف باسره وفيه نظر وبين وجه النظر هناك فمن اراده فليرجع اليه قوله في الايضاح قيد به احترازا عن غيره (الضمير فيما دل على معنى في نفسه (يعني الضمير المجرور (يرجع الى معنى) لا الى الموصول فحينئذ يكون الضمير موافقا لمرجعه في التذكير اذ المعنى مذكر ايضا (اى مادل على معنى) كائن (باعتباره) اى المعنى قوله (في نفسه) متعلق باعتبار اى في نفس المعنى (وبالنظر) عطف على قوله باعتباره (اليه) اى الى المعنى (نفسه لا باعتبار امر خارج عنه) اى لا يدل على معنى كائن باعتبار امر خارج عن المعنى فالضمائر المجرورة راجعة الى المعنى مثال كون الضمير في نفسه يرجع الى المعنى كائن (كقولك الدار) اى هذه الدار (في نفسها) اى باعتبار هافي نفسها يعني في ذاتها بان تكون معمورة وجميع ما تحتاج اليه موجودا فيها (حكمها) اى قيمتها (كذا) اى الف درهم مثلا قوله الدار مبتدأ وفي نفسها صفتها حكمها مبتدأ ثان كذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى لا) اى ليس حكمها كذا (باعتبار امر خارج عنها) اى باعتبار كونها في وسط البلد او كونها قريبة من الجامع او كون جيرانها صلحاء او كونها قريبة من الحمام او غير ذلك بل يكون حكمها كذا باعتبار وماجد في ذاتها وماقام بها (ولذلك) اى لما قاله المصنف في الايضاح او لكون الضمير المجرور في نفسه راجعا الى المعنى او لكون الاسم مادل على معنى

لانهم يعدونه من القضايا الكاذبة وان كان صادقا في نفسه لايقال ان القائل لم يراع قواعد المعقول حتى يحكم ببطلان هذا التجويز لان اثبات المطلوب بانتاجه من احدى الاشكال راجع الى تلك القواعد (قوله مفردة اى معان فان جزء لفظ الجملة لايدل على جزء زيد قائم غاية الامر انه يلزم ان يكون شئ واحد باعتبار مدلوليته مفردا وباعتبار دلالته مركبا ولا محذور فيه بل هو هو المطلوب (قوله) ههنا اى في صورة ما اورد من الاشكالين هذا ما هو الظاهر الا ان نقضه الآتي ببيانه يستدعي تعميم الصورة كما ستعرفه (قوله) هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر تحقيق المقام يتوقف على بيان مقدمة وهو ان واضع باوضاع مختلفة فوضع جواهر الفاظا متخالفة ووضعها لغة العرب ركب من الحروف مفردات الالفاظ بمفردات المعاني اما ان يكون الوضع عاما والموضوع له عاما كعامة النكرات او يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا كالمضمرات والموصولات واسماء الاشارات واسماء

كائن اى فى نفس مادل اللام متعلق بقوله (قيل الحرف مادل على معنى) كائن (فى غيره اى حاصل فى غيره) اى غير المعنى اوغير مادل (او) الحرف مادل على معنى حاصل (باعتبار متعلقه) يجوز بفتح اللام وكسرها وهو السير والبصرة فى قولك سرت من البصرة لان من ههنا دال على معنى وهو الابتداء الحاصل فى السير باعتبار الحال والبصرة باعتبار المحل (لا) يدل على معنى حاصل (باعتباره) اى باعتبار المعنى (فى نفسه) اى نفس الحرف الجار متعلق باعتباره (انتهى كلامه) اى كلام المصنف فى الايضاح (ومحصوله) اى محصل كلام المصنف فى الايضاح ونتيجته (ماذكره بعض المحققين) وهو السيد الشريف فى حاشية المطول (حيث قال) ذلك الفاضل المحقق (كان) الكاف متعلق بمحذوف وهو خبر لمبتدأ محذوف ايضا تقديره وهذا اى كون المعنى فى نفسه وفى غيره كائن كما ان لفظة مازائدة والكاف للتشبيه والمشبه به مدخولها والمشبه الكلام المرتب عليه من كون المعنى فى نفسه وفى غير ولايسبق الى الذهن ان المشبه قوله كذلك كما هو المتبادر بل هو ايضا من تتمة الاول (فى الخارج) المراد به ماهو المحسوس والمشاهد يعنى كما ان فى الحس والمشاهدة شيئا (موجودا قائما بذاته) كالجوهر وهو شئ موجود قائم بذاته سواء كان مركبا كالحيوانات والاحجار والاشجار اومجردا كالنفوس فانه يصح ان يحكم عليه كما يقال مثلا هذا الحجر ثابت وهذا الشجر ثابت ويصح ايضا ان يحكم به كما يقال هذا الجسم حجر وذلك شجر (و) شيئا (موجودا قائما بغيره) كالاعراض والعرض هو شئ موجود قائم بغيره كالسواد والبياض وغيرهما من الالوان فانها لاتقوم بانفسها وانما تقوم بمحلها فان السواد مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لايصح ان يحكم عليه وبه فان قيل العرض يصح ان يحكم عليه كقولك العلم حسن والجهل قبيح ويصح ايضا ان يحكم به كقولك هذا سواد وهذا بياض قلنا ذلك انما يصح عن حيث وجوده لامن حيث العرضية والحاصل ان المعنى المدلول عليه نفسه مشابه للموجود الخارجى الذى هو قائم بذاته فى صحة كونه محكوما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجى الذى هو قائم بغيره فى عدم كون كل واحد منهما محكوما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى ايضا (كذلك) أو كما ان الموجود الخارجى قسمان موجود قائم بنفسه اى بذاته وموجود قائم بغيره كذلك الموجود (فى الذهن) قسمان (معقول) خبر مبتدأ محذوف اى هو اى ماهو فى الذهن (هو) اى ذلك المعقول فى الذهن (مدرك) اسم مفعول من ادراك اى معلوم (قصدا) اى حال كونه مقصودا (ملحوظ) خبر لقوله هو (فى ذاته) لا فى ذات غيره (يصلح) اى ذلك المعقول المذكور قصدا الملحوظ فى ذاته (ان يحكم عليه و) لان يحكم (به) كالاعيان الغائبة عن الحس البصرى اذا لاحظها

الافعال وعامة الافعال والحروف وبعض الظروف كائن وحيث وغيرهما مما يتضمن معنى الحروف والسر فى ذلك ان معانى هذه الحروف غير مستقلة سواء كانت تمام الموضوع له كمعانى الحروف اوبعضه كمعانى الافعال والاسماء المحكية وغير ذلك لكونها خصوصيات تمنعه لا يشاركها شئ حتى يوضع له كوضع اسماء الاجناس واما يكون الوضع خاصا والموضوع له خاصا كالاعلام الجنسية والشخصية فنقول ان اراد المجيب ان جميع الالفاظ بهذه الحالة يرد عليه ما اورده الشارح وان اراد بيان ماتدل الاشكالين فقط فلا يرد عليه شئ (قوله) مالا يدل جزء لفظه على جزئه قيل هذا يقتضى ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع والظاهر انه كذلك اذا لم يونس بل لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ الدال بالدليل اوالعقل بشئ فاطلاق التعريف مبنى على الاهمال

العقل قصدا وبالذات تكون مدركة قصدا وملحوظة فى حد ذاتها وتصلح لان يحكم عليها مثلا التمساح حيوان يحرك فكه الاعلى عند المضغ ويصلح لان يحكم بها مثل نوع من الحيوان تمساح يسكن فى النيل (و) فى الذهن (معقول هو) اى ذلك المعقول (مدرك) اى معلوم (تبعا) يعنى من حيث احتياجه الى الغير يكون معلوما تبعا لذلك الغير (و آلة) عطف على قوله مدرك يعنى يكون ذلك المدرك بالتبع آلة وسببا (لملاحظة غيره) يعنى لملاحظة الغير الذى يكون ذلك المدرك تبعا حالا فيه ويكون ذلك الغير محلا له فيكون المعقول الذهنى ايضا قسمين قد سبق غير مرة فيكون اللفظ الدال على معنى فى نفسه كالمعقول الذهنى المدرك قصدا الملحوظ فى ذاته ويكون اللفظ الدال على معنى فى غيره كالمعقول الذهنى المدرك تبعا الذى يكون آلة لملاحظة غيره (فلا يصلح لشئ منهما) اى من المحكوم عليه وبه تأمل ولا تكن من الغافلين كحركة الافلاك اذا لاحظها العقل تبعا للافلاك وجعلها آلة لملاحظتها لم يصح ان يحكم عليها وبها لانها لا تدرك قصدا واما اذا لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار آخر ولما قسم الموجود الذهنى الى قسمين كالموجود الخارجى اراد ان يوضحه بايراد مثال له فقال بالفاء التى تفيد التفصيل (فالابتداء) الفاء للتفصيل والايضاح بين المعنيين الاخيرين (مثلا) منصوب على المصدرية اى يمثل مثلا من غير لفظه والجملة حال من المبتدأ وهو الابتداء والحال من المبتدأ جائز عند المصنفين او على الحالية اى حال كونه ممثلا (اذا لاحظه) اى لاحظ معنى الابتداء باعتبار المضاف (العقل) وهو الاولية (قصدا) اى حال كون معنى الابتداء مقصودا من لفظه (وبالذات) عطف على قوله قصدا لان الحال فيه معنى الظرفية لان معنى قولك جاءنى زيدا راكبا وقت الركوب ولهذه المناسبة عطف عليه والجار فيه متعلق بقوله لاحظه (كان) اى معنى الابتداء الملحوظ قصدا وبالذات (معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا) خبر بعد خبر (فى ذاته) اى ذات لفظ الابتداء يعنى تفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير حاجة الى شئ آخر يلاحظه كذلك فى حد ذاته لا فى حد غيره فحينئذ يكون المعنى مستقلا بالمفهومية (ولزمه) عطف على قوله كان اى لزم ذلك المفهوم بالاستقلال الملحوظ فى حد ذاته (تعقل متعلقة) بفتح اللام المتعلق ههنا ما اضيف اليه لفظ الابتداء مثل ابتداء الكتاب او ابتداء القراءة او غير ذلك (اجمالا) نصب على التمييز من النسبة الاسنادية (وتبعا) لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الجار والمجرور فى قوله (من غير حاجة الى ذكره) اى ذكر ذلك المتعلق فى فهم معنى الابتداء عنه متعلق بقوله تعقل يعنى لزم ذكر ذلك المعنى المفهوم بالاستقلال تعقل ما اضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر ذلك المتعلق لاستقلاله فى الدلالة على المعنى المقصود منه (وهو) اى المعنى المستقل بالمفهومية

ومبنى على الاختلال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه وهذا وهم منه ناشئ من لفظ اللفظ حيث زعم انه المراد من حيث هو هو وليس كذلك بل باعتبار كونه دالا وهو ظاهر فكل دال لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فهو مفرد سواء كان لفظا او غيره اذا عرفت هذا فنقول لا مجال لاخذ الوضع فى تعريف المفرد سواء كان بحسب الاصل كما عرفته او بحسب ما يقتضيه المقام كما نحن فيه اما الاول فلما سبق واما الثانى فلسبق ذكر الوضع (قوله وفيه فيه اشارة الى ضعف هذا الوجه ورجحان كونه صفة اللفظ وقيل لا يستبعد كونه مجازا بطريق الاول على ما فى الحديث سيما اذا ثبت ما قاله الشيخ الرضى ان الافراد صفة المعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا يخفى على من نظر فى كتابه انه ما قال يكون الافراد صفة للمعنى عند النحاة بل اقتصر على الرد على المصنف وتزييف كونه صفة للمعنى قائلا المشهور فى اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب

من لفظ الابتداء الملحوظ فى ذاته حال كونه ملابسا (بهذا الاعتبار) اى اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا وبالذات (مدلول لفظ الابتداء فقط) يعنى ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء الا قصدا وبالذات فح (لا حاجة فى الدلالة) فى دلالة لفظ الابتداء (عليه) اى على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية (الى ضم كلمة اخرى اليه) اى الى لفظ الابتداء (لتدل) اللام متعلق بالمنفى مسلوبا عنه النفى بالمفهومية والفاعل المستكن فيه راجع الى الضم او الى الكلمة باعتبار الاعجام فى لتدل تأمل (على متعلقه وهذا) اى ماقلنا من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا بالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان للاسم والفعل) اى لكل واحد منهما (معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه) اى فى نفس كل واحد من الاسم والفعل الدال على ذلك المعنى يعنى ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية فحينئذ يصلح لان يحكم عليه ان كان ذلك الاسم مما يدل على الذات مثل زيد ورجل وفرس يصلح لان يحكم به ان كان مما يدل على النسبة والحدث مثل قائم وقاعد كقولك زيد قائم واذا لاحظ العقل ايضا معنى الفعل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ الفعل فحينئذ يصلح يحكم به فقط لان الفعل ليس له دلالة على الذات حتى يصلح لان يكون محكوما عليه فلما كانت دلالته على الحدث والنسبة يصلح لا يكون محكوما عليه ابدا فيكون مسندا دائما على ما سيأتى له زيادة تحقيق (و) اما (اذا لاحظه) اى مفهوم لفظ الابتداء (العقل) لكن (من حيث هو) اى مفهوم لفظ الابتداء (حالة بين السير والبصرة مثلا) يعنى من حيث كون السير متصلا بالبصرة وحالا فيها والبصرة محلا له وكون ابتداء السير منها (وجعله) اى جعل العقل مفهوم لفظ الابتداء (آلة) ووسيلة (لتعرف) مصدر من باب التفعل ومضاف الى المفعول وهو قوله (حالهما) اى حال السير والبصرة يعنى وجعله آلة ووسيلة لتعريف ان السير حال ومبتدأ منها وهى محل ومكان له (كان) اى مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار (معنى غير مستقل بالمفهومية) من لفظ الابتداء بل يحتاج فى استقلال المفهومية من لفظ الابتداء الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون معناه بانضمامها اليه مستقلا بالمفهومية (و) حينئذ لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه) لعدم كونه مستقلا فى الدلالة على معناه (ولا يمكن) عطف على قوله يصلح (ان يتعقل) مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجملة فاعل يمكن اى لا يمكن ان يتعلق مفعول لفظ الابتداء بشئ من الاشياء (الا بذكر متعلقه بخصوصه) اى الا بذكر متعلق مخصوص له كالسير والبصرة (ولا) زائدة لتأكيد النفى (ان يدل) مبنى للمفعول (عليه) الجار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع الى ذلك المفهوم بشئ من الاشياء (الا بضم كلمة دالة على متعلقه) لعدم كونه ملحوظا قصدا وعدم

صفة اللفظ ولا ينبغى ان يخترع فى الحدود الا لفاظ بل الواجب استعمال المشهوز المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول انى اردت بالمعنى المفرد المعنى الذى لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذن يخرج عن حد الكلمة هذا كلامه لا يقال هذا المنقول يدل على صحة ما زيف آنفا من عدم اشتراك غير اللفظ فى صفة الافراد لانا نقول لا يلزم من تلك الشهرة هذا العدم لان مبناها عدم الاغناء بما عدا الدلالة اللفظية (قوله) وكأن النكتة فيه قيل فتجوز باستعمال الماضى فى تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه فى غاية البعد ولا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل فى العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول متعدد اختار فيه صيغة الفعل والاصل فى الوصف الافراد فاختار فيها لا معمول له متعدد الافراد وانما قدم الوضع بانه لو قدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس وفيه غلط ظاهر فانه لا سبيل الى اعتبار التجوز فى امثال هذا

كون ذلك المعنى ايضا مستقلا بالمفهومية (والحاصل) اى حاصل الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظ من (ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى) مستقل بنفسه فى المفهومية يصلح ان يكون محكوما عليه ومحكوما به كما ان لفظ الحيوان موضوع لمعنى كلى مستقل بنفسه فيما يصلح لاحدهما (و) اما (لفظة من) فهى (موضوعة) لمعنى جزئى من ذلك المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء كما ان لفظ رجل موضوع لمعنى جزئى من موضوع الانسان ولذا قال الشارح (لكل واحد من جزئياته) اى جزئيات المعنى الكلى الموضوع له لفظة الابتداء (المخصوصة) صفة للجزئيات (المتعلقة) صفة بعد صفة لها قوله (من حيث) متعلق بقوله المتعلقة (انها) اى تلك الجزئيات (حالات) يعنى كل واحد منها حالة (لمتعلقاتها) اى لمتعلقات انفسها يعنى ان كل واحد من تلك الجزئيات يتعقل من حيث ان كل واحد منها حالة لمتعلقات نفسه (و آلات) عطف على حالات يعنى ان كل واحد منها رابطا (لتعرف احوالها) اى احوال المتعلقات (وذلك المعنى الكلى) اى الموضوع له لفظ الابتداء (يمكن ان يتعقل قصدا) حال كونه مقصودا من لفظ الابتداء ومستقلا بالمفهومية من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه (ويلاحظ) عطف على يتعقل اى ذلك المعنى الكلى (فى حد ذاته) يعنى فى حد نفس لفظ الابتداء لا فى غيره (ف) حينئذ (يستقل) ذلك المعنى الكلى المتعقل قصد الملحوظ فى نفسه (بالمفهومية) من لفظ الابتداء بلا احتياج الى ضم كلمة اخرى اليه (ويصلح) ذلك المعنى (ان يكون محكوما عليه) نحو الابتداء واقع وثابت (و) يصلح ايضا ان يكون محكوما (به) كقولك هذا هو الابتداء (واما تلك الجزئيات) الموضوع لكل واحد منها لفظة من (فلا تستقل بالمفهومية) من لفظة من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة فى حد ذاتها (و) حينئذ (لا تصلح) يعنى تلك الجزئيات (ان تكون محكوما عليها و) محكوما (بها) لما عرفت غير مرة (اذا لابد فى كل واحد منهما) اى من المحكوم عليه ومن المحكوم به (ان يكون) معناه مستقلا بالمفهومية (ملحوظا قصدا) وبالذات وقوله (ليمكن) علة لقوله اذ الابد لكل واحد الى آخره (ان تعتبر) مبنى للمفعول (النسبة) نائبه (بينه) اى بين كل واحد الى آخره (وبين غيره) اى غير ذلك الكل فالضمير ان يرجعان الى كل فى قوله اذ لابد فى كل واحد الى آخره يعنى ان كان ذلك الكل مسندا اليه فغيره يكون مسند وان كان مسندا فيكون ذلك الغير مسندا اليه فحينئذ تحصل النسبة بينهما (بل تلك الجزئيات) التى كانت لفظة من موضوعة لكل واحد منها (لا تتعقل) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه (الا بذكر متعلقها) فكيف يستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية مبنى على كون التعقل مقصودا بالذات وملحوظا فى الواقع (لتكون) تلك الجزئيات (آلات) وروابطة (للملاحظة

المقام كما لا يخفى على العارف باحوال النكات وترجيح ما افاده اليه طبعه ممنوع بل الامر بالعكس لان صيغة المضى تنادى باعلى صوت على ما اختاره قدس سره ولا شئ فى العبارة يستفاد منه ما ذهب اليه القائل (قوله اعرب باعرابين رد ذلك بان الاعراب ما فى آخر الاول فقط والثانى مشغول بالحكاية ونور بان معنى الاضافة لم يبق اصلا فكيف يكون الجر علامة له وان الفاعلية انما هى لمجموع المضاف والمضاف اليه لا مجرد المضاف اذ لا معنى له اصلا وانت خبير بان كون الثانى مشغولا بحكاية وكذا قيام الامر بمجموع المضاف والمضاف اليه لا يخرجه عنه كونه معربا باعرابين بل يحقق ذلك ويقرره لانه لو لم يكن كذلك لما استفيد كون الثانى مشغولا بحكاية وايضا لو كان المرعى جانب المعنى لما اعتبروه فى صورة كلام ذات جزئين المضاف والمضاف اليه بل كانوا يحكمون باختلاف آخر الجزء الثانى بالحركات الثلاث فى الاحوال الثلاث (قوله لكان انسب وهذا حق لا مرية فيه اذ الفن

احوالها) اى احوال المتعلقات (وهذا) اى مالاحظه العقل من مفهوم الابتداء ومن حيث هو آلة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعريف حالهما (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان الحرف) كلمة (تدل على معنى) حاصل (فى غيرها) يعنى ان لفظة من مثلا لاتدل على معنى حاصل فى نفسها بل انما تدل على معنى فى غيرها كالسير والبصرة يعنى تدل على ان ابتداء السير من البصرة حيث كان السير حالا والبصرة محلا (واذا عرفت هذا) اى التحقيق الناشى فى ارجاع الضمير المجرور فى نفسه الى المعنى والى لفظة مادل والمراد من هذا ان لافرق بينهما فى المآل وانما الفرق بينهما فى التوجيه فقط (علمت ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه) بناء على تقدير ارجاع الضمير المجرور الى المعنى (استقلاله بالمفهومية) يعنى ان يكون مستقلا بها ويكون ايضا ملحوظا فى ذاته (و) ان المراد (بكينونة المعنى فى نفس الكلمة بناء على تقدير ارجاعه الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة (دلالتها) اى الكلمة (عليه) اى على المعنى بنفسها (من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها) اى الى الكلمة الدالة يعنى ان تكون تلك الكلمة مستقلة فى الدلالة بحيث لا تحتاج الى معاونة كلمة اخرى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) من تلك الكلمة يعنى اذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر والتوجيه لافى المال والواقع لان مالها واحد (فمرجع) مبتدأ (كينونة المعنى فى نفسه) على التفسير الثانى (وكينونته) اى المعنى (فى نفس الكلمة الدالة عليه) على تفسير الاول (الى امر واحد) الجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ (وهو) اى الامر الواحد (استقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) وصحة كونه محكوما عليه وبه ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور تارة راجعا الى ما الموصوفة واخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق بينهما فى المال وهو الاستقلال بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا فى التوجيه اراد ههنا بيان ماهو الاولى والاليق منهما فقال بالفاء المفيدة للتفصيل (ففى هذا الكتاب الضمير المجرور فى نفسه) الضمير مبتدأ المجرور صفة فى نفسه الجار والمجرور صفة بعد صفة فى هذا الكتاب صفة لقوله فى نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن فى نفسه الكائن فى هذا الكتاب (يحتمل) خبره (ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى ما الموصولة) او الموصوفة (التى هى عبارة عن الكلمة) كما فى التفسير الاول فحينئذ يكون تذكير ذلك الضمير مع كون مرجعه مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول والموصوف رعاية لجانب اللفظ لان النحوى يبحث عن الالفاظ واحوالها (وهذا) اى احتمال رجوع الضمير المجرور فى نفسه الى الموصول (هو الظاهر) مما سبق قوله (ليكون) تعليل للحكم بالظهور اوللرجوع او الاحتمال لان سببه صحة المعنى على تقدير وقوع المحتمل (على طبق ما سبق (اى ليكون ارجاع الضمير الى الموصول مطابقا لما سبق (فى وجه الحصر)

من العلوم الآلية اللفظية فاهمال جانب اللفظ سيلا الى جانب المعنى ليس كما ينبغى (قوله لايقال لفظة واحدة بحسب الظاهر فلا يرد ان عبدالله علما اسم واحد فهى كلمة معرفة بانها لفظة دالة (قوله فبعد ذكر الوضع لم يرد الوضع بخصوصه الذى ذكر عليه فى هذا الموضع بل باعتبار انضمام ماتعلق به لايرد ان الوضع المراد لا يستلزم الدلالة والحقيقى غير مراد فى هذا المقام (قوله فبعد ذكر الدلالة الى آخره قيل فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة مايستلزم الوضع فيستغنى به عن ذكر الوضع كما فى تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع ومن المعلوم ان المعتبر فى الحدود هو المطابقة فلا وجه لذلك الاعتراض وكأنه بناء على زعمه اراد الرد على صاحب المفصل ايضا حيث اتى بالوضع بعد ذكر الدلالة وتقييد المعنى بالافراد (قوله منحصرة فيها اشارة الى ان الحصر بحكم العقل كما يدل عليه قوله لانها اما ان تدل وما ذهب اليه بعضهم من ان القسمة استقرائية لاحتمال قسم آخر وهو مادل على معنى بسبب لايكون لفظا بل شيئا آخر من الاشارة الحسية اوغيرها مما يمكن عقلا ويدفعه الاستقراء فهو ظاهر

فى ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها قوله (من كينونة المعنى فى نفس الكلمة) بيان لما فى قوله ماسبق (ويحتمل ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى المعنى) قوله (تنبيها) تعليل لقوله ويحتمل المعطوف (على صحة ارادة كلا المعنيين) احدهما ان يكون فى نفس مادل والثانى ان يكون فى نفس المعنى كاسبق تحقيقه (ولكن) استدراك من الاحتمالين الى ان ان (عبارة المفصل) التى فى تعريف الاسم وهى قوله الاسم مادل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران (ظاهرة فى المعنى الاخير) وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهر فى المعنى الاول (وهو) اى المعنى الاخير (ارجاع الضمير) الذى فى نفسه (الى المعنى لعدم مسبوقيتها) تعليل لظهور العبارة فى المعنى الاخير وضمير مسبوقيتها راجع اليها والتاء فى قوله (بما يدل)متعلق فى قوله مسبوقيتها (على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة) اشارة الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب مرجع الى الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك فى التسهيل اذا دار الضميرين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب يصير حائلا للابعد كذا قاله المحشى (ولهذا) اى لكون عبارة المفصل غير مسبوقة بما يدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة (جزم المصنف هناك) اى فى شرح تلك العبارة (برجوعه) اى الضمير (الى المعنى) فقط. ولم يبين ارجاعه الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة قوله (وبما سبق من التحقيق) وهو ان المراد بكون المعنى فى نفسه استقلال بالمفهومية يعنى لا يحتاج فى الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله (ظهر) قدم عليه مع ان حقه التأخير لكونه ظرفا لغوا للحصر لان الظهور بما سبق منحصر بماسبق (انه لا يختل حد الاسم جمعا يعنى بنتقض لا تعريف الاسم بانه لم يكن جامعا لافراده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما سيجئ (ولا) يختل (حد الحرف معنا) بان لم يكن مانعا لاغياره لدخول بعض الاسماء فيه قوله (بالاسماء) متعلق بقوله لا يختل (اللازمة) صفة الاسماء (الاضافة) مضاف اليه لقوله اللازمة على منوال جاءنى زيد الحسن الوجه (مثل ذو) فان معناه وهو الصاحب وضعا مستقل بالمفهومية من لفظ ذو من غير الاحتياج الى كلمة اخرى (وفوق) فمعناه وضعا العلو وهذا المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى كلمة اخرى (وتحت) وهو ضد العلو (وقدام وخلف) منتهيا (الى غير ذلك المذكور من ذات وغير ذلك) قوله (لان معانيها) اى معنى كل واحد من تلك الاسماء (مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية) عنها (ملحوظة) فى حد ذاتها) اى فى حد انفسها فتكون تلك الاسماء داخلة فى التعريف ويكون تعريفه جامعا لافراده وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا عن دخول اغياره فيه الا انه (لزمها) تعقل متعلقاتها (وهى ما اضيفت هى اليه) مثل ذو المال او العلم وفوق زيد وتحت عمرو وموصوفاتها مثل زيد ذو العلم وتحت عمرو وفوق بكر الى غير ذلك (اجمالا) نصب على

لان القسم هى الكلمة المعرفة بانها لفظ الى آخره مما لم يدخل تحت القسم كيف يجوز العقل كونه من جملة الاقسام الاقسام (قوله من صفتها قيل فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع ان فى تقدير مجرد صفتها على ان يكون مبتدأ خبره ان تدل غنى عنه وهذا ليس بشئ بل الاول ذكرها حتى يكون المذكور من العبارة مبتدأ لظهور ان الارتباط على هذا اتم (قوله وقيل من الوسم هذا قول الكوفيين والاول مذهب البصريين واشار بصيغة التمريض الى ضعف هذا الكلام فى نفسه لان مجئ جمعه على اسماء وتصغيره على سمى شاهد عليهم والى ان المعتبر بين البصريين واعلم ان هذا الاخذ ليس فعل الفريقين الثبوت لفظ اسم قبل تقسيمهم الكلمة الى هذه الاقسام بل هم نقلوه من معناه الاصلى الذى يشترك فيه غيره من الاقسام اعنى اللفظ الدال على الشئ الى هذا القسم الممتاز عن اخويه فهو منقول اصطلاحى كالفصل والغرض ههنا بيان وجه النقل فقط وهو يحصل بكل من الامرين المار بيانهما فيكون الاختلاف فى مأخذ لفظ الاسم ابتداء ويكون قوله لاستعلائه علة

التمييز من نسبة لزوم الى فاعله وهو التعقل (وتبعا) عطف على قوله اجمالا يعنى كان مفهوم الابتدأ معنى مستقل بالمفهومية ملحوظ فى حد ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ فى حد ذاته (من غير حاجة الى ذكرها) اى الى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها فى الدلالة على معانيها مستقلة (لكن) استدراك من قله لان معانيها مفهومات كلية الى آخره (لما جرت العادة) اى لما جرت عادة العرب واستمرت (باستعمالها) اى باستعمال كل واحد من تلك الاسماء (فى مفهوماتها) اى فى مفهوم كل واحد منها حال كون تلك الاسماء (مضافة الى متعلقات مخصوصة) صفة لمتعلقات اى متعلق مخصوص لكل واحد منها كالعلم والمال وغيرهما وهذا فى لفظ ذى فانه لايضاف الا الى الاسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس وغيره فيكون ما اضيف هو اليه متعلقاله (لانه) اى الاستعمال فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة (الغرض من وضعها) اى وضع كل واحد منها (لزم) جواب لما (ذكرها) فاعل لزم اى لزم ذكر متعلق كل واحد منها (لفهم هذه الخصوصيات) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف اى ليفهم السامع المتعلق المخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال (لا) اى لا يلزم ذكرها (لاجل فهم اصل المعنى) لاجل ان يفهم السامع المعنى اللغوى لكل واحد منها (فهى) اى كل واحد من هذه الاسماء فالتأنيث باعتبار الجمع لان كل جمع مؤنث سوى الجمع المذكر السالم (دالة على معانيها) اى دالة على معناها اللغوى لكل واحد منها حال كون تلك المعانى (معتبرة فى حد انفسها) اى فى ذات كل واحد منها بحيث (لا) تكون معتبرة دالة على معان معتبرة (فى غيرها) فاذا (هى) اى هذه الاسماء (داخلة فى حد الاسم) و (لا) تكون داخلة فى حد (الحرف) حتى ينتقض حد الاسم جمعا وحد الحرف منعا فيكون حد الاسم جامعا لافراده ويكون ايضا حد الحرف مانعا لاغياره فلم يلزم ان يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا (ولما كان الفعل دالا على معنى) كائن (فى نفسه) حال كون دلالته (باعتبار معناه) اى معنى الفعل (التضمن اعنى الحدث) المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابقى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والا لزم اقتران الزمان بالزمان فيكون الشئ مقترنا بنفسه ولو اراد بالمعنى مايشمل المعنى التضمنى وغيره فيدخل فى حد الاسم الفعل اقول الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم على ثلثة اقسام المطابقة كدلالم الانطان على الحيوان والناطق والفعل على الحدث والزمان والتضمن كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق فى ضمن الحيوان الناطق والفعل على الحدث او الزمان فى ضمن الحدث والزمان والالتزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة والفعل على نسبته الى فاعل ما (وكان ذلك المعنى) المدلول عليه تضمنا (مقترنا) وضعا (مع احد الازمنة الثلثة فى الفهم عين لفظ الفعل اخرجه) جواب

للنقل دون الاخذ ولعله اشار الى ذلك حيث عدل عن الظاهر وهو ان يكون لفظ المأخوذ خبرا فانه قدس سره لو جعل ماصرعلة له لكان المناسب ذلك قوله به اى بوجه الحصر قيل كان الاولى ان يكتفى بوجه الحصر وانت خبير بان التعرض بامثال هذا سيما فى مقام الايضاح والتبيين مما يليق شان المخلصين (قوله بالحمد ههنا لان الادباء وكذا الاصوليين يستعملون الحمد بمعنى المعرف مطلقا وان كان ارباب المعقول يخصونه بما يفيد تميزا ذاتيا فلا يرد منع كون ماعلم حدا لجواز ان لايكون المميز او المشترك ذاتيا ولا يحتاج فى الدفع الى ادعاء كونه حدا بحسب الاسم (قوله الطباع لم يرد به جمع طبيعة او طبع لانه ليس بثبت بل ما هو بمعنى الطبع مثل الطبيعة قال فى الصحاح الطبع السجية التى جبل عليها الانسان وهو فى الاصل مصدر والطبيعة مثله وكذلك الطباع (قوله فى اللغة الى آخره قيل لايظهر داع الى ترك بيان المعنى اللغوى للكلمة وهو اللفظ وتخصيص المعنى للكلام بالبيان ثم قيل ومن المعانى اللغوية

لما اى اخرج المصنف الفعل (بقوله) (غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) (اى غير مقترن مع احد) يشير الى ان الباء فى قوله باحد بمعنى المصاحبة كما فى قولك اشتريت الفرس بسرجها اى مع سرجها (الازمنة) جمع قلة على وزن الامثلة (الثلثة) صفة الازمنة اورده بصيغة التذكير وان كان الموصوف مؤنثا لان العدد يتبع موصوفه ان كان جمعا فى الافراد يعنى ان كان مفرده مذكرا يورد مذكرا كما فيما نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان مؤنثا يورد مؤنثا نحو جاءتنى النسوة الثلاث وكما فى قوله سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام (فى الفهم) متعلق بقوله مقترن اى فى انفهام المعنى المدلول عليه بالاستقلال (عن لفظه الدال عليه (اى على المعنى (فهو) اى قوله غير مقترن بالجر (صفة بعد صفة) لان الصفة الاولى قوله فى نفسه وهذه هى الثانية فيكون من قبيل تعدد الصفة مثل جاءنى زيد العالم الفاضل (للمعنى فبالصفة الاولى) الباء متعلق بقوله (خرج الحرف) يعنى بقوله فى نفسه لان الحرف يدل على معنى فى غيره لا فى نفسه (عن حد الاسم) بالصفة (الثانية) خرج عن حد الاسم (الفعل) ايضا لان الفعل وان دل على معنى فى نفسه الا ان ذلك المعنى مقترن باحد الازمنة الثلثة فتم حد الاسم جمعا ومنعا (والمراد بعدم الاقتران) المفهوم من قوله غير مقترن (ان يكون) الاقتران (بحسب الوضع الاول) وانما قيده بالاول لان فى بعض الاسماء وضعين كاسماء الافعال لان كل واحد منها وضع اولا للمصدر وثانيا وضع للفعل مثلا ان صه وضع اولا للسكوت وثانيا لاسكت فالمراد ههنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران بالوضع الاول لانه حينئذ يدل على معنى فى نفسه مقترن باحدها وقيل لم يكتف بقوله بحسب الوضع وقيده بالاول لانه لا ينفع فى ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان (فدخل فيه) اى فى حد الاسم (اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة) عن شئ الا ان بعضها منقول (عن المصادر الاصلية) اى عما يكون مصدرا فى اصل وضعه (سواء كان النقل فيها صريحا) اى سواء كان نقل ذلك البعض صريحا بان يكون فى اصل وضعه مصدرا الا انه نقل منه وجعل اسم فعل ولكن بعد التصغير وحذف الزوائد (نحو رويد) وهو فى الاصل مصدر ارود ارودا الا انه صغر بحذف زوائده ويقال له تصغير الترخيم بمعنى ارفق ارفاقا ويجوز ان يكون تصغير رود اى رفق وحينئذ لا يكون محذوف الزوائد وفى الرضى يجئ على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقين نحو رويد زيدا بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب والثانى ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر رويدا اى مرودا او حالا نحو سر رويدا اى مرودا والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيداً الى هنا كلامه (فانه) اى رويد (قد يستعمل) اى قليلا (مصدرا) بمعنى ارواد مضافا مثل رويد زيد كضرب الرقاب وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل مصدرا مضافا (ايضا) اى كما استعمل اسم فعل (او) كان النقل فيها غير (غير صريح) يعنى

للكلام ما يكون مكتفيا به فى اداء المرام على ما فى القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه ولا يخفى ان كلا قوليه ليس بصحيح اما الاول فلان مفهوم الكلمة فى اللغة والاصطلاح واحد كما يشهد به كتب اللغة ولا ارى احدا اجوز اطلاق الكلمة على المهمل حتى يكون هى واللفظ مترادفين ومن ادعى ذلك فعليه البيان واما الثانى فلان اطلاقه على ما يكتفى به فى اداء المراد انما هو باعتبار كونه اسم جنس يقع على القليل والكثير فليس هو اصلا مغايرا له سلمناه لكن لا نسلم كونه اولى بالنقل عنه لان كلا معنييه اللغويين وان كانا سببين فى صحة الوقوع على المفرد لكن الثانى قد لا يقع عليه المصطلح وذلك اذا لم يفد ما تضمن كلتين بالاسناد بتأدية المراد بخلاف الاول فهو اشد مناسبة منه اليه (قوله فالمتضمن اسم فاعل اعلم ان امثال هذا ليس الا لرفع الالتباس الناشى من توافق صورتى اللفظين خطا فهو بمنزلة الاعجام ولذلك ترى بعضهم لا يلتفتون الى قراءتها وهو الاحسن

يكون على وزن المصدر ولكن يكون فى الاصل مصدرا ولا يستعمل فيه ايضا (نحو هيهات) لانه ليس بمصدر الا انه سمى مصدرا مجازاً تسمية باسم ما يوازنه نحو قوقاة مصدر فوقى (فانه وان لم يستعمل مصدرا) فى استعمال العرب ولا فى استعمال غيرهم (الا انه) يكون (على وزن قوقاة مصدر قوقى يقوقى قوقية وقبقاة اى صاح يصيح يقال الدجاجة تقوقى حين تلقى بيضتها اى تصيح من فرحها وسرورها قوقية وقيقاة على وزن فعللة وفعلالا وكأنه فى الاصل هيهية قلبت الياء المتحركة الفا (او عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا) يعنى اما بعضها منقول عن المصدر الذى كان فى الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسما له ثم نقل منه وجعل اسما للفعل المشتق من ذلك المصدر سمى المصدر باسم مدلول المنقول اليه اولا (نحو صه) ومه بمعنى اسكت واكفف (او) اما بعضها (عن الظرف) مثل امام وخلف وغير ذلك (او) منقول (عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا) فان امامك كان فى الاصل ظرف مكان لانه من الجهات الست ثم نقل منه وجعل اسم فعل ولصب زيداً بعده جعل علامة لهذا النقل وله ههنا معنيان لانه اما ان يكون للتحذير او للتحريض فعلى الاول يكون بمعنى احذر مما يؤذيك من بين يديك كالحية ونحوها وعلى الثانى يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فهو اسم بمعنى احذر او تقدم وعلى هذا يكون نصب زيد بنزع الخافض كما ان رويد اسم لامهل (وعليك زيدا) فيه نشر على ترتيب اللف فان عليك فى الاصل جار ومجرور ثم نقل منه وجعل اسم فعل وهو الزم بكسر الهمزة امر من لزم يلزم من باب علم يعلم وجعل نصب زيد قرينة لهذا النقل (فليس لشئ منها الدلالة) بحسب الوضع الاول على معنى مقترن (على احد الازمنة الثلاثة) اما الاول وهو رويد فلان معناه المدلول عليه بالوضع الاول هو الامهال وهو غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة حين يفهم من لفظ رويد واما الثانى وهو هيهات فلانه فى الوضع الاول بمعنى البعد الغير المقترن باحدها حين الفهم واما الثالث فهو ان صه يدل على السكوت (بحسب الوضع الاول) وذا غير مقترن ايضا باحدها واما الرابع وهو امامك فلانه فى الاصل ظرف مكان مبهم بمعنى قدامك فهذا المعنى لا يقترن باحدها واما الخامس وهو عليك فلان لفظ عليك معناه الاستعلاء وذلك المعنى غير مقترن باحدها بل لكل واحد منها الدلالة على المعنى المصدرى الغير المقترن بالزمان (وخرج) عطف على دخل (عنه) اى عن حد الاسم (الافعال المنسلخة) بحسب الاستعمال (عن الزمان) اى عن الاقتران بالزمان يعنى باحد الازمنة كافعال المقاربة (نحو عسى وكاد) وغيرها فانها فى اصل الوضع دالة على المعنى المقترن بالزمان الا انها المنسلخت عنها لتدل على مطلق القرب وافعال المدح والذم فانها ايضا دالة على معنى مقترن بالزمان الماضى الا انها انسلخت عنه لقصد الدوام فى المدح والذم وليكون المدح والذم مطلقا بحيث لا يقترن بالزمان وكذا افعال التعجب (لاقتران معناها)

(اى)

(قوله) فلا يلزم اتحادهما يعنى ليسا بمتساويين حتى يرد انه يلزم على هذا كون المتضمن والمتضمن امرا واحدا وهو محال لان شان كل منهما يغاير شان الاخر ويخالفه بل هما متباينان لا يصدق شئ منهما على شئ مما يصدق عليه الاخر لضرورة ان الجزء لا يحمل على ما يحمل عليه الكل وبالعكس والسر فى ذلك ان الهيئة الاجتماعية معتبرة فى جميع التراكيب لان المركب ما لم يكن له صورة اجتماعية لا يصير شيئا واحدا بالضرورة فلا يلزم من ذلك كونه مركبا من ثلاثة اجزاء لانها ليست جزء منه بل هى عارضة له فان الوحدة والكثرة خارجتان عن المهيئات على ما برهن عليه فى الكتب الحكمية (قوله اى تضمنا حاصلا الى آخره قيل سببية الاسناد باعتبار انه صار باعثا لجمع الكلمتين وتضمن اللفظ لهما فلو قيل ما تضمن كلتين للاسناد لكان انسب ولا يخفى عليك ان التضمن امر قائم بالكلام لا يعتبر فيه جعل الجاعل فلا يناسبه مثل هذا التعليل بل لا يصح لان المفعول له ما فعل لاجله فعل مذكور وهو ليس فعلا

اى معنى الافعال المنسلخة عن الزمان (به) اى بالزمان (بحسب اصل الوضع) ولكن انسلخ عنها الزمان لغرض من الاغراض (وخرج) معطوف على خرج او على دخل (عنه) اى عن حد الاسم الفعل (المضارع) ثلاثيا او رباعيا او غيرهما (ايضا) كما خرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان (فانه) اى المضارع (على تفسير) متعلق بقوله يدل الذى هو خبر ان (اشتراكه بين الحال والاستقبال) فيه اشارة الى الاختلاف فيه لان فى المضارع ثلاثة اقوال الاشتراك بين الزمانين مالم تكن قرينة الخصوص وان يكون حقيقة فى الحال ومجازا فى الاستقبال بعلاقة الجزئية وان يكون حقيقة فى الاستقبال ومجازا فى الحال بعلاقة الجزئية (يدل) اى المضارع (على) معنى مقترن بجملة (زمانين معينين) وهما الحال والاستقبال (من الازمنة الثلاثة) واذا دل المضارع على معنى فى نفسه مقترن بالحال والاستقبال (فيدل على واحد معين ايضا فى ضمنهما) يعنى فيدل على معنى فى نفسه مقترن باحد الزمانين المعينين هما الحال والاستقبال (اذ الايقدح) تمنى للمفعول اى لا يمنع لان القدح المنع يقال قدحه اى منعه (فى الدلالة على معين الدلالة) نائبه (على ما) اى على المعنى الذى هو (سواه) اى غير المعنى المعين فالمعنى المعين هو الحال والاستقبال معا وغيره واحد منهما غير معين اى لا يمنع عند كون المضارع دالا على معنى فى نفسه مقترن باحد ذلك الزمانين غير معين (نعم) هذا جواب سؤال ناش من قوله اذ لا يقدح الى اخره وهو انه لا يقدح فى الدلالة على معين لدلالة على ما سواه وهل يقدح فى ارادة لزمان المعين ارادة ما سواه فاجاب عنه بطريق التسليم (يقدح فى ارادة المعين ارادة ما سواه) سواء كان معنى او زمانا يعنى حين يراد بكلمة معنى معين لا يراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاقتران بالزمان المعين لا يراد غيره لئلا يلزم الالتباس فى الارادة وهو غير جائز (واين) ظرف مكان الا انه خبر مقدم لما سيجئ (الدلالة) مبتدأ مؤخر (من الارادة) متعلق بالظرف يعنى بين الدلالة والارادة فرق لان الدلالة صفة قائمة باللفظ يعنى صفة اللفظ والارادة صفة قائمة بالمتكلم يعنى صفة المتكلم واذا اراد المتكلم بلفظ معنى او اقترانا بزمان لا ينبغى له ان يريد بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى او الاقتران بالزمان الآخر لانه يكون فيه التباس بعض المعانى ببعض وهو لا يجوز واذا دل لفظ على معنى او اقتران بزمان يجوز له ان يدل على غيره او يقترن به تأمل وانصف ولا تأمل جهدك (ولما فرغ) المصنف (من بيان حد الاسم اراد) هو ايضا (ان يذكر بعض خواصه) من اللفظ والمعنى (ليفيد) اى ليعلم المصنف بذكر بعض الخواص (زيادة معرفة به) اى بالاسم لان الشئ اذا عرف اولا ثم ذكر بعض ما يختص به يلزم (زيادة معرفة به) اى بالاسم لان الشئ اذا عرف اولا ثم ذكر بعض ما يختص به يلزم زيادة معرفه به (فقال) (ومن خواصه) اما مبتدأ على تأويله بالبعض اى بعض خواصه لان من فيه للتبعيض او خبر مقدم (منها) حال من فاعل قال اى من اول الامر (بصيغة) متعلق بقوله منها على وزن بيعة (جمع الكثرة على كثرتها) اى

معولا نعم لو قيل الكلام ما جمع اوركب من كلمتين لكان اللام انسب (قوله خرجت المهملات مطلقا وقيل يعنى الصرفة فى بقاء زيد قائم جسق فان المجموع يصدق عليه الحد وهو كلام مشتمل على جسق مهمل ثم قيل وان ابيت عن ذلك فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان بحث النحويين عن الالفاظ الموضوعة وهذا من قبيل ما يتعجب منه لان لفظ جسق فى هذا المثال كما انه ليس داخلا فى مفهوم الكلام ليس خارجا عن مفهومه متعلقا به ايضا بل وجوده كعدمه لا يتمايز بينهما بحسب القصد والمعنى كما هو الظاهر فانى يصح القول بان الكلام مشتمل عليه حتى يحتاج الى ما لا يخطر بالبال ويبعد عن مظان الاستعمال (قوله وبينهما اسناد يفيد المخاطب قيل الاولى نسبة تفيد الى آخره وانت خبير بانه انسب بالمقام من النسبة لان الكلام منساق الى بيان العرض من قيد الاسناد والتوصيف بذلك القصد الايضاح كما فى قوله (الا لمعنى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا (قوله فان

على كون الخواص كثيرة متعلق ايضا بقوله منها لان جمع الكثرة مايطلق على مافوق العشرة الى مالا نهاية له (و) منها ايضا (بمن التبعيضية) اى بكلمة من التى تفيد معنى التبعيض فى مدخولها وافادان الخواص المذكورة بعض منها (على ان ماذكره) اى ماذكره المصنف من الخواص (بعض منها) اى من خواص الاسم (وهى) اى الخواص (جمع خاصة) كنواصر جمع ناصرة (وخاصة الشئ مايختص به) اى بالشئ (ولا يوجد فى غيره وهى) اى الخواص (اما شاملة لجميع افراد ماهى خاصة له) ويقال لها عرض لازم لانه يمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكاتب بالقوة للانسان) يعنى ان الكتابة خاصة لازمة له حيث وضعت فى قوته وذاته وركبت فى طبيعته ولذا كانت شاملة لجميع افراده (او) هى (غير شاملة) لجميع ادواتهما هى خاصة له بل تكون مخصوصة ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لا يمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكاتب بالفعل له) اى للانسان يعنى ان الكتابة بالفعل لا توجد فى جميع افراد الانسان بل تختص ببعض افراده وتسمى هذه بنوعيها خاصة لاختصاصها بماهية واحدة كالانسان والاسم ويرسم بانه كلى يقال على ماتحت حقيقة واحدة قولا عرضيا لاذاتيا وهذه الخواص المذكورة ههنا من قبيل الثانى لان اللام لا يوجد فى جميع افراد الاسم لانه لا يدخل المضمرات والاعلام الشخصية ونحوها وكذا الجر لانه لا يدخل المبنيات من الاسم وغير المنصرف ونحوهما وكذا التنوين حيث لا يدخل المنصرف وما عرف باللام او بالنداء ونحوهما وقس على هذا غيره (فمن خواص الاسم) (دخول) اما مبتدأ او خبر مصدر مضاف الى الفاعل وهو (اللام) (اى لام التعريف) لكون اللام شائعا فى هذا القسم فيما بينهم بحيث ينصرف الذهن اليه عند الاطلاق والمقام ايضا يؤيده (ولو قال) المصنف (دخول حرف التعريف) مكان دخول اللام (لكان) قوله (شاملا للميم) الذى يستعمل حرف تعريف (فى مثل قوله صلى الله عليه وسلم) على لغة حمير فى جواب سائل من تلك القبيلة لان الميم فى لغتهم حرف التعريف كاللام حيث قال امن امبرا مصيام فى امسفر وقيل على لغة طى فان الميم ايضا حرف التعريف عندهم (ليس من امبرا مصيام فى امسفر (ليطابق الجواب السؤال) وقيل لم يصدر منه صلى الله عليه وسلم فى غير هذا الحديث (لكنه) اى الا ان المصنف (لم يتعرض له) اى لدخول مثل هذا الميم (لعدم شهرته) ولانه اى لان دخول اللام اخصر وللاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لان اللام اصل فى التعريف ودخول الفرع فى الاصل كثير شائع (وفى اختياره) اى المص (اللام) فقط ولم يضم الالف اليه حيث يقول دخول الالف واللام كما قال البعض (اشارة الى ان المختار عنده ماذهب اليه سيبويه) لان فى حرف التعريف ثلاثة مذاهب والمختار منها عند المصنف مذهب سيبويه لانه مقتدى فى هذا الفن ومذهبه يكون اقوى المذاهب (من ان) بيان لما فى قوله ماذهب اليه (اداة التعريف) يعنى آلة التعريف وحرفه (هى اللام وحدها) يعنى حال كونها منفردة ومستقلة فى التعريف حيث لا يشاركها شئ من الحروف وانما

الاخبار فيها مع انها مركبات الى اخره قيل فى كون الخبر فى زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم هو قائم ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم هو قائم وفاعله خارج عن الخبر ثم قيل ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة فى تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما وكلاهما بين البطلان اما الاول فلاجماع على وقوع الجملة خبرا قال فى المفصل والخبر على نوعين مفرد وجملة وهى على اربعة اضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية ولا بد فى الجملة الواقعة خبرا من ذكر عائد يرجع الى المبتدأ وقال المصنف محليا على قوله فيما بعد والخبر قد يكون جملة على اختلافها من اسمية وفعلية لان الغرض الحكم على المبتدأ وكما يصح الحكم بالمفرد يصح الحكم بالجملة اذا كان تعلق به ومن ثمه اشترط ان يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ فان قلت ان القائل لم يرد نفى كون الجملة خبرا بل هو يقول بذلك فى زيدا ابوه قائم او قام ابوه لكن يمنع كون قائم ابوه فى زيد قائم ابوه خبرا بجملته قلت هذا من

اختار اللام لانها للتخصيص وضعا وهو جزء من التعريف ولان اللام ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة (زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن) لان اللام زيدت اولا ساكنة ولم تتحرك وان كان الاصل فى الكلمة الموضوعة على حرف واحد الحركة لانه لو حركت بالضم لزم الثقل ولو حركت بالفتح لالتبست باللام الابتدائية وبالكسر لالتبست باللام الجارة فزيدت همزة الوصل لانها اكثر اما تزاد عند لزوم الابتداء بالساكن ليمكن ابتداء به وقال المحشى ونصر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله حرفا ساكنا (واما الخليل) ابن احمد استاذ سيبويه (فقد ذهب الى انها) اى حرف التعريف كلمة (ال كهل) يعنى كما ان هل مع الحرفين مفتوح الاول ساكن الآخر حرف استفهام كذلك ال معهما ايضا حرف التعريف لانه لما رأى فى جميع الاستعمالات ان الهمزة لا تنفك عن اللام فى الكتابة درجا وابتداء ولو كانت زائدة لجاز حذفها فى بعض الاستعمالات كما هو حال حروف الزوائد ذهب الى انها اصلية غير زائدة كاللام (و) اما (المبرد) فقد ذهب (الى انها) اى حرف التعريف (الهمزة المفتوحة) لما رأن الاصل فى الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت اخف اختيرت (وحدها) لانه لما رأى انها اكثر اما تستعمل بنفسها موضوعة لمعنى من المعانى كالاستفهام والنداء وغيرهما قال هى تكون للتعريف وحدها (زيدت اللام) بعدها (للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام) والنداء ايضا فى مثل ارجل واختار اللام رعاية للمذهبين الاخيرين فانها فيهما للتعريف وحدها او جزؤه هنا زيدت لثبوت التعريف (وانما اختص دخول حرف التعريف) على المذهب الثلاثة (بالاسم لانه) اى حرف التعريف موضوع (لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة) وذلك المعنى لا يوجد الا فى الاسم سواء كان جامدا او مشتقا وفى الرضى لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة فى نفس الدال (والحرف لا يدل على المعنى المستقل) بل يدل على معنى فى غيره (والفعل) وان كان يدل على معنى مستقل بالمفهومية الا انه (يدل عليه تضمنا لا مطابقة) فلا يدخل عليهما حرف التعريف لانتفاء الشرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (وهذه الخاصة) اعنى حرف التعريف (ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر) بانواعها (واسماء الاشارة) كذلك لان كل واحد منها موضوع للتعريف فلا يحتاج الى التعريف (و) لا يدخل ايضا (غيرها) اى غير الضمائر (كالموصولات) كالذى والتى وما ومن وغيرها كالمضاف بالاضافة المعنوية والاعلام الشخصية والمنادى وغيرها لانها معارف فلا تحتاج الى التعريف فتكون هذه الخاصة عرضا مفارقا كالكاتب بالفعل للانسان (وكذلك) خبر مقدم يعنى كما ان هذه الخاصة ليست من خواصه الشاملة له (سائر) اى باقى (الخواص الخمس المذكورة ههنا) اى فى بيان

قبيل التحكم الباطل مع وضوح فساد المعنى اذ يلزم حينئذ ثبوت القيام الواحد لزيد وابيه جميعا واما الثانى فلضرورة قيام الاحتياج الى احد الامرين اما التعميم كما اختاره او القول بانه لما صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدقا انه تضمن كلمتين لوجودهما فيه على ما ذكره بعض الشراح كيف ولو لم يعتبر احد ذينك الامرين لكان التعريف غير منعكس بخروج تلك الامثلة (قوله فان فى حكم هذا اللفظ يعنى ليس الحكم عليه باعتبار مدلوله اذ لم يثبت له ذلك بل باعتبار لفظه فقط وذلك جائز لا محالة الا ترى انك اذا اردت ان تحكم على لفظ بما ثبت له فى نفسه وقلت مثلا ضرب مركب من ثلاثة احرف لم يكن هناك ضرب دالا على شئ حوالمحكوم عليه بالتركيب بل حو نفسه محكوم عليه بذلك فصح تأويله كذلك ولا يقال اذا ثبت كون الشئ محكوما عليه باعتبار مجرد لفظه فقد ثبت جواز كون المهمل محكوما عليه ايضا فلا حاجة الى هذا التأويل لان المهمل غير ظاهر تحت مفهوم الكلمة فهو غير داخل

خواص الاسم يعنى باقى الخواص الخمس التى ذكرت فى بيان خواص الاسم يعنى الجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة ليس كل واحد منها ايضا من خواصه الشاملة لجميع افراد الاسم والخواص المذكورة ههنا لفظى ومعنوى وللفظى ثلاثة وقدم اللام منها لانه يدخل الاول ولان الدخول حقيقة فيه ولانه مكتوب ثم قدم الجر على التنوين لانه يحصل بالعامل فكانه مما يدخل فى الاول فقال (و) (منها دخول) (الجر) يريد ان قوله الجر معطوف على المدخول يعنى على اللام الا ان الدخول فيه مجاز عن اللحوق بعلاقة العروض (وانما اختص) مبنى للفاعل (دخول الجر) اى لحقوق الجر (بالاسم) متعلق بالاختصاص وداخل على المقصور عليه (لانه) اى الجر (اثر حرف الجر) لان حرف الجر عامل وعمله الجر كما ان الجزم اثر حرف الجزم فى الفعل المضارع (فى) الاسم (المجرور به) اى بحرف الجر (لفظا او فى المجرور به تقديرا) تفصيل لحرف الجر لا الجر اى سواء كان حرف الجر لفظا اى ملفوظا او تقديرا اى مقدرا يؤيده قوله (كما فى الاضافة المعنوية) فان الجر فيها اثر حرف الجر تقديرا كما سيأتى (ودخول حرف الجر لفظا) نحو مررت بزيد (او تقديرا) نحو غلام زيد فى تقدير غلام لزيد (يختص بالاسم) واذا كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره الذى هو الجر بالاسم ايضا لئلا يلزم مخالفة الاثر المؤثر (لانه) اى حرف الجر وضع (لافضاء) اى لايصال (معنى الفعل الى الاسم) كما سيأتى ان حرف الجر اصطلاحا ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه (فينبغى ان يدخل الاسم) يعنى ان يكون من خواصه (ليفضى) اى ليوصل (معنى الفعل اليه) اى الى الاسم الذى صار حرف الجر من خواصه لان الشئ مالم يناسب للشئ ولم يكن من خواصه لم يقدر ان يفضى اليه غيره (واما الاضافة اللفظية) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المضاف اليه فى الاضافة اللفظية مجرور والجر حاصل فيه مع ان حرف الجر غير مذكور فيه لا لفظا وهو ظاهر ولا تقديرا لما سيأتى ان حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فينبغى ان يكون الفعل مضافا اليه ليكون الجر موجودا بدون حرف الجر فلا يكون الجر مطلقا مختصا بالاسم بل قد يوجد فى الفعل ايضا فاجاب عنه بقوله واما الاضافة اللفظية (فهى فرع للمعنوية) بناء على ان اللفظية تفيد التخفيف فقط والمعنوية تفيد التعريف والتخفيف ما والتخصيص فتكون اللفظية من حيث الافادة جزء المعنوية وجزء الشئ يكون فرعه لانه محتاج اليه فحينئذ ان كانت اللفظية غير مختصة بالاسم بل تكون عامة للفعل والاسم لزم زيادة الفرع على الاصل وهو ممتنع ولذا قال الشارح (فينبغى ان لا يخالف) الفرع وهو اللفظية (الاصل) وهو المعنوية والمخالفة لا تكون الا (بان يختص) الفرع (بما يخالف ما يختص به الاصل) والموصول الاول عبارة عن الفعل وفسره الشارح بقوله (اعنى الفعل) والموصول الثانى عبارة عن الاسم والمخالفة

تحت مفهوم الكلام سواء صح كونه محكوما عليه اولم يصح فمست الحاجة الى تأويله بهذا اللفظ (قوله اعلم ان كلام المصنف ظاهر لا يقال ماسبق من تعميم الكلمتين مع الحكم ههنا بظهور ذلك متنافيان لان مبنى التعميم عدم هذا الظهور والا فاى حاجة الى الى ارتكابه لانه لم يحكم به الا بعد بيان ذلك فالكلام ههنا مبنى عليه ثم فيه بحث اذ لا فرق بين كلامى المصنف وصاحب المفصل لا الظهور وعدمه فانه كما يجوز التعميم ههنا يجوز فيه ايضا وان اراد ان فيه امرا وراء ذلك وهو ان تعميم الكلمتين لا ينفع فى هذا المقام لظهور ان قولنا ضربت زيدا قائما ليس منحصرا فى كلمتين سواء اعتبرنا حقيقة او حكما وكلام صاحب المفصل يقتضى ان لا يكون تركيب الكلام الا من كلمتين وذلك لكون المركب معربا باللام بخلاف كلام المصنف فانه برئ عن هذا الاقتضاء مشتمل على ذكر مالا اقل منه يكون امر التعميم مما لا حاجة اليه الا ان يدعى لزومه لدخول مثل جسق مهمل وما قبل من خبر المبتدأ فى

تكون بان تختص الاضافة اللفظية بالفعل والمعنوية بالاسم (اويزيد) عطف على يخالف الاول اى فينبغى ان لا يزيد الفرع (عليه) اى على الاصل وذلك لا يكون الا (بان يعم الاسم والفعل) بان يوجد الفرع فى الاسم والفعل ويجوز ان يعطف على يختص الاول اى فينبغى ان لا يخالف الاصل بان يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل اعلم ان هذا السؤال والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف فى بحث الاضافة واما اذا كان حرف الجر مقدرا فيها على ما فهم من تقسيمه بقوله وهى معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب لان الجر فيها يكون بتقدير حرف الجر ايضا (و) منها) اى من خواص الاسم (دخول) (التنوين) (باقسامه) الخمسة (الا التنوين الترنم) فيكون الاستثناء متصلا لانه فى كلام موجب تام فينصب المستثنى (وسيجئ فى آخر الكتاب) اى كتاب الكافية (تعريفه) اى تعريف التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتأكيد الفعل (وبيان اقسامه) واقسامه خمسة الاول تنوين التمكن يعنى ما يدل على امكنية الاسم فى الاسمية حيث لم يشبه الفعل فيكون منصرفا مثل زيد ورجل وضارب والثانى تنوين التنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة يعنى يكون ما دخل عليه غير معين نحو صه بالتنوين فمعناه اسكت سكوتا ما او وقتا ما واذا كان صه بغير تنوين فمعناه اسكت السكوت الان والثالث تنوين العوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه بمعنى يحذف المضاف اليه ويعوض عنه هذا التنوين والرابع تنوين المقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم يعنى ما يدخل الجمع المؤنث السالم لمقابلة ذلك النون نحو مسلمات والخامس تنوين الترنم وهو ما يلحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد وهذا القسم لا يختص بالاسم بل يدخله واخويه ايضا (على وجه) متعلق بقوله سيجئ (يظهر) مبنى للفاعل من الظهور (جهة) بالرفع لانه فاعله اى علة (اختصاص ما عدا تنوين) بالنصب (الترنم به) اى بالاسم والاختصاص مضاف الى فاعله وهو الموصول وهو عبارة عن التنوين وعدا بمعنى غير الا انه نصب مفعوله لانه فعل ماض متعد بنفسه وسيأتى تحقيقه والمعنى يظهر جهة اختصاص تنوين غير تنوين الترنم بالاسم (وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به) اى بالاسم ولما فرغ من تعداد بعض خواصه اللفظية شرع فى تعداد بعض خواصه المعنوية فقال (و) (منها) اى ومن تلك الخواص (الاسناد اليه) الجار والمجرور متعلق بالاسناد ومرفوع على انه قائم مقام الفاعل والضمير راجع الى الموصول لان المصدر بمعنى المفعول (وهو) اى الاسناد اليه (بالرفع عطف) خبر بعد خبر او الجار والمجرور حال (على الدخول) فيكون مثله اما مبتدأ او خبرا (لا) يكون بالجر معطوفا (على مدخوله) اما على اللام لكونه اصلا او على التنوين لكونه قريبا (لان المتبادر من الدخول) اما معناه الحقيقى وهو (الذكر فى الاول) يعنى ان يكون مذكورا فى اول الكلمة كاللام (او) معناه المجازى وهو (اللحوق بالاخر) وهو ان يكون مذكورا فى آخر الكلمة كالجر والتنوين (وكلاهما) يعنى الذكر فى الاول واللحوق

قولنا زيد ضربت عمرا فى داره بمجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدأ ههنا جملة فالكلام الذى هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون بمجموع ما جعل خبرا فينبغى ان يجعل عدول المصنف عدولا عن عبارة تعريفه لا عدولا عن مذهبه ليس بشئ لان نظر الشارح مقصور على ظاهر كلامهما فى التعريف واما هذا فلا يفيد شيئا سوى الاعتراض على تعريف المفصل (قوله ذهبا الى ترادف الكلام فان قلت ان صاحب المفصل لم يصرح بترادف الكلام والجملة نعم انه قال بعد ان فرغ من عد الكلام وتسمى الجملة لكن لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لجواز كونها اعم منه على ما صرح به بعض شرح مغنى اللبيب قلت هذا الكلام باطل لظهور ان العموم لا يتصور بين الاسم والمسمى وكان من زعم ذلك سبق وهمه الى معنى الاطلاق فاراد ان يقول انه لا يلزم من اطلاق اسم الجملة على الكلام كليا اطلاق اسم الكلام عليها كذلك لجواز تحقق العموم بينهما وانت

فى الاخر (منتفيان) يعنى لا يوجدان (فى الاسناد) فلا يكون معطوفا على المدخول لعدم الصحة بل يكون معطوفا على الدخول فيكون مرفوعا لانه ليس له علامة لفظية لا فى الاول ولا فى الاخر (وكذا) خبر مبتدأ محذوف اى وكذا الحال يعنى كما ان الاسناد اليه بالرفع عطف على الدخول كذا الحال (فى الاضافة) وهى ايضا بالرفع عطف على الاسناد اليه وهو بالرفع او على الدخول لانه ليس فيها ايضا الذكر فى الاول ولا اللحقوق فى الاخر (والمراد به) اى بالاسناد اليه (كون الشئ مسندا اليه) يعنى همزة افعل تكون للصيرورة مثل امشى الرجل اى صار ذا مشية (وانما اختص هذا المعنى) اى كونه مسندا اليه (بالاسم لان الفعل) عرض لا يقوم بذاته ولا يتقرر فى آن واحد ويكون متجددا دائما ولهذا (وضع لان يكون ابدا مسندا) منصوب على الظرفية اى فى الازمان كلها (فقط) الفاء جزاء شرط محذوف وقدمبنى على السكون اسم من اسماء الافعال بمعنى انته اى اذا كان وضع الفعل لان يكون ابدا مسندا فانته عن ان يكون مسندا اليه (فلو جعل مسندا اليه) لا يخلو اما ان يكون مسندا ايضا فح يلزم ان يكون مسنداً ومسندا اليه فى حالة واحدة وذا غير جائز واما ان لا يكون مسندا بل يكون مسندا اليه فقط فحينئذ (يلزم خلاف وضعه) وهو ايضا غير جائز ولان المسندا اليه لا بد وان يكون دالا على الذات تحقيقا او تأويلا والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه لا يدل عليها الا تحقيقا ولا تأويلا فلا يكون مسندا اليه اصلا بل يجب ان يكون مسندا ابدا لكونه دالا على معنى فى نفسه وانما قدم الاسناد اليه لكونه عمدة فى الكلام (و) (منها) اى من خواصه المعنوية (الاضافة) سبق اعرابها (اى كون الشئ مضافا) سبق تفسيره ايضا (بتقدير) متعلق بقوله مضافا (حرف الجر لا) كون الشئ مضافا (بذكره) اى بذكر حرف الجر (لفظا) اى حال كون الحرف ملفوظا (وجه اختصاصها بالاسم) اى علة كون الاضافة مختصة بالاسم (اختصاص لوازمها من التعريف) بيان للوازمها اى من كون المضاف معرفة اذ كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ويحصل تخفيف المضاف ايضا بحذف تنوينه (والتخصيص) اى كون المضاف خاصا بعد ان كان عاما حين كون المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف حاصل فيه ايضا (والتخفيف) اى كون التخفيف حاصلا بالاضافة فقط اما جانب المضاف فقط نحو ضارب زيد اما فى جانب المضاف اليه فقط نحو الحسن الوجه واما فى جانب المضاف والمضاف اليه جميعا نحو حسن الوجه (به) اى بالاسم متعلق بقوله اختصاص لوازمها لان الفعل نكرة يدل على معنى فى نفسه لا يقبل شيئا منها لكونها عرضا وهؤلاء من اوصاف الذوات والحرف لا يدل على معنى فى نفسه (وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا) مع انها محتملة لان تفسير بكون الشئ مضافا اليه ايضا (لان الفعل او الجملة) يعنى الجملة الفعلية اى اختلف فى ان المضاف اليه اذا وقع الفعل موقعه يمكن ان يكون فيه مضافا اليه الفعل

خبير بان الامر ليس كذلك بل هو صريح فى ترادفهما قال المصنف فى شرح المفصل شارحا لقوله وتسمى الجملة يجوز ان يكون بالتاء والياء وضابط هذا ان كل لفظتين وضعتا لذات واحدة واحديهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره والتأنيث ههنا احسن لان الجملة مؤنثة وهى خبرها (قوله على الجمل الخبرية انما اتى بهذا القيد ايذانا بان الانشائية لا تقع اخبارا كما سيجئ بيانه فلا يرد ما قيل يتجه عليه ان مادة افتراق الجملة عن الكلام لا تقتصر الجمل الخبرية بل من مادة الافتراق اضربه سواء جعل خبرا او جزأ منه بان يكون الخبر مقول فى حقه اضربه فى زيدا ضربه كيف ولا شئ فى كلامه يشعر باتحادهما فى الانشائيات حينئذ واقتصاره على ذكر خروج الاسناد الواقع فى الاخبار والاوصاف مع كون الامر فى الحال والمضاف اليه والصلة والجملة القسمية التى لتأكيد جواب القسم والشرطية الواقعة قيدا فى الجزاء كذلك اكتفاء فى البيان بقدر الحاجة (قوله فى ضمن اسمين اتى به

الفعل او الجملة الفعلية مع انفاقهم فى ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها لان الاضافة من خواص الاسم (قد يقع) اى الفعل او الجملة (مضافا اليه) فلا يكون المضاف اليه من خواص الاسم بل يوجد فى الاسم والفعل او الجملة فلزم الاحتراز عنه ولهذا فسرناها هكذا (كما) وقع (فى قوله تعالى) (يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقوله تعالى (يوم ينفخ فى الصور) ويوم يقوم زيد ويوم قدم زيد (وقد يقال) اشار بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع الى ضعف ما بنى على هذه الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشئ مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا (هذا) اى احد الامرين من الفعل او الجملة كائن (بتأويل المصدر اى يوم نفع صدق الصادقين) اى بتأويل اضافة المفعول (فالاضافة) حينئذ (بتقدير حرف الجر مطلقا) سواء كانت الاضافة مفسرة بكون الشئ مضافا او مضافا اليه عند من اول يوم ينفع الصادقين بيوم نفع صدق الصادقين فالاضافة (تختص بالاسم وانما قيدنا الاضافة) اى قولنا كون الشئ مضافا (بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض) ذلك (بقولنا مررت بزيد) وانما مار بزيد (فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر) حال كون ذلك الحرف (لفظا) اى ملفوظا فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ حرف الجر لا بتقديره فتكون الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم دون الاضافة بلفظ حرف الجر تأمل ولما فرغ من تعريف الاسم وبيان بعض خواصه من اللفظية والمعنوية شرع فى تقسيمه فقال (وهو) (اى الاسم قسمان) يشير الى ان الخبر محذوف او الى ان الخبر متعدد بالعطف والا انه من تقسيم الجنس الى نوعيه كقولك الانسان عربى وعجمى (معرب ومبنى) قدم المعرب لان الاسم اصيل فى الاعراب فيكون المعرب اصلا وانما انحصر الاسم فى القسمين (لانه) اى الاسم (لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره (باحد التراكيب الستة مثل قام زيد (اولا) يكون مركبا مع غيره اصلا بل يكون مفردا غير مركب مثل زيد وعمرو (والاول) اى المركب مع غيره لا يخلو (اما ان يشبه مبنى الاصل) اى المبنى الذى هو الاصل فى البنا وهو ثلاثة عند البصرية الماضى والامر بغير اللام والحرف (اولا) يشبه فكان ثلاثة اقسام قسم لا يكون مركبا سواء كان مشابها له او غير مشابه وقسم مركبا غير مشابه له وقسم يكون مركبا ولكنه مشابه له والقسم الثالث مع الاول مبنى والقسم الثانى معرب وحده ولذا قال الشارح (وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب وحده كما قلنا فى القسم الثانى (وما عداه) اى القسم الذى هو غير هذا القسم (اعنى غير المركب) كما هو القسم الاول سواء كان مشابها له نحو هذا وهولاء او غير مشابه نحو زيد ورجل (والمركب الذى يشبه مبنى الاصلى) كما هو القسم الثالث (مبنى) اى فالقسمان مبنيان والقسم الواحد معرب كما قلنا آنفا فالحصر عقلى لما مر انه اذا دار بين النفى والاثبات يكون عقليا ولما فرغ من تقسيمه شرع فى تعريف كل قسم وبيان ما يتعلق به

دفعا لايهام كون الشئ ظرفا لنفسه (قوله وفى بعد النسخ الى آخره امثاله هذا لا يليق بالتعرض (قوله لان التركيب الثنائى قيل فيه ان حصر التركيب الثنائى فى ستة وابطال ماعدا اثنين لا يوجب الاحصر الكلام الثنائى فى اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد الاسناد لا يحصل بدون مسند اليه لا يكون الا اسما ومسند لا يكون الا اسما او فعلا وكأن القائل لم يتصور كلام المصنف فانه صريح فى حصر الكلام الثنائى فى اثنين وابطال ماعداه ولا يشعر كلامه بشئ وراء ذلك حتى يبين بوجه يعمه وغيره نعم لا يلزم من كلامه عدم جواز تركيب الكلام من ثلاث كلمات فصاعدا على ما سبق بيانه وشتان ما بين المعنيين ثم ان ما زعمه القائل اعم من كلام الشارح ماله عين ماذكره والفرق بينهما انما هو بوضع الدلالة وخفائها فتبصر (قوله ونحويا زيد اتى بذلك اما لبيان ان المراد المصنف رد من ذهب الى انه مركب من الحرف والاسم واما لدفع سؤال نشأ من الحصر فى اثنين

وقدم المعرب لانه اصل لان المقصود من هذا الفن الاعراب ومايتفرع عليه وهو لايظهر الا فيه فقال (فالمعرب) الفاء للتفسيرية (الذى هو قسم من الاسم) يشير الى ان اللام فيه للعهد الخارجى لا الجنس لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثانى عين الاول فيكون اشارة باللام الى المنكر السابق كقولك جاءنى رجل فاكرمت الرجل والمكرم ليس الا الرجل الجائى قوله فالمعرب مبتدأ (المركب خبر اشار اليه الشارح بقوله) (اى الاسم الذى ركب) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر لان قوله المركب صفة تقتضى موصوفا والى ان اللام لام الموصول لان اللام فى اسم الفاعل واسم المفعول موصول والى ان المركب اسم مفعول لفظا وفعل ماض مبنى للمفعول معنى حيث يكون صلة للموصول (مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله) يوجد فى التركيب الذى هو فيه عامله سواء كان العامل لفظيا او معنويا (فيدخل فيه) اى فى التعريف ماكان مركبا مع غيره سواء كان مشابها المبنى الاصل اولا مثل (زيد وقائم وهؤلاء) الكائنة (فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء لان كل واحد منهما مركب بتركيب يتحقق مع عامله الذى فى الاول هو العامل المعنوى وفى الثانى العامل اللفظى (بخلاف ماليس بمركب اصلا) اى قطعا فانه ليس بمعرب لان التركيب شرط لان يكون الاسم معربا (من الاسماء) بيان لما فى قوله ماليس (المعدودة) صفة الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسماء حروف الهجاء سواء كانت معدودة بلا عاطف (نحو الف باتا ثا) او بالعطف نحو الف باء تاء موقوفا او لا غير اسمائها بالعطف نحو زيد وعمرو وبكر او بغير عطف نحو (زيد عمرو بكر) موقوفا او لا فانها مبنية عند المصنف (وبخلاف ماهو مركب مع غيره لكن لا) يتركب (تركيبا يتحقق معه عامله) سواء كان ما اضيف اليه معربا (كغلام) فى غلام (زيد) او مبنيا مثل غلامك (فان جميع ذلك) اى جميع المذكور من الاسماء المعدودة بقسميها والاسماء التى لم تحقق معها عاملها (من قبيل المبنيات عند المصنف) لانه اشترط التركيب وتحقق العامل فى كون الاسم معربا وفى تلك الاسماء لم يوجد لان فى القسم الاول انتفى عن اصل فى الثانى انتفى تحقق العامل معه ومع هذا الاصل فى الكلمات المستعملة على طريق الافراد البناء لانتفاء موجب الاعراب وهو المعانى المقتضية له (الذى لم يشبه) صفة المركب لان الموصول مع الصلة معرفة مساوية لتعريف ذى اللام (اى لم يناسب) تفسير باللازم لان عدم المشابهة يستلزم عدم المناسبة (مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب) وصف المناسبة بالمؤثرة احترازا عن غير المنصرف فانه مناسب للفعل لما سيأتى الا ان مناسبة له لم تؤثر فى منع الاعراب وانما تؤثر فى منع الجر والتنوين لكون هذه المناسبة ضعيفة فلم تقدر ان تؤثر فى منعه (مبنى الاصل) بالنصب لانه مفعول المشابهة ومضاف الى غير معموله كمصارع مصر ولذا جعلت اضافته معنوية (اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة بيانية) يعنى اضافة المبنى الى الاصل وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة بيانية لما قلنا آنفا والاضافة اليانية) يعنى اضافة

من تلك الاقسام الستة والثانى اظهر (قوله فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قيل لا يخفى ان كلة ما عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتأنيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتأنيث معنى هند بل لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التأنيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى مادل ليس بمجرد داعى اللفظ بل لداعى اللفظ والمعنى ولا يخفى انه خبط صريح اذ المراد بالكلمة هو الكلمة المار بيانها ومن الظاهر انه لا مجال لكون ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لضرورة كونه عبارة عن نفس الكلمة فتذكير الضمير بدون اعتبار لفظ المرجع مما لا مساغ له جدا والجار تذكير الضمير الراجع الى لفظ الكلمة ايضا وهو باطل بالاتفاق فان قلت اى حاجة دعت الى كون ما عبارة عن الكلمة ولم لم يجز كونه بمعناه المتبادر منه قلت لانه يلزم حينئذ كون كل من الخط والعقد والنصبة والاشارة اسما فان قلت فلم لم يجعل الموصول عبارة عن اللفظ حتى يكون التذكير باعتبار اللفظ والمعنى جميعا ولا

المبنى الى الاصل وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة بيانية لما قلنا آنفا والاضافة البيانية علامتها ان يصح حمل المضاف اليه على المضاف كخاتم فضة فانه كما يصح ان يقال الخاتم هو فضة كذلك يصح ان يقال المبنى الذى هو الاصل (وهو) اى المبنى الاصل ثلاثة (الماضى) وانما بنى لانتفاء موجب الاعراب فيه وهو المعانى الثلاثة وبنى على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لمشابهته الاسم فى وقوعه صفة للنكرة وعلى الفتحة للخفة ولكونها اخت السكون لكونها جزء الالف (والامر بغير اللام) لان الامر باللام معرب مجزوم وانما بنى ايضا لانتفاء المذكور وعلى السكون لكونه الاصل فى البناء ولا مقتضى للعدول عنه كما فى الماضى (والحرف) سواء كانت عاملة او لا وانما بنيت لعدم استقلالها فى الدلالة على المعنى وكذا لم توجد فيها المعانى الثلاثة (وبهذا القيد) اى بقيد نفى المشابهة (خرج) عن التعريف (مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء) وان كان مركبا بتركيب يتحقق معه عامله (لكونه) اى لكون هؤلاء فيه (مشابها المبنى الاصل) فى الاحتياج يعنى ان اسماء الاشارة مشابهة للحرف فى الاحتياج كما ان الحرف محتاج الى المتعلق كذلك هذه الاسماء محتاجة الى المشار اليه (كما يجئ فى بابه) اى فى باب المبنى او فى باب اسم الاشارة ولما اخذ المصنف التركيب فى تعريف المعرب وقيده ايضا بعدم المشابهة فهم ان المصنف خالف الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه ولبيان هذا الخلاف قال منبها (اعلم ان صاحب الكشاف) الذى صنف المفصل فى النحو (جعل الاسماء المعدودة) الغير المركبة سواء كانت غير مركبة اصلا مثل زيد وعمرو وبكر او مركبة لكن لا بتركيب يتحقق معه عامله كغلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو (العارية عن المشابهة المذكورة) يعنى لم تكن ايضا مشابهة لمبنى الاصل (معربة) يعنى اطلق الاعراب عليها وقال هى معربة قبل التركيب ان لم تكن مبنية لانه قال فيه والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفى حركات الاعراب والتنوين ونوع يحترز عن الجر والتنوين كاحمد ومروان وقال والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل انتهى حيث اطلق المعرب عليه قبل التركيب لان اختلاف العوامل لا يكون الا بالتركيب والمصنف جعل هذه الاسماء مبنية حيث اخذ التركيب فى تعريفه ومالم يكن مركبا لم يكن معربا عنده (وليس النزاع) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال الاسماء المعدودة كيف تجعل معربة مع ان الاعراب لم يجر عليها بعد فاجاب بقوله وليس النزاع الخ (فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت) يعنى ليس النزاع فى المعرب اللغوى (فان ذلك) اى المعرب الذى هو اسم مفعول يعنى المعرب اللغوى (لا يحصل) بشئ من الاشياء (الا باجراء الاعراب) بالفعل (على آخر الكلمة) لفظا او تقديرا (بعد التركيب) اى بعد ما تركبت بعاملها نحو قام زيد باجراء الاعراب على زيد بالفعل (بل) النزاع انما هو (فى المعرب اصطلاحا) يعنى هل يقال لزيد مثلا قبل

يلزم ذلك المحذور ايضا قلت لما سبق كون الاسم احد اقسام الكلمة واما اعتبار اللفظ تارة ومعناه اخرى فهو اكثر من ان يحصى (قوله ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره رد عليه الشيخ الرضى بان قولهم على معنى فى غيره يقتضى قولهم على معنى فى نفسه ولا يقال فى مقابلة قولك قيمة الدار فى نفسها كذا قيمة الدار فى غيرها كذا بل يقال لا فى نفسها واجاب الفاضل الشريف بان ليس المقصود ان مؤدى اللفظ فى الموضعين واحد بل لا يتصور ذلك لان المعنى معقولا فى نفسه ملحوظا واما حكم الدار كحسنها مثلا فى ذاته وكونه ملحوظا فى غيره آلة لتعرف حاله امر معقول فلا يوجد الا فيها سواء كان ناشئا من ذاتها او مستفادا من غيرها وكذلك قيمة الدار امر منسوب اليها سواء نشأت من ذاتها او من غيرها بل المقصود هو التشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى وان امتازا بانه يصح ان يقال المعنى ملحوظا معتبر فى نفسه او غيره ولا يصح ان يقال الدار حسنة فى نفسها او غيرها

التركيب بعامله معرب ام لا فعند صاحب الكشاف يقال ذلك اصطلاحا وعند المصنف لا يقال (فاعتبر العلامة) اى صاحب الكشاف يعنى اكتفى فى تحقيق المعرب بكونه صالحا لوجود الاعراب فيه سواء وجد بالفعل مثل قام زيد او لم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف به (بمجرد الصلاحية لاستحقاق) اللام متعلق بالصلاحية لا للتعليل (الاعراب بعد التركيب) ولهذا لم يأخذ التركيب فى تعريفه فيكون زيد قبل التركيب عنده معربا بالصلاحية استحقاقه لاعراب بعده بخلاف المصنف فان عنده يكون معربا بعده لا قبله وان لم يجر عليه الاعراب بالفعل (وهو) اى ما اعتبره العلامة (الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية) اى مع كونه صالحا للاعراب يعنى لم يكن مشابها المبنى الاصل (حصول الاستحقاق) يعنى حصول استحقاق الاعراب (بالفعل) وذلك لا يكون الا بعد التركيب (ولهذا) اى لكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المصنف (اخذ التركيب فى تعريفه) اى فى تعريف المعرب حيث قال المعرب المركب الذى الخ (واما وجود الاعراب) بعد التركيب فى الكلمة (بالفعل) مثل جاءنى زيد بالرفع ورأيت زيدا بالنصب ومررت بزيد بالجر (فى كون) متعلق بالوجود (الاسم معربا) يعنى ان وجد الاعراب بعد التركيب على الاسم المعرب يعنى اجرى عليه بالفعل كما صورنا لك يكون الاسم معربا والا لم يكن معربا وان كان مركبا مع عامله (فلم يعتبره احد) فيه من الفحول (ولذلك اى لكون وجود الاعراب فى الاسم المعرب بالفعل بعد التركيب فى كونه معربا غير معتبر عند احد (يقال لم تعرب الكلمة) بعد التركيب اى لم يوجد الاعراب فيها ولم يجر عليها بالفعل مثل جاءنى زيد بالوقف ورأيت زيدا ومررت بزيد بالوقف (وهى معربة) اى حال كونها معربة بالاصطلاح الاولى ان تكون هذه الجملة من تتمة المقول ولما ورد هنا سؤال وهو ان المصنف فى تعريف المعرب خالف الجمهور حيث لم يعرفوه بما عرفوه به والمخالفة للجمهور من عين الخطأ اجاب الشارح بقوله (وانما عدل المصنف) اى اعرض لان العدول اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض (عما) اى عن التعريف الذى (هو المشهور عند الجمهور من) بيان لما فى قوله عما (ان المعرب) عندهم (ما اختلف آخره باختلاف العوامل) الداخلة عليه فى العمل بان يعمل البعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر منها وبين سبب العدول وعلته بقوله (لان الغرض) يعنى المقصود الاصلى (من تدوين علم النحو) وتأليفه (ان يعرف به) اى بعلم النحو (احوال اواخر الكلم) من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وكون اعرابه بالحركة او بالحرف وذلك الاعراب اما تام او ناقص والبناء اما لازم او عارض الى غير ذلك من الاحوال فى النوعين التى وقعت (فى التركيب) العربى (من) الموصول مع الصلة فى محل الرفع بانه فاعل يعرف (لم يتتبع) من تتبع من باب التفعل (لغة العرب) بان كان عربيا وتعلم اصطلاحاتهم من آبائه واجداده وفروعهم او قبيلته ولم يعرف (عطف على يتتبع) احكامها بالسماع (منهم) اى

وذلك لان ارتباط جسمها بغيرها اذا كان سببيا له ليس بحيث يصح كون الغير ظرفا له بخلاف تعلق المعنى بالغير فانه ملحوظ بذلك الغير معتبر فيه فما قيل فى الجواب نعم التركيب العربى مادل على معنى لا فى نفسه كما يقال الدار لا فى نفسها كذا ولا يقال الدار فى غيرها الا ان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق لا فى نفسه فى المعنى موضعه وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس فى معناه ولا وصمة فى التعريف به مبنى على الغفول عن ذلك قوله ذكره بعض المحققين فى حواشيه على شرح الشيخ الرضى قيل اراد الشارح بقوله ومحصوله التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من ذلك لبعض بل اخذه من كلام المصنف وليس كما ظنه لان الناظر فى كلام الايضاح يعرف ان المصنف بعيد عن هذا التحقيق وان كانت عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط فى دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك فى الاسماء

من العرب بان كان عجميا الا انه رفع فيهم او اختلط بهم وتعلم اصطلاحاتهم بالاختلاط بهم عن فصحائهم وبلغائهم فصار من جملتهم (فان العارف باحكامها) اى احكام او اخر الكلم فى التركيب او احكام لغة العرب (كذلك) اى بتتبع لغتهم او بالسمع منهم (مستغن) اى برئ (عن) تعلم علم (النحو) حيث لا يحتاج اليه لحصول مقصوده بالتتبع او بالسمع (ولا فائدة له) اى لذلك الشخص العارف (معتدا بها) لانه يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (فى معرفة اصطلاحاتهم) اى اصطلاحات النحاة او العرب (فالمقصود من معرفة المعرب) اى من تعريفه (مثلا) انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه عند المصنف كما اشار اليه فيما بعد (ان يعرف) مبنى للمفعول (انه) اى المعرب (مما يختلف آخره فى كلامهم) ان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها نائب الفاعل لقوله ان يعرف (ليجعل آخره مختلفا) باختلاف العوامل (ليطابق كلامهم) اى كلام العرب انما يستعمل فى كلامهم باختلاف الآخر عند اختلاف العوامل (فمعرفته) اى معرفة ذات المعرب (متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره) اى على معرفة وصفه وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل لان المعرب ذات والاختلاف صفة والذات مقدمة على الصفة طبعا فيناسب ان يقدم ذات المعرب وضعا بان يعرف اولا بحيث يعرف به ذاته ليناسب الوضع الطبع (فلو كان معرفة) اى معرفة المعرب (المتقدمة) صفة المعرفة والمراد بالمعرفة المتقدمة ذات المعرب اى فلو كان معرفة ذات المعرب (حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف) يعنى حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف) يعنى حاصلة بمعرفة هذا الوصف (او تعريفه به) عطف تفسير وهو من عطف شيئين على معمول عامل واحد بعاطف واحد لان قوله وتعريفه معطوف على قوله معرفته والضمير للمعرب وقوله به عطف على قوله معرفة باعادة الجار والمعنى ولو كان تعريف المعرب حاصلا بهذا الاختلاف (وجب) جواب لو (ان يعرف) المعرب (اولا) منصوب على الظرفية بمعنى قبل يعنى قبل ان يعرف ذاته بغير ما عرفة الجمهور به (بانه) اى المعرب (مما يختلف آخره) باختلاف العوامل (ليعرف) مبنى للمفعول (انه) اى المعرب (مما يختلف آخره) وان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها قائمة مقام الفاعل ليعرف (فيلزم تقدم الشئ على نفسه) المراد بالشئ ههنا وصف المعرب وما يختص به وهو الاختلاف المذكور وبالنفس ذات المعرب فتقدير الكلام فيلزم تقدم الصفة على المعرب يعنى يلزم تقدم معرفة صفته على معرفة ذاته وهذا ممتنع فلزم ان يعرف ذات المعرب اولا ثم يبين صفته ولذا قال الشارح (فينبغى ان يعرف) المعرب يبين ذاته (اولا) اى قبل ان يعرف انه مما يختلف آخره (بغير ما عرف به) الجار متعلق بقوله ان يعرف (الجمهور ويجعل) عطف على يعرف مبنى للمفعول ايضا اى وينبغى ايضا ان يجعل (ما عرفوه به من جملة احكامه) لان احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكامه (كما فعله المصنف) ليفيد زيادة معرفة به كما فعله فى الاسم حيث عرفه اولا ثم بين بعض خواصه

اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء فى انه بعد الوضع لا دخل للواضع فى الدلالة حتى يكون الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المصنف قد يستحق ان يقال فى حقه يقرب من تحقيق معنى الحروف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى هذا وهو من جملة اوهام الباطلة فان ذلك البعض اعنى الفاضل الشريف صرح نفسه فى تلك الحواشى يكون هذا التحقيق محصول كلام الايضاح ولا خفاء فى كونه كذلك قال المصنف فى مختصر المنتهى معنى قولهم الحرف لا يستقل بالمفهومية ان نحو من دال مشروط فى دلالتها على معانيها الافرادى ذكر متعلقها ونحو الابتداء والانتهاء غير مشروط فيها ذلك وقال عملیا على قوله مادل على معنى فى نفسه الضمير عائد على المعنى يعنى ان اللفظ دال على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار تعلقه لان دلالة الالفاظ على ضربين ضرب يدل على المعنى من غير اعتبار تعلق الغير وهى الاسماء

من اللفظية والمعنوية (وحكمه) (اى من جملة احكام المعرب) يشير الى ان الاختلاف المذكور حكم من احكامه وخاصة من خواصه وليس مجموع احكامه (وآثاره المترتبة عليه) اشارة الى ان المراد بالحكم من احكامه الاثر المترتب على صفة الاعراب واشار ايضا بالتفسير الاول الى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤل المعنى الى انه بعض حكمه (من حيث هو معرب) يعنى لا من حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب (ان يختلف آخر) (اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتا) نصب على التمييز من نسبة الاختلاف الى الآخر اى من حيث الذات او على المصدرية بحذف المضاف اى لاختلاف ذات الجار (بان يتبدل) متعلق بالاختلاف (حرف بحرف آخر حقيقة) نصب على التمييز من نسبة التبدل الى الحرف اى من حيث الحقيقة او على المصدرية اى تبدلا حقيقيا وهو تبدل ذات الحرف مثل جاءنى ابوه فان حرف الاعراب فيه هو الواو فى النصب يتبدل الى الالف مثل رأيت اباه وفى الجر يتبدل الالف الى الياء مثل مررت بابيه فانظر ان الحرف فى الرفع الواو فيتبدل ذاته فى النصب الى الالف وهو ايضا يتبدل بذاته فى حالة الجر الى الياء (او حكما) اعرابه مثل اعراب حقيقة لانه عطف عليه والتبدل الحكمى فى التثنية والجمع المذكر السالم لان فى التثنية يتبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة الرفع بالالف وحالة الجر بالياء ومنها الى النصب يتبدل حكما لان حالة النصب بالياء ايضا الا انه فى حكم الالف لما سيجئ وفى الجمع المذكر السالم حالة الرفع بالواو وحالة الجر بالياء وفيه يتبدل حقيقة من الواو الى الياء والى النصب يتبدل حكما لان الياء فيه ايضا فى حكم الالف (اذا كان اعرابه) اى المعرب (بالحروف اوصفة) عطف على ذاتا واعرابه كاعراب الوجهين (بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما) اعرابهما كاعراب اخويهما فى القسم الاول (اذا كان اعرابه بالحركة) والتبدل الحقيقى فى الاول ان يتبدل صفة الفاعلية ورفعه ايضا التى فيه قولنا جاءنى زيد الى صفة المفعولية ونصبه فى حالة النصب مثل رأيت زيدا وهى الى صفة الاضافة وجره فى حالة الجر مثل مررت بزيد والحكمى فى مثل جمع مؤنث السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر حقيقة ومنه الى النصب حكما لان الكسرة فيه فى حكم الفتحة وفى غير المنصرف لانه يتبدل فيه من الرفع الى النصب حقيقة ومنه الى الجر حكما لان الفتحة فيه فى حكم الكسرة (باختلاف العوامل) اللام فيه للجنس (اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه) اى على المعرب (فى العمل) متعلق باختلاف العوامل يعنى اختلاف العوامل لا يكون الا فى العمل وفسر الاختلاف فيه جاعلا الجار متعلقا به ايضا بقوله (بان يعمل بعض منها) اى من العوامل (خلاف ما يعمل البعض الآخر منها) يعنى بان يعمل بعض منها الرفع وبعض آخر منها النصب وبعض آخر منها الجر كما تقول جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (وانما خصصنا اختلافها) اى

والافعال وضرب يدل على معنى باعتبار تعلقه بالغير وهى الحروف الا يرى اذا قلت خرجت من البصرة فلفظة من دلت على ابتداء الخروج المتعلق بالمحل المخروج منه لا باعتبار ابتداء فى نفسه واذا قلت اعجبنى الابتداء فالابتداء مستقل فى الدلالة على معناه باعتبار نفسه فمن ثمه حكم على من وشبهها انه حرف وان دلت على الابتداء وحكم على لفظ الابتداء بانه اسم وبعد ذلك كيف يمكن التوهم بان هذا التحقيق ليس على وفق مراد المصنف ومانقله من الفرق بين الحرف وبين الاسماء اللازمة الاضافة محرف وعبارته هذه تلك الاسماء تفارق الحروف من حيث ان وضعها على ان تفهم تلك المعانى منها وذكر تعلقاتها لزيادة بيان بخلاف الحروف فانها لم يوضع دالا على ذلك المعنى الا باعتبار ذكر متعلقه معه فلا تخالف بين الكلامين قطعا بل كل منها يؤيد الاخر ثم ماذكره القائل عن المصنف يرجع الى كلامه الذى نقلناه فان معنى قوله ان الواضع شرط ذكر المتعلق فى دلالة الحرف على معناه ولم يشترط ذلك فى تلك الاسماء وانما لزم الاضافة لغرض

اختلاف العوامل (بكونه) اى بكون الاختلاف واقعا (فى العمل) ماانه مذكور فى كلام المص مطلقا غير مقيد (لئلا ينتقض) ذلك الاختلاف (بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيد فى هذه الصور) جمع صورة اى فى هذه الامثلة (مختلف بالاسمية) يعنى العامل فى زيد فى المثال الاخير اسم يعنى ضارب (والفظية) وفى المثال الثانى العامل فيه فعل اعنى ضربت (والحرفية) وفى المثال الاول العامل فيه حرف اعنى ان التى هى من الحروف المشبهة بالفعل وفيه نشر على خلاف اللف (مع ان آخر المعرب) الذى فى هذه الصورة وهو زيد (لم يختلف باختلافها) وفى بعض النسخ باختلافه بصيغة التذكير وكلاهما صحيحان واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف فى العمل جائز ولهذا قيده بقوله فى العمل (لفظا اوتقديرا) تفصيل لاختلاف الاخر اى اختلافا ملفوظا او مقدرا او اختلاف لعوامل اى سواء كانت ملفوظة اومقدرة (نصب على التمييز) من نسبة الاختلاف الى الاخر والتمييز من النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا (اى يختلف لفظ آخره او تقديره) بالرفع لانه معطوف على لفظ آخره وهو ايضا بالرفع لانه فاعل ومثل قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اى اشتعل شيب الرأس واما بمعنى المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى عيون الارض (او) نصب (على المصدرية) بحذف مضاف (اى يختلف اختلاف لفظا او) اختلاف (تقدير) ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ويقال لمثل هذا عند ارباب المعانى ايجاز الحذف والاول يعنى النصب على التمييز اولى لعدم التزام الحذف فيه ولان فيه اجمالا وتفصيلا وابهاما وتفسيرا وهو اوقع فى النفس بخلاف الثانى (والاختلاف لفظا) اما بالحركة (كما فى قولك جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد) واما بالحرف نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه (وتقديرا) وهو بالحركة المقدرة (كما فى قولك جاءنى فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى) بالرفع والتنوين (فتيا) بالنصب والتنوين (وبفتى) بالجر والتنوين (انقلبت الياء الفا) لان الياء اذا تحركت وانفتح ماقبلها قلبت الفا فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف التى هى المنقلبة عن حرف الاعراب (فصار الاعراب تقديريا) لكون محل الاعراب الذى هو الياء مقدرا واما بالحروف المقدرة مثل جاءنى (ابو العباس ورأيت ابا العباس ومررت بابى العباس)(والاختلاف اللفظى و) الاختلاف (التقديرى اعم من ان يكون حقيقة وحكما كما اشرنا اليه) اى الى التعميم فى بيان الاختلاف عند قوله ذاتا او وصفة وفسرناه بمالاح الينا فارجع اليه (لئلا ينتقض) بغير المنصرف (بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد) بالفتحة فى حالة النصب والجر (و) بالمثنى والجمع المذكر السالم فى (قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين) حال كونهما (مثنى) يعنى بفتح ماقبل الياء فيهما للمثنى الاول حالة النصب والثانى حالة الجر

آخر ان الواضع نص على ان من والى اذا ذكر متعلقها معهما كان معناها الابتداء والانتهاء واذا لم يذكر لم يكن معهما معنى اصلا فضلا عن الابتداء والانتهاء بخلاف تلك الاسماء فان معانيها الموضوع لها تفهم عند اطلاقها بدون الاضافة وانما الزم ان لا تذكر الاضافة لما علم ان وضع ذا مثلا باذاء صاحب ليتوصل به الى وصف باسماء الاجناس فلاجل حصول الغرض من وضعه اقتضى ذكر المضاف اليه لا لاجل دلالته على ماوضع باذائه لما سبق من انه حاصل بدون ذكره فقوله لاخفاء فى انه بعد الوضع لا دخل للواضع الى آخره ناشئ من سوء فهمه (قوله كما ان فى الخارج موجود الى آخره قيل لو قيل كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود فى ذاته وموجود قائما بغيره هو موجود فى غيره لكان غاية فى ايضاح معنى الحرف ومايقابله وتنويرا تاما لاستعمال فى الحدود الثلاثة فان فى قولهم السواد فى زيد ليس كما فى قولهم الماء فى الكوز بل بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد ليس

(او) حال كونهما (مجموعا) يعنى بكسر ماقبلها للجمع المذكر السالم الاول حالة النصب والثانى حالة الجر (فانه) اى الشان (قد اختلف) مبنى للفاعل (العوامل) الجمع ههنا لما فوق الواحد (فيه) اى فى المذكور من القولين يعنى غير المنصرف والمثنى والمجموع (فى العمل ولا اختلاف فى آخر احمد حقيقة) نصب على التمييز لان الاخر فيهما مفتوح (بل) الاختلاف (حكما فان فتحة احمد بعد الناصب) حقيقة لانها (علامة النصب و) تلك الفتحة (بعد الجاة علامة الجر) لانها فى حكم الجر لان الجر لما سقط اقيم مقامه الفتحة فتكون الفتحة فى حكم الجر ولهذا يكون فى حالة الجر مجرورا لفظا لا تقديرا (وكذا الحال فى التثنية والجمع) فان الياء فيهما بعد الجار علامة الجر حقيقة لان الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة وهو ظاهر وبعد النصب علامة النصب لان الياء فيه فى حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه بالحروف فيكون الياء فى حالة النصب فى حكم الالف لكونها بدلا منها (و) ان (آخر المعرب فى هذه الصور المذكورة) يختلف باختلاف العوامل حكماً لا حقيقة) فدخل مثل هذا المعرب فى الاختلاف لكونه عاما (فان قلت) هذا السؤال نشأ من قوله وحكما ان يختلف الخ يعنى اذ كان حكم المعرب هكذا فان الخ صدره بالفاء كأنه جواب شرط مقدر كما قدرنا لك (لا يتحقق الاختلاف فى آخر المعرب) الجار متعلق بقوله لا يتحقق ولا زائدة للتأكيد ولا فى العوامل) ايضا يعنى لا يوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد اختلافها لم يوجد الاختلاف ايضا فى آخر المعرب لان اختلاف آخره يتوقف على اختلاف العوامل لكن بشرط ان يكون الاختلاف فى العمل (اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله) متعلق بقوله ركب (ابتداء) منصوب على الظرفية يعنى اذا ركب آخر ذلك البعض مع عامله اللفظى او المعنوى فى اول الامر من غير ان يركب قبله او بعده بعامل آخر مثل ان تقول بالعامل الرافع جاءنى زيد وتسكت عليه او تقول بالعامل الناصب مثل رأيت زيدا وتسكت او بالعامل المعنوى مثل زيد قائم الى غير ذلك (ويترتب عليه) او على ذلك المعرب ابتداء (الاعراب) كما صورنا لك (بل) يتحقق ويوجد (هناك) اى فى تركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل (حدوث الاعراب بدخول العامل) لانه قبل دخول العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند المصنف مبنى فلما دخل عليه العامل صار معربا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدوثه (قلت) فى جوابه (هذا) اى حدوث الاعراب بدخول العامل عليه (حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف) اى اختلاف آخره باختلاف العوامل (حكم آخر يعنى غير هذا الحكم فلو لم يدخل احد الحكمين) المتغايرين (فى الاخر) (فلا فساد فيه) اى فى عدم الدخول لان الفساد انما يلزم اذا اتفقت الاحكام ولم يدخل بعضها اما اذا تغايرت فلا فساد فى عدم دخول بعضها (فان للمعرب احكاما كثيرة لم نذكرها ههنا) اذ المذكور ههنا ليس الا حكما

الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود فى نفسه انه موجود من غير اعتبار من غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد فى زيد قولنا الدار لا فى نفسها من دار واحد وانت تخبر ابانا اذا قلنا معبرا عن الجوهر هو الموجود فى ذاته لا يصح لنا ان نريد به الا انه موجود قائم بذاته وكذا عن العرض بانه الموجود فى غيره وان لم يثبت هذا الاستعمال الا انه موجود قائم بغيره لان الظرف لهما ليس شيئا منهما بل هو الخارج مثلا فهذا ان التعبير ان بعد ذينك القولين فى غاية البشاعة ولا يلزم التطابق بين المعقول والموجود الخارجى فى تشبيه احدهما بالاخر من جميع الوجوه بل لا يمكن لمثل ما سبق قوله معقول قبل الاولى معلوم ثم قيل ولا يذهب عليك التفاوت بين المشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس وكلاهما باطلان اما الاول فلاباء السباق واللحاق اذ المعلوم لا يصير مظروف الذهن وانما هو المعقول او العلم

واحدا من احكامه (فليكن هذا الحكم) اى حدوث اعراب بدخول العامل (ايضا) اى كالاحكام الكثيرة (من هذا القبيل) اى من جملة الاحكام التى لم تذكر ههنا (غاية الامر) اى حاصل الجواب (ان هذا الحكم) وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل (لايكون من خواصه الشاملة) اى من خواصه المحيطة بجميع الخواص بحيث لا يوجد شئ منهما الا دخل فيها حتى يرد انه لم يدخل فيها هذه الخاصة وخرجت بل ليس الاحكام من جملة احكامه كما اشار اليه الشارح بقوله اى من جملة احكامه بايراد من التبعيضية ولما فرغ من تعريف المحل شرع فى تعريف الحال فقال (الاعراب) اورده عقيب المعرب لمناسبة والمحلية (ما) (اى حركة او حرف) اشار به الى ان لفظة ما موصوفة بايراده نكرة (اختلف آخره) الجملة صفة (اى آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة) قد سبق اعرابهما وتفصيلهما (به) (اى بتلك الحركة او الحرف) نبه اولا على كون ما موصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اى بتلك الحركة او الحرف لانه عرف الحركة او الحرف على مقتضى الموصولية وقدم الموصوفية لانها الانسب فى امتزاج المتن بالشرح ولان الاصل فى الخبر التنكير ولكونه جنسا (وحين يراد) مبنى للمفعول من اراد يريد (بما الموصولة الحركة او الحرف لا يراد) مبنى للمفعول ايضا من اراد يريد وفى بعض النسخ لا يرد مبنى للفاعل من ورد يرد ورودا اى لا يرد السؤال (العامل المقتضى) لانه يقدح حين ارادة معنى غيره وانه لا يجوز ان يراد بلفظ معنيان فى حالة واحدة وحين اريد بلفظة ما الحركة او الحرف لا يراد غيرها) ولو ابقيت على عمومها) بان فسرت بقوله اى شئ فحينئذ يكون الشئ عاما حيث تشمل الحركة والحرف والعامل والمقتضى (لخرجا) اى العامل والمقتضى (بالسببية المفهومة من قوله به) لان الباء فيه للسبب والباء السببية ما يكون مدخولها سببا كما فيما نحن فيه لان الحركة او الحرف سبب للاختلاف (فان المتبادر من السبب) هو (السبب القريب) خبر ان اى ما له نوع تأثير فى المسبب لا تأثير تام (والعامل والمقتضى) اى مقتضى الاعراب وهو المعانى الثلاثة كل واحد منها سبب الاختلاف الا انه (من الاسباب البعيدة) اعلم ان سبب الاختلاف ههنا ثلاثة القريب وهو الحركة او الحرف والبعيد وهو مقتضى الاعراب يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة والابعد وهو العامل سواء كان لفظيا او معنويا واذا اطلق السبب يراد به القريب لان القريب اكثر ملابسة وتعلقا من غيره (وبقيد) الحيثية خرجت حركة) ما اضيف الى ياء المتكلم (نحو غلامى) وداري وثوبي وغيرها (لانه) اى ما اضيف اليها (معرب على اختيار المصنف) وهو الاصح لان فيه ثلاثة مذاهب معرب واعرابه تقديرى ومبنى واعرابه محلى ومتوسط بينهما يعنى ليس بمعرب ولا مبنى وهذا اضعف المذاهب (لكن) اى الا ان (اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب) الذى اضيف الى تلك الياء وفيه اشارة الى ان المختار عند الشارح الاعراب ايضا (ليس من حيث

والمدرك هو المعلوم بعينه فلا يصح حمله عليه فى مثل هذا المقام واما الثانى فلان الجوهر كما لا يكون عرضا وبالعكس كذلك الاسم لا يكون حرفا وبالعكس (قوله يصلح ان يحكم عليه وبه قيل الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه مسندا ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون ظرفا للحكم لا يصلح ان يكون ظرفا للنسبة التامة بل لا يصلح لان يكون ظرفا للنسبة التوصيفية والاضافية والتعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشئ صفة وكون الشئ مضافا او مضافا اليه وكون الشئ مفعولا وملحقا به بماسوى الحروف ثم نقول يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق المشتهرين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به لكون معناه غير معقول الاتباع وآلة للملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح لشئ منهما وان الغير الذى يذكر الملحوظ بتبعيته ويجعل آلة للاحظته لابد ان يذكر ويضم معه حتى

انه معرب) اذلو كان كذلك لم يكن حاصلا قبل العامل (بل) الاختلاف فيه ليس الا (من حيث انه ما قبل ياء المتكلم) فان الغلام مثلا قبل الاضافة الى ياء المتكلم كان مبنيا على السكون لان التركيب شرط لكون الاسم معربا عند المصنف فلما اضيف اليها اجتمع ساكنان فحرك بالكسرة دون غيرها لمناسبة الياء ولانها اصل فى تحريك الساكن لانه اذا ضم او فتح يلزم الثقل او تغيير الياء وقيل هذه الكسرة بنائية لانها حصلت قبل العامل كالفتحة فى اللام والضمة فى العين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل (وبهذا القدر) اى بقوله ما اختلف آخره به (تم حد الاعراب) اى تعريفه حال كونه (جمعا) اى جامعا لافراده (ومنعا) اى مانعا عن دخول غيره فيه (لكن) اى الا ان (المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب) وهى تمييز بعض المعانى عن بعض لانه اذا قيل مثلا ما احسن زيد ولم يعرب لم يعلم انه متعجب او ناف او مستفهم فلم تتميز المعانى بعضها عن بعض واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب من حسنه واذا رفع يعلم انه ناف الاحسان عنه واذا جر مع رفع احسن يعلم انه مستفهم فيميز بعض المعانى عن بعض (فضم اليه) اى الحد (قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه) حتى يعلم فائدة وضع الاعراب وهى التمييز (وكأنه اراد هذا المعنى) اى التنبيه على فائدة وضع الاعراب (حيث قال) فى شرح هذا الكتاب (ليس هذا) يعنى قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه (من تمام الحد لانه) عطف على مفعول اراد وهو قوله هذا المعنى (خارج عن الحد) اى مراده هذا المعنى الذى ذكر لا كونه خارجا عن الحد وبين وجه كونه خارجا عنه بان قال (واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد) يعنى يكون اللام متعلقا بفعل خارج عنه لا بالفعل الذى يكون داخلا فى الحد وهو اختلف (يعنى) المراد بالامر الخارج عنه الذى يكون اللام متعلقا به قوله (وضع الاعراب المفهوم) صفة لقوله وضع بتقدير هذا اللفظ (من فحوى الكلام) اى من معناه ثم علل النفى بقوله (فانه) اى تعلقه بقوله وضع (بعيد عن الفهم غاية البعد) لانه لا نظر الى وضع الاعراب لا قصدا ولا تبعا وقوله غاية البعد منصوب على الظرفية فان تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم فى غاية البعد (فاللام فيه) اى فى قوله ليدل (متعلق بقوله اختلف يعنى اختلف آخره) يعنى المعنى (ليدل) (الاختلاف) اشارة الى ان الفاعل يرجع الى المصدر الدال عليه اختلف على منوال قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فرجع هذا القرب المرجع (او ما به الاختلاف) وهو الحركة او الحرف اشارة الى ان الضمير راجع الى الموصول مثل الاسم مادل على معنى فرجح هذا بكونه اصلا فى الاختلاف وسببا له (على المعانى) جمع معنى المراد بها ههنا ما فسره الشارح بقوله (يعنى) بها (الفاعلية والمفعولية والاضافة) (المعتورة) بالجر (على صيغة اسم الفاعل) صفة المعانى فيكون المعنى ليدل على اخذ كل من معانى المعرب وعلى صيغة اسم المفعول المعنى ليدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعانى فكل منهما

يفهم الملحوظ تبعا من لفظه وكلا الامرين باطلان فان كل رجل مفهومه ملحوظ ابدا تبعا للاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذى هو آلة للاحظته معه لفهم معناه ولا يخفى انه لا فرق بين المحكوم عليه وبه وبين المسند اليه والمسند سوى كون الاول انسب بالمقام لكونه اظهر فى تأدية المرام اذا لاغراض يتعلق بخصوص الكلمة والكلام بل المراد بيان كون الحرف مقابلا للاسم والفعل على وجه يختص حكم كل واحد من المتقابلين به ولا يلم غيره واى دائرة اوسع من ذلك واعتراضه على بعض المحققين اظهار لقلة فهمه وعوج علمه فان حكم الرجل وسائر النكرات حكم الابتداء مثلا وليت شعرى كيف امكنه الحكم بكون مفهوم كل رجل ملحوظا تبعا للاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع اجماع العلماء على كونه موضوعا لمعنى عام حتى صرحوا بانه اذا اريد به زيد بخصوصه كان مجازا واذا اريد عام مطابق له حقيقة لا يقال ليس

يدل على تبدل المعانى فى المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار الاخذ فى المعانى انسب ولذا ذهب الشارح اليه (عليه) (اى على المعرب) متعلق بالمعتورة بناء (على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء) التضمين يحتمل امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمين حالا تقديره ليدل على المعانى المعتورة حال كونها واردة ومستولية على المعرب والثانى ان يكون الاصل زائد والمضمن اصلا تقديره ليدل على المعانى الواردة والمستولية عليه وبين معناه اللغوى بقوله (يقال اعتوروا الشئ) من الافتعال (وتعاوروه) من التفاعل (اذا تداولوه اى اخذه) اى اخذ ذلك الشئ (جماعة واحد) منها اى فرد واحد من الجماعة وهو بدل البعض من الكل (بعد واحد) يعنى بعد اخذ فرد واحد منها وفى الصحاح تداولته الايدى اخذته هذه مرة وهذه مرة بالفارسية دست بدست كرفتن چيزى (على سبيل المناوبة) متعلق بقوله اخذه واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثانى نائبا عن الواحد الاول (والبدلية) اى على ان يكون احدهما بدلا من الآخر (لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب) اى تعاقبت (على المعرب) اى على محل واحد وهو الاسم المعرب حال كونها (متعاقبة متناوبة غير مجتمعة) فى محل واحد هذا حوال مترادفة او متداخلة على ما سيجئ (لتضادها) اى لكون المعانى متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة الاولى تعارض الفاعلية والاضافة والثانية تعارض اخويها لان الفاعل من حيث انه فاعل لا يكون مفعولا ولا مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول لا يكون مضافا اليه ولا فاعلا والمضاف اليه من حيث انه مفعول لا يكون احدهما (ينبغى ان تكون علاماتها) وهى الرفع والنصب والجر (ايضا) اى كالمعانى (كذلك) اى ينبغى ان تكون متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لان الاسم يجب ان يكون على حسب المعانى (فوقع بسببها) اى بسبب المعانى المختلفة اصلا (اختلاف فى آخر المعرب) لان اختلاف السبب يقتضى اختلاف المسبب (فوضع اصل الاعراب) على آخر المعرب واصل الاعراب ما يكون بالحركات واذا وضع اصله ففرعه اولى بالوضع لان الفرع تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل ويستغنى عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحروف (للدلالة على تلك المعانى) اى لكونه دالا عليها لانها معان خفية تستدعى علائم ظاهرة يستدل عليها لان الخفى يقتضى علامة ظاهرة يعرف بها (ووضع) ذلك الاصل والفرع ايضا (بحيث يختلف به) اى باصل الاعراب (آخر المعرب لاختلاف تلك المعانى) اللام للتوقيت اى ووضع اصل الاعراب وفرعه بمكان يختلف بذلك الاصل والفرع آخر المعرب عند اختلاف المعانى الثلاثة (وانما جعل الاعراب) اصلا كان او فرعا (فى آخر الاسم المعرب) مع ان الاول اولى بان يكون محلا للاعراب لكونه اسبق واقدم وما يكون اسبق فهو احق واولى او الاوسط اولى به لان خير الامور اوسطها ولانه

كلامه فى الرجل حتى يرد كذلك بل فى كلة كل لان القائل صرح بعيد ذلك بانه يجوز ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان تقول كل ابتداء فان قلت فليس الكلام فى الرجل مطلقا بل فى صورة كونه مدخول كل قلنا سلمناه لكن لا يفيد شيئا لظهور انه لا يصير بذلك ملحوظا تبعا وآلة للغير بل هو ملحوظ قصدا وبالذات فى كلتا الصورتين لان كلة كل موضوعة لاستغراق افراد مدخوله منكرا كان او معرفا واجزائه ان لم يكن له افراد فلا يخرجه عما كان هو عليه اولا (قوله ولما كان الفعل دالا الى اخره ذلك يتوقف على مقدمتين احديهما ان الدلالات الوضعية ثلاث لان اللفظ اما ان يدل على تمام ما وضع له او على جزئه او على الخارج عنه اللازم له ويسمى الاول بالمطابقة والثانية بالتضمن والثالثة بالالتزام وكما ينسب الدلالة الى تلك الامور ينسب المدلول ايضا فيقال ايضا معناه المطابق مثلا والثانى ان الفعل موضوع لمجموع الحدث والزمان والنسبة فلا يتم معناه بدون ذكر الفاعل

يكون احق لانه لم يكن فيه افراط وتفريط كما في طرفيه اعلم ان الآخر اما ان يكون حقيقة كما في الاعراب بالحركة وهو لا يكون الا في الاخر حقيقة واما ان يكون حكما كما في الاعراب بالحروف فان الواقع بعدا كثر حروف الكلمة كأنه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل (لان نفس الاسم يدل على المسمى) كما قيل الاسم ما انبأ عن المسمى (والاعراب) يدل (على صفته) يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة (ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف) لكون الصفة غالبا اما مخصصة للموصوف كما في النكرات او موضحة له كما في المعارف والمخصص او الموضح لا يكون الا بعد ما خصصه او اوضحه (فالانسب ان يكون الدال)(وهو الاعراب عليها) اى على الصفة (ايضا) اى كما ان الصفة متأخرة عن الموصوف (متأخرا عن الدال عليه) اى على الموصوف ليكون الدال موافقا للمدلول (وهو) اى الاعراب لغة (مأخوذ من اعرب به اذا اوضحه) فالاعراب لغة الايضاح سمي العلامات الدالة على المعاني به مجازا بعلاقة التشبيه (فان الاعراب) اى المسمى به حركة او حرفا (يوضح المعاني) الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة (المقتضية للاعراب) لانها معان خفية تقتضي علائم ظاهرة يستدل بها عليها فجعلوا الاعراب علامة دالة عليها (او) هو مأخوذ (من عربت) من باب علم (معدته) بفتح الميم والدال وكسر العين او كسر الميم مع سكون العين لغة فيه ايضا وهي للانسان كالكرش لسائر الحيوان (اذا فسدت) تلك المعدة يعني اذا تغيرت فيكون عرب بمعنى فسد فزيد عليها الهمزة بالنقل الى باب الافعال فصار اعرب بمعنى ازال فساد المعدة ولذا قال الشارح (على) تقدير (ان تكون الهمزة) في اعرب (للسلب فيكون معناه) اى معنى الاعراب في اللغة (ازالة الفساد سمي) الواحد من العلامات الثلاث الدالة على الثلاثة (به) اى بالاعراب بعلاقة التشبيه (لانه) اى ما يسمى بالاعراب (يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض آخر) (وانواعه) (اى انواع اعراب اسم) لا مطلق انواع الاعراب لان البحث بحث الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط وانواع الاعراب مطلقا اربعة الرفع والنصب والجر والجزم بحصر الاستقراء فاشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب وافترقا في الجر والجزم فاعطى الاول والثاني للثاني ولم يعكس لان الجر ثقيل واسم خفيف والجزم خفيف والفعل ثقيل فاعطى الجر الثقيل للاسم الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل فرقا بينهما وتعادلا (ثلاثة) نبه على ان الحبر بمجموع الثلاثة فلا يشكل الحمل على الانواع حيث لا يقال وانواع الاعراب رفع ووجهه تقديم الربط على الحكم مثل قولك السكنجبين خل وعسل وماء وانما انحصرت في الثلاثة لان المعاني المقتضية للاعراب ثلاثة فكون انواع الاعراب ثلثة فيكون انواع الاعراب ثلثة ايضا ليكون الدال على قدر المدلول والا لزم الاشتراك اذا كان الدال اقل او التراذف اذا كان اكثر فينبغي ان تكون الانواع ثلاثة (رفع) سمي رفعا لان الرفع في اللغة الارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ولرفعة مرتبته بين اخويه (ونصب) سمي به لان

واذا تقرر هذا في ذهنك عرفت ان المعنى المذكور في التعريف داخل في تلك الاقسام لضرورة انه لم يدل عليه بشئ بل هو لفظ وضع لما قصد بشئ كما سبق ولا يخفى ان مدلول اللفظ سواء كان مطابقيا او تضمنيا او التزاميا مقصود باللفظ فلا وجه لما اتفق عليه الناظرون في هذا المقام من المرام بالمعنى ما هو اعم من المطابقي والا لما احتيج الى قيد يخرج الفعل لخروجه بقيد الدلالة على معنى في نفسه لدلالته على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل بالضرورة ولما كان الحدث جزءما وضع له الفعل وهو معنى مستقل بالمفهومية صدق عليه انه كلة دلت على معنى في نفسه فاحتيج الى قيد يخرجه فان قلت لا شك في انه اذا اطلق لفظ ضرب وحده يفهم الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي وهذا مخالف لما تقرر في محله من ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة قلنا لا نسلم انه يصح اطلاق الفعل بدون الفاعل سلمناه لكن لا نسلم وجود الدلالة بالتضمن لانه مشروط بالمطابقة كيف والمدلول التضمني هو الذي

لنصب فى اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به ولانه ينتصب الفصلة من غير احتياج اليها فى الكلام (وجر) سمى به لان عامله يجر الفعل الى الاسم (هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات) الاعرابية التى هى الضمة فى جاءنى زيد والفتحة فى رأيت زيدا والكسرة فى مررت بزيد (والحروف الاعرابية) التى هى الواو فى ابوك والالف فى اباك والياء فى ابيك (ولا تطلق) لا حقيقة ولا مجازا (على الحركات البنائية اصلا) اى قطعا سواء كانت فى الاواخر او فى الاوائل او فى الاواسط (بخلاف الضمة والفتحة والكسرة) مع التاء فى كلها (فانها مستعملة فى الحركات البنائية) مثل حيث واين وجير ونزال (غالبا و) تستعمل ايضا (فى الحركات الاعرابية على قلة) واما هذه الاسماء التى تكون بلا تاء فى الاواخر فمختصة بالحركات البنائية ولا تستعمل فى غيرها سواء كانت فى الاواخر اولا وفى الهندى وانما قال ههنا وانواعه وفى المبنيات والقابه لان كل واحد من الرفع والنصب والجر يدل على نوع المعانى فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدوال عليها ايضا انواعا بخلاف القاب البناء لان كل واحد من العلامات البنائية نوع حيث يدل على امر واحد وهو البناء الى هنا كلامه (فالرفع) الفاء للتفسير والتفصيل اورده باللام اشارة الى انه نوع من انواع اعراب الاسم فتكون للعهد الخارجى (حركة كانت) اى علامة الرفع فالتأنيث باعتبار الخبر كما فى الاعراب بالحركات (او حرفا) كما فى الاعراب بالحروف (علم الفاعلية) اورده بالياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة للفاعل فقط اذ لو كان كذلك لاكتفى بان يقول علم الفاعل لكونه اخصر وادل على المقصود (اى علامة كون الشئ) اى الاسم ولم يقل علامة كون الاسم ليعم مثل قولك اعجبنى ان ضربت (فاعلا) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه اللغوى وهو العلامة والى ان الياء فى قوله الفاعلية مصدرية (حقيقة) تمييزا ومنصوب على انه صفة اى فاعلا حقيقيا (او حكما) عطف على حقيقة على التوجيهين (ليشمل) اللام فيه متعلق بالتعميم اى وانما عممنا قوله الفاعلية الى الفاعل الحقيقى والفاعل الحكمى بقولنا حقيقة او حكما ليشمل قوله علم الفاعلية المرفوعات وما عداه منها ملحق به (ايضا) كما يشمل الفاعل اصلا (كالمبتدأ والخبر وغيرهما كخبر باب ان وخبر لا لنفى الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس (والنصب) الذى هو من انواع الاعراب الاسم (حركة كان) اى علامة النصب كالاعراب بالحركات (او حرفا) كالاعراب بالحروف (علم المفعولية) اى علامة كون الشئ) اى الاسم وانما قال كون الشئ ليشمل مثل رأيت انه قائم (مفعولا حقيقة) كالمفاعيل الخمسة (او حكما ليشمل) المنصوبات (الملحقات) السبعة (به) فى كونها فضلة كالحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان واخواته واسم باب ان واخواته واسم لا التبرئة وخبر ما ولا الحجازية (والجر) الذى هو من انواع اعراب الاسم ايضا (حركة كان) اى علامة الجر (او حرفا) (علم الاضافة) (اى علامة كون الشئ) ليدخل فيه مثل اعجبنى اشتهار انك عالم اى علامة

يحصل فى ضمن المعنى الموضوع له والتحقيق ان الدلالة كون اللفظ بحيث متى اطلق التفت النفس الى معناه فالعلم بالوضع فالم يعلم معناه الموضوع له لم يفهم منه شئ واذا علم فهم ذلك فى ضمنه بالضرورة سواء كان مراد اللافظ او لم يكن والبعض هنا تفصيل فاسد تركناه مخافة الاطناب فعليك ان لا تلتفت اليه (قوله فدخل فيه اسماء الافعال قيل ان اسمية اسماء الافعال اعتبرت باعتبار وضعه الحالى للمعنى وعدم اقترانه باعتبار وضع الاصلى وذلك بعيد عن الاعتبار اذ اللائق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون وضعه لغوا ومعتبرا لاعتبار شئ وفى اسماء الافعال مثل دونك وضعه الاول وهو الوضع الظرفى لغو فى اعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة بل كلمتين ومعتبر فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضعه الثانى معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغو لانه باعتباره لا يكون غير مقترن وانت خبير بان اسمية اسماء الافعال جلها انما هى باعتبار الوضع الاول كيف وهى باعتباره ليست بافعال ولا حروف

كون الاسم (مضافا اليه) حقيقة او حكما ولم يذكرهما اكتفاء بما سبق فى الفاعلية والمفعولية لان العدم وجودهما اما الحقيقى فكالمضاف اليه بالاضافة المعنوية والمجرور بحرف الجار الغير الزائد واما الحكمى فكالمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بحرف الجر الزائد (واذا كانت الاضافة بنفسها) اى بصيغتها (مصدرا) من باب الافعال (لم يحتج) امامبنى للفاعله ما استكن فيه راجع الى المضاف اومبنى للمفعول وقوله (الى الحاق الياء المصدرية) مفعول ما لم يسم فاعله (اليها) اى الى الاضافة (كما) احتيج الى الحاقها الى اخويها حتى لو الحق لزم اجتماع المصدرين الياء ونفس المصدر واحتمال ان يكون الياء للنسبة امر بعيد لكونها فى اخويها مصدرية كما احتيج الى الحاقها (فى الفاعلية والمفعولية) لكون صيغة كل واحد منهما غير مصدر (وانما اختص لرفع بالفاعل) وما الحق به (و) اختص (النصب بالمفعول) وما الحق به دون العكس فرقا بينهما وتعادلا (لان الرفع ثقيل) لاحتياجه فى التلفظ الى تحريك الشفتين ولانه ما تولد منه الواو وهو اثقل الحروف (والفاعل قليل) والقليل يكون خفيفا (لانه واحد) معمول ما هو الاصل فى العمل وملحقاته ايضا قليلة وهى خمسة (فاعطى الثقيل) الذى هو الرفع (للقليل) الذى هو الخفيف للتعادل ولمناسبة والرفع الفاعل فى القوة (والنصب خفيف) لانه فتحة وهى جزء الالف واخو السكون (والمفاعيل كثيرة) والكثير ثقيل (لانها خمسة) فى الفعل المتعدى واما اللازم والفعل المجهول فالمفاعيل فيهما اربعة لانهما فرعا المتعدى وهو الاصل وملحقاتها ايضا كثيرة لانها سبعة (فاعطى الخفيف) الذى هو النصب (للكثير) الذى هو المفاعيل لمناسبة النصب المفعول فى الضعف (ولما لم يبق للمضاف اليه علامة) لما عرفت ان العلامات والمعانى ايضا ثلثة فذهب واحد بهذا وواحد بهذا للمناسبة فى كل منهما وبقى علامة الجر للمضاف اليه (غير الجر جعل علامة له) اى للمضاف اليه الا انه لما كان المضاف اليه متوسطا بين الفاعل والمفعول لان الاول قليل لانه واحد والثانى كثير لانه خمسة وهو متوسط لانه اثنان والجر ايضا متوسط بين الرفع والنصب ولهذه المناسبة اعطى الجر للمضاف اليه فلا يظن ان اعطاء الجر اليه ضرورى (العامل) احتاج الى بيانه لاحتياج المعرب لاعتبار العامل فى مفهومه والذكره فى حكم المعرب الا انه اخره عن الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضى للاعراب والمراد به ههنا عامل الاسم لا مطلق العامل لان البحث فى الاسم والعامل المطلق ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب (لفظيا) كان العامل او سماعيا (كان) ذلك العامل اللفظى او قياسيا (او معنويا) (مابه) الباء للسببية متعلق بقوله (ينقوم) (اى يحصل) بسببه لا بغير تفسير باللازم لان التقويل زمه الحصول (المعنى المقتضى) اسم فاعل (اى) يحصل (معنى) يريد ان اللام للعهد الذهنى وهو فى قوة النكرة ولذا فسره بالنكرة وبينه بقوله (من المعانى) الثالثة (المعتورة) اى المتناولة والواردة

فلو لم تكن اسماء ايضا لما كانت كلمات هذا خلف (قوله والا لم يكن كلمة قلنا هذا ليس شئ لان كونه بحسب اصل الوضع كلمتين لا يستلزم مدح اعتبار اسميته فى هذا الوضع وكذا اعتبار اسميته فيه لا يستلزم كونه بعد النقل كلمتين (قوله اذ لا يقدح فى الدلالة تعليل لدلالة المضارع على زمانين معينين ومن الناس من لم ينتبه بعد هذا بل اغتر على زعمه من ان الدلالة تتوقف على الارادة فاعترض عليه بان اللفظ المشترك لا يدل الا بقرينة فالمضارع لا يدل الا على زمان واحد وان شئت الوصول الى حقيقة الحال فاستمع لما يتلى عليك من المقال فنقول وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق ان اللفظ جهتين جهة دلالته وجهة الاستعماله وهذا لا تحقق بدون الارادة لان الاستعمال اطلاق اللفظ وارادة المعنى بخلاف الاولى فانه لا تعلق لها بالارادة لانا نعلم بالضرورة ان من علم وضع لفظ لمعنى وكان صورة ذلك اللفظ محفوظة له فى الخيال وصورة المعنى مرتسمة فى البال فكلما تخيل ذلك اللفظ تعقل معناه سواء كان مرادا اولا

(على المعرب المقتضية) صفة المعانى (للاعراب) ليكون علامة دالة عليها لما سبق انما معان خفية تستدعى علائم ظاهرة يستدل بها عليها (ففى) قولك (جاءنى زيد) الفاء للتفسير والايضاح والجار ظرف متعلقه صفة لجاء (جاء عامل) تقديره فجاء اى فلفظ جاء الذى هو فى قولك جاءنى زيد عامل فى زيد (اذبه) اى بسببه (حصل) (لابغيره) (معنى الفاعلية فى زيد) وهو المجئ القائم بزيد فيكون زيد به جائيا (فجعل الرفع) الذى كان علم الفاعلية (علامة لها) اى لمعنى الفاعلية الحاصلة فى زيد لتعرف بها لان الامور المعنوية تعرف بعلاماتها (وفى) قولك (رأيت زيدا رأيت) اى لفظ رأيت الذى فى قولك رأيت زيدا (عامل) فى زيدا (اذبه حصل معنى المفعولية فى زيدا) وهو كونه مرئيا (فجعل النصب) الذى كان علم المفعولية (علامة لها) اى لمعنى المفعولية ليعرف ذلك المعنى بها لان الشئ يعرف بعلامته (وفى) قولك (مررت بزيد الباء) الذى فى قولك مررت بزيد (عامل) فى زيد (اذبه) اى بالباء (حصل معنى الاضافة) وهو كون زيد ممرورا به (فى زيد فجعل الجر) الذى كان علم الاضافة (علامة لها) اى لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة دالة عليها لانه خفية ولما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضى اراد ان يفصل ما اقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات الثلاث وتارة يكون بالحروف الثلاثة وتارة من الحركات ماسوى الفتحة وتارة ماسوى الكسرة ومن الحروف تارة ماسوى الالف وتارة ماسوى الواو فهذه اقسام ستة شرع فى بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلاث لاصالتها والاصل فيه الاستيفاء الحركات الثلاث ولا مقتضى للعدول عنه فقال مصدرا بالفاء (فالمفرد المنصرف) (اى) اعراب (الاسم المفرد) المنصرف (الذى لم يكن مثنى) اى تثنية (ولا مجموعا) لان المفرد يقابل المثنى والجمع (ولا غير منصرف) لانه اذا كان مثنى او مجموعا يكون اعرابه اما بالحروف فى التثنية وبعض الجمع واما بالحركات ولكن يكون ناقصا كما فى الجمع المؤنث السالم واذا كان مفردا غير منصرف يكون اعرابه بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة او معرفة (كزيد ورجل) او مشتقا مثل ضارب ومضروب (و) (كذا) اى كالمفرد المنصرف (الجمع المكسر المنصرف) اى جمع (الذى لم يكن بناء الواحد فيه) اى فى ذلك الجمع (سالما) لانه اذا كان بناء الواحد فيه سالما اما ان يكون الجمع المذكر السالم فان اعرابه بالحروف او الجمع المؤنث السالم فان اعرابه بالحركات الا انه ناقص (ولم يكن غير منصرف) ايضا لانه اذا كان جمعا مكسرا الا انه غير منصرف يكون اعرابه بالحركات الا انه ناقص اذا ترك فيه الجر سواء كان مع زيادة (كرجال) (و) مع زيادة ونقصان (كطلبة) جمع طالب كناصر ونصرة (فالاعراب فى هذين القسمين) اعنى فى المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (من الاسم) لكون البحث فيه (على الاصل) لان الاصل فيه ان يكون بالحركات التامة (من وجهين احدهما) اى احد الوجهين (ان الاصل فى الاعراب

فاذا اطلق المشترك بين المعانى المعلوم وضعه لتلك المعانى كانت تلك المعانى مرتسمة فى العقل على السواء واما اذا استعمل هذا اللفظ فى احد هذا المعانى فلا بد من قرينة تعين المراد فظهر لك ان الدلالة لا تتوقف على الارادة ولا تحتاج الى القرينة وانما هذا شان الاستعمال وان مبنى توهم توقف الدلالة على الارادة عدم الفرق بين استعمال اللفظ ودلالته (قوله ماذكره بعض منها فان من جملتها تاء التأنيث المتحركة وياء النسبة وكونه فاعلا ومفعولا ومنادى ومصغرا الى غير ذلك (قوله ولا يوجد فى غيره انما اتى به ايذانا بان المطلوب بالخاصة فى هذا المقام ليس مايصح اطلاق الحد عليه لانه ليس بمنعكس اذ لا يصدق قولنا كل مالم يدخله لام التعريف فليس باسم (قوله وهى اما شاملة لاينبغى ان يتوهم ان هذا مما لا يحتاج اليه فى هذا الموضوع لان الخواص المذكورة من قبيل القسم الثانى فلا من بد من تقسيمها اولا حتى يمكن البيان فيما بعد (قوله فى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم على لغة حمير وهى قبيلة

ان يكون بالحركة) لكونها اخف (والاعراب) اى فى هذين النوعين (بالحركة) كما سيأتى (وثانيهما) انه (اذا كان الاعراب) فيهما (بالحركة) لكونها اصلا واخف (فالاصل) فيهما (ان يكون) الاعراب فيهما) بالحركات الثلاث) الضمة والفتحة والكسرة (فى الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر ليستوفى كل ذى حق حقه ولا يكون على النقصان (و) الحال ان (الاعرات فيهما) اى فى هذين النوعين (بالحركات الثلاث) كما مر (فى الاحوال الثلاث) كما سبق فقد استوفى كل ذى حق حقه ولم يكن ناقصا ولكون اعرابهما اصلا من وجهين قدمها على سائر الانواع (فالاعراب فيهما) فيه اشارة الى ان قوله المفرد المنصرف مبتدأ بتقدير المضاف كما قدرناه هناك (بالضمة) الجار والمجرور خبر المبتدأ (رفعا) (اى حالة الرفع) اى حالة كونه مرفوعا (والفتحة نصبا) من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكون المعمول المقدم مجرورا و اجازه المصنف مثل قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو (اى حالة النصب) اى حال كونه منصوبا (والكسرة جرا) اما معطوف على قوله بالضمة رفعا لكونه اصلا او على قوله والفتحة نصبا لكونه قريبا (اى حالة الجر) اى حال كونه مجرورا اذا كان الامر كذلك (فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية) اى على انه مفعول فيه لمتعلق الظرف (بتقدير مضاف) وهو قوله حالة (ويحتمل النصب على الحالية) اى ويحتمل ان يكون منصوبا على انه حال من فاعل الظرف المستكن فيه بتأويله بالمشتق اى حال كونه مرفوعا او منصوبا او مجرورا (و) يحتمل ايضا النصب على (المصدرية) اى رفع رفعا ونصب نصبا وجر جرا والجملة حال بتقدير قد او الضمير وحده والعامل فى الحال على كلا التقديرين معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر (فالقسم الاول) وهو المفرد المنصرف (مثل جاءنى رجل) بالضمة حالة الرفع (ورأيت رجلا) بالفتحة حالة النصب (ومررت برجل) بالكسرة حالة الجر ونحو جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (والقسم الثانى) هو الجمع المكسر المنصرف (مثل جاءنى) رجال و (طلبة ورأيت) رجالا و (طلبة ومررت) رجال و (طلبة) والثانى من الثلاثة التى تكون بالحركات وهو ما فيه الضمة والكسرة فقط هو شئ واحد (جمع المؤنث السالم) صفة الجمع قدمه لانه اوضح لان معرفة غير المنصرف محتاج الى الطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير ولانه جزء من غير المنصرف لانه واحد وغير المنصرف متعدد لانه يكون مفردا وجمعا (وهو) اى جمع المؤنث السالم ههنا المراد به (ما) اى جمع (يكون بالالف والتاء) سواء كان واحده مؤنثا نحو مسلمات فى مسلمة وضاربات فى ضاربة او مذكرا نحو سجلات فى سجل ومرفوعات فى مرفوع وسواء كان واحده صفة مثل مسلمات وضاربات او غير صفة مثل زينبات وسجلات (واحترز به) اى بالسالم (عن) الجمع (المكسر) اذ يصح ان يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة ولكن

من طى فى جواب من قال منهم (امن امبرا مصيام فى امسفر) فليس هذا مختصا بقوله صلى الله عليه وسلم حتى يقال ان المص لم يقل كذلك لجواز كون الميم فى الحديث المذكور مبدلة من اللام (قوله لانه لتعيين معنى مستقل رد ذلك بان منفوض بمثل عندى الاسد الرامى لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن والصعق فانه لا ينكر منصف ان التعيين للذات المعتبرة من مفهوم الحسن ولا ستر ب للصفة والنسبة المعتبرة فى مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير يتعاقبان على اللفظ وكذلك علاماتها فلما لم يكن فى الفعل علامة تنكير لم يدخل عليه اللام واجيب بان دلالة الاسد على الشجاع انما تكون التزامية ان لو اريد به الموضوع له وقد صرحوا بان الدلالة على المعنى المجازى مطابقة وان التعريف فى الحسن ليس للذات المجردة بل للذات المنسوب اليه الحسن وفيه ورد ما زعمه اولى بان اللزوم ممنوع كيف ونحو صه ويا رجلا لا يدخله اللام ونحو افضل لا يدخله التنوين قال المصنف فى الشرح انما اختص الاسم بذلك

لايصح ان يطلق عليه السالم (فانه قد علم حاله او سيعلم) وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم (بالضمة) خبر (رفعا) اى حالة الرفع او حال كونه مرفوعا او رفع دفعا (والكسرة) (نصبا) اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر) ويجوز فيهما الوجهان الاخيران ايضا (فان النصب فيه) اى فى جمع المؤنث السالم (تابع للجر) ولهذا كان اعرابه بالحركات الناقصة لكون النصب متروكا فيه (اجراء) مفعول له لقوله تابع (للفرع) الذى هو الجمع المؤنث السالم (على وتيرة) من وتر يتر وتيرة من باب ضرب يضرب هى الطريقة اى على طريقة (الاصل الذى هو الجمع المذكر السالم) لان المذكر اصل مفردا كان اوجمعا والمؤنث فرع له مفردا كان اوجمعا (فان النصب فيه) اى فى الجمع المذكر السالم (تابع للجر كما سيجئ ذكره) اى وجه تبعيته وحمل الفرع عليه وان لم توجد العلة المقتضية تبعية النصب الجر فى جمع المذكر السالم فيه ولئلا يلزم زيادة مزية الفرع على الاصل لان الاول مع كونه فرعا اعرب بالحركة التى هى الاصل فى الاعراب والثانى مع كونه اصلا اعرب بالحروف التى هى الفرع فيه واذا لم يحمل نصبه على الجر كما حمل فى فرع الثانى بل جعل بالفتحة نصبا كان الفرع مخالفا لاصله من وجهين فيلزم زيادة المزية (مثل جاءنى مسلمات) وزينبات بالضمة رفعا (ومررت بمسلمات) وزينبات بالكسر جرا اصلا (ورأيت مسلمات) وزينبات بالكسرة نصبا لكن تبعا والثالث منها مافيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وترك الكسرة وهو باعتبار النوع شئ واحد الا انه يكون مفردا اوجمعا مكسرا اوهو (غير المنصرف) مبتدأ (بالضمة) خبر (رفعا) (والفتحة) (نصبا اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان اللذان سبقا (فالجر فيه) اى فى غير النصب متروك لانه (تابع للنصب) فيكون اعرابه بالحركات الناقصة لكون الجر متروكا (كما سنذكره) اى وجهه لانه لما ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب لمكان المشابهة بينهما (نحو جاءنى احمد) (رفعا) ورأيت باحمد) نصبا (ومررت باحمد) كذلك جرا ولما فرغ من بيان ماهو الاصل فى الاعراب وهو ان يكون بالحركة سواء كان الاعراب فيه تاما او ناقصا شرع فى بيان ماهو الفرع فيه وهو ايضا ثلثة اقسام الاول ما استوفى الحروف الثلاثة بالواو والالف والياء وهى الاسماء الستة لكن بشرط افرادها ولكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة الى غير ياء المتكلم على ماسيذكر فقال (اخوك وابوك وحموك) (بكسر الكاف) لان الكاف تكسر فى المؤنث لكونهن اسفل فى الحكم والخلقة والوطئ ونقصان العقل والميراث وغيرها فناسب الكسرة فيهن لتدل على كونهن اسفل من المذكر (لان الحم) فى اللغة (قريب المرأة من جانب زوجها) لا من جانبها كابيها وابنة وبنته واخيها واخته وغيرها ذكورا واناثا قريبا وبعيدا (فلا يضاف) الحم (الا اليها) ولذا كسر الكاف كناية عن المؤنث (وهنوك) (والهن) فى اللغة (الشئ المنكر) صفة الشئ اسم مفعول من انكر

لان التعريف مهما يحصل يحصل المحكوم عليه معينا عند المخاطب والافعال لاتقع محكوما عليها فلم تحتج الى تعريف وتوضيح ذلك ما قاله الشريف من ان الاسم للاصح ان يكون محكوما عليه لا يقصد به غالبا مفهومه الذى هو واحد بل يقصد ذاته اعنى ماصدق عليه مفهومه ذلك فيحتاج الى تعينه باللام واما المحكوم به فحقه ان يراد به مفهومه وكذلك الروابط فلا حاجة هناك الى تعيين (قوله وفى المجرور به تقديرا قيل الاولى او تقديرا ولا يخفى فساد هذه العبارة فضلا عن كونها اولى لان الغرض افادة كونه اثر الحرف فى الامرين كليهما وما قاله انما يفيد وجود هذا الامر فى احدهما (قوله واما الاضافة اللفظية لما توجه النقض على ماذكره بالاضافة اللفظية بان يقال ان هذا الدليل غير صحيح لتخلف الحكم المطلوب عنه فى الاضافة اللفظية اذ الجر فيها ليس اثر حرف الجر لاختصاصه بالاضافة المعنوية اجاب بان الكلام فيما عداها ولاضير فيه لان الحكم الثابت بهذا الدليل لا يتخلف عنها لانها فرع

(الذى يستهجن) مبنى للمفعول اى يستقبح اى يكون قبيحا ومكروها (ذكره) نائبه وهو ثلاثة امافى الذات (كالعورة) من الرجل والمرأة (و) امافى (الصفات الذميمة) اى المذمومة كالحسد والعداوة لغير الله والبلادة وغيرها (و) امافى (الافعال القبيحة) كالقتل بغير حق والزنى وشرب الخمر وغيرها (وهذه الاسماء الاربعة منقوصات) ولكن لامطلقا بل (وارية) لان اصل كل واحد اخو وابو وحمو وهنو بدليل تثنية على اخوان وابوان وحموان وهنوان وتصغيره على اخيو وابيو وهنيو لان التثنية والتصغير ترد الشئ الى اصله فيعلم انه واوى اويائى فحذف الواو على غير القياس لمجرد التخفيف فبقى بعد الحذف اخ واب وحم وهن واذا اضيف كل واحد منها الى غير ياء المتكلم عاد المحذوف فصار اعرابا (وفوك) (وهو اجوف) لكن لامطلقا بل (واوى لامه ها اذا صله فوه) بسكون الواو ومثل حول بدليل افواه لان الجمع يرد الشئ الى اصله حذفت الهاء نسيا كما حذف الواو فى البوا فى وقلبت الواو ميما وجوبا فى حال الافراد وسيأتى تفصيله واذا اضيف الى غير الياء عاد المقلوب الى اصله ويقال فوك (وذومال) وكذا مثناه وجمعه وتأنيثه (وهو لفيف مقرون) وهو ما كان عينه ولامه حرفى علة لكن هنا يكونان (بالواوين) يعنى فى عينه واو فى لامه واو اخرى مثل شوو (اذا صله ذوو) وحذفت العين يعنى الواو الاولى كراهة اجتماع الواوين وقيل حذف اللام يعنى الواو والثانية وهذا هو الاصح لان اللام محل التغيير ولاتباع اخواته فبقى ذو مثل يدودم واذا اضيف لم يعد المحذوف لوجوب الحذف ولانه لايجوز اضافته الى غير اسم الجنس فاقتضى التخفيف فيقال ذومال فاسكن الواو تخفيفا فضم الذال فى حالة الرفع لاجل الواو وبقى على حاله فى حالة النصب لاجل الالف وكسر فى حالة الجر لاجل الياء (وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر) مخالفا لاخواته (دون الكاف) يعنى كان له ان يضاف الى الكاف لموافقة الاخوات كما وافقت فى ان يكون اعرابها بالحروف (لانه) اى ذو (لايضاف) الى شئ (الى الاسماء الاجناس) كالمال والعلم والضمير مطلقا ليس باسم جنس حتى يضاف اليه لما سيأتى ان وضعه لان يكون وصلة لتوصيف اسم الجنس لانهم لما ارادوا ان يجعلوا اسم الجنس صفة لشئ ولم تيسر لهم ذلك حيث لايقال جاءنى رجل مال وضعوا ذو واضافوه اليه فقالوا جاءنى رجل ذو مال ولاجل هذه العلة كان ذو لايضاف الا اليه (فاعراب هذه الاسماء الستة) فيه اشارة الى ان هذه الاسماء مبتدا بحذف المضاف والى ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها يعنى يكون اعرابها بالحروف سواء اضيفت الى الكاف او الهاء او الاسم الظاهر (بالواو) خبر (رفعا) اى حالة الرفع (والالف) (نصبا) اى حالة النصب (والياء) (جرا) اى حالة الجر فاستوفى كل ذى حق حقه (ولكن لا) يكون هذا اعراب فيها (مطلقا بل) يكون فيها (حال كونها مكبرة) اسم مفعول من باب التفعيل ضد التصغير (اذ مصغراتها معربة بالحركات) يعنى بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها ملحقة بالاسم الصحيح وان لم تكن صحيحة فى نفسها

المعنوية فلا بد لا يخالفها بان يختص بالفعل المخاطب للاسم المختص به الاصل او يكون زائدا عليه بان يعم كل واحد منهما (قوله والمراد به كون الشئ مسندا اليه قيل انما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشئ بارجاع ضميره الى ما هو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم اما لما قيل انه لو اريد ذلك لفات الحكم بالاختصاص واما لانه لايصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفة بمعرفة الاسم ورد بان كون الشئ مسندا اليه يباين الاسناد الى الشئ وان تلازما وجودا وهو غير وارد لان كون اللفظ مباينا للاخر عبارة عن اختلافهما فى المعنى ومن البين ان هذين اللفظين ليسا كذلك والعجب ان الرد بعدما اعترف بصحة تفسير الاسناد اليه بكون الشئ مسندا اليه كيف امكنه الحكم بالمباينة بينهما ثم لايلزم من تفسيره ذلك رجوع الضمير الى غير الاسم بل الاظهر خلافه لان رجوع الضمير الى الاسم بارادة جنسه الاعم اقل تكليفا من ادعاء رجوعه الى الشئ فانه امر يأباه السابق

كدلو وظبي (نحو جاءني اخيك) بالضمة رفعا اصله اخيوك قلبت الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة واحدة وكانت الاولى منهما ساكنة تقلب الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء الاولى التي للتصغير في الياء الثانية التي قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس واحد والسابق ساكن (ورأيت اخيك) بالفتحة نصبا واصله مثل ماسر (ومررت باخيك) بالكسرة جرا (موحدة) عطف على مكبرة اي يكون اعرابها كذلك حال كونها موحدة اسم مفعول ايضا من باب التفعيل (اذا المثنى) منهما (والمجموع) صحيحا او مكسرا (منهما معرب باعراب التثنية) يعني بالالف رفعا والياء المفتوح ماقبلها نصبا وجرا فيكون الواو فيها مقدرا وكنحو جاءني اخواك ورأيت اخويك ومررت باخويك (و) اعراب (الجمع) ان كان مصححا يكون اعرابه بالواو رفعا نحو جاءني ابون والياء المكسور ماقبلها نصبا وجرا ويكون الالف مقدرا وكنحو رأيت ابين ومررت بابين وان كان مكسرا يكون اعرابه بالحركات بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاءني اخوة ورأيت اخوة ومررت باخوة (وانما لم يصرح) المصنف (بهذين القيدين) مع انهما قيدا الازمان (اكتفاء بالامثلة) لان الامثلة وردت مكبرة وموحدة ولكون استعمالها مصغرا او تثنية او جمعا اقل والاقل لاحكم له ولان تثنيتها وجمعها مصححا او مكسرا يعلم من اعراب المثنى والجمع المصحح والمكسر فلا حاجة الى ذكره ههنا (و) (مضافة) عطف على قوله موحدة او مكبرة (لانها) اي لان هذه الاسماء (اذا كانت مكبرة وموحدة و) لكن (لم تكن مضافة اصلا) يعني لا الى الياء ولا الى غيرها بل كانت مقطوعة عنها غير ذوقانها لانقطع عنها (فاعرابها) حينئذ (بالحركات) يعني بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها مفردة منصرفة (نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة) ليكون اعرابها بالحروف (ولكن) تكون مضافة (الى الياء المتكلم) لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم (فحالها) عند الاضافة الى الياء (كحال) (سائر الاسماء المضافة اليها) اي الى الياء يعني اذا اضيفت هذه الاسماء غير ذوالى ياء المتكلم تكون معربة بالحركة تقديرا عند المصنف لانها حينئذ تكون من باب غلاف وتكون مبنية بناء عارضا عند بعض فيكون حينئذ اعرابها محلا (ولم يكتف في هذا الشرط) اي في الاضافة الى غير ياء المتكلم (بالمثال) كما اكتفى في القيدين الاولين به اعني في حال كونها مكبرة وموحدة (لئلا يتوهم اشتراط اضافتها) اي اشتراط الاضافة الاسماء الستة غير ذو (بكونها) اي الاضافة (الى الكاف) متعلق بالاضافة يعني اذا اكتفى في هذا الشرط ايضا بالمثال يتوهم ان يكون اعراب هذه الاسماء بالحروف مشروطا باضافتها الى الكاف يعني اذا اضيفت الى الكاف يكون اعرابها بالحروف والا فلا كما كانت مكبرة وموحدة وليس كذلك بل يكون اعرابها بالحروف اذا اضيفت الى غير الياء سواء كان ذلك الغير ضمير او ظاهرا نحو اخوك واخوه واخو زيد واخو رجل (وانما جعل اعراب هذه الاسماء) اي الاسماء

واللحاق على ان الشارح قد نبه عليه بقوله والمراد اذ لو كان مبنى التفسير رجوع الضمير الى ما او الشيء كان الانسب ان يقال في الصدر اى وايضا كلام المصنف في الايضاح حيث قال يريد بالاسناد اليه ههنا الاخبار عنه بان يقع مبدأ وماهو في معناه لان الاصل وضعه ليخبر به وعنه يمنع قصد رجوعه الى غير الاسم (قوله اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف اما الاولان فلانهما يستدعيان استقلالا في الملاحظة والفعل لا يتم بدون الفاعل والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه فلا تلتفت الى ماقيل من ان في عدم جريان التعريف والتخصيص في مفهوم الفعل نظر واما الثالث فلانه بحذف التنوين ومايقوم مقامه ولا يوجد شيء من ذلك في الفعل والحرف والتخفيف في نحو الحسن الوجه محمول على ذلك طردا للباب (قوله فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا فان قلت لاسبيل الى غير هذا لما عرفت من اختصاص الجر بالاسم وهو لازم المضاف اليه فيلزم

الستة (بالحروف) متعلق بجعل ليكون توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع على حدة بالحروف (لانهم) اى النحاة او العرب (لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف) احترز به عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر المكسر لان اعرابهما لا يكون بالحروف بل الحركة ناقصا او تاما (ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا) اى كالمثنى والجمع الذى على حدة (كذلك) اى بالحروف (لئلا يكون بينهما) اى بين المثنى والجمع المذكر اى لئلا يقع بسبب كون اعرابهما بالحروف بينهما (وبين الاحاد) جمع احد كفرس وافراس (وحشة ومنافرة تامة) يعنى اذا جعل اعراب جميع الاحاد بالحركة بحيث لم يجعل اعراب فرد منها بالحروف ناقصا كان او تاما والحال انه جعل جميع اعراب المثنى والجمع على حدة بالحروف يكون بين الاصل الذى هو الاحاد وبين الفرع الذى هو المثنى والجمع لان المثنى فرع الوحد بمرتبة والجمع فرعه ايضا بمرتبتين اجنبية ونفرة تامة يعنى يكون احدهما اجنبيا للاخر وذا غير جائز فلزم ان يجعل اعراب بعض الاحاد بالحروف ليكون توطئة لهما وليقع فى ذهن الطالب الفة للاعراب بالحروف فيهما (وانما اختاروا اسماء ستة) مع ان المقصود يحصل باقل منها او اكثر (لان اعراب كل واحد من المثنى والمجموع) على حدة (ثلاثة) يعنى اعراب المثنى ثلاثة الرفع والنصب والجر وان استوى الاخيران فى الحروف اعتبار اللمحل وهو ثلاثة وكذا اعراب الجمع الذى على حدة ثلاثة باعتبار المحل وان كان ذلك الاستواء رجد فيه ايضا (فجعلوا) اى فوضعوا (فى مقابلة كل اعراب اسما) فصارت الاسماء بهذا الاعتبار ستة وقال المحشى لا يخفى ان هذا الوجه فى غاية الضعف واقرب منه ان يقال المعرب بالحروف فى الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل الاقرب ماذكره الشارح لان القياس الى المحال اولى من القياس الى الفرع والملحق به (وانما اختاروا هذه الاسماء الستة) لان يكون فى مقابلة كل اعراب اسما ولم يختاروا غيرها (لمشابهتها المثنى) اى لمناسبة هذه الاسماء الستة بالمثنى دون غيرها (فى كون معانيها) اى معنى كل واحد منها (منبئة) اى مستلزمة (عن تعدد) يعنى يستلزم كل واحد منها ذاتا آخر كالاخ للاخ والاب للابن والحم للزوج وكذا غيرها من ان ذو يستلزم اسم الجنس والهن الشئ المنكر المستهجن ذكره والفم يستلزم الشفتين (ولوجود حرف) هذه العلة مع العلة الاولى مقتضية لاختيار هذه الاسماء للاعراب بالحروف من بين الاحاد ولا وجه لقول من قال وهذا لا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد لانها وان كانت كذلك لكن ليس فى اواخرها حرف صالح لان يقوم مقام الحركة (صالح للاعراب فى اواخرها) وذلك الحرف فى الاربعة الاول لان الكلمة التى حذفت حال الافراد وكذا ذو فى الاصح واما فى فم فعين الفعل لان اللام حذف منه تسبالا ان عند الرضى فهى عين المحروف وعند المصنف بدل من العين واللام لان

اختصاصه ايضا لان اختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم قلنا هذا اللزوم ممنوع فان المضاف اليه كثيرا ما يوجد بدونه كما فى هذه الاية وبهذا سقط ما قيل من ان اختصاص المضاف اليه قد علم من اختصاص الجر فلا وجه لتعميم الاضافة ثم ان القائل رد ذلك بوجهين آخرين احدهما ان المضاف اليه فى الاية ليس الفعل على الصحيح بل هى الجملة التى فى تأويل المفرد فلا وجه الحمل الاضافة ههنا عليه والثانى ان الاضافة اما من المعلوم فهى صفة المضيف او المجهول فصفة المضاف فلا وجه لجعلها صفة المضاف اليه الا بالصلة وحذفها ليس بقياس وانت خبير بان اول قوليه معكوس وثانيهما ناش من الغفول عن كون المراد بالاضافة هى النسبة بينهما وان معنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيه لا يكون الاسماء وهذا فى غاية الوضوح (قوله وهو معرب قيل قال المصنف فى الايضاح وهو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد والالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها

الاعراب لايكون من اصل الكلمة (حين الاعراب) اى وقت وجود الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحروف (سماعا) لاقياسا دون حال غير الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحروف (سماعا) لاقياسا دون حال غير الاعراب لكن بشرط الاضافة الى غير الياء فشابه ذلك الحرف الاعراب فى الطريان والتغير فيتقوى المشابهة لكونها من جهتين (بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف اليه لقوله المحذوفة جمع عجز وهو آخر الشئ اى المحذوفة الاواخر (كيدودم) فان اصلهما دموبالواو ويدى بالياء حذفت اللام والياء نسيا فبقى دم ويد (فانه لم يسمع) مبنى للفعول (فيها) اى فى الاسماء المحذوفة الاواخر غير الاسماء الستة (من العرب اعادة) بالرفع (الحروف المحذوفة) من الاواخر (عند الاعراب) سواء كانت مضافة الى ياء المتكلم اوالى غيرها اومقطوعة عن الاضافة حيث يكون اعرابها بالحركة فى كل الاحوال والثانى من الاقسام الثلاثة التى كان اعرابها بالحروف مارفعه الف ونصبه وجره ياء وترك فيه الواو فكان اعرابه بالحروف ناقصا فاستوى فيه نصبه وجره فى حرف (المثنى) (ومايلحق) من لحق (به) (و) (وهو) اثنان احدهما (كلا) (وكذا كلتا) وهو مؤنث كلا واختلف فى الف كلا انه فى الاصل واو كعصو فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها اوياء كرحى قلبت كذلك والاكثرون على الاول لكونها مكتوبة بالالف لان الالف اذا قلبت عن الواو وتكتب الفا كالعصا واذا قلبت عن الياء تكتب ياء كالرحى للفرق وبين الالفين (ولم يذكره) يعنى لم يذكر كلتا مع انه ملحق به ايضا (لكونه فرع كلا) وحكمه حكمه فيكون من قبيل الاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لاشتراكهما فى الحكم والتاء فى كلتا بدل من الالف فى كلا والالف للتأنيث كالف حبلى لان علامة التأنيث يجب ان تكون فى الاخر (مضافا) (اى حال كون كلا اوكلتا مضافا) اى كل واحد منهما مضافا (الى مضمر) لاالى مظهر سواء كان المضمر غائبا اومخاطبا اومتكلما مثل هما وكلا كما وكلانا بشرط ان يكون الضمير مثنى اوفى معناه كالاخير لان الاغلب فيه ان يكون تأكيدا للمثنى نحو جئنا كلانا وجئتما كلا كما وجاءنى الزيدان كلاهما ويستعمل ايضا بلاتأكيد نحو كلا كما جئتما وكلانا جئنا (وانما قيد بذلك) اى بقوله مضافا ولم يطلقه (لان كلا باعتبار لفظه مفرد) لانه ليس فى اخره علامة التثنية من الالف والياء ولاعلامة الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون لفظه مفردا (وباعتبار معناه مثنى) لان معناه تكرار الواحد يعنى اثنان (فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات) لانه اسم مفرد منصرف لما سبق ان ما كان كذلك يكون اعرابه بالحركة لكن فى آخره الف مقدرة مثل عصا لايظهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديرا بالحركة لان الف لاتقبل الحركة (ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف) لماسبق ايضا ان معناه معنى التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابها

والوجه ظاهر لامن الاعراب العرفى باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب العرفى ماهو مذهب صاحب المفصل اى اختلاف آخر المعرب لاماهو مذهبه وهوما اختلف آخر المعرب لانه لايصح ان يشتق منه شئ وبهذا ظهر ان من قال وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لاصفة حتى يكون القياس ماذكره المصنف لم يأت بما فيه لان الاسم المعرب مختلف الاخر لاجل الاختلاف اذلا يجعل الفاعل مكان الحدث ولايسمى باسم المكان وهو كذب صريح فان الايضاح برئ عنه وانما هو كلام البعض الذى يعترض عليه ومنشأ غلطه ان المصنف قال فى الايضاح مزيفا لقول صاحب المفصل المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل بعد بيان اشتماله على الدور الباطل انما اوقعه فى ذلك امر ان احدهما ان المعرب يستلزم الاعراب ما يختلف الاخر به من حركة اوحرف فتوهم ان حقيقة المعرب ما حصل فيه ذلك فسر به ولو كان الامر كذلك لوجب ان يكون معربا بكسر

ليدل على المعنى لان اعراب علامة دالة على المعنى (فروعي فيه) اى فلزم ان يراعى فى كلا (كلا الاعتبارين) اى اعتبار اللفظ واعتبار المعنى باعطاء كل ذى حق حقه لئلا يلغو احدهما (فاذا اضيف) كلا وكلتا (الى المظهر) اى الاسم المظهر (الذى هو الاصل) لعدم احتياجه الى المكنى عنه كالضمير لانه يحتاج الى المكنى عنه ولان الاسم الظاهر دال على المعنى بنفسه والضمير دال عليه بما كنى عنه لا بنفسه لكن يجب ان يكون هذا المظهر مثنى ومعرفة (روعي جانب لفظه) اى لفظ كلا (الذى هو الاصل) لكونه مفردا وهو اصل (واعرب) اى كلا اوكلتا (بالحركات التى هى الاصل) فى الاعراب لكونهما اخصر واخف ليكون الاصل مع الاصل (لكن) اى الا انه (تكون حركاته) الاعرابية (تقديرية) حيث لا يمكن ان تجعل لفظية (لان آخره الف) لانقبل الحركة ومع هذا (تسقط) سواء اضيف اولا اما الثانى فظاهر واما الاول فلانه لا يضاف الا الى المعرفة باللام المثنى فتسقط (بالتقاء الساكنين) فامتنع ظهور الاعراب فى لفظه فيكون اعرابه بالحركة تقديريا فى الاحوال الثلاث (نحو جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع) لماسبق (روعي جانب معناه الذى هو الفرع) لماسبق ايضا (واعراب بالحروف التى هى الفرع) لتولدها من الحركات وكونها اثقل منها ليكون الفرع مع الفرع (نحو جاءنى كلاهما) الضمير اما الى المؤكد ان كان كلاهما تأكيدا نحو جاء نى الزيد ان كلاهما واما الى المبتدأ ان كان التأكيد فى الاسناد مثل الزيدان جاءانى كلاهما (ورأيت) الزيدين (كليهما ومررت بالزيدين (كليهما فلذلك) اى لكن كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف وعند الاضافة المظهر معربا بالحركات اولكون اضافة كلا الى المضمر شرطا لان يكون اعرابها بالحروف (قيد كون اعرابه بالحروف بكونه) متعلق بقوله قيد (مضافا الى مضمر) احتراز عن اضافته الى مظهر لانه حينئذ يكون اعرابه بالحركة لماسبق (و) ثانيهما (اثنان) (وكذا) اى كما ان اثنان ملحق بالمثنى (اثنتان) بالهمزة فى اوله (وثنتان) بدونها لكونهما مؤنثى اثنان كما ان كلتا مؤنث كلا (فان هذه الالفاظ) اى اثنين واثنتين (وان كانت) للوصل (مفردة) اذ لم يثبت للمفرد اثن واثنه وثنت ثم مخى بزيادة الالف والنون كما هو حال التثنية بل الالف والنون والياء والنون من اصل الكلمة مثل ذان وذين واللذان واللذين (لكن صورتها صورة التثنية) مثل ابنان وابنتان وبنتان وابنين وابنتين وبنتين (ومعناها معنى التثنية) لانه تكرار الواحد لان معنى التثنية تكرار الواحد (فالحقت بها) اى بالتثنية فاخذت حكمها فى اعراب لان مشابهتها التثنية فى الصورة والمعنى تستلزم ان يكون اعرابها مثل اعرابها (بالالف) (رفعا) اى فى حالة الرفع (والياء) الساكنة (المفتوح ماقبلها) صفة جرت على غير من هى له مثل قولك هند

الراء لامعربا الثانى ان المعرب اسم مفعول من اعربت الكلمة اذا جعلت ذلك فيها فتوهم انه يصح تفسيره بذلك كغيره وهو غلط فان مفعول اعربت يغاير المعرب لقبا بدليل صحة مااعربت الكلمة وهى معربة فذلك البعض بعد اتمام كلامه المنقول قال كذا فى الايضاح مشيرا الى قول المصنف لوكان المعرب ماحصل فيه الاعراب لوجب ان يكون معربا بكسر الراء ليتوصل به الى الاعتراض عليه فتوهم القائل ان مجموع ماذكره من كلام الايضاح كيف ولوكان هذا القائل ممن نظر فى الايضاح لما قال بان كلامه مبنى عن مذهب صاحب المصل دون مذهبه لان المصنف عرف الاعراب الذى اشار اليه حيث قال انه توهم المعرب ماحصل فيه ذلك الاعراب مما هو مذهبه على مانقلناه وكلامه ذلك صريح فى ان هذا مذهب صاحب الكشاف ايضا واما مانسبه القائل اليه فهو كلام غيره قال فى الايضاح الاعراب يطلق مصدرا لاعربت وهو واضح ويطلق على ما يختلف آخر المعرب به من حركة وحرف وهو المقصود فى الاصطلاح وقد فسره

جائل وشاحها وانما قيده به احترازا عن الياء المكسور ماقبلها فانها علامة فى الجمع على حد التثنية (نصبا وجرا) اى فى حالة النصب والجر الانها فى الثانى اصالة وفى الاول تبعا وحملا (كما سيجئ) وجهه والثالث من الاقسام الثلثة التى اعرابها بالحروف مارفعه واو ونصبه وجره ياء وهو (جمع المذكر) لا المؤنث لانه قد علم حاله (السالم) صفة الجمع لا المكسر فانه ايضا قد علم حاله (والمراد به) ههنا (ماسمى به اصطلاحا) سواء وجد شرطه فجمع اولا بل جمع هذا الجمع من غير وجود شرطه وشرطه على ماسيأتى ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يكون فيه التاء للمبالغة (وهو) اى ماسمى به اصطلاحا (الجمع بالواو والنون وبالياء والنون) سواء كان مفردو مؤنثا اومذكرا سالما اومغيرا (فيدخل فيه) اى فى الجمع (نحو سنين) جمع سنة مغيرا اوله (وارضين) جمع ارض (مما لم يكن واحده مذكرا) لكن اى الا انه (وهو يجمع بالواو والنون) اوبالياء والنون وقال الهندى وماهو على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف اوالمراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين فى ستة وثنين فى ثبة وقلين فى قلة انتهى (و) (ما الحق) مبنى للمفعول (به) ناشئه (وهو) اى ما الحق به اثنان احدهما (اولو) بضم الهمزة وكتب الواو بعدها ليكون دليلا على ضمها ولئلا يلتبس بالى الجارة فى النصب والجر (جمع ذ، لا) يكون جمعا (عن لفظه) بل من غير لفظه سماعا لان جمعه من لفظه قياسا ذوون مثل رضون (و) ثانيهما (عشرون واخواتها) جمع اخت المراد بالاخت ههنا المثل والنظير ولذا قال الشارح (اى لنظائرها) اى نظائر عشرون فاستعمال الاخت فى المثل والنظير استعمال عربى لا اصطلاح نحوى (السبع) صفة النظائر (وهو) اى النظائر فالتذكير باعتبار الخبر وهو (ثلاثون) وفى بعض النسخ وهى بالتأنيث منتهيا (الى تسعين) فتدخل الغاية فى المغيا كالمرافق لان صدر الكلام يتناولها وهذه عقود ثمانية عشرون وثلاثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وفى الرضى انما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان الجمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق به واو ونون اوياء ونون دلالة على مافوق اثنين وليس اولو وعشرون كذلك لان اولو موضوع لجمع السلامة وليس له مفرد اذ لم يأت اول فى المفرد الى هنا كلامه فان قيل لم يوجد فى كلام العرب اسم آخره واو بعد ضمة واولو كذلك قيل الواو فى اولو فى معرض التغير لانه يتغير والمتغير لا اعتبار له وقدم اولو على عشرون لانها ادخل فى الجمع منه لان لها مفردا وان لم يكن من لفظها (وليس عشرون جمع عشرة وثلاثون) ايضا (جمع ثلاثة والا) اى لو كان عشرون جمع عشرة (لصح اطلاق عشرين على ثلاثين) ولم يصح اطلاقه على عشرين مع ان الاستعمال على العكس (لانه) اى ثلاثين (ثلاثة مقادير العشرة) لان اقل مراتب الجمع ثلاثة مقادير الواحد (و) لصح ايضا (اطلاق ثلاثين على التسعة) ولم يصح

كثيرا باختلاف آخر المعرب للعامل فان اراد واما اردنا فلا مشاحة فى التعبير وان اراد واخلافه فغير مستقيم على ان المصنف زيف احتمال كونه من اعربت الكلمة اذ جعلت الاعراب فيها وكيف يكون قائلا به ثم انك اذا تأملت عرفت قصور ذلك البعض فى تحقيقه واعتراضه وهذا الفقير المعترف بالعجز والتقصير يقول لما شاهدت ان ليس له تعصب وغرض ولا بتحيج وغرور بل يريد بيان الحق على قدر طاقته اعرضت عن التعرض له فى هذا الكتاب ورد كلامه (قوله اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله اشار بذلك الى امور ثلاثة احدها ان المراد بالمركب هو الاسم المركب اذ هذا الحد انما جئ به لنوع من الاسماء فلا يرد نحو قام فى مثل قام زيد والثانى ان المراد بالمركب ليس مجموع الجزئين بل احدهما بالنظر الى الاخر قال فى الامالى توهم بعض الاصحاب ان المركب لا يطلق الا على الجملة بكمالها وليس بمستقيم لان القائل اذا قال زيد قائم صح ان يقال ركبت زيدا مع قائم فزيد مفعول ركبت وعمل مفعول لفعل

اطلاقه على ثلث مراتب العشرة (لانها اى التسعة) (ثلثة مقادير الثلاثة) واقل مايطلق عليه الجمع ثلاثة مقادير الواحد وليس الامر كذلك بل انما يطلق كل واحد من هذه العقود على مراتب معينة من الاعداد من غير ان يكون ذلك المدلول عليه ثلاثة مقادير الواحد (وعلى هذا القياس) اى على قياس عشرين ولاثلاثين فى عدم ان يكون تعريف الجمع موجودا فيه (البواقى) اى العقود الباقية وهى اربعون الى تسعين فان اربعون ليس جمع اربعة ولا تسعون ليس جمع تسعة والاصح اطلاق اربعون على اثنى عشر لانه ثلاثة مقادير الاربعة واطلاق تسعون على سبعة وعشرين وليس الاستعمال كذلك (وايضا) اى كما ان عشرون لايكون جمع عشرة ولاثلاثون جمع ثلاثة للعلة المذكورة كذلك (هذه الالفاظ) اى العقود الثمانية من الاعداد (تدل) اى كل واحد منها (على معان معينة) يعنى على معنى معين بلازيادة ولا نقصان (ولاتعيين فى الجموع) اى ليس فى الجمع الدلالة على معنى معين سواء كان سالما او مكسرا مذكرا او مؤنثا واقل مايدل عليه الجمع ثلاثة وهو ليس بمعين فعلم من هذا ان هذه العقود ليست جموعا بل لكون صورتها صورة الجمع ومعناها معنى الجمع الحقت به واعربت باعرابه كما الحق اثنان بالتثنية واعرب باعرابها (بالواو) الجار والمجرور خبر لقوله جمع المذكر السالم (رفعا) اى فى حالة الرفع (والياء) (نصبا وجرا) اى فى حالة النصب والجر (وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته) اعنى كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان (و) انما جعل ايضا اعراب (جمع) المذكر السالم (مع ملحقاته) وهى اولو وعشرون واخواتها (بالحروف) اى انما جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف (لانهما فرعا الواحد) اى لان التثنية فرع الواحد بمرتبة ومحتاج اليه والجمع ايضا فرعه بمرتبتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون فرع مايحتاج هو اليه قوله فرعا الواحد اصله فرعان سقط النون بالاضافة الى الواحد (و) الحال انه (فى آخرهما حرف يصلح للاعراب) حين الاعراب كالاسماء الستة (وهو) اى ذلك الحرف (علامة التثنية) الالف والباء (و) علامة (الجمع) الواو والياء (فناسب ان يجعل ذلك الحرف) اى الحرف الصالح لان يكون اعرابا لهما (اعرابهما ليكون اعرابهما) اى اعراب التثنية والجمع (فرعا لاعرابه) اى اعراب الواحد (كانهما فرعان له) اى كما ان واحد منهما فرع للواحد ينبغى ان يكون اعرابها فرعا لاعرابه لتكمل الفرعية وتتم المناسبة (لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة) فى الخفة لان الحركة اخف من الحروف وهو ظاهر (ولما جعل اعرابهما بالحروف) للمناسبة المذكورة (و) قد (كان حروف الاعراب ثلثة) لاغير لانه لما كانت الحركات ثلثة الضمة والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب ثلاثة لانه تولد من الضمتين واو ومن الفتحتين الف ومن الكسرتين ياء

يصح اطلاق صيغة مفعول عليه فيجب صحة اطلاق مركب عليه والثالث انه ليس المعتبر مطلق التركيب حتى يرد المضاف بناء على انه اسم مركب مع المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا (قوله) مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب هذا ليس قيدا خارجا عن مفهوم المشابهة بل هو من تمام التفسير اذا المشابهة ليست المناسبة باى وجه كان وماقيل فسر المشابهة التى هى المشاركة فى الكيف بالمناسبة التى هى اعم لئلا يدخل فى تعريف المعرب المناسب الغير المشابه نحو يومئذ ناش من قلة التدبر كيف ولوكان الامر كما قاله لكان الوجه الاقتصار على نفى المناسبة المطلقة فان قلت هذا التعريف منقوض باى فانها اشبهت مبنى الاصل وهى معربة قلنا ان اياما كانت مضافة والاضافة من خواص الاسماء قابلن ذلك الشبه فرجع الاسم الى اصله (قوله وهو الماضى الى آخره هكذا قال فى الشرح واعترض عليه الشيخ الرضى بانه اصطلاح مجدد منه فانا ان اخذنا لفظ مبنى الاصل على مايقتضيه الاصل من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ

وهذا هو الاصح المختار وايضا الواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء على الكسرة فى الاسماء الستة (واعرابهما) اى اعراب المثنى والجمع (ستة) لان لكل واحد رفعا ونصبا وجرا والجملة حال بالواو والضمير معا ويجوز ان تعطف ويكون من قبيل العطف على معمولى عامل واحد (ثلاثة) اما بالرفع او بالنصب بدل من ستة بدل البعض واما مبتدأ بتقدير منها اى ثلاثة منها كائن (للمثنى) وهو الاصوب الرفع والنصب والجر (ثلاثة) منها كائن (للجمع) رفعا ونصبا وجرا فاقتسم الحروف على المحال (فلو جعل اعراب كل منهما بتلك الحروف الثلثة) يعنى لو جعل رفع المثنى والجمع معا بالواو وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرهما بالياء (الوقع الالتباس) اى التباس احدهما بالآخر لانه اذا قيل جاءنى الزيدون مثلا لا يعلم ان الجائى اثنان او جماعة وذا غير جائز (ولو خص المثنى بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف للمثنى لكونه اسبق من الجمع والاسبق لا ياخذ الا ماهو الاقوى على وجه التمام فاذا جعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء (لبقى المجموع بلا اعراب) لانه لم يجد حرفا يأخذه (ولو خص المجموع بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف للجمع لكونه اشرف منها لاختصاصه بذكور العقلاء والاشرف انما يأخذ ما هو الاقوى والاتم فاذا جعل اعرابه بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا (لبقى المثنى بلا اعراب) لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمثنى حروف وكل واحد منهما غير جائز فلزم التوزيع والتقسيم ليقع كل بما وقع فى قسمته (فوزعت) الحروف الثلثة لئلا يلزم الالتباس او الخصوص (عليهما) اى على المثنى والجمع (بان جعلوا الالف) منها (علامة الرفع فى المثنى) يعنى اعطوا الالف ذلك المحل لكون الالف اخف لانها ساكنة دائما ومركبة من الفتحتين وثقل المعنى لعمومه و (لانه) اى الالف (الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا) قدم المضارع لكونه فى صدد الاعراب فقيس الاسم عليه فجعل الالف علامة الرفع فى تثنيته فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد (و) جعلوا (الواو علامة الرفع فى الجمع) لان الواو حرف ثقيل لتولده من الضمتين والجمع خفيف لاختصاصه بذكور العقلاء و (لانه) اى الواو (الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا) فحمل الاسم عليه وجعل الواو علامة الرفع فى جمعه فاخذ هذا المحل الحرف الواحد فبقى حرف واحد مع المحال الاربعة وهى نصبهما وجرهما و الحرف الباقى الياء (وجعلوا اعرابهما) اى المثنى والجمع (بالياء حالة الجر على الاصل) لان الياء اخت الكسرة التى هى الجر ولان الياء متولدة من الكسرة فكان الجر اصلا للياء فوقع التباس (وفرقوا بينهما) لدفعه (بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكسرة التثنية) بالنسبة الى الجمع (وكسروه) اى ما قبل الياء (فى المجموع

اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل والمفعول والمصدر وجمع باب ما لا ينصرف واجاب الفاضل الشريف ببيان الفرق بين ان يقال هذا مبنى الاصل وهذا اصله البناء اذ المتبادر من الاول ان المشار اليه متصف بالبناء وذلك بحسب الاصالة دون العروض والمتبادر من الثانى ان اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله او عرض له الاعراب وحينئذ لا يتم المضارع فلا يلزم المحذور وبهذا ظهر سقوط ما قيل من ان الاضافة البيانية هى اضافة الاعم من وجه انتهى ما قيل الى آخر مثله وليس الاصل فى البناء اعم من وجه من المبنى بل اخص منه مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لا مية فان الاصل فى البناء يصدق على المضارع ولا يصدق على المبنى فهو اعم من وجه كيف ولو كان اخص لوجب ان يصدق المبنى على كل ما يصدق عليه انه اصل فى البناء فيكون المضارع مبنيا هذا خلف (قوله بغير اللام قيل لا حاجة اليه لان النحو لا يسمى ما هو باللام اعرابا بل مضارعا مجزوما ولا يخفى ان تسمية الامر باللام مضارعا مجزوما لا يمنع

لثقل الكثرة وقلة المجموع) بالقياس الى التثنية ولما سبق ان التثنية اكثر في الاستعمال والجمع اقل فيه ولم تعكس القضية للتعادل بينهما (وحملوا النصب على الجر) اى حملوا نصب كل واحد منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبها كاعراب جرهما (لا على الرفع) يعنى لم يحملوا نصبهما على رفعهما وجعلوا حالة النصب في المثنى بالالف وفي الجمع بالواو مع ان الحمل عليه اولى لكونه عمدة في الاكلام ومقصودا (لمناسبة النصب الجر) المناسبة مصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله (لوقوع) اى في وقوع (كل منهما) اى من النصب والجر اى مافيه احدهما (فضلة في الكلام) ولانه اشبه في المحل ولمشاكلة كل واحد منهما في الكتابة والكناية نحو رأيتك ومررت بك (ولما فرغ) المصنف (من تقسيم الاعراب الى الحركة) التي هي الاصل فيه لما سبق (والحرف) الذى هو الفرع فيه كما مر ايضا اما ضمنا بقوله الاعراب ما اختلف آخره به واراد بلفظ ما الحركة او الحرف او صريحا بقوله بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا والواو والالف والياء (و) فرع ايضا من (بيان مواضعهما) اى مواضع الاعراب بالحركة ومواضع الاعراب بالحروف (المختلفة) لما مر ان الاعراب بالحركة ثلثة انواع ما استوفى فيه الحركات الثلاث وما ترك فيه النصب وما ترك فيه الجر وايضا ان انواع الاعراب بالحروف ثلثة ما وجد فيه الحروف الثلثة وما ترك منه الالف وما ترك فيه الواو (شرع) جواب لما (في بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى اللذين) مثنى صفة لهما (اشير الى تقسيمه) اى تقسيم الاعراب (اليهما) اى الى اللفظى والتقديرى (فيما سبق) في بيان حكم المعرب حيث قال وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا (ولما كان التقديرى) اشار به الى وجه تقديم التقديرى مع ان اللفظى لكونه الاصل احق بالتقديم ويكون ايضا النشر موافقا للف الا ان التقديرى لكونه (اقل) والاقل يكون كالجزء وهو متقدم على الكل (اشار اليه) اى بين الاعراب التقديرى (اولا) اى قبل ان يبين الاعراب اللفظى (ثم) اى بعد بيانه التقديرى (بين ان اللفظى ماعداه فقال) (التقدير) معرفا بلام العهد الخارجى (اى تقدير الاعراب) فاللام تغنى غناء الاضافة في الاشارة الى المعهود او عوض عن المضاف اليه فالاول مذهب البصرية والثانى مذهب الكوفية والاعتماد انما هو على الاول (فيما) (اى في الاسم المعرب) فيه اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة على كونها موصوفة بالمتبادر ليكون اشارة الى المعرب لكون البحث فيه (الذى) (تعذر) (الاعراب) بقرينة المقام (فيه) قدره لان الصلة لابد لها من عائد واختيار حذف العائد اولى من تقدير مضاف اى تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم اليه مقامه فاستتر في الفعل لان حذف الفضلة ايسر واهون من حذف العمدة (اى امتنع ظهوره في لفظه) لان التعذر يلزمه امتناع

صدق الامر عليه فالحاجة ماسة اليه (قوله اعلم ان صاحب الكشاف هكذا قال في حواشيه على شرح الرضى وفيه نظر كما ستقف عليه (قوله ولذلك يقال لم يعرف الكلمة وهى معربة قيل لم يوجد على طريق المصنف معرب اصطلاحى لم يعرب لانه لا يخلو عن اعراب محقق او مقدر وكأنه اريد سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متأخرة عن المعرب او اريد سلب سلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه على الثانى لا ينفع الشارح فيما هو بصدده والاولى تدقيق فلسفى لا يناسب النحاة ولا يخفى ان هذا القائل غافل عما ذكره المصنف في الايضاح من ان مفعول اعربت يغاير المعرب لقبل صحة ما اعربت الكلمة وهى معربة فيمن قال ضرب خالد جعفر باسكانهما وبالعكس في هؤلاء ولو كان كذلك لكان ذلك تناقضا ثم سمى المعرب المقصود معربا لاستلزامه ذلك في وضع اللغة ويجب ان يفرق بين حقية الشئ وبين تعليل تسميته فقد يسمى الشئ باعتبار لازم متوقف على الحقيقة وبغير ذلك مما لا يصح تغييره به ولا يؤخذ من

الظهور اى فى الاسم المعرب الذى امتنع ظهور الاعراب فى لفظه (وذلك) اى تقدير الاعراب لاجل امتناع ظهوره فى لفظ الاسم المعرب (اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب) وهو الحرف الآخر (قابلا للحركة الاعرابية) بل للحركة مطلقا وذلك على قسمين الاول يقال له باب عصا (كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى) الموصول مع صلته صفة بعد صفة للاسم (آخره الف) فاعل الظرف لاعتماده على الموصول (مقصورة) صفة الالف سواء كانت الالف للتأنيث مثل حبلى وبشرى او منقلبة عن واو او ياء مثل عصا ورحى او مايشبهه مثل جرى و (سواء كانت) الالف (موجودة فى اللفظ) كالف التأنيث والالف المقلوبة (كالعصا) والرحى المعرف (بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين) (كعصا) ورحى وفتى (بالتنوين) فى الكل (فان الالف المقصورة) قيدها بها لانها اذا كانت ممدودة يكون اعرابها بالحركات لفظا اصلية كانت كقراء او مبدلة كحمراء ورداء وكساء (فى الصورتين) اى فى صورة كون الالف محذوفة فيها كعصا او مذكورة كالعصا (غير قابلة للحركة) مطلقا فتحة كانت اوضمة او كسرة اعرابية كانت او بنائية لان الالف لو حاولت تحريكها لخرجت عن جواهرها وانقلبت حرفا آخر يعنى همزة فلا يمكن تحريكها مع بقائها الفا واذا لم تقبل الحركة فلا تقبل الاعراب لفظا فيكون اعرابه تقديريا لان الاصل اذا تعذر يعمل بالفرع (و) الثانى باب غلامى مفردا كان او جمعا بعد ان كان اعرابه بالحركات لفظا ثم اضيف الى الياء ولذا قال الشارح (كما فى الاسم المعرب بالحركة) لفظا وهو الاسم الصحيح او الملحق به كمسيجيء (المضاف الى ياء المتكلم نحو) (غلامى) وادارى ودلوى وظبيى آخره عن باب عصا لانه ليس فى كونه معربا خلاف احدوما باب غلامى ففيه خلاف ولذا قال الرضى اعلم ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعرابه فى نحو غلامه وغلامك ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب البناء الى هنا كلامه (فانه) اى الشان (لما اشتغل ما) اى حرف كان (قبل ياء المتكلم) كالميم مثلا (بالكسرة) حين اضيف الاسم المعرب الى الياء (للمناسبة) اى ليناسب حركة الياء بان تكون كسرة (قبل دخول العامل) على ذلك المضاف فاذا ارادوا اعرابه بمقتضى العامل وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة وهى الكسرة والعامل انما يعمل اذا وجد المحل فارغا غير مشتغل بحركة ويكون الاسم صالحا للاعراب (امتنع ان تدخل عليه) اى على ماقبل الياء المشتغل بالكسرة اللازمة لاجلها (حركة اخرى) والحال انه لابد منها (بعد دخوله) اى بعد دخول العامل (موافقة) بالرفع صفة الحركة او بالنصب حال منها نكرة مخصصة (لها) اى الكسرة فى حال كون العامل جازا

تعليل التسميات حقائق المسميات ولا لوازمها هذا كله من كلامه وبه ظهر بطلان قوله لم يوجد على طريق المصنف معرب لم يعرب وان قوله والثانى لايتفع الشارح فيما هو بصدده فرية ثم فى ذلك المقام كلام وهو ان التعليل به فاسد ضرورة ان احدا لو اعتبر وجود الحركة بالفعل فى كون الاسم معربا صح له ان يقول لم يعرب الكلمة حال كونها معربة ولو قال قدس سره ولذلك يقال الكلمة معربة وهى لم تعرب صح التعليل بحسب الظاهر دون الحقيقة لورود ان يقال من اين علم صدور هذا القول ممن يعتبر وجودها بالفعل قوله فيلزم تقدم الشئ على نفسه وهو المسمى بالدور المؤدى الى امتناع تحصيل المطلوب قيل وقد افادنى استاذى ان هذا ممنوع لجواز ان يكون الكلام مع المتتبع العارف باحوال او آخر الكلم من غير ان يكون مميزا بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيتعلم المعرب فى الفن بهذا الوجه لا يعرف من النحو هذا الحكم بل يعرف منه معرفته المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة

(او مخالفة) عطف على موافقة فى حال كونه رافعا او ناصبا لان فى الاول يلزم اجتماع الكسرتين كسرة العامل وكسرة البناء لان الكسرة قبل دخول العامل بنائية وفى الثانى يلزم اجتماع الضمة مع الكسرة او الفتحة معها والكل محال وهو ظاهر ولا يمكن عن تجعل هذه الحركة اواعرابا لانها مقتضى الياء وهى مقدمة على العامل فلا يمكن ان تكون اثرا للعامل والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل كذا قاله العصام اقول هذه العلة مخصوصة بحالة الجر فقط (فما ذهب اليه بعض) تنكيره للتحقير كأنه لا يعتد بقوله ولذا لم يصرح باسمه (من ان) بيان لما (اعراب مثل هذا الاسم) اى الاسم المعرب بالحركة لفظا اذا اضيف الى الياء (فى حالة الجر لفظى) خبران (غير مرضى) خبر المبتدأ عند المصنف لان الكسرة التى فيما قبل الياء قبل العامل بنائية لاجل الياء وبعده يجب ان تكون اعرابية وبينهما منافاة لان البنائية لا تكون اعرابية وبالعكس ولان تلك الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلا يجوز ان تكون اثراً له لانه يكون تحصيل الحاصل ولذا قال (مطلقا) (اى فى الاحوال الثلاث) لا فى الحالين فقط الرفع والنصب (يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين) اى فى باب عصا وباب غلامى (من الاسم المعرب انما هو) اى ليس الاعراب التقديرى الا (فى جميع الاحوال) يعنى فى حال الرفع والنصب والجر (غير مختص) خبر بعد خبر اى حال من الضمير المستكن (ببعضها) اى ببعض الاحوال بان كان باب غلامى فى حال الرفع والنصب تقديريا فى حال الجر قوله مطلقا هذا التعميم وان كان مخصوصا بالثانى الا ان الشارح عمم الاطلاق اليهما لمناسبة الاشتراك فى حال كون اعرابهما تقديريا للتعذر لانه لا خلاف لاحد فى كون الاعراب تقديريا فى باب عصا فى جميع الاحوال لان آخره الف لا تقبل الحركة بخلاف باب غلامى فان فيه حركة ظاهرة (او استثقل) مبنى للفاعل (عطف على) قوله (تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او) تقديرا لاعراب ايضا (فى الاسم) المعرب ولم يقيده بالحركة لان تقدير الاعراب للاستثقال يجرى فى الاعراب بالحروف ايضا بخلاف تقديره الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولم يقيده ايضا بالمعرب لانفهامه لان البحث فى كون الاسم معربا او اكتفاء بما ذكره فى قسيمه (الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه) اى لفظ الاسم المعرب (وذلك) اى تقدير الاعراب للاستثقال واقع (اذا كان محل الاعراب) وهو الحرف الاخر حقيقة او حكما (قابلا للحركة الاعرابية) لكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر لان محل الاعراب ثمة ليس بقابل للحركة فضلا عن قبول الحركة الاعرابية لكونه لفظا او تقديرا (ولكن) اى الا انه (يكون ظهوره) اى ظهور الاعراب (فى اللفظ) اى لفظ الاسم المعرب (ثقيلا على اللسان) للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة فى حال الرفع فى جاءنى قاضى واجتماع الكسرتين فى حال الجر فى نحو مررت بقاضى لكون

المعربات فى التراكيب وما افاده الفاضل بذلك الا ان استاذه كان كنفسه فاقد النظر الصحيح فان الشارح قدس سره اوضح الحق وبين المرام على وجه لا يتصور بعده مثل هذا الكلام كيف وما اتى بقوله ولا يعتد له معتدا بها فى معرفة اصطلاحاتهم الا لازالة مثل هذا الوهم (قوله وآثاره المترتبة عليه اشار بذلك الى ان المراد بالحكم هو الاثر المترتب به كما فى قوله الآتى وحكمه ان لا كسر ولا تنوين قبل ولا يبعدان يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغى ان يحكم به فى الفن على العرب ولا ينبغى ان يعرف به وهذا وهم لا يساعده اللفظ ولا المعنى اما الاول فلانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال اختلف آخره لان الاختلاف لا يصير محكوما به واما الثانى فلان الحكم عليه بهذا الطريق لا يكون لشئ سوى افادة تصوره فيكون معرفا له بالضرورة كيف ولو امكن ما زعمه لامكن ان يقال ما اراد القوم تعريفه بذلك بل الحكم به وليس كذلك (قوله ذا تا بان يتبدل حرف بحرف آخر هذا حق بلا

ماقبل اللام مكسورا وهذا القسم ايضا شيئان احدهما الاسم المنقوص بالواو وبالياء المكسور ماقبلهما يعنى ما استثقل فيه الرفع والجر وهو (كما فى الاسم) المعرب (الذى فى آخره ياء) حقيقة مثل رام او منقلبة عن واو مثل غاز (مكسورما) اى الحرف الذى (قبلها سواء كانت) تلك الياء (محذوفة بالتقاء الساكنين) وسواء كان ذلك الاسم مفردا (كقاض) (او) جمعا مكسورا مثل جوار ودواع (غير محذوفة) كما اذا كان الاسم معرفا باللام (كالقاضى) والجوارى والدواعى (رفعا وجرا) (اى فى حالتى الرفع) نحو جاءنى قاض والقاضى (والجر) نحو مررت بقاض وبالقاضى (لا) اى لايكون الاعراب فيه تقديرا (فى حالة النصب) نحو رأيت قاضيا والقاضى بالنصب ونحو قوله تعالى اجيبوا داعى الله (لاستثقال الضمة والكسرة على الياء) وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين عليها مع تحرك ماقبلها بحركة ثقيلة اما ثقل الضمة عليها فلعدم الجنسية بينهما وبين الياء ولانها اقوى الحركات واما ثقل الكسرة وان كان بينهما مجانسة فلاجتماع الكسرات لتولد الياء من الكسرتين كسرتها وكسرة ماقبلها الان الشئ اذا كسر يثقل ولذا اسكنوا عين جعفر لئلا يتوالى اربع حركات (دون الفتحة) يعنى ان الفتحة لكونها خفيفة وجزء الالف لاتكون ثقيلة على الياء ولا على اللسان فيكون الاعراب فى حال النصب فى ذلك الاسم لفظيا لا تقديريا (و) الثانى كل جمع مذكر سالما اسما كان او صفة مضافا الى الياء فرفعه وحده مقدر لانصبه وجره (نحو مسلمى) (عطف على قوله كقاض) باعادة الجار لكن لابعينه بل بجنسه وانما اعاده ليدخل فيه ما كان اعرابه تقديريا بالحروف فى الاحوال الثلاث او فى حال الرفع فقط كما فى التثنية اذا اضيف الى ما اوله ساكن نحو هذان ثوبا ابنك وكذا الاسماء الستة على ماسياتى وقال المحشى يعنى ان غرض المصنف بتكثير الامثلة فى هذا التقسيم بيان انه قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون بالحروف لا استيفاء الاقسام للمستثقل فلا يرد انه بقى اقسام من المستثقل لم يذكرها انتهى (يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة) رفعا وجرا لانصبا لما مر (وقد يكون فى الاعراب بالحروف) مطلقا كما فى الاسماء الستة اذا اضيفت الى اسم اوله ساكن يكون اعرابها بالحروف تقديرا فى الاحوال الثلاث اورفعا فقط وذلك فى الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (نحو مسلمى) اى التثنية وقد سبق (بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه) اى تقدير الاعراب للتعذر (مختص بالاعراب بالحركة) ولا يوجد فى الاعراب بالحروف اصلا لان حروف الاعراب لاتكون الا ساكنة وتقدير الاعراب للتعذر انما يكون اذا لم يقبل محل الاعراب الحركة لكونه الفا سواء كانت من نفس الكلمة اولا او ماقبل ياء المتكلم فتنافيا (رفعا) نصب على الظرفية واليه اشار الشارح بقوله (يعنى تقدير الاعراب) للاستثقال (فى نحو مسلمى) فى الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (انما هو) اى لايكون فيه الا (فى حالة الرفع فقط دون) حال

ريب الاترى انه لو لم يوجد عامل النصب والجر لما تغير حال التثنية والجمع وسيأتيك لهذا زيادة توضيح وما قيل من ان العامل لايحدث شيئا من الاختلاف بل الاختلاف من الوضع فكان كهو واياه وانت واياك فكما ان الوضع شرط ان يستعمل هو وانت عند ورود الرافع واياه واياك عند الناصب فكذلك التثنية والجمع وهم لايقبله فهم ومنشأوه العقول عن كون الواو والالف والياء حروف الاعراب وعن كون المطلوب عن الاختلاف ما يتحقق فى آخر الكلمة فقط فان ما قاس عليه برئ عن ذينك الامرين (قوله لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد قبل لانتقاض وان لم يجعل اختلاف العوامل فى العمل ان يطلب كل منها اثرا مباينا لاثر الاخر فى الاخر فقولنا رأيت والباء ليسا بعاملين مختلفين فى غير المنصرف وعاملان مختلفان فى المنصرف ولا يخفى على ذى مسكة انه يطلب كل منهما اثرا مباينا لاثر الاخر فى غير المنصرف ايضا فهما عاملان مختلفان مطلقا ولعل القائل اراد ان يأتى بان يعمل مكان قوله ان يطلب فوقع فيما

(النصب والجر) لماسيأتى ان الاعراب فيهما لفظى سواء اضيف الى الياء اولا لوجود حرف الاعراب وهو الياء لفظا فانحصر تقدير الاعراب فيه فى حال الرفع لتغير الحرف فيه دون غيره (نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلموى بسقوط النون) اى نون الجمع اذ اصله مسلمون لان الجمع المذكر السالم بالواو والنون فى الرفع (بالاضافة فاجتمع الواو) التى هى علامة الرفع (والياء) التى هى حرف الاضافة (و) الحرف (السابق) وهو الواو (ساكن) مستعد للادغام (فانقلب الواو ياء) طلبا للتخفيف لان الياء اخف من الواو (وادغمت الياء فى الياء) لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن فادغم لان الادغام اخف من فكه (وكسرما) اى حرف كان (قبل الياء) المدغمة لزيادة التخفيف لان الكسر اخف من الضمة فصار مسلمى بكسر الميم فحصل التخفيف من جهات ثلث قلب الواو ياء وادغام الياء فى الياء وكسر ماقبلها لان الياء اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة تأمل (فلم تبق علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ) لاحقيقة ولا حكما فثبت ان الواو التى هى علامة الرفع مقدرة (فصار الاعراب فى حالة الرفع تقديريا) لكون العلامة فيه مقدرة (بخلاف حالتى النصب والجر) مثل رأيت مسلمى ومررت بمسلمى لكون اعرابهما لفظيين (فان الادغام لايخرج الياء) المدغمة (عن حقيقتها) اى عن ان تكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظا (فان الياء المدغمة ايضا) اى كانها اذا كانت غير مدغمة ياء اوكما ان الياء المدغم فيها ياء (ياء) لان المدغم فيه حرفان فى اللفظ وان كانا حرفا واحدا فى الكتابة لان الاعتبار للملفوظ فيكون حرف الاعراب ملفوظا فيكون الاعراب ايضا ملفوظا (وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر كما فى الاسماء الستة اذا اضيفت الى الاسم الذى فى اوله همزة وصل قيل وضابطه ماذا كان حرف الاعراب مدة ولا فى ساكنا ولذا قال الشارح (فى مثل جاءنى ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابى القوم) الا ان المصنف لم يذكره اكتفاء بذكر نحو مسلمى على وجه التمثيل بان قال ونحو مسلمى ولم يقل ومسلمى مع انه اخصر (فانه) اى الشان (لماسقط حروف الاعراب) الواو والالف والياء (عن اللفظ بالتقاء الساكنين) الحروف واللام فى القوم لان همزة الوصل تسقط فى الدرج (لم يبق) جواب لما (الاعراب) يعنى حروف الاعراب (لفظا) لان المعتبر هو اللفظ لا الكتابة (بل صار) الاعراب (تقديريا) لكون حروف الاعراب مقدرة للاستثقال فان قلت تقدير الاعراب للاستثقال مسلم فى الرفع والجر لكون الواو الياء تتحملان الحركة ولكن يثقل على اللسان واما فى النصب ففير مسلم لان تقدير الاعراب ليس الا للتعذر لان الالف مادام الفا لايقبل الحركة قلت لان الف فيه كانت واوا الان اصله حال اعرابه رأيت ابوالقوم فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (واللفظى) (اى الاعراب الملتفظ به) الجار والمجرور فى به نائب الفاعل والضمير

وقع تم لو قال كذلك لما صح ايضا كما يعرف بادنى تأمل (قوله غايته ان هذا الحكم لايكون من خواصه الشامل هذا اولى مما قيل من ان المراد استعداد الاختلاف لا لما قيل ان المتبادر حصول الاختلاف بالفعل لان المختار ايضا خلاف المتبادر فان المتبادر من حكم الشئ خاصته اللازمة دون المفارقة بل لانه يلزم ان لا يكون هذا الحكم من خواص المعرب فانا اذا قلنا زيد عمر وبكر مقدرا لا يكون كل منها مستعدا لحصول الاختلاف ولا يكون شئ منها بذلك معربا الا يرى ان الادمى قابل لايكون عالما ولا يلزم من وجود القابل وجود المقبول وعلى هذا لقياس ماقيل ان المراد اختلاف آخره باختلاف العوامل وقتا ما واما ما أورد عليه اذا كان المعنى ان هذا حكم بعض المعرب لم ينفع المبتدى المتعلم بيان هذا الحكم فانه اذا ورد عليه معرب لايعرف انه هل يجرى فيه هذا الحكم اولا ففير وارد لان هذا الزيادة الايضاح بعد التعريف كما مر من الاسم وبيان خواصه بعض اى شئ يرى آخره مختلفا باختلاف العوامل فعليه ان يعتقد

راجع الى الموصوف قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق تفننا واعلاما بان هذا التفسير يجرى فى الاول ايضا اى الاعراب المقدر به كان ذلك التفسير يجرى ههنا اى لفظ الاعراب بحذف الياء (فيما عداه) (يعنى فيما) اى الاسم المعرب الذى (عدا ماذكر) اى هو غير الاسم المعرب الذى ذكر من قبل يريدان ضمير ماعداه راجع الى قسمى التقديرى المتعذر والمستثقل باعتبار ماذكر والقياس فيما عدها بصيغة التثنية حتى يرجع الضمير الى القسمين (بما تعذر فيه الاعراب او استثقل) فيه (ولما ذكر) المصنف (فى تفصيل المعرب) بل فى تفصيل الاعراب (المنصرف) مرتين بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (و) ذكر ايضا فيه (غير المنصرف) مرة واحدة بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة (وكان غير المنصرف اقل) لانه فرع المنصرف ولانه يحتاج الى سببين او الى سبب واحد قائم مقامهما (من المنصرف) لانه اصل لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى شئ (وبمعرفته) اى بتعريف غير المنصرف وبيانه (يعرف المنصرف) لان غير المنصرف اذا عرف وبين على وجه يفيد الحصر يكون ماعداه منصرفا (على قياس الاعراب التقديرى واللفظى) حيث بين اولا اقسام الاعراب التقديرى لكونها قليلة فعلم ان ماعداه لفظى ولذا قال واللفظى فيما عداه (عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه) ولم يقل فى آخر البحث والمنصرف فيما عداه كما قال فى نظيره واللفظى فيما عداه لاشعار عنوان غير المنصرف وهو مافيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما بان المنصرف ماعداه بخلاف عنوان التقديرى حيث لم يعرفه اولا (فقال) (غير المنصرف) مبتدأ لكون التركيب الاضافى علما لهذا النوع مثل عبدالله علما (ما) خبر مبتدأ (اى اسم معرب) جعل ماموصوفة لانها خبر والاصل فيه التنكير ولان هذا تعريف غير المنصرف والتنكير فيه انسب لانه ادل على الجنس ولم يبين كونها موصولة لوضوح امره لانه قدم غير مرة ووصف الاسم بقوله معرب لكون البحث فيه ولان عدم الانصراف والانصراف وصفان له غير لان المبنى لكونه مبنيا لا يوصف باحدهما (فيه) اى فى اسم المعرب (علتان) مرفوع على انه فاعل الظرف لان الظرف اذا اعتمد على احد الاشياء الستة المبتدأ والموصوف والموصول وذى الحال وهمزة الاستفهام وحرف النفى يعمل فى الظاهر بعده وفاقا نحو زيد فى الدار آباؤه ومررت برجل فى كمه كتاب وجاءنى الذى على كتفه سيف وجاءنى زيد عليه جبة وشئ او فى الدار زيد وما فى الدار عمرو وسيأتى (تؤثران) بيان لوصفهما ولكن لا مطلقا بل (باجتماعهما) اى بسبب اجتماع انفسهما (واستجماع شرائطهما) التى سيذكرها الان فى تأثير كل علة شرطا سوى العدل (فيه) متعلق بقوله تؤثران اى فى الاسم المعرب (اثرا) هو منع الجر والتنوين عنه (سيجئ ذكره) اى ذكر الاثر وهو قوله وحكمه ان

انه من قبيل المعرب فلا يلزم شموله لجميع الافراد (قوله اى حركة او حرف فما موصولة او موصوفة لكن قوله وحين يراد بما الموصولة يدل على اختياره المعنى الاول وذلك لكونه اعرف من الثانى ومن عجائب الاوهام ماقيل ما فسر ما بكلمة او حرف لم تكن هى الا موصوفة فكان المناسب ان يقول وحين يراد بما الموصوفة لكن كلما وقع كلمة ما هكذا يحتمل الامرين فنبه على الامر الاول اولا وعلى الثانى ثانيا حين قال وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف فعرف الحركة او الحرف على مقتضى ما الموصولة (قوله لا انه معرب على اختيار المصنف قلت فى ذلك الشارح الهندى والامر كذلك لكنه مناقض لما سبق آنفا وهو ان العلامة اعتبر مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبدالقاهر من كلام المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه فانه يقتضى كون مذهب المصنف اخص مطلقا وهذا يقتضى كونه اعم منه والتحقيق ان كلام

لا كسر ولا تنوين (من) بيان لقوله علتان فتكون صفة اى علتان كائنتان من (علل) (تسع) التنكير ههنا فى مقام العهد اذ التسع فيما بينهم اوردها به للتفخيم (او) (علة) (واحدة) كائنة (منها) (اى من تلك) العلل (التسع) (تقوم) (هذه العلة الواحدة) لقوتها وكمالها لان الشئ اذا قوى وكمل يليق ان يقوم مقام الشيئين بل مقام الاشياء (مقامهما) منصوب على الظرفية (اى) فى (مقام هاتين العلتين) اللتين هما من العلل التسع (بان) متعلق بقوله تقوم (تؤثر) تلك العلة الواحدة حال كونها (وحدها تأثيرها) اى تأثير العلتين وفى هذا اشارة الى ان غير المنصرف نوعان نوع فيه علتان من العلل التسع ونوع آخر فيه علة واحدة منها فقط والى ان العلل التسع ايضا نوعان منها ناقص لم يقدر ان يؤثر فى الاسم المعرب شيئا فيحتاج الى ضم علة اخرى اليه حتى يؤثر بانضمامها اليه ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر بنفسه ان يؤثر ذلك الاثر فيه واشار المصنف الى الاولين بقوله ما فيه علتان من تسع والى الاخيرين بقوله ما فيه علة واحدة منها تقوم مقامهما تأمل وانصف (وهى) مبتدأ (اى العلل التسع) فيه اشارة الى ان الضمير راجع الى العلل التسع (مجموع ما فى هذين البيتين من الامور التسعة) فيه اشارة الى ان الخبر جملة العلل والحكم بعد الربط (لا كل واحد منها) لان كل واحدة منها علة لا علل (حتى يقال) فيه رد على الهندى حيث قال وهى راجعة الى العلة لا الى العلل لان كل واحدة منها علة لا علل (لا يصح الحكم) بقول عدل ووصف الخ (على العلل التسع) اذا كانت هى راجعة الى العلل التسع (بكل واحد من هذه الامور التسعة حاصله هذا اى قوله وهى عدل الخ من تقسيم الكل الى الاجزاء فحينئذ يكون الحكم بمجموع الاجزاء بعد الربط لا بكل واحد منها مثل قول المصنف فيما سبق وانواعه رفع ونصب وجر ومثل قولك البيت جدران وسقف ومثل قوله السكنجبين خل وعسل وماء لا من تقسيم الكلى الى جزئيات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف (وذلك المجموع) (عدل) لقد بلغ بتنكير الاسباب فى هذين البيتين نهاية الحسن لان السبب دل ما لا كل عدل وهو العدل الذى لا يكون علة البناء اى يكون سببا لبناء المعدول وذلك السبب وصف ما وهو الوصف الاصلى وهكذا الى آخرها وحينئذ كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قاله بعض الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة (ووصف وتأنيث ومعرفة، وعجمة ثم جمع ثم تركيب،) (والعدول) الواو للاستيناف هذا جواب لسؤال مقدر تقديره لم اعرض الناظم عن الواو فى عطف هاتين العلتين الى ثم ولم يعطف بالواو كما فى العلل السابقة واللاحقة والمناسبة بين الكلمات امر مهم (فى عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم) ليس الا (لمجرد المحافظة على الوزن) الشعرى يعنى لو جئ بالواو بدل ثم لكان المصراع الثانى انقص من المصراع الاول لان هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستفعلن فاعلن مرتين فلابد ان يكون

العلامة اطهر فى اعتبار حصول الاستحقاق بالفعل فانه عرف المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا وذلك لا يصدق على الاسماء المعدودة العارية عن التركيب والشابهة المذكورة ولا على المركبات الغير الاسنادية فان المتبادر من اختلف حصول الاختلاف بالفعل وقد تقرر فى محله انه يجب حمل الفاظ المعرفات على ما هو المتبادر منها الا اذا تحقق صارف وهو ههنا معدوم اذا المعتبر ذلك كيف ولذا احتجنا الى القول بان المصنف اراد فى تعريف المعرب ما ركب مع غيره تركيبا اسناديا ثم انه لاغبار على كلام الشارح الهندى لان المصنف لما عرف المعرب بما عرفه ظهر كون الغلام فى هذا غلامى معربا لانه مركب مع غيره تركيبا اسناديا بخلاف تعريف العلامة فانه لا يصدق عليه لعدم اختلاف آخره فى هذا التركيب باختلاف العوامل ولم يسبق منه ما يخالف ذلك وبالجملة تعريف المصنف اعم من تعريف المفصل فانه يصدق على كل ما يصدق عليه ذلك التعريف ويصدق ايضا على الغلام

الثانى كذلك فلزم ان يجئ ثم بدل الواو حتى لايكون الثانى انقص من الاول (لاشئ آخر) فلفظ لاههنا عاطفة وشئ آخر امامرفوع معطوف على الخبر وهو قوله المجرد لانه فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ وهو قوله والعدول واما مجرور معطوف على لفظ قوله لمجرد لانه مجرور باللام تقديره لاشئ آخر وقال المحشى العصام كلمة ثم للتراخى فى الزمان وقد تستعار للتراخى فى الرتبة وههنا كذلك لان مابعد الاولى اعلى رتبة مما قبله ومابعد الثانية ادنى رتبة لانه لايخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم فى العلتين لهذه النكتة الجليلة انتهى فتكون للتدرج فى الاول من الادنى الى الاعلى وفى الثانية للتنزل من الاعلى الى الادنى فيكون فى العدول فائدتان الا ان الش لم يعترض لبيان الفائدة الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن (والنون زائدة من قبلها الف ❁ ووزن فعل وهذا القول تقريب ❁) فقوله زائدة منصوب على انه حال) من النون لانها فاعل فعل محذوف بقرينة المقام على مافسره الشارح ولكونها اذا حال اوردها باللام المقيدة للتعريف دون غيرها (اذا المعنى وتمنع النون) من الاسم المعرب (الصرف) مفعول تمنع اى تجعله غير منصرف (حال كونها زائدة وقوله الف) بالرفع لانه (فاعل الظرف اعنى) به قوله (من قبلها) لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتماده على ذى الحال وهو النون لانه حال بعد حال فتكون الجملة الظرفية حالا (او) قوله الف (مبتدأ) لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك فى الدار رجل (خبره الظرف المتقدم) عليه والجملة الاسمية حال مع الضمير وحده وهذا التوجيه ضعيف لما سيجئ ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا مع الضمير وحده يكون ضعيفا (ولايخفى انه لايفهم من هذا التوجيه) على الاول او الثانى (زيادة الالف) لانها ليست متعلقة بالزيادة (مع انها ايضا) اى كالنون (زائدة) لانه يكون معنى الكلام حينئذ وتمنع النون من الاسم المعرب الصرف حال كونها زائدة حال كون قبل النون الف وانت خبير بان لايفهم زيادة الالف من هذا المعنى (ولهذا) اى لاجل كون الالف زائدة كالنون (يعبر) مبنى للمفعول من التعبير (عنهما) اى عن الالف والنون معا (بالالف والنون) متعلق بيعبر (الزائدتين) بصيغة التثنية على ان تجعل وصفا لهما ولو لم تكن الالف زائدة بل كانت اصلية لما صح التوصيف بالزيادة فان قلت فليكن هذا من باب التغليب كما قال لالى التأنيث فى حمراء وصفراء الفا التأنيث مع ان الف التأنيث الهمزة المقلوبة عنها والالف الاولى زائدة وكالقمرين للشمس والقمر والعمرين لابى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما قلت توصيفهم فى جميع الموادالالف والنون بها يشعر بان الالف ايضا زائدة ولو لم تكن زائدة لقالوا فى مادة الالف والنون الزائدة كما يقال الف لتأنيث بالافراد واذا لم يرد علم انها زائدة لااصلية (ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة) لاعتماده على ذى الحال لما سيجئ من انه يشترط فى عمل اسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء الستة على مذهب

فى المثال المذكور وعلى التركيب الاسنادى الابتدائى كما سبق بخلافه فانه لايصدق على شى منهما (قوله حيث قال ليس هذا من تمام الحد يعنى فى الشرح فانه المفهوم من قوله ليدل الى آخره تنبيه على علة وضع الاعراب ولو آتى بصريح عبارته لكان انسب (قوله) واللام فى ليدل عطف على اسم ان (قوله) فانه بعيد عن الفهم تعليل لعدم ارادته كونه خارجا عن الحد بان جعل اللام متعلقا بوضع الاعراب الخارج عنه وما قيل اراد المصنف تعلقه بوضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام والا لم ينطبق الغرض على الفعل لان الدعوى على تقدير تعلقه باختلف ان اختلاف الاخر لغرض الدلالة على المعانى وهذا الغرض لايستدعى على اختلاف الاخر بل وضع الاعراب مطلقا ليس بمستقيم لان هذا الغرض لا يحصل الا بذلك الاختلاف والوضع المطلق قد يوجد بدون الاختلاف ايضا (قوله فوضع اصل الاعراب للدلالة فان قلت هذا اعتراف منه بان اللام متعلق بوضع الاعراب قلت لا يلزم منه لان الكلام ههنا فى وضع

البصريين (والظرف) اعنى من قبلها ظرفا لغوا (متعلقا) هذا من باب عطف شيئين على معمول عامل واحد بعاطف واحد اى ولو جعل الظرف اللغو متعلقا (بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة) لان جعل الالف فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون افاد اشتراكهما فيها لانها صارت صفة لهما حتى لو لم يقصد الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه (وتقدم الالف) عطف على قوله اشتراكهما (عليها) متعلق بالتقديم اى على النون (فى هذا الوصف) اى فى وصف الزيادة لان تعلق الظرف بالزيادة وارجاع الضمير البارز الى النون افاد تقدم الالف عليها فى وصف الزيادة (لفهم) جواب لو مبنى للمفعول (زيادتهما جميعا) حال ومن الضمير المجرور اى حال كونهما مجتمعين فى الزيادة لان الزيادة حينئذ صارت وصفا لاحدهما وقامت بالآخر يعنى صارت وصفا لهما معا لا لاحدهما فقط (وهذا) اى هذا التوجيه مبتدأ (كما اذا قلت) خبره اى مشابه لقولك او يشبهه قولك (جاءنى زيدا راكبا من قبل اخوه فانه) اى هذا القول (يدل على اشتراكهما) اى اشتراك زيد واخيه (فى وصف الركوب وتقدم اخيه عليه) عطف على اشتراكهما (فى هذا الوصف) اى فى وصف الركوب كما قلنا آنفا (وقوله) اى قول من نظم العلل التسع فى هذين البيتين (وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل التسع) فيه اشارة الى ان القول بمعنى الذكر وان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (بصورة النظم) وفيه اشارة ايضا الى ان لفظ هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم او المذكور مع قطع النظر عن السباق والسياق (تقريب) من قرب بالتشديد (لها) اى للعلل التسع (الى الحفظ) اى حفظها (لان حفظ النظم اسهل) لان الطبيعة اليه اميل وهذا المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او المذكور وهو الظاهر المفهوم مما سبق ايضا (او القول) اى الحكم لان القول اذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم نحو قال به بمعنى حكم به (بان كل واحد من الامور التسعة) اى الحكم بكل واحد من العدل والوصف والتأنيث الى آخرها (علة) لان يكون الاسم غير منصرف خبر ان فى قوله بان (قول تقريبى) خبر لقوله او القول اى حكم مجازى بعلاقة الجزئية (لا تحقيقى) اى لا حكم حقيقى هذا المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى كل واحد على ما فهم من تفسير الشارح بقوله بان كل واحد (اذ العلة) الموجبة عدم الصرف (فى الحقيقة) ونفس الامر (اثنتان منها) اى من الامور التسعة (لا) علة (واحدة) يعنى العلة الموجبة لكون الاسم غير منصرف فى الحقيقة اثنتان هذا فيما اذا كانت ناقصة حيث لا تؤثر وحدها فضم اليها اخرى لنقصان كل واحدة منهما واما اذا كانت تامة فالواحدة كافية فى منع الصرف الا انه لما كانت هذه اقل لم يذكرها الشارح وجعلها كالعدم وبنى الحكم على الاعم الاغلب وقال اذ العلة فى الحقيقة اثنتان (او القول) اى الحكم

اصل الاعراب وثمة فى اختلافه على ان منشأ البعد فى ما سبق ليس هو المعنى بل عدم تبادر الاذهان اليه لعدم دلالة اللفظ عليه ولو كان مذكورا فيه لكان متعينا لتعلق اللام به (قوله) لان نفسه الاسم تدل على المسمى والاعراب على صفته قيل فعلى هذا الفاعلية نظائرها صفات لمدلولات الالفاظ لا الالفاظ وذهب الشيخ الرضى الى انها صفات الالفاظ فقال فى تأخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان الظاهر من (قوله) والصفة متأخرة ان والاوجه ان يقال ان تأخر الدال على الصفة يتوقف على تعقل لان تعقل الصفة الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعراب فى آخر الاسم لان كلام حروف الكلمة مفيد لهيئة الكلمة ولا يرضى بتغيرها مهما امكن لئلا يختل دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف الاخير فانه لا مدخل له فى الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة الامر على هيئة ماضيه وكله فاسد فان ما اسنده الى الشيخ الرضى لا اصل له وليس الظاهر من قوله والصفة

(بانها) اى العلل الموجبة لمنع الصرف (تسع) خبران (تقريب) خبر المبتدأ وهو القول (لها الى الصواب) اى جعلها قريبة الى ماهو الحق من المذاهب الثلاثة لان فيها ثلاثة مذاهب (لان فى عددها خلافا) بين النحاة (فقال بعضهم انها) اى الامور المقتضية عدم انصراف الاسم (تسع) منهم المصنف عدها فى البيتين كذلك (وقال بعضهم) انها (اثنتان) غالبا لان العلة الملزمة عدم الصرف غالبا اثنتان (وقال بعضهم) وهو صاحب اللباب انها (احدى عشرة) حيث الاعداد وهى التسع المذكورة وشبه النى التأنيث كارطى علما ومراعاة الاصل فى نحو احمر وعطشان اذا نكر بعد العلمية فصارت احدى عشرة (لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ماهو صواب من المذاهب الثلاثة) لان خير الامور اوسطها حيث لا افراط فيه ولا تفريط ومايكون كذلك يكون اقوى وبالقبول احرى واولى (ثم) اى بعد تعريف غير المنصرف وتعداد علله واسبابه على القول المختار (انه) اى المصنف (ذكر امثلة العلل المذكورة) ليكون وسيلة الى زيادة معرفة غير المنصرف والى اسبابه كما هو دأبه (على ترتيب ذكرها فى البيتين) ليكون النشر على ترتيب اللف وهذا اقوى فى الضبط واسهل فى اللفظ ولكن مع قطع النظر عن ان يكون صالحا لان يكون مثالا لعلة اخرى (فقال) (مثل عمر) مبتدأ (مثال للعدل) خبره مع قطع النظر عن يكون مثالا للمعرفة فان فيه العلمية ايضا والا يكون تكرارا وكذلك البواقى لان كل واحد منها يصلح ان يكون مثالا لغيرها سوى مثل مساجد فانه لايصلح ان يكون مثالا الا للجمع فقط (و) مثل (احمر) (مثال للوصف) وفيه وزن الفعل ايضا الا انه غير معتبر ههنا لما قلنا (و) مثل (طلحة) (مثال للتأنيث) اللفظى (و) مثل (زينب) (مثال للمعرفة) وفيه اشارة الى التأنيث المعنوى (وفى ايراد) خبر مقدم والمصدر مضاف الى المفعول الاول وهو زينب والفاعل متروك اى وفى ايراد المصنف (زينب مثالا) مفعول ثان له لان اورد يتعدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول (للمعرفة بعد طلحة) اى بعد ايراده طلحة مثالا للتأنيث اللفظى (اشارة) مبتدأ مؤخر الى قسمى التأنيث) بالاضافة بسقوط نون التثنية فى قسمى التأنيث (اللفظى) بدل من القسمين (و) التأنيث (المعنوى) اوخبر مبتدأ محذوف (و) مثل (ابراهيم) (مثال للمعجمة) (و) مثل (مساجد) (مثال للجمع) (و) مثل (معدى كرب) المشهور فيه كسر الراء وسكون الباء (مثال للتركيب) (و) مثل (عمران) (مثال للالف والنون) المزيدتين فى العلم وفى الصفة نحو سكران (و) مثل (عمران) (مثال لوزن الفعل) ولما فرغ من تعريف غير المنصرف وبيان اسبابه على وجه يتضمن ماهو الصواب فيها واوضحها بالامثلة شرع فى بيان حكمه ليعلم فائدة عدم الانصراف وهى

متأخرة ان وجه التأخر تأخر المدلول بل لا سبيل اليه لان الصفة هى الامر المدلول فكيف يجعل تأخر المدلول وجها لتأخره وانما الظاهر المراد انه مالم يتحقق الموصوف لا يتحقق الصفة لانها ماقام به وما زعمه اوجه له لا وجه اذ لا نزاع فى مكان تعلق الصفة مع قطع النظر عما تقوم به والاقرب على رأيه براجل عن الصحة والقبول كيف وحروف الكلم موادها والهيئات صورها والمادة تباين الصورة فانى تفيدها (قوله) لم يحتج الى الحاق الياء قيل لم يصح ولايخفى ان الامر بالعكس فان كثيرا من المصادر استعمل بالياء كالخصوصية وغيرها وانما ترك التعميم فى المضاف اليه الى الحقيقى والحكمى لان المضاف اليه بحسب الحقيقة كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف جر لفظا اوتقديرا فلا شئ يدخل فى الحكم خارجا عن الحقيقة حتى يحتاج الى التعميم لاجله (قوله) فاعطى التقيل للقليل قيل الظاهر القليل لكونه مفعولا ثانيا وهو سهو ظاهر لان المعنى حينئذ يصير معكوسا اذ المفعول الثانى من باب اعطيت لايتصور فيه معنى الفاعلية

التخفيف بحذف الجر والتنوين فقال (وحكمه) مبتدأ (اى حكم غير المنصرف والاثر المرتب) اسم مفعول من باب التفعيل فيه اشارة الى ان المراد بالحكم الفائدة بعلاقة الترتب لان هذا الحكم اعنى ان لاكسر ولاتنوين مرتب على وجود العلتين اوالواحدة القائمة مقامهما والحكم مرتب ايضا على وجود المسند اليه والمسند والاسناد (عليه) اى على غير المنصرف (من حيث اشتماله على علتين اوواحدة تقوم مقامهما) اى من حيث وجود علتين من العلل التسع فيه اومن حيث وجود علة واحدة منهما فيه وانما قيده بهذه الحيثية لان لغير المنصرف احكاما اخر لكن لامن هذه الحيثية (ان) مخففة من ان المفتوحة واسمها ضمير الشان محذوف لزوما كما فى قوله تعالى و آخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين سيجئ تفصيله (لا) لنفى الجنس (كسر) اسمها مبنى على الفتح لانه اذا كان مفردا ونكرة ويقع بعدها بلا فصل مبنى على ماينصب به (فيه) اى فى غير المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر لا لنفى الجنس يحذف كثيرا مثل لااله الاالله والجملة خبر ان وهى مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وقدم الكسر اشارة الى ان المذهب المختار ان الكسر يحذف من غير المنصرف بالاصالة لابالتبع للتنوين ولم يقل ان لاجر لانه يدخل غير المنصرف لانه معرب والجر من انواعه لكن جره فتح فالفتح الذى فى باحمد عمل الجر لا محالة (ولاتنوين) عطف على كسر وفيه خمسة اوجه لان لا التبرئة اذا كررت بالعطف وولى كل واحدة منهما نكرة مفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة اوجه والاصح المختار الفتح اى البناء فيهما على ماسيجئ (وذلك) اى عدم الكسر فيه والتنوين من حيث اشتماله على العلتين والواحدة القائمة مقامهما او حكمه ان لاكسر فيه ولاتنوين من حيث ذلك الاشتمال واقع وثابت (لان لكل علة) من العلل التسع (فرعية) لاخرى (فاذا وقع فى الاسم) المعرب (علتان) منها اوعلة واحدة تقوم مقامهما (حصل فيه) اى فى ذلك الاسم (فرعيتان) حقيقة اذ كان فيه علتان منها او حكما اذا كان فيه علة واحدة تقوم مقامهما (فيشبه) ذلك اسم (الفعل) اعلم ان مشابهة الاسم الفعل ثلاثة انواع اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء يعنى يكون معنى الاسم معنى الفعل كما فى اسماء الافعال فحينئذ يبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى عمله له كما اذا كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل فبنى مثله وعمل كذلك واوسطها ان يوافق الاسم الفعل فى تركيب الحروف الاصلية ويشابهه فى شئ من المعنى كالمشتقات والمصدر فيأخذ عمل الافعال التى كان هو فى معناها ان كانت متعدية فتعد وان كانت لازمة فلازم ولا يبنى هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم تقدر ان تؤثر فى البناء لضعفها فاثرت فى العمل فقط وادناها ان لايشابه الاسم الفعل لفظا ولاتضمن ايضا معناه فلاتكون المشابهة الامن وجه بعيد وهو كونه فرعا لاصل بوجود شئ فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل لغاية ضعفها فلا يبنى الاسم ولايعمل ولكن اثرت

كما صرح به الشيخ الرضى فى مبحث التنازع (قوله) ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر المضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة تدعو اليه لان المضاف اليه ايضا كثيرا لاترى الى قولنا مررت بزيد فى يوم الجمعة لتأديبه لكن كثرة دون كثرة الفاعل فاعطى المتوسط فى الكثرة المتوسط فى الثقل وهذا من الاعاجيب فان الكثرة والقلة ههنا باعتبار التعدد فى الاسم والحقيقة وعدمه ومن كون المضاف اليه ضميرا تارة واخرى ظاهرا لايلزم تعدده كيف ولوكان كذلك لكان الفاعل متعددا ايضا فانه يكون مضمرا ومظهرا معرفة ونكرة الى غير ذلك (قوله) العامل انما تعرض لتعريفه ايذانا بان معرفته محتاج اليها فانه من جملة اصطلاحات هذا الفن وما قيل من ان الاحتياج الى بيانه لا يحتاج معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل فى مفهومه ليس كما ينبغى اذ اللازم على ذلك تقديم بيانه على بيان المعرب كما لا يخفى (قوله اى يحصل انما اكتفى بذلك تنبيها على ان التقديم به ليس لافادة الحصر فانه لايحتاج اليه فى الحد

فى منع بعض خواصه وهو الجر والتنوين فقيل وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين) من حيث انه) اى للفعل (فرعيتين بالنسبة الى الاسم) اى بالقياس اليه بحيث يكون الاسم اصلا والفعل فرعاله (احديهما) اى احدى الفرعيتين (افتقاره) اى احتياج الفعل (الى الفاعل) لما سبق ان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائمة بنفسها حتى يقوم الفعل بها وليست الاذات الاسم فلذلك احتاج الى الفاعل (واخريهما) اى اخرى الفرعيتين (اشتقاقه من المصدر) لان المصدر لكونه جنسا يتفرع منه غيره كالذهب فانه جنس يتفرع منه اشياء ولانه لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث فينبغى ان يكون اصلا والفعل له امثلة شتى وانواع مختلفة وامثلة مفردة ايضا حيث له ماض ومضارع وامر الى غير ذلك وافراد وتثنية وجمع وغير ذلك فينبغى ان يكون فرعا والفرع لا بد له من اصل فصار المصدر اصلا له لمناسبة المادة فاشتق منه واذا كان الاسم المشتمل على الفرعيتين حقيقة او حكما مشابها للفعل (فقد (منع منه) اى من الاسم المشابه له (الاعراب المختص) اظهار الفائدة المشابهة (بالاسم وهو الجر) للامر لكونه اثر حرف الجر لفظا او تقديرا كان مختصا بالاسم فمنع منه بسبب المشابهة لان الرفع والنصب يوجدان فى الفعل والاسم على السواء على ما سيأتى واما الجر فمختص بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين اعرابهما وتعادلا (و) منع منه (التنوين الذى هو علامة التمكن) اى علامة دالة على امكنية الاسم فى الاسمية وتقرره حيث لم يشبه مبنى الاصل حتى يبنى وقيل المراد من قوله علامة التمكن اى علامة اعراب غير المتصرف فمنع منه التنوين مطلقا والمراد ههنا هذا المعنى لان المراد بالتمكن التنوين الذى على التفسير الاول (وانما قلنا) فى بيان علة قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين (ان الكل علة) من العلل التسع سواء كانت ناقصة لا تؤثر وحدها او تامة تؤثر وحدها (فرعية لان العدل) اى المعدول (فرع المعدول عنه) لبقاء الاسم المعدول على حالته الاصلية (والوصف فرع الموصوف) يعنى تابع لما وقع صفة له لان الوصف عرض والاصل فى العوارض ان تكون فروعا لمعروضاتها وهو ظاهر (والتأنيث) لفظيا كان او معنويا (فرع التذكير) فى كونه مجردا عن زيادة التاء فى الاعم الاغلب ولذا علل اصالة المذكر وفرعية المؤنث بقوله (لانك تقول) فى المذكر (قائم) مجردا عن زيادة التاء (ثم) تزيد التاء للفرق بين المذكر والمؤنث وتقول (قائمة) فتكون صيغة قائمة مع زيادة التاء فرع صيغة قائم مجردا عنها ولان المؤنث فرع المذكر فى التخليق ايضا وهو ظاهر (والتعريف) بانواعه (فرع التنكير) لان الاسم وضع اولا نكرة ثم يعرضه التعريف بدخول اللام او باضافة او غير ذلك ولعروضه يقبل الزوال ومايكون عارضا فرع لما لا يكون كذلك ولذا قال الشارح (لانك تقول رجل) بالتنكير لانه اصل لعدم احتياجه الى شئ (ثم) تزيد اللام عليه وتقول (الرجل)

لمجرد الاهتمام كما ذكره الفاضل الهندى ومن لم يتنبه لذلك زاد دون غيره ثم قال نبه المصنف على ان سببيته للتقديم ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل ولا يخفى انه ايضا غير تام ولظهور ذلك جوز بعض الشراح كون الباء للاستعانة وقد اعترض على التعريف بانه منقوض بالاسناد وما قام به المعنى المقتضى واجيب بان المراد هو السبب البعيد وبانه لا يفهم فى العرف من قولنا ما به يحصل حرارة الماء لا النار دون نفس الماء ولا مجاورة الماء لنا وليس هذا ولا ذاك بل الجواب انا قد علمنا ان المقتضى للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة خيفة التباسها ولا يتقوم كل واحد منها الا بالامر ينضم اليه فى التركيب فذلك الامر الذى يستقل به ذلك المعنى هو الذى يسمى عاملا ومثاله انك اذا قلت قام زيد فالمقتضى للرفع الفاعلية ولا يتقوم الفاعلية فى زيد الا بقيام المسند اليه لانك لو قطعت النظر عنه لم تفهم الفاعلية فقام هو العامل دون الاسناد ودون ما قام به ذلك المعنى (قوله)

وهو فرع لاحتياجه الى اداء التعريف (والعجمة فى كلام العرب) فرع العربية اذ الاصل (فى كل كلام) عربيا او عجميا (ان لا يخالطه لسان آخر) اى ان كان الكلام عربيا فالاصل فيه ان لا يخالطه لسان عجمى وان كان عجميا ان لا يخالطه لسان عربى فتكون العربية اذا كان فى كلام العجم فرعاله (والجمع فرع الواحد) لانك تقول رجل رجلان رجال فيكون الجمع فرع الواحد بمرتبتين (والتركيب فرع الافراد) لانك تقول بعل بك ثم تركب احدهما بالآخر للخفة فتقول بعلبك (والالف والنون) سواء كانا فى الاسم مثل عثمان او الوصف مثل سكران (الزائدتين) لانهما من حروف الزوائد وحروفها اليوم تنساء (فرع مازيد) بالافراد لكونهما سببا واحدا اى الالف والنون وفى بعض النسخ زيد بصيغة التثنية والتذكير باعتبار اللفظ وفى بعضها زيدتا والتأنيث باعتبار كونهما حرفين (عليه) الضمير المجرور والبارز راجع الى الموصوف او الموصول اى فرع الشئ الذى زيد الالف والنون على ذلك الشئ مثل عثمان وسكران فان الاصل فيهما عثم وسكرثم زيدتا لتوسعة البناء عليهما فصار عثمان وسكران (ووزن الفعل فرع وزن الاسم لا اصل كل نوع) من الفعل والاسم (ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر) مثلا الاصل فى نوع الفعل ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الاسم والاصل فيه ايضا ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع عاريا عما لا يكون وزنه (فاذا وجد فيه) اى فى كل نوع اعنى فى نوع الاسم (هذا الوزن) اى الوزن المختص بنوع الفعل (كان) الوزن الموجود فى نوع الاسم (فرعا لوزنه الاصلى) لكونه داخلا على الاصل وعارضا له ومادخل على الاصل يكون فرعاله فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصلى فيكون فرعاله والعكس كذلك (ويجوز) (اى لا يمتنع) الجواز على ثلاثة معان سلب الوجوب والامتناع على مايجئ فى بحث المفعول معه فان كان الفعل لفظا وجازاى لم يجب ولم يمتنع وسلب الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع دون الوجوب وهنا المراد المعنى الاخير ولذا فسره الشارح بقوله اى لا يمتنع لا بسلب الوجوب لان الصرف قد يجب فى الضرورة كانكسار الوزن (سواء كان) الصرف (ضروريا) مثل انكسار الوزن عند عدم الصرف (او غير ضرورى) كرعاية القافية بلا انكسار الوزن عند عدمه ايضا (صرفه) (اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين) الممنوعين من غير المنصرف لاجل مشابهة الفعل بسبب اشتماله على علتين او علة واحدة تقوم مقامهما (فيه) اى فى غير المنصرف متعلق بالادخال (لا جعله منصرفا حقيقة) تمييز (فان غير المنصرف عند المصنف ما) اى اسم معرب (فيه علتان) من علل تسع (و) علة (واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر) متعلق بقوله لا يلزم (والتنوين) عليه (لا يلزم خلو الاسم عنهما) لان الكسر والتنوين لا يزيلان شيئا مما دل عليه فكيف

فالمفرد هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وقيل تفصيل اقتضاء المعنى المقتضى فانه تارة يقتضى الحركات الثلاث وتارة يقتضى الحروف الثلاث وتارة بعضها ومن البين ان المعانى المقتضية للاعراب انما يقتضى جمع الامور الثلاثة وعدم الجر على مقتضاها فى بعض المواد انما هو بوجود المانع المقتضى خلاف مايقتضيه (قوله) ان الاسم الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا اولا بقرينة ذكر المثنى والمجموع بعد. واراد النقض بما سيجئ من الاسماء الستة ولواحق المثنى والمجموع اذ لا يمكن القول بان المصنف قد احترز عن ذلك بالمفرد اذ المضاف ليس بمفرد والاولى ان يستوفى شئ من المضاف الحركات الثلاث واجيب بان ذلك خرج بقيد المنصرف لان الاسم المعرب بالحروف واسطة بين المنصرف غيره ويرده قول المصنف فيما بعد غير المنصرف مافيه علتان فانه صريح فى عدم الواسطة نعم يلزم اثبات الواسطة على ما اشتهر بينهم فانهم فسروا المنصرف بانه الذى يدخله الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبهة الفعل وفسروا غير المنصرف بانه الذى

يزيلان العلتين اوالعلة الواحدة وانما قال عند المصنف غير المنصرف كذا لان عند غيره غير المنصرف مالايدخله الجر والتنوين فبدخولهما يكون منصرفا عند ذلك الغير لانتفاء شرطه (وقيل المراد بالصرف) في قوله ويجوز صرفه (معناه اللغوى) وهو المنع لان الصرف في اللغة المنع يقال صرفه اى منعه (لا) معناه (الاصطلاحى) وهو في الاصطلاح مادخله الكسر والتنوين (والضمير في صرفه راجع الى حكمه) وحينئذ فيكون معنى ويجوز صرفه ويجوز منع حكم غير المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ايضا يكون سلب الامتناع (للضرورة) (اى لضرورة وزن الشعر) فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والاصل في الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج الى العلتين او الى الواحدة قيل ضرورات الشعر ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتأخير وخروجه عن الاعراب الى وجه آخر على طريق التشبيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث والتصغير (اورعاية قافية)عطف على وزن الشعر اى اولضرورة رعاية قافية الشعر (فانه) اى الحال والشان (اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثير اما (نصب على الظرفية ولفظ ماصفة له اى ففي كثير من الزمان متعلق بقوله (يقع من منع صرفه) اى من كونه غير منصرف (انكسار) الشعر وهو نقصان حركة او حرف في البحور (يخرجه) اى يخرج الانكسار الشعر (عن الوزن) فيجعل جعل غير المنصرف منصرفا لمحافظة وزن الشعر لان رعاية وزنه واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية الواجب اولى (او) يقع من منع صرفه (الزحاف) وهو تغيير اجزاء البحور ولكن لايخل بالوزن ولا يخرجه عنه ولكن (يخرجه عن السلاسة) فحينئذ يجوز صرف غير المنصرف لتبقى سلاسة كما في التناسب (اما الاول) اى اما مثل غير المنصرف الذى يقع من منع صرفه انكسار يخرج الشعر عن الوزن (فكقوله) اى قول فاطمة رضى الله عنها في تربة النبي عليه الصلاة والسلام حين قبر وتركته وقبضت قبضة من تربته عليه الصلاة والسلام فوضعتها على انفها فشمتها فبكت وقالت رضى الله تعالى عنها ماذا على من شم تربة احمد ان يشم مدى الزمان غواليا مدى الزمان امتداده وغوالي جمع غالية كنواصر في ناصرة بالفارسية خوشبوى والمعنى ماالذى اواى شئ على تربة احمد ان لايشم امتداد الزمان انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع شئ عليه كذا في الحاشية (صبت) مبني للمفعول بالتأنيث (على) متعلق به (مصائب) قائم مقام الفاعل لقوله صبت جمع مصيبة وهي النازلة من المكروهات يقال صلب اذ انزل من باب قال وجمعه مصائب واجتمعت العرب على الهمزة في الجمع

يعتزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويتحرك بالفتح في موضع الجر وعلى هذا تبقى اسماء كثيرة لا تدخل تحت واحد منهما منها جمع المذكر السالم فانه لايدخله الحركات الثلاث والتنوين فلا يكون منصرفا ولايعتزل عنه الجر والتنوين ولايحرك بالفتح فلا يكون غير غير منصرف فلم يدخل تحت واحد منهم وكذلك جميع مااعرب بالحروف لكنه خلاف مذهب المصنف والعجب ممن قلد المجيب مستدلا بانه قال في الايضاح فسروا المنصرف بانه الذى يدخله الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه الفعل وهذا لايصدق على المعرب بالحروف ولم يدر ان المصنف لم يستحسن ذلك وقال فيه لو قيل غير المنصرف مافيه علتان من التسع والمنصرف خلافه كان حصر اوانه جرى على هذا في تلك المقدمة بل الجواب ماتقل الشريف وارتضاه من ان المفردات المعربة بالحروف يعلم خروجها من هذا الحكم بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها فلا حاجة الى الاحتراز عنها لايقال انه بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان لايصرح بقيد

واصلها الواو لانه يجمع ايضا على مصاوب هو الاصل كذا فى الصحاح اى نزلت على نوازل (لوانها ❁) اى لوان تلك النوازل (صبت) اى نزلت (على الايام) المنورة بنور الشمس وضيائها (صرن) ماض معلوم جمع المؤنث وفاعله راجع الى الايام يعنى صارت تلك الايام (لياليا ❁) والفه للاطلاق بظلمة تلك المصائب لغلبتها على نور الشمس وكونها مانعة لتأثيرها على وجه الارض ولزيادة كثافتها حتى صارت الشمس منكسفة ومضمحلة فصارت الايام قبل غروب الشمس لياليا يعنى لو لم يجعل مصائب فى حكم المنصرف بادخال التنوين بل لو منع منه التنوين وجعل غير منصرف لكان المصراع الاول ناقصا عن المصراع الثانى بحرف لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء لان هذا البحر رجز مسدس فالمصراع الثانى مستفعل ثلاث مرات فلابد ان يكون الاول كذلك ليكونا متوافقين فى الوزن (واما الثانى) اى اما مثال غير المنصرف الذى وقع من منع صرفه انزحاف يخرجه عن السلاسة بوزن الظرافة لفظا ومعنى (فكقوله) اى كقول من مدح امامنا الاعظم (❁ اعد) امر من اعاد يعيد من باب الافعال على وزن اكرام اصله اعود سقط عينه و بقى اعد اى كرر (ذكر نعمان) بالنصب لانه مفعول اعد مضاف الى نعمان على وزن عثمان علم الامام لانه يقال له نعمان بن ثابت وكنيته ابو حنيفة (لنا) متعلق بقوله اعد اى كرر ذكر نعمان لنا (ان) بالكسر ان كانت الجملة استئنافية يعنى جوابا لسؤال مقدر نشأ من الامر بالاعادة او بالفتح ان كانت علة لذلك الامر بناء على حذف اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان كثيرا مثل قوله تعالى وان المساجد لله اى لان المساجد وقوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما اى لان كنتم فى قوم (ذكره ❁) اى ذكر نعمان بن ثابت (هو) الضمير للفضل على ماسيجئ (المسك) اى كالمسك وبين الشاعر وجه التشبيه بقوله (ماكررته يتضوع ❁) اى تنتشر رائحته يقال ضاع من باب قال اى تحرك فانتشرت رائحته وتضوع ايضا ماتضيع مثله كذا فى الصحاح لان المسك اذا حرك تنتشر رائحته كذلك الامام الاعظم اذا كررت مناقبه الجميلة وخصاله الحميدة ينتشر منه المسائل التى هى اعز من المسك فالتشبيه فى الرائحة والتلذذ لا فى العزة لكون الامام ومسائله اعز من المسك (فانه) اى الشان (لو) جعل نعمان غير منصرف ومنع منه الجر والتنوين و(فتح نون نعمان) فى موضع الجر (من غير تنوين يستقيم الوزن) ولا تنكسر لان بحره فعولن مفاعيلن مرتين (ولكن يقع فيه) اى فى الوزن (عن السلاسة كما يحكم به) اى بالخروج عن الوزن (سلامة الطبع) فان لو كسر ونون يدغم التنوين فى لام لنا لانه يلزم حينئذ اجتماع المثلين والاول ساكن والثانى متحرك لان التنوين نون ساكنة فيزول الثقل الذى حصل من اجتماع المثلين فتحصل السلاسة واما لو فتح النون ونون ادغم لحصلت السلاسة فيه دون

الانصراف ههنا احتراز عنه لانها اسماء محصورة وغير المنصرف لايكاد ينصرف فى عدد فاحتيط فى الاحتراز عن غير المنصرف كيلا يقع غلط فى امور كثيرة واكتفى فى الاحتراز عن المحصور بادنى شئ اذ ليس الاعتناء بحاله كالاعتناء بمالم ينحصر (قوله اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما لانه للاحتراز عنه مع ظهور ان ليس المراد بالكسر غير السالم بان يكون صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفردة ويكون بعضه مخالفا لبعض فى الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ فلا يرد النقض بامثال سنين لانها ليست بهذه الصفة (قوله جاء فى رجل قيل الاحسن الالطف ان يمثل بجاء طلبة بكسر اللام فانه مفرد بمعنى المفعول وذلك مما لا يلتفت اليه اذ من المعلوم ان الرجل اظهر من الطلبة لانعدام اللبس فيه واحصر منها فهو احسن واولى واما قصد التخنيس من الصناعات البديعية فما لايناسب المقام كاولا يخفى على اولى النهى وذوى الافهام (قوله وهو مايكون بالالف والتاء يعنى ان المراد من الصيغة سواء كان جمع

الاول ومخالف للقياس ايضا امالوفتح بلاتنوين فلايدغم وان كان بين النون واللام مناسبة لكون النون مفتوحة بلاتنوين ومع هذا هما فى كلمتين فلم يزل الثقل ولم تحصل السلاسة لان حصولها مبنى على زوال الثقل بالادغام (فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضرورى) لانه لايخل بالوزن كماعرفت ومايخل به لم يكن ضروريا (فكيف يشمله) اى الزحاف (قوله للضرورة) حتى يدخل فى عموم قوله للضرورة فيفسر (قلنا الاحتراز عن بعد الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه) اى عن ذلك البعض الاظهار ههنا فى مقام الاضمار اى فى مقام ان يقال اذا امكن عنه لئلا يلزم الالتباس فى الضمير المستكن يعود الى احتراز والمجرور الى البعض اوعلى العكس فاظهر احترازا عنه (ضرورى عند الشعراء) فههنا يمكن الاحتراز عن الزحاف بجعل غير المنصرف منصرفا اوفى حكمه بادخال الكسر والتنوين عليه فيشمله قوله للضرورة فيدخل فيه (واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما فى قوله) اى فى قول من مدح النبى عليه السلام (٠ سلام) مبتدأ لانه متخصص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليك اى سلامى اى سلام من قبلى اى التنزيه من كل آفة ونقيصة والتبرئة من كل عيب وشينة (على خير) اصله اخير لانه اسم تفضيل حذفت الهمزة للتخفيف استعمل بالاضافة الى (الانام) وهو مفرد اللفظ مجموع المعنى (وسيد ٠) عطف على خير عطف تفسير اصله سيود على وزن فيعل فادغم اى مقتداهم الجار والمجرور خبر (حبيب) بدل من خير بدل الكل للتدرج من الادنى الى الاعلى فعيل بمعنى مفعول اوبمعنى فاعل والاول اولى مضاف الى (اله العالمين محمد ٠) عطف بيان له (بشير) فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى مبشر للمؤمنين بالمغفرة والرحمة فى دار الجنان مبالغا فى التبشير خبر مقدم (نذير) وهو ايضا فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى منذر للكافرين ومخوف اياهم بالخلود فى النار والعاصين بالعذاب والسخط مبالغا فيه هو خبر بعد خبر وهذا من قبيل تعدد الخبر بلا عطف (هاشمى) اى منسوب الى قبيلة هاشم (مكرم ٠) اسم مفعول من التفعيل للتكثير والتكثير فى الفعل مثل غلق زيد الابواب والتكثير ههنا فى التعلق لانه مكرم عند الله واهل سمواته واهل ارضه بل عند كل الخلائق ويجوز ان يكون التكثير فى الفاعل (عطوف) فعول بمعنى فاعل من عطف اذا اشفق يعنى شفيق على امته وبابه ضرب (رؤف) وهو ايضا فعول بمعنى فاعل من رأف بابه قطع اى ذوى العطف والرأفة يعنى ذو الشفقة مبالغة والمحبة لمن اتبعه كما قال جل ذكره فى نظمه الكريم واخفض جناحك لمن اتبعك وهذه كلها اخبار متعددة بغير عطف (من) موصول مرفوع محلا على انه مبتدأ (يسمى) فعل مضارع مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول (باحمد ٠) مفعول الثانى لانه قد يتعدى الى المفعول الثانى بحرف الجر وقد يحذف اتساعا قال فى الصحاح يقال سميت فلانا زيدا وسميته بزيد (فانه) اى الحال

مذكر اومؤنث من لفظه اوغيره لئلا يخرج نحو سبحلات وسفر جلات من جموع المذكر واذا عرفت هذا عرفت ان ماقيل ينبغى ان يضم اليه اولات جمع ذات من غير لفظه كما ضم اولو الى جمع المذكر السالم صدر من غير فكر لانها داخلة فيه بالضرورة (قوله فانه قد علم اى حكمه من جهة الاعراب اذ المعلم وكذا المقصود علمه انما هو ذلك فلا تلتفت الى ماقيل من ان الاحتراز ليس لانه علم بل لانه لايشاركه فى هذا الحكم (قوله بكسر الكاف الى قوله فلايضاف الا اليها فى القاموس وحمو الرجل ابو امرأته او اخوها اوعمها (قوله ولكن مطلقا هذا يدل على ان المشار اليه فى قوله فاعراب بعده الاسماء الستة ليس خصوصيات الالفاظ المعتبرة بهيئاتها المذكورة بل كل مايحكم عليه بانه من الاسماء الستة (قوله مضافة وقع هذا القيد فى سائر النسخ مقدما على مابه الاعراب فيحمل ان يكون التقديم من الشارح قدس سره تنبيها على كونه انسب لان الظاهر ان قوله مضافة حال من المستتر فى الظروف عامل فيه او الحال لاتقدم على العامل

والشان (لو قال) الشاعر (باحمد) بفتح الدال فى موضع الجر على انه غير منصرف (لايخل بالوزن) اى لايكون فى الوزن خلل بجعل احمد فى هذا البيت غير منصرف لان وزنه مستقيم لانه فعولن مفاعلين مرتين (ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروى) وهو بفتح الراء وكسر الواو فى اللغة التمام وههنا المراد منه الحرف الذى تكرر فى آخر الابيات لكون ذلك البيت تاما به (فى سائر الابيات الدال المكسورة) اى الدال المتحركة بالكسرة كما فى البيت السابق ففى هذا البيت لو لم يكسر لاختلفت القافية فجعل قوله باحمد فى حكم المنصرف بادخال الكسر عليه (او للتناسب) عطف على قوله للضرورة باعادة الجار وانما اعاده اشارة الى ان التناسب مستقل غير داخل فى الضرورة واليه اشار الشارح بقوله (اى يجوز صرف غير المنصرف) اى لايمتنع ولايجب جعل غير المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ههنا سلب الامتناع والوجوب لان جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لايمتنع ولايجب بل يجوز ان يبقى على حاله غير منصرف (ليحصل التناسب بينه) اى بين غير المنصرف (وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم) اسم فاعل من اهم اى لزم اذ يقال امر مهم اى لازم (عندهم) اى عند العرب سواء كان فى النثر كما فى قوله تعالى ❊ انه يبدئ ويعيد ❊ بضم الياء فى الاول والقياس الفتح لانه من بدأ مثل قرأ او فى الشعر كما فى قوله ❊ قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه ❊ قلت اطبخوا لى جبة وقميصا ❊ فانى باطبخوا مكان خيطوا لمناسبة طبخه وان اختلفا اسما وفعلا والحاشية ولذا صار السجع من محسنات الكلام ومثل هنأنى الشئ ومرأنى مع ان اللغة امرأنى منه فى التنزيل هو يبدئ ويعيد واللغة المشهورة يبدأ وروى ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب ياخار فان الركب قد جاروا فقال الكاتب ياسيدى الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه التناسب الى هنا كلامه (وان لم يصل) اى كون رعاية التناسب بين الكلمات امرا مهما لم يصل (الى حد الضرورة) ولم يمثل مثلا للضرورة لشهرة نظائره ومثل للتناسب لقلته لان الكثير لكثرته لايحتاج الى التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان وقيل لما كان امر التناسب ابعد مايظن لان غير المنصرف اصل كلى فانصرافه بادنى شئ مما يستبعد ويستغرب مثل له باوثق كلام بقوله (مثل سلاسلا واغلالا) (حيث صرف) فيه (سلاسلا) وادخل التنوين عليه (لتناسب المنصرف الذى يليه اعنى) بالمنصرف (اغلالا) فانه منصرف اذ ليس فيه سبب من الاسباب التسعة المعتبرة واما سلاسلا فهو غير منصرف للجمعية فانه كمساجد واساور (فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع غير المنصرف الذى صرف) وهو سلاسلا (والمنصرف) عطف على غير المنصرف (الذى صرف غير المنصرف لتناسبه) اى لتناسب غير المنصرف المنصرف والا لكان الانسب ان يقول المصنف سلاسلا فقط وفى الحاشية اراد بقوله واغلالا الخ ان ذكر اغلالا ليس بزائد لان المقصود تمثيل للمجموع وقال

المعنوى وهذا القدر من التغيير جائز لا محالة وان يكون نسخة كذلك بل القضية مانعة الخلو اذا احتمال كونه من الغفلة عن فوات الترتيب فى غاية البعد (قوله لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف فانه لما اكتفى فى بيان اشتراط كونها مكبرة وموحدة بالامثلة ظهر الاحتياج الى بيان ان الاضافة الى الكاف غير مشروط بل اللازم عدم الاضافة الى الياء واضافتها الى جميع ماعدا على السواء فان هذا التوهم لايندفع الا بالبيان وهذا احسن مما ذكره الشريف من ان خصوصية المضاف اليه فقط فى غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح به ثم انك قد عرفت ان شرائط هذه الاسماء ثلاثة اثنان منها يظهر من الامثلة والثالث يحتاج الى تنبيه فقول البيضاوى فى تلخيص هذه المقدمة والاسماء الستة مكبرة مضافة الى غير الياء بالواو والالف والياء ليس كما ينبغى اذ كان والمناسب الثالث منها ايضا او ترك ماعدا الاضافة اعتمادا على ماأتى به من الامثلة وماقيل من ان فيه زيادة على الكافية احتراز عن المصغرة فانها بالحركة لكنها داخلة فى المفرد المنصرف فلا حاجة الى

ايضا والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا فى هذا التركيب اى فى تركيب قوله سلاسلا واغلالا ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وبيان زواله اراد ان يبين السبب الذى يقوم مقام السببين فقال (ومايقوم مقامها) (اى العلة الواحدة) فيه اشارة الى ان لفظة ما موصولة فتكون اشارة الى ماسبق فى تعريف غير المنصرف بقوله او واحدة منهما لان الموصول فى حكم لام التعريف (التى تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان) حقيقة او حكما يشير الى ان الخبر متعدد بالعطف او الى ان الخبر محذوف والمذكور تفسير له وهو الى ليكون اولا اجمالا ثم تفصيلا (قامت كل واحدة منهما) اى من تلك العلتين لقوتها وكمالها حتى اثرت تاثير العلتين لماسبق ان الشئ اذا قوى يقوم مقام الشيئين بل مقام الاشياء (مقام العلتين) الضعيفتين (لتكررها) اى لتكرر كل واحدة منهما (احديهما) اى احدى العلتين المكررتين القائم كل واحدة منهما مقام علتين (الجمع) لا مطلقا بل الجمع (البالغ الى صيغة منتهى الجموع) وسيأتى تفسير صيغة منتهى الجموع ومعناه اعلم ان الاكثرين ذهبوا الى ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له فى الآحاد العربية وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير اى يجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى كذا فى الرضى والى الثانى اشار الشارح بقوله البالغ الى صيغة منتهى الجموع (فانه) اى الشان (قد تكرر فيه) اى فى هذا الجمع (الجمعية حقيقة) نصب على انه تمييز او على المصدرية اى تكررا حقيقيا (كالكالب) لان المفرد فيه كلب وجمع على اكلب وعلى هذا الجمع جمع مرة اخرى على اكالب فتكررت فيه الجمعية تحقيقا وهو فى اللغة الحرص يقال فلان كليب اى حريص ويسمع الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا طرده لم يذهب (واساور) جمع اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال اساورة مع التاء ايضا ومثل مثالين احدهما من جنس الحيوانات والآخر من الجمادات (واناعيم) وهى جمع انعام وهو جمع نعم بفتح النون والعين وهو المال الراعية واكثر مايقع هذا الاسم على الابل وانما اطلق عليها غالبا لان النعم معناه النعمة والابل نعمة محضة لا توجد فى غيرها حيث يؤكل لحمها ويشرب لبنها ويركب ويحمل عليها ويلبس جلدها ويستعمل بعض عظامها وهذا المعنى لا يوجد فى غيرها من الاموال واراغيف جمع رغيف ولم يمثل له من الجمادات لقلته او اكتفاء بماسبق (او حكما) عطف على حقيقة يعنى لا يتكرر الجمعية فيه حقيقة بل جمع مرة واحدة الا انه لما وازن ماتكرر فيه الجمعية اخذ حكمه فصار كأنه تكرر فيه الجمعية حقيقة (كالجموع الموافقة لها) اى للجموع التى تكرر فيها الجمعية حقيقة (فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد) جمع مسجد فانه موازن لاساور واكالب (ومصابيح) مصباح فانه اسم آلة فوزنه مفعال ومفعل كمفراض ومفتاح ومحلب ومجزم وهو موازن لاناعيم فى الاشياء المذكورة فلما شابه هذا الجمع الجموع التى تكرر فيها الجمعية

الاحتراز عن نحو آباء لدخول فى المكسر ولا عن نحو ابوين وابين لدخولهما فى المثنى والمجموع ويمكن ان يقال دخول هذه الاشياء ظاهر بخلاف المصغرة فان يتوهم اشتراكها مع المكبره فلابد من الاحتراز والا فلا حاجة الى ذكر مضافة الى ذكر مضافة الى آخره لان المفردة داخلة ايضا فى المفرد المنصرف ليس بمستقيم اما اولا فلان الاحتراز عما لا يشترك فى هذا لازم لا محالة كيف ومن البين ان الطالب لا يفهم من اطلاق الاسماء الستة الا اتحاد الحكم واما ثانيا القول بان المبتدى يتوهم اشتراكه المصغرة ولا يتوهم اشتراك غيرها من التثنية والجمع تحكم باطل واما ثالثا فلان تعليل نفى الاحتياج عن قيد الا ضافة بان المضافة المفردة داخلة ايضا المفرد المنصرف يشتمل على التناقض البين فانه صريح فى كون تلك الاسماء مضافة الى غير الياء داخلة تحت حكم المنصرف فيكون الحكم عليها بان اعرابها بالراء والالف والياء مقارنا للحكم بانه بالضمة والفتحة والكسرة (قوله وانما اختاروا واسماء ستة لا يخفى ان هذا هو الوجه المناسب لما قبله وما

تحقيقا صار كأنه تكرر فيه الجمعية تحقيقا (و) (ثانيهما) اى ثانية العلتين المكررتين اللتين قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها (التأنيث لكن لا مطلقا) اى الا انه لا يكون التأنيث قائما مقام السببين حال كونه مطلقا (بل) لا يقوم الا فى (بعض اقسامه) لان اقسام التأنيث اثنان باعتبار العلامة احدهما التاء وهى الاصل فيه ولذا تكون ملفوظة مثل طلحة وقائمة ومقدرة مثل زينب وقدم ودار ونار وهى لا تقوم مقام السببين ولا تكون سببا واحدا ايضا وان كانت اصلا الا بشرط العلمية لكونها عارضة غير لازمة لما دخلت هى عليه وثانيهما الالف وهى لا تقدر بل يجب ان تكون ملفوظة (وهو) ذلك البعض (الفا التأنيث) اصله الفان سقط النون بالاضافة (المقصورة) صفة الالف ولم يثن لكونها سببا واحدا ولان الف التأنيث المقصورة واحدة لا غير (والممدودة) عطف على المقصورة وهو صفة ايضا لان الممدودة الف التأنيث والهمزة مقلوبة منها والالف الاولى زائدة لتوسيع البناء حيث لا دخل لها فى التأنيث والالف الممدودة ايضا واحدة لا غير ولذا وصفها بصيغة الافراد ولما توهم من عطف الممدودة على المقصورة بالواو التى وضعت لمطلق الجمع وان كانا ضدين ان كلا هما علة لغير المنصرف لا واحدة منهما فسره دفعا لذلك التوهم بقوله (اى كل واحدة منهما) يعنى الممدودة تكون سببا مستقلا والمقصورة ايضا تكون سببا مستقلا لان مجموعها سبب واحد كما توهم (لحبلى) مثال الالف المقصورة (وحمراء) مثال للالف الممدودة (لانهما) اى لان الفى التأنيث الممدودة والمقصورة (لازمتان) اى لزمت كل واحدة منهما (للكلمة) التى لحقت هى بها (وضعا) اى لزوما وضعيا لا عرضيا كتاء التأنيث (لانفارقانها) اى لا تنفك كل واحدة منهما عما دخلت عليه هذه الفقرة تفسير لمعنى اللزوم (اصلا) يعنى ابدا مستمر فيكون منسوبا على الظرفية (فلا يقال فى حبلى) اى فيما لحقت الف التأنيث المقصورة به (حبل) بحذفها يعنى لا يقال فيما مؤنثه حبلى فى مذكره حبل لانه ليس مذكر لانه وصف لمن فى بطنه حبل ظاهر (ولا) يقال ايضا (فى) ما لحقت الف التأنيث الممدودة به مثل (حمراء) فى مذكره (حمر) بحذف الف التأنيث لان مذكره احمر لا احمر فعلم انهما لازمتان للكلمة بحيث لا تنفك كل واحدة منهما عنها فى وقت (فنجعل لزومها) للكلمة (اى لزوم كل واحدة منهما للكلمة التى دخل عليها (بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيث) فيهما (مكررا) ذاتا ووصفا يعنى صار ذاتهما تأنيثا ووصفهما تأنيثا آخر وهذا معنى تكرر التأنيث والحاصل ان الف التأنيث لم تكن موضوعة للفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للتأنيث فقط والفرق بينهما حاصل بنفس الصيغة لان صيغة المذكر احمر وصيغة المؤنث حمراء وهذا ايضا دليل على لزومها الكلمة (بخلاف التاء) التى هى للتأنيث (فانها ليست لازمة للكلمة) التى دخلت عليها (بحسب اصل الوضع فانها) اى التاء (وضعت) للتأنيث حال كونها (فارقة بين المذكر والمؤنث) لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان صيغة قائم تحتمل

قيل الاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف فى الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا غلط من وجهين احدهما ان المعرب بالحروف من التثنية والجمع وما الحق بهما لا ينحصر فى هذه بل منه كلتا واثنتان ثنتان وثلثون واخواتها وثانيها ان الملحق بالتثنية او الجمع فى حكم الاعراب لا يكون فرعا للمفرد كالتثنية والجمع والا لكان الشئ فرعا لنفسه فلا يصح القول بانه جعل فى مقابلة كل فرع اصل (قوله فى كون معانيها منبئة عن تعدد قيل الاولى فى كونها منبئة عن تعدد او يكون معانيها مستلزمة للتعدد لان المنبئ هو اللفظ دون المعنى ثم قيل وذلك فيما سوى الفم والهن ظاهر واما فيهما فخفى والاوجه ان يقال لمشابهتها المثنى . والجمع فى ان فيها حرف لين بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام وانت خبير بان المنبئ عن التعدد انما هو المعانى الموضوع لها تلك الالفاظ دون الالفاظ بخصوصها والا لكانت المهملات ذوات انباء ودونها باشتراك معانيها لظهور ان الالفاظ لا

للمذكر والمؤنث فوضع التاء للتأنيث فدخل عليه فعلم منه ان المجرد للمذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض كالمعدوم فلا يقوى ان يقوم مقام السببين ولم يؤثر واحد الا بشرط العلمية (فلو عرض اللزوم لعارض) بعد اللحوق (كالعلمية مثلا) يعنى مثلا ان يكون علما (لم يقول قوة اللزوم الوضعى) اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التأنيث الوضعى لكونه فى اصل عارضا فلم يقدر ان يقوم مقام السببين ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وجواز منع ذلك الحكم وبيان العلل التى تقوم مقام السببين اراد ان يفصل العلل المذكورة فى البيتين اجمالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو دأبه مصدرا بالفاء التفصيلية ومعرفا بلام العهد الخارجى ذاهبا الى ترتيب اللف والنشر فقال (فالعدل) قدمه فى كلا الموضعين لانه غير مشروط بشئ بخلاف البواقى وهو فى اللغة الصرف ويقال اسم معدول اى مصروف وفى اصطلاح ما عرفه المصنف (مصدر) من عدل يعدل وبابه ضرب (مبنى للمفعول) كالخلق بمعنى المخلوق والضرب بمعنى المضروب (اى كون الاسم معدولا) (خروجه) المصدر مضاف الى الفاعل (اى خروج الاسم) فخرج خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا ولان البحث فى الاسم (اى كونه) اى كون الاسم (مخرجا) فيه اشارة الى ان المصدر ايضا بمعنى المفعول لكن بالنقل الى باب الافعال لان الخروج لازم لا يجئ له مفعول ولا مجهول (عن صيغته) اى صيغة الاسم (الاصلية) (اى عن صورته التى يقتضى الاصل) اى الوضع اللغوى (والقاعدة) اى الاصطلاح والاستعمال (ان يكون ذلك الاسم) اى الاسم المعدول عنه (عليها) اى على تلك الصورة وقال فى الحاشية فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضى انتهى (ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات) اى ليست صيغة المصدر موضوعة بازاء المعنى الذى هو الموضوع له صيغة المشتقات ولان المصدر مشتق منه والاصل فى الاشتقاق ان يكون المشتق مغايرا للمشتق منه (فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم) اى الى ضمير راجع الى الاسم بقرينة المقام (خرجت المشتقات كلها) عن حد العدل لان المشتقات ليست باسم بل صيغة فلا يقال ان المشتقات معدولة عن مصادرها والياء فى قوله فباضافة متعلق بقوله خرجت المشتقات كلها عن تعريف العدل بسبب اضافة الصيغة الى ضمير يرجع الى الاسم (و) لا يخفى ايضا (ان المتبادر من) قوله (خروجه عن صيغة الاصلية ان تكون المادة) اى الحروف الاصلية التى ركبت الصيغة المدلول عنها منها (باقية) فى المعدول لانه ان لم تكن تلك المادة باقية فى المعدول لم يعلم انه معدول عنها لان بقاء المادة تكون قرينة العدول بل المتبادر انه غير معدول وانه اسم برأسه (والتغيير) بين المعدول والمعدول عنه (انما وقع فى الصورة فقط) كرباع عدل عن اربعة اربعة وكذا مربع وعمر وزفر عن عامر وزافر لانه اذا شرط كون المادة باقية وجب ان يكون التغيير فى الصورة لانه اذا لم يتغير فيها ايضا لا يتحقق العدل فوجب ان يقع التغيير

يقصد بها سوى الدلالة على معانيها الموضوع لها وقد شهد عليه ابن اخت خالة حيث قال ذلك فيما سوى الفهم والهن ظاهر واما فيهما فخفى اذ الظهور والخفاء فى ذلك انما يتصور من جهة المعنى هذا ثم ان ما ادعاه من التفاوت بحسب الظهور والخفاء غير مسلم وما زعمه اوجه غير وجيه فان سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم كذلك (قوله حين الاعراب سماعا) فان قلت هذا وهم صاحب الامتحان ظهر من ذلك ان فى قوله وانما اختاروا هذه الاسماء مصادرة كون المقدمة والمطلوب شيئا واحدا وهذا ليس كذلك اذ المعنى انما اختاروا هذه الاسماء دون غيرها من المحذوفة الاعجاز لانهم لم يسمعوا فى غيرها اعادة الحروف المحذوفة فذلك لبيان سبب الترجيح بعد بيان تحقق المشابهة المثنى من وجهين المصحح كل واحد منهما التشريكها له فى حكم الاعراب فلا يرد ما قيل من ان الظاهر انه جعل كلا من الانباء عن التعدد و وجود حرف صالح وجها لجهل الاعراب فى هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا

في الصورة (فلا ينتقض) حد العدل (بما) اى بكلمة (حذف عنه) اى عن تلك الكلمة (بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهذا الحسن الوجه وكذا محذوفة الاوائل مثل عدة ومقة وكذا محذوفة الاواسط كقول ومبيع فانه لا يقال لكل واحد منهما معدول عن اصله لكون المادة غير باقية فيها (مثل يدودم) فان اصلهما يدى ودمو مثل رحى وعصو حذف اللام منهما فبقى يدودم مثل رحى وعصا (فان المادة) اى الحروف الاصلية (ليست باقية فيهما) اى فى يدودم فلا يقال ان يداودما معدولا عن يدى ودمو لان الشرط وهو كون المادة باقية غير موجودة فيها (و) لا يخفى ايضا (ان خروجه) اى خروج الاسم (عن صيغة الاصلية يستلزم) اى يقتضى الاولى (اى مغايرة للاولى) اى للصيغة الاولى التى هى الصيغة المعدول عنها فى الوزن والهيئة كما مر من الامثلة لانه اذا لم تكن مغايرة لها تكون الثانية عين الاولى فلم يوجد الشرط وهو ان تكون المادة باقية والتغيير يكون فى الصورة فقط (ولا يبعد ان تعتبر مغايرتها لها) اى مغايرة الصيغة المعمولة للصيغة المعدول عنها (فى كونها) اى فى كون الصيغة الثانية للمعدولة (غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت) الصيغة (الاولى) وهى الصيغة المعدول عنها (داخلة تحته) اى تحت اصل وقاعدة (فخرجت) بهذا القيد (عنه) اى عن حد العدل (المغيرات القياسية) اى الاسماء التى غيرت قياسا كماو آل ومقول وعدة والتثنية والجمع والمصغر والمنسوب وغيرها مما يكون تغيرها قياسا لانها داخلة تحت اصل وقاعدة (واما المغيرات الشاذة) اى الاسماء التى تغيرت شاذا لا قياسا كالجموع الشاذة مثل اقوس وانيب والمصغرات الشاذة كعريب وعريس بغير التاء والقياس ان يصغر مع التاء والمنسوبات الشاذة مثل بصرى بالكسرة فى الاول لا فى بصرة وبدوى فى بادية وثلاثى ورباعى (فلا نسلم انها) اى المغيرات الشاذة (مخرجة عن الصيغ الاصلية) فانها لو كانت مخرجة عنها لما كانت شاذة وتكون ايضا داخلة تحت اصل وقاعدة ولذا حكم عليها بالشذوذ لان الشاذ ما خالف الاصل والقياس (فان الظاهر ان مثل اقوس) جمع قوس (وانيب) جمع ناب وهو السن (من الجموع الشاذة) بيان لهما وصفة لهما لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له مثل جاءنى رجل من بنى تميم (ليست مخرجة) وليس مع اسمها وخبرها خبران وهى ايضا معهما خبر لان فى قوله فان الظاهر (عما) اى عن الجمع الذى (هو القياس فيهما) لان القياس فى الاجوف الثلاثى المجرد ان يجمع على افعال للخفة فيكون القياس فيهما ايضا ان يجمعا على هذا الوزن (اعنى اقواسا وانيابا) لا على افعل لثقل الضمة على الواو والياء فى البناء الممتد وان كان ما قبلها ساكنا (بل انما جمع القوس والناب ابتداء) يعنى فى اول الوهلة (على اقوس وانيب) حال كون كل واحد منهما واقعا (على خلاف القياس) لما سبق ان الضمة على الواو والياء تكون ثقيلة فى الجمع مع

يستقيم لان الابن والاب والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى وجود حرف بدون اعادة اللام وذلك لان الوجه لجعل الاعراب فى هذه الستة دون غيرها بالحروف مجموع المصححين مع المرجع واعادة اللام لبيان ان كل واحد منهما مصحح على خياله (قوله) فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف لا يخفى ان هذا كالنتيجة لما قبله ومن لم يتفطن لذلك اعترض بان هذا مستدرك لاطائل تحته (قوله) وهو الجمع بالواو والنون قيل فيه نظر لان المصنف ذكر فى بحث الجمع فى شرحه ان قولى وان كان اسما فذكر علم يعقل باشتراط التذكير مع انه يعنى عن اشتراط التذكير التعبير بجمع الغافل عن التعبير او المتوهم انه اسم وليس معنى التركيب الاضافى مرادا فالمصنف لم يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم يمكن ادخال اخوات عشرين بان يراد بها ما على صورة الجمع المذكر وليس به ولا يخفى ان الامر كما ذكره الشارح والقول المنقول يمكن عن غفلة صاحبه

انه بنفسه قيل (من غير) متعلق بقوله بل انما جمع (ان يعتبر) مبنى للمفعول (جمعهما) اى جمع القوس والناب (اولا) اى قبل ان يجمعان على خلاف القياس (على) متعلق بقوله جمعهما ماهو القياس فيهما وهو (اقواس وانياب واخراج) عطف على قوله جمعهما اى من غير ان يعتبر ايضا اخراج (اقوس وانيب عنهما) اى عما هو القياس فيهما اذ لو كان كذلك لما حكم عليهما وعلى امثالهما بالشذوذ علم انهما ليس بمعدولين (وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم) اى بعض المصنفين والمعرفين (تعريف الشئ) اى شئ كان (بما) اى بتعريف (هو اعم منه) اى من المعرف بحيث يكون ذلك التعريف شاملا لغير المعرف ايضا (اذا كان المقصود منه) اى من التعريف (تمييزه) اى الشئ المعرف المصدر مضاف الى المفعول (عن بعض ماعداه) لان كله كما اذا قلت فى تعريف الفعل مثلا اذا اردت تميزه عن بعض ماعداه الفعل مادل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن بعض الاسماء وعن جميع الحروف وان دخل فيه المصادر كلها والمشتقات ايضا لحصول الغرض والمقصود اذا كان الامر كذلك (فيمكن ان يقال المقصود) من هذا التعريف (ههنا) اى فى هذا البحث (تمييز العدل عن سائر العلل) التى شاركته فى العلية (لا عن كل ماعداه) سواء كان ما عداه علة اولا (فحيث حصل بتعريفه) اى بتعريف العدل (هذا التمييز) اى تمييز العدل بهذا التعريف عن سائر العلل (لا بأس بكونه) اى بان يكون تعريف العدل (اعم منه) بان يدخل فيه مالا يكون علة لما عرفت ان المقصود من تعريفه خروج سائر العلل عنه واذا خرجت تم المقصود فلا بأس بدخول مالبس بعلة فيه (فحينئذ) اى حين كون المقصود من هذا التعريف تمييز العدل عن سائر العلل وحين كون ذلك المقصود حاصلا ايضا من هذا التعريف (لا حاجة فى تصحيح هذا التعريف اى تعريف العدل (الى ارتكاب تلك التكلفات) الثلثة تكلف تغاير صيغة المصدر لصيغة المشتقات وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتغير انما يكون فى الصورة فقط وتكلف اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها فى صيغة اخرى مغايرة للاولى اما فى الوزن واما فى الدخول تحت اصل وقاعدة فدخول تلك المحترزات لا يضر لانها ليست من العلل التسع ولما فرغ من بيان فوائد القيود اراد ان يبين سبب العدل فى الامثلة المذكورة وشرطه ايضا فقال منبها (واعلم انا نعلم قطعا) اى جزما وعلما قطعيا (انهم) اى النحاة لما وجدوا ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر) وامثالها (غير منصرف) فى كلام العرب واستعمالهم (و) الحال انهم (لم يجدوا فيها) اى فى هذه الامثلة او عطف على مدخول لما اى ولما يجدوا فيها (سببا ظاهرا) يقتضى عدم انصرافها من الاسباب التسعة (غير الوصفية) فى الاربعة الاول (او) غير (العلمية) فى الاخير والوصفية او العلمية وحدها لم تؤثر فى منع الصرف لكون اجتماع السببين او تكرر واحد منها شرطا وهما ليسا كذلك (احتاجوا) اى النحاة (الى اعتبار سبب آخر) غير الوصفية او العلمية من الاسباب

فان المصنف قال فى الشرح معترضا عليهم اهمل النحويون ذكر اولو وعشرون واخواتها فى هذا الموضع ولا يصح دخوله فى جمع المذكر السالم لان حقيقة هذا الجمع ثبوت مفرد يلحق آخره واو او ياء ونون وليس اولو كذلك وعشرون واخواتها ليس جمعا فيندرج فى قولنا جمع المذكر السالم اذلم يرد جمع عشر فى عشرون وثلث فى ثلاثون بخلاف سنون وارضون فانه وان لم يكن جاريا على القياس فانه من باب الجمع المذكر السالم فقد اندرج فيه هذا كلامه وهو صريح فى ان معناه الاصطلاحى هو الجمع بالواو والنون فانه قال حقيقة هو الجمع ثبوت مفرد آخره واو اوياء ونون والشئ اذا كان له معنيان لغوى واصطلاحى حقيقة عند اهل هذا الاصطلاح فانهم لا يريدون به معناه اللغوى الا عند قيام القرينة ومن ذلك تبين عدم الاحتياج فى تعليل المراد الى ان يقول المصنف وحقيقة جمع المذكر السالم واما ذكره فى بحث الجمع فلا ينافى ما مر اد هو نظر آخر فان قوله فيه وشرطه

التسعة لما سبق ان الاسم المعرب لا يكون غير منصرف الا ان يكون فيه سببان منها او تكرر واحد منها لكون الصرف اصلا فيه (ولما يصلح) وهذا عطف على مجموع الشرط والجزاء الاول على الاول والثانى على الثانى بحرف واحد حتى يكون من قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بحرف واحد فيكون من توابع لما اى ولما لم يصلح (للاعتبار) اى اعتبار سبب آخر مع احدهما من الاسباب التسعة (الا العدل) لانه ليس فيها جمع معتبر ولا تأنيث لا لفظا ولا تقديرا ولا عجمة ولا وزن الفعل ولا الالف والنون ولم تجتمع العلمية مع الوصف فانتفى اعتبار العدل لان انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء المقسم (اعتبروه فيها) اى اعتبر النحاة العدل فى هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للعدل وسبب آخر (لانهم) عطف على قوله انهم اى لان النحاة (تنبهوا) من التنبه (للعدل فيما عدا عمر) اى فى مثال غير عمر (من هذه الامثلة) بل نعم ان هذه الامثلة مشتركة اعتبار العدل والتنبه لانها مستوية الاقدام فيه (فجعلوه) اى ما عدا عمر (غير منصرف للعدل وسبب آخر) وهو الوصفية واما حال عمر فسكوت عنه (ولكن) استطراد من قوله اعتبروه اى اعتبروا العدل فى هذه الامثلة الا انه (لابد فى اعتبار العدل) مطلقا سواء كان فى هذه الامثلة اولا (من امرين) يعنى فى اعتبار العدل مطلقا شرطان (احدهما) اى احد الامرين (وجود الاصل للاسم المعدول) لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد لم يكن اعتبار العدل فكيف يوجد العدل الذى هو الفرع لان المعدول فرع فرع المعدول عنه (وثانيهما) اى ثانى الامرين (اعتبار اخراجه) اى اخراج المعدول (عن ذلك الاصل) اى الاصل الذى وجد لان مجرد وجود الاصل لا يكفى للعدل (اذ لا يتحقق الفرعية) اى فرعية المعدول (بدون اعتبار ذلك الاخراج) لما سبق ان وجود الاصل لا يكفى فى اعتبار العدل ما لم يعتبر الاخراج (ففى بعض تلك الامثلة) اعنى ما عدا عمر (يوجد دليل غير منع الصرف) وسيبين الشارح ذلك الدليل فى عقيب كل مثال يعنى يوجد فى ذلك البعض دليل سوى منع صرفه يدل (على وجود الاصل المعدول عنه) يعنى على ان الاصل المعدول عنه موجود (فوجوده) اى فوجود ذلك الاصل (محقق) اى ثابت (بلا شك) ولا شبهة واذا عدل عنه يكون العدل تحقيقا اى محققا ولهذا القسم يقال العدل التحقيقى لتحقيق اصله والعدول عنه ايضا (وفى بعضها) اى بعض تلك الامثلة (لا) يوجد (دليل) يدل على الاصل المعدول عنه (غير منع الصرف) ولا سبب لا يكون غير منصرف بعلة واحدة فى كلامهم وذلك البعض مثل عمر وزفر (فيفرض) مبنى للمفعول اى فيقدر (له) اى لذلك البعض (اصل ليتحقق العدل) اى حتى يقع (باخراجه) اى باخراج ذلك البعض (عن ذلك الاصل) اى عن اصل المقدر له لانه اذا لم يقدر له الاصل ولم يخرج عنه يلزم ان يوجد اسم غير منصرف بعلة واحدة فى كلامهم وذلك غير جائز لان العلة الواحدة لم تؤثر فى منع الصرف فيكون

ان كان اسما فذكر بعد ان قال فالصحيح المذكر والمؤنث المذكر ما لحق الى آخره احوجه الى المعذرة بهذين الطريقين على ان الشيخ الرضى اعترض عليه قائلا لا شك فى برودة هذين العذرين وقد ظهر لك مما سبق فساد خاتمة ما قيل ايضا فان اخوات عشرين لا يمكن ادخالها فى معنى الاصطلاحى لان شيئا منها ليس بجمع كما عرفته (قوله) والا لصح اطلاق عشرين على ثلاثين وهذا مما لا شك فيه عاقل وما قيل ان ما ذكره لا يفيد ان ثلاثين فما فوقها ليست جموعا فى الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما يفيده هو ان يقال الاعداد ملتئمة من الاحاد وحاصله من تكرار الاحاد لا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كاولى فى انها لاواحد لها من لفظها غلط من وجهين احدهما ان الخاص هو العام مع زيادة امر واذا كانت هذه جموعا فى الاصل يلزم ان يكون صدقها على تلك العشرات وغيرها مما هو دونها وفوقها على السواء فلا يتصور فيها ذلك التغليب وثانيهما ان الاحاد ايضا

اصل هذا البعض مقدراً ولهذا يقال له العدل التقديري لكون اصله مقدرا ولهذا قال الشارح (فانقسام العدل الى) العدل (التحقيقي و) العدل (التقديري) حتى صار العدل قسمين (انما هو) اى ليس ذلك الانقسام الا (باعتبار كون ذلك الاصل محققا اومقدرا) نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققا بلاشك كان العدل محققا ايضا بلاشك واذا كان مقدرا كان العدل مقدرا لان الفرع يتبع الاصل (واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل) اى المحقق اوالمقدر نظرا الى الامر الثانى (ليتحقق) يعنى ليقع (العدل فلا دليل عليه غير منع الصرف) لان الاصل فى اعتبار العدل ليس الا وجود تلك الامثلة غير منصرفة بعلة واحدة فى كلامهم (فعلى هذا) اى على انقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى باعتبار الامر الاول (قوله) اى قول المصنف (تحقيقا) معناه) اى معنى هذا القول لا اعرابه العدل خروجه عن صيغته الاصلية (خروجا كائنا عن اصل محقق) اى موجود (يدل عليه دليل غير منع الصرف) وهذا بيان لحاصل المعنى والا فاعرابه على الحالية من الصيغة اى حال كونها محققة وتأنيث المصدر الواقع حالا من المؤنث ليس بلازم ضمير فيه كذا قيل او بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل والمفهوم من تقدير الشارح هذا المعنى لان الخروج يكون محققا اذا كان الاصل محققا (كثلاث) اى خروجا كائنا كخروج اوخروجا مثل خروج ويجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف اى مثاله مثل ثلاث (ومثلث) وزنهما فعال ومفعل عدلا عن ثلاثة ثلاثة مكررا (والدليل) اى الذى يدل (على اصلهما) اى اصل ثلاث ومثل (ان فى معناهما) اى فى معنى كل واحد منهما (تكرارا دون لفظهما) اى ليس فى لفظ كل منهما تكرار بل التكرار ليس الا فى معناهما لانه اذا قيل جاءنى القوم ثلاث اى حال كونهم مفصلين بهذا التفصيل وهو كون الجائين ثلثة ثلثة مرة وثلثة مرة اخرى وثلثة اخرى مرة اخرى الى ان ينتهى القوم تعلم ان الجائين هكذا جاؤا (والاصل) فى الالفاظ (انه) اى الشان والحال (اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا) اى كما ان المعنى مكرر (مكررا) لان اللفظ يتبع المعنى لان المقصود المعانى والالفاظ قوالب لها ودالة عليه فعند افراد المعنى يلزم افراد اللفظ وعند تكرره يلزم تكرره (كما فى) قوله (جاءنى القوم ثلاثة ثلثة) حال من القوم مأول بلفظ واحد والمشتق ايضا اذ يصح ان يقع مادل على هيئة حالا عند المصنف اى مفصلا بهذا التفصيل كما فصلناه لك فلما كانت العبارة عن الحال كلا اللفظين معا اجرى اعراب اللفظ الواحد عليهما جميعا (فعلم) من هذا التقرير (ان اصلهما) اى اصل كل واحد من ثلاث ومثلث (لفظ مكرر وهو) قولك (ثلثة ثلثة) وقد عدل ثلاث ومثلث عن هذا الاصل تخفيفا فى اللفظ لان ثلاث اخف من ثلثة ثلثة ان معناهما واحد وفى الرضى وذلك انا وجدنا ثلاث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما

مراتب الاعداد لان العدد اسم من قولك عدد الشئ عدا اذا احصيته وكل واحد من الواحد الى المائة فصاعدا اسم لمرتبة من مراتب العدد فالقول بانها ملتئمة من الاحاد حاصلة من تكرارها لامن تكرار مراتب الاعداد تناقض ظاهر على ان اولى ليس كثلاثين فان معناه اصحاب وذوون من غير حصر فى مرتبة واحدة ولذا قيل جمع من غير لفظه واما هذا فهو اسم موضوع لهذا العدد المخصوص كالواحد من غير فرق فلا يصح القول بانه جمع كما لايخفى (قوله) وايضا هذه الالفاظ قيل لو قال مجموع هذه الالفاظ الى آخره لكان فيه لطافة كأنه اراد ان هذه الالفاظ كل منها بمجموع المعنى فيحسن هذا التعبير لاشعاره به ولا يخفى ان هذا بمراحل عن قصد الشارح بعيد بل هو غير صحيح لما اشير اليه فتدبر (قوله) وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته قيل الاولى تركه مع ملحقاته لان بيان الوجه فى الاصل يغنى عن مؤنة البيان فى الملحق ولانه لا يساعده قوله لا فرعان للواحد بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع ولا

وتقسيم امرئ ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت جزءً جزءً وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرر عملا بالاستقراء فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر الى هنا كلامه (وكذا) اى كالحال فى ثلاث ومثلث خبر مقدم (الحال) مبتدأ مؤخر (فى احاد وموحد) عدل كل واحد منهما عن واحد واحد (وثناء ومثنى) عن اثنين اثنين وثلاث ومثلث منتهيا (الى رباع ومربع) فالغاية هنا داخلة تحت المغيا لا نعلم قطعا ان حكم الغاية ههنا كحكم المغيا او يجعل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم (بلا خلاف) لاحد فى ان هذه الامثلة غير منصرفة لورود النص فيها صريحا مثل قوله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع واحاد وموحد قياسا عليها لكونها معدولين عن واحد واحد اللذين هما اصل فى العدد (وفيها) اى فى الاسماء التى كانت (وراءها) اى بعد هذه الاسماء الجار والمجرور خبر مقدم منتهيا (الى عشار ومعشر) المعدول كل واحد منهما عن عشرة عشرة فالغاية ايضا داخلة فى المغيا (خلاف) مبتدأ مؤخر فى انها منصرفة او غير منصرفة فبعضهم ذهب الى انها غير منصرفة لان السبب الذى يوجد فيها دونها وهو العدل والوصفية قد وجد فيها ولان الاشتراك فى السبب يستلزم الاشتراك فى الحكم وبعضهم ذهب الى انها منصرفة لكون الاصل فى الاسم الصرف (والصوب) اى الحق من المذهبين (مجيئها) اى ان تكون غير منصرفة لما قلنا (والسبب فيمع صرف ثلاث ومثلث) اى السبب الذى يقتضى عدم صرفهما (واخواتها) اى اشباههما من السباق والسياق يعنى من احاد الى معشر عند سيبويه (العدل) الحقيقى (والوصف) اللازمة (لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلاثة ثلاثة) اى الوصفية التى حصلت لهما بالتركيب لان ثلاثة وضعت اسما لمرتبة معينة من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى الوصف فيه فلا وصف فيه فى اصل الوضع ويدل عليه اضافته الى المعدود نحو ثلاثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت بالتركيب ليكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض واما بالعارض فهو عارض (صارت) اى الوصفية (اصلية فى ثلث ومثلث) لان المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءنى رجال ثلاث ولا يقال جاءنى ثلاث رجال والحال ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتغايرا وضعا (لاعتبارها فيما وضعاله) اى لكون الوضعية معتبرة فى المعنى الذى وضع كل واحد من ثلاث ومثلث له (واخر) عطف على ثلاث او مثلث بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة (جمع اخرى) صفة اخر واخرى على وزن فعلى بالضم والسكون (مؤنث) بالجر صفة لاخرى مضاف الى (آخر الذى هو مفرد مذكر على وزن احمر قلبت الهمزة الفا (وآخر اسم التفضيل) كافضل بشهادة التعريف حيث جئ له مفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل

يخفى على التأمل الخبير ان الكلام الخالى عن بيان الملحقات يحكى عن النقصان والقول بان بيان الوجه فى الاصل يعنى عن مؤنة البيان فى الملحق ممنوع لجواز ان يكون الملحق شئ فى حكم مغايراله فى حكم آخر وليس ما يلحق بهما جزء من المعلول حتى يتوهم عدم مساعدة العلة لبعض المعلول نعم لقائل ان يقول ان الملحق بهما وان لم يكن فرعا للواحد اذلا يتصور فيه ذلك لكن فى آخره حرف يصلح للاعراب وبه يتم المقصود وقوله وهو علامة التثنية والجمع بيان للحرف وتوضيح له لانه لا يكون الا علامة لهما (قوله) لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه فى الجمع لثقل الكسرة وقلة الجموع تبع الشارح الهندى فى ذلك اعنى نسبة القلة الى الجمع والكثرة الى التثنية وفيه نظر فان الظاهر عكس ذلك اذ القلة والكثرة ههنا انما يتصور باعتبار قلة العدد وكثرته وقد صرح بذلك الشيخ الرضى حيث قال وانما اعربا هذا الاعراب لا لقلة عدد المثنى والواو بثقلة لكثرة عدد الجمع وهذا هو المفهوم من كلام المصنف فانه قال

(لان معناه) اى معنى آخر (فى الاصل) اى اصل الوضع يعنى معناه اللغوى (اشد تأخرا) تمييز يعنى ان معنى قولك جاءنى زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد فى معنى من المعانى (ثم نقل) من معناه اللغوى (الى معنى غير) يعنى الى المعنى المجازى وهو النفى بقرينة السؤال تحقيقا كما اذا قيل ازيد فى الدار فيقال آخر اى ليس فيها وتقديرا لان فى اسم التفضيل ايضا معنى النفى لان الوصف الزائد فى المفضل منفى باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذه المناسبة نقل الى معنى غير فمعنى قولك جاءنى زيد ورجل آخر جاءنى رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءنى رجل وحمار آخر وامرأة اخرى كذا فى الرضى (وقياس اسم التفضيل ان يستعمل) باحد الاشياء الثلاثة ليكون المفضل عليه معلوما به اما (باللام) اى اما ان يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان تكون اللام فيه للعهد (او بالاضافة) اى اضافة اسم التفضيل الى المفضل عليه (او بكلمة من) يعنى او بدخول من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع الخلو والجمع المستعمل باحدهما اختيارا فى اللفظ (فحيث لم يستعمل) اى اخر (بواحد منها) اى من هذه الثلاثة (علم انه معدول من احدها) اى من المستعمل باحدها اختصارا فى لفظ (فقال بعضهم انه) اى اخر (معدول عما) اى عن الاخر الذى (فيه اللام اى عن الاخر) لتوافق المعدول والمعدل عنه فى اللفظ والمعنى وشرط تغايرهما فى الهيئة موجود هنا لان ماجرد عن اللام غير هيئة المحلى به ولا يلزم ايضا ان يكون المعدول معرفة كما فى امس لانه معرفة لكونه معدولا عن المعرف باللام يعنى الامس لكونه بمعناه حيث بنى لتضمنه معنى الحرف وهو اللام فيما عدل عنه وههنا ليس كذلك لعدم بقاء معنى التفضيل فيه لما عرفت انه نقل الى معنى غير وصار اسما مثله (وقال بعضهم هو) اى اخر (معدول عما ذكر معه من) اى عن اسم التفضيل الذى هو اسم استعمل بمن التفضيلية (اى عن اخر من) لانه الاصل فى الاستعمال لكون معنى التفضيل فيه اظهر واوضح ولذا لم يطابق موصوفه حيث يكون مفردا وان كان الموصوف مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا الا انه لا يعدل الا عما يكون بمعنى الجماعة لكون كلامنا فى الجمع لان اخر جمع فلا يعدل الا عن الجمع لا المفرد ولا المثنى (وانما لم يذهب) مبنى للمفعول (الى تقدير الاضافة) الجار والمجرور فى محل الرفع بناء على انه نائب الفاعل يعنى لم يذهب احد الى ان يكون اخر معدولا عما استعمل بالاضافة نحو اخر زيد واخر الناس فتكون الاضافة مقدرة فى المعدول ولذا قال الشارح الى تقدير الاضافة (لانها توجب التنوين او البناء او اضافة) بالتنوين (اخرى) صفة الاضافة (مثلها) صفة بعد صفة لها اى مثل الاضافة الاولى يعنى ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافى لا يخلو اما ان يوجب التنوين فى المضاف ليكون عوضا عن المضاف اليه المحذوف وسادا مسده (نحو حينئذ) اصله حين اذا كان كذا فحذف كان كذا وعوض عنه التنوين لما ذكر ونون وكتب

فى الشرح اخوك واخواته والمثنى والمجموع انما اعربت بالحروف لانها لما تكثرت واو اخرها حروف تقبل ان يكون اعرابا جعل اعرابها بالحروف اما تكثر المعنى والمجموع فواضح واما تكثر اخوك واخواتها فلانه لما كان معناها متوقفا على الاضافة لانها كلها امور نسبية جعل المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد مع كثرته فى الكلام وما قيل كثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة الى التثنية لتوقف الجمع على الثلاثة ان كان اسما واكثر ان كان صفة بخلاف التثنية وهم اذ لا وجه لاعتبار القلة والكثرة فى هذه الجملة لانه يرجع الى الاستعمال فيصير تحكما باطلا فالصواب ان يقال فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لان الفتحة اخف الحركات والمثنى سابق على الجمع فكان اولى بها وكسروه فى الجمع لعدم قبوله الضمة او مبنى الكلام على التناسب دون التعادل فيقال فرقوا كذلك لان الفتحة تناسب المثنى لخفتها وقلته والكثرة الجمع لثقلها وكثرته الا ان يحمل اللام فى المجموع على العهد بقرينة كون الكلام فى

متصلا بالحين فقيل حينئذ تخفيفا واما ان يوجب بناء المضاف لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معانى الحروف (وقبل) لان اصله قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى بنى على الضم لماسيجئ (و) اما ان يوجب ان يليه تركيب اضافى مثله بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه فى الثانى عين المضاف والمضاف اليه فى الاولى ليكون قرينة على ان المضاف اليه محذوف فى الاول نحو (يا تيم تيم عدى) فانه اصله يا تيم عدى فلما حذف المضاف اليه وجب ان يليه تركيب اضافى فقيل يا تيم تيم عدى لما ذكر وسيجئ ومثله يا زيد زيد اليعملات (وليس فى اخر) المعدول (شئ من ذلك) اى من التنوين او البناء او الاضافة الاخرى (فتعين ان يكون) يعنى اخر (معدولا عن احد الاخرين) اما عما فيه اللام او عما ذكر معه من التفضيلية على سبيل منع الخلو والجمع (وجمع) على وزن صرد عطف اما على اخر لقربه واما على ثلاث لاصالته (جمع) بالجر صفة له مضاف الى (جماء) بالمد كصحراء (مؤنث) بالجر صفة لجماء مضاف الى (اجمع) الذى هو مذكر افعل (وكذلك) اى مثل جمع فى عدم الانصراف خبر مقدم (كتع) مبتدأ مؤخر (وبتع وبصع وقياس فعلاء) الذى مذكره (افعل ان كانت) اى صيغة افعل (صفة ان يجمع) تلك الصفة (على فعل) بضم الفاء وسكون العين لتميز افعل الصفة عن افعل التفضيل لانه جمع بالواو والنون فى المذكر وبالالف والتاء فى المؤنث لشرفه لان هذا الجمع اشرف الجموع ولو جمع افعل الصفة على هذا الجمع ايضا لوقع الالتباس ولم يعكس لما قلنا ولم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ايضا لكونه فرع المذكر بل كان جمع المذكر والمؤنث فى افعل الصفة واحداً اختصارا لقصور هذه الصيغة عن افعل التفضيل (كحمراء على حمر وان كانت) اى صيغة افعل (اسما ان يجمع على فعالى) فى التكسير بفتح اللام وكسرها مثل اجدل واصبع واحرص يجمع على اجادل واصابع واحارص (او فعلا وات) بالالف والتاء فى الصحيح لان الف التأنيث اذا وقعت فى الاسم يجمع جمع الصحيح المؤنث مثل حباريات فى حبارى (كصحراء) بالمد البرية وكذا كل فعلاء بالمد اذا لم تكن مؤنث افعل مثل عذراء وصبراء وورقاء يجمع (على صحارى) والاصل فيه صحاريٌ على وزن مجاريع لان ما قبل الف التكسير فى الجمع الاقصى يكون مكسورا كما ساور وانا عيم فانقلبت الالف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الهمزة ايضا ياء لان الهمزة اذا وقعت بعد حرف المد تقلب بجنسه للمجانسة كمقرورة وخطية واقيس فصار صحارى بالتشديد وهذا قليل الاستعمال لاستقلال الياء المشددة فى آخر الجمع الاقصى فخففت بحذف الياء الاولى فصار صحارى مثل اساور ثم فتحت الراء وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لزيادة الخفة لان الفتحة والالف اسف من الكسرة والياء فصار صحارى مثل جمادى (او صحراوات) كما ذكرنا (فاصلها) اى اصل جمع (اما جع) كحمران كانت وصفا (او جماعى او جماوات) ان

(كانت)

جمع المذكر السالم فيصح ما اتى به من التعليل لاختصاص هذا الجمع بذوى العقول وعموم التثنية لهم ولغيرهم (قوله اى تقدير الاعراب يعنى ان اللام عوض عن المضاف اليه او للعهد على اختلاف الرأيين فى مثله وقيل الانسب تفسيره بالاعراب المقدر ليلايم قوله واللفظى فيما عداه والامر بالعكس لظهور ان المفسر انما يناسب هذا المفسر وقصر تلك الملايمة على ذلك التفسير ممنوع (قوله اى الاسم الذى تعذر الاعراب فيه اشار بذلك الى ضعف ما اختاره الهندى من ان ما مصدرية جيئية اى التقريرى كائن فى وقت تعذر تلفظ اعرابه او موصولة اى المعرب الذى تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضاف فى ضمير تعذر لان الظاهر المتبادر كونها موصولة والحمل على ان المضاف حينئذ محذوف اقيم المضاف اليه مقامه اعنى الضمير فصار مرفوعا مستترا فى الفعل تكلف يستغنى عنه بحذف العائد الذى هو اهون وحذف المضاف اظهر عند الاطلاق (قوله فى آخره قيل الاولى آخره ان اراد القائل ان المقصود تم بدون الجار فكلامه

كانت اسما فوجد المعدول عنه (فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها) اى من هذه الاصول الموجودة لها (تحقق العدل فاحد السببين) المقتضيين منع صرف جمع (فيها العدل التحقيقى) لكون الاصل محققا (و) السبب (الاخر الصفة الاصلية وان صارت) اى جمع (بالغلبة) اى بغلبة استعمالها (فى باب التأكيد اسما) لان فعلاء افعل لا يكون الا وصفا فالاسمية فيها عارضة فتكون الصفة مؤثرة فى منع الصرف سواء كانت زائلة بغلبة الاسمية مثل اسود وارقم وادهم او غير زائلة بغلبة الاسمية مثل احمر واصفر (وفى جمع واخواته) وهى اكتع وابتع وابصع الظرف متعلق بما قبله تقديره (احد السببين) فى اجمع واخواته (وزن الفعل و) السبب (الآخر الصفة الاصلية) واما فى جمعا واخواته فالفاء التأنيث القائمان مقام السببين وانما ورد المصنف ثلاثة امثلة مع ان المثال الواحد كاف فى التمثيل كما فى العدل التقديرى لانه لا يخلوا اما ان يكون الوصف باقيا اولا والاول الاول والثانى اما ان يكون النقل فيه محققا اولا ومايكون النقل فيه محققا هو الثانى والثانى اى مايكون النقل فيه غير محقق هو الثالث لانه دائر بين ان يكون باقيا على وصفيته اومنقولا الى الاسمية كما فى باب التأكيد (وعلى ماذكرنا) متعلق بقوله لا يرد اما اشارة الى تفسير معنى الخروج عن صيغته الاصلية والتنبيه عليه بالامثلة واشارة الى الفرق بين جمع واخر وبين الجموع الشاذة مع ان كلا منها على خلاف مقتضى القياس وحاصلها ان الجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة وبعضها معدولة (لا يرد الجموع الشاذة) اى لا ينتقض ماقلنا بها (كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما) اى اخراج اقوس وانيب (عما) اى عن الجمع الذى (هو القياس فيهما) وان كان موجودا (كالالياب والاقواس) لان سبب الاعتبار ليس الوجود عدم الانصراف وذلك ليس بموجود فى الجموع الشاذة (كيف) استفهام انكارى اى كيف يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما (و) الحال انه (لو اعتبر جمعهما الاعلى انياب واقواس) ثم عدلا عنهما (فلا شذوذ فى هذه الجمعية) اى ان يجمع ناب على انياب وقوس على اقواس لكونه على ماهو القياس لما سبق (ولا قاعدة) ايضا (للاسم المخرج) اى ليس للاسم المعدول قاعدة قياسية (يلزم من مخالفتها الشذوذ) اى حتى يكون ماخالفها من الاسماء المعدولة شاذا فتكون الاسماء المعدولة على قسمين شاذة وغير شاذة ولا شئ من الاسماء المعدولة شاذا (فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ) هذا جواب لو بالفاء اى فمن اى مكان يحكم فى تلك الجموع بالشذوذ حتى لا يكون اقوس وانيب شاذا ولما لم يعتبر اخراجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الانصراف حكم عليهما بالشذوذ (ومن هذا) اى من عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس لكون السبب الذى هو عدم الصرف غير موجود (تبين) اى ظهر (الفرق) ظهورا بينا (بين الشاذ والمعدول) لان المعدول هو الاسم المخرج عما هو الاصل فيه باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتبار الذى هو عدم الانصراف والشاذ مالم يعتبر اخراجه عما

ليس بشئ لظهور ان مايقتضيه التعميم اللاحق به فانك لو قلت ان ثبت فى آخر الاسم شئ كذا حسن منك ان تقول سواء وجد فى اللفظ ام لا بخلاف ما اذا قلت ان كان الاسم الذى آخره شئ كذا فان اللفظ حينئذ لا يحتمل الا ماهو الموجود فى اللفظ وان اراد انه يلزم اتحاد الظرف والمظروف فكذا التحقق به الاختلاف فى جهة العموم والخصوص (قوله كعصا يعنى كل معرب مقصور فانه يتعذر الاعراب اللفظى فى الاحوال الثلاث لان الالف لو حاولت تحريكه لخروج عن جوهره وانقلب حرفا آخر اى همزة فلا يمكن تحريك الالف مادام الفا (قوله وكما فى اسم المعرب بالحركة استغنى بهذا القيد عن الاخر او المخرج لنحو غلامى ومسلمى مضافا الى ياء المتكلم فان كلا منهما معرب بالحروف دون الحركة وانما اختاره عليه مع ظهور كونه اخصر لئلا يخرج نحو عبادى ومسلماتى عما هو داخل فيه وانما لم يزد لفظا حتى يخرج نحو عصاى اما لان المتبادر فى الاطلاق المعرب بالحركة ما كان معربا بها لفظا واما للتنبيه

هو القياس فيه لعدم وجود سببه بل كان اولا على خلاف القياس (او تقديرا) عطف على تحقيقا (اى) العدل خروجه عن صيغة الاصلية (خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض) فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى المقدر والى انه بمعنى الفرض ولذا وصفه بقوله مفروض (يكون الداعى) والسبب (الى تقديره) اى تقدير الاصل (وغرضه) عطف تفسير (منع الصرف) بالنصب خبر يكون (لاغير) لاههنا لنفى الجنس وغير مبنى على الضم لشبهه بالغايات على ماسيجئ اى لاغير منع الصرف من دليل موجود فيه يعنى ليس فيه دليل الا منع الصرف فقط (كعمر) (وكذلك زفر فانهما) اى عمر وزفر (لما وجدا غير منصرفين) فى استعمال العرب بالعلة الواحدة وهى العلمية ومن قاعدتهم ان الاسم لايكون غير منصرف الا بوجود سببين فيه او سبب مكرر (و) الحال انه (لم يوجد فيهما) اى فى كل واحد من عمر وزفر (سبب ظاهر) من الاسباب التسعة (الا العلمية) وحدها وهى وحدها لاتمنع الصرف (اعتبر فيهما العدول) ليوجد فيهما سببان العلمية والعدل ولايكونا مخالفين للقاعدة ولا يمكن اعتبار غيره فيهما تأنيث ولا عجمة ولا تركيب ولا جمع ولا غيرها فانحصر الاعتبار فى العدل (ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل) للمعدول لان الاصل اذا لم يوجد لم يكن اعتباره فيهما (و) الحال انه (لم يكن) اى لم يوجد (فيهما دليل) ظاهر يدل (على وجوده) كما فى الامثلة السابقة فى العدل التحقيقى (غير منع الصرف) بالرفع صفة دليل (قدر) وفرض (فيهما ان اصلهما عامر وزافر) يعنى كأن الواضح قصدا التسمية اولا بعامر وزافر الا انهما لما كانا من الاجناس خاف اللبس (عدل عنهما الى عمر وزفر) لان عمر موجود فى الاجناس فكأنه سماه اولا بعامر ثم عدل عنه الى عمر وسماه به اختصارا فى اللفظ وزفر وان وجد فى الاجناس كما فى قوله * يأبى الظلامة فى النوافل الزفر * الا انه لما كان نادرا جعل كان لم يكن فحينئذ كان عمرا دخل فى الباب لانه يوجد فى الاجناس فقط (و) (مثل) (باب قطام) عطف على عمر وقطام اسم امرأة من العرب كحذام (المعدولة عن قاطمة) كما ان حذام معدولة عن حاذمة (واراد) المصنف (ببابها) اى بذكر الباب (كل ما) اى كل لفظ (هو) اى كان (على) وزن (فعال) والالقال وقطام بالجر حال كونه (علما للاعيان) اى علما موضوعا لعين معين من الاعيان (المؤنثة) حال كونه ملابسا (من غير ذوات الراء) يعنى ليس فى آخره راء كحضار وطمار الكائنة (فى) (لغة) (بنى تميم) (فانهم) اى بنى تميم ويجوز ان يرجع الى النحاة اى فان النحاة (اعتبروا العدل) اى اخراج نحو قطام عن قاطمة (فى هذا الباب) اى باب قطام يعنى فى فعال التى تكون علما للاعيان المؤنثة (حملاله) مفعول له لقوله اعتبروا اى لكونهم حاملين اذا الباب (على) فعال التى كانت (ذوات الراء فى الاعلام المؤنثة مثل حضار) فى حواشى الهندى اسم كوكب وفى القاموس جبل بين اليمامة والبصرة اراالهجان

على انه لاوجه للاحتراز عنه كما ذهب البعض لان المقصود كل اسم معرب بالحركة مضافا الى ياء المتكلم يستحيل ظهور الاعراب فى آخره سواء كانت الاستحالة بسبب الاضافة او بسبب آخر قبلها وعليك ان لاتلتفت الى ماقيل اى اصل عصاى عصوى فالمنقلب بالالف ماتعذر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة على انه لو قيد بالحركة اللفظية لخرج عنه نحو قاض مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه ثم ينبغى ان يفسر قاض بماسوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب فى الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف فى آخره حركة الكسرة التى اقتضته الياء لاحركة الاعراب حتى يكون تعذرها لاشتغال فان كله من قبيل الاوهام (قوله فانه لما اشتغل ماقبل الياء بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر فى قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق به المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اذ هو المقتضى لرفع الاسماء وكونه مسندا

اوالحمير من الابل (وطمار) بالفتح والكسر المكان المرتفع وفى بعض النسخ ووبار وهى فى القاموس ارض بين اليمن ورمال يبرين وقيل طمار بالكسر والفتح مكان مرتفع ويقال هو مكان يرفع اليه الانسان ثم يرى منه (فانهما) اى حضار وطمار (مبنيان على الكسر) ولم يبنيا على السكون مع انه الاصل فى البيان لئلا يلزم اجتماع الساكنين ولم يبنيا على الضم للثقل وهو ظاهر ولا على الفتح مع انه اخف وايضا اخو السكون لان حينئذ يلزم اجتماع الفتحات وهو ثقيل ايضا فبنيا على الكسر لانه ليس فيه محذور (وليس فيهما) شئ يوجب البناء اوغيره (الاسببان) من الاسباب التسعة المقتضية منع الصرف (العلمية) بدل من قوله سببان (والتأنيث) عطف على العلمية (والسببان لا يوجبان البناء) اى لا يوجبان بناء ماوجد فيه احدهما او كلاهما لانهما ليسا من الاسباب المقتضية للبناء فان الموجب للبناء فى هذا الباب المشابهة لفعال التى كان بمعنى الامر نحو نزال وتراك فى العدل والوزن (فاعتبر فيهما العدل) ولم يكتف بالمشابهة فى الوزن لئلا يرد مثل سحاب وحيام وكلام وسلام وغيرها فانها معربة مع المشابهة فى الوزن لانها وحدها لم تؤثر فى منع الاعراب الذى هو الاصل فى الاسم (لتحصيل سبب البناء) وهو العدول والوزن (فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر) العدل (فيما) اى فى فعال الذى (جعلوه) اى مثل حضار وطمار (علما) بيان لما فى قوله فيما اى من باب فعل الذى (جعلوه) اى بنو تميم . معربا غير منصرف ايضا) اى كما اعتبروا العدل فى باب حضار (حملا) مفعول له لقوله اعتبر اى ليكون محمولا (على نظائره) اى على اشباهه اللواتى هى ذوات الراء من عدم الاحتياج اليه) اى الى اعتبار العدل فيه (لتحقق السببين) اى لوجود سببين من الاسباب التسعة (لمنع الصرف العلمية والتأنيث) المعنوى مع وجود شرط تحتم تاثيره ههنا وهو الزيادة على الثلاثة وسيجئ (فاعتبار العدل فيه) اى فى باب قطام (انما هو) اى ليس الا (للحمل على نظائره) اى على اشباهه (لا) اى ليس اعتبار العدل فيه (لتحصيل سبب منع الصرف) هو العلمية والتأنيث مع وجود شرط وجوبه وهو حاصل سواء اعتبر العدل اولا والحاصل لا يمكن تحصيله (ولهذا) اى ولاجل ان اعتبار العدل فيه ليس الا للحمل على نظائره لاغير (يقال ذكر باب قطام) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى ذكر المصنف هذا الباب (ههنا) اى فى بحث العدل التقديرى (ليس فى محله) لان محله سيأتى فى باب اسماء الافعال (لان الكلام) اى البحث (فيما) اى فى الاسم المعرب الذى وجد غير منصرف بالعلمية وحدها و (قدر فيه) اى فى ذلك الاسم (العدل لتحصيل سبب منع الصرف) وهو العدل لا فيما قدر فيه العدل حملا على نظائره (وانما قال) اى المصنف (فى بنى تميم) احترازعن لغة الحجاز (لان الحجازيين يبنونه)

اليه مسبوق بثبوته اولا فى نفسه والمسند اليه المجئ فى هذا المثال ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة اوفضلة ثم الاعراب فلما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ماقبل الياء كسرة لتوافقهما ولما اراد والاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحروف الحركتين متخالفتين اومتماثلتين مستحيل ضرورة وماقيل فى ان القصر على اشتغال ماقبل الياء بالكسرة والوافى انه لما اشتغل بالفتحة او الكسرة لتناول نحو يا غلاما ويا ابت ويا امت ويا ابتا اويا امتا لان ماقيل ياء المتكلم لا يشتغل بما عدا الكسرة ضرورة واما نحو يا غلاما فليس من قبيل اشتغال ماقبل الياء بالفتحة بل من قبيل اشتغال ماقبل الالف بها وذلك لان النداء موضع تخفيف اذ المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من كلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وبقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء

اى يجعلون فعال هذه مبنية وان كان معدولا ايضا عندهم (فلايكون) باب قطام مطلقا سواء كان ذوات الراء اولا (مما نحن فيه) اى من البحث الذى كان ذكر نافيه وهو كون العدل تقديريا (والمراد من بنى تميم اكثرهم) فانهم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر (فان الاقلين منهم) اى من بنى تميم (لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها) يعنى جعلوا باب قطام سواء كان من ذوات الراء اولا معربا (غير منصرف) لان الاسم اصل فى الاعراب والمشابهة بالمبنى اذا كانت ضعيفة لم تؤثر فى منع الاعراب فالعمل بالاصل هو الاولى (فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها) اى فى ذوات الراء (لتحصيل سبب البناء) لما عرفت ان سبب البناء العدل والوزن (وحمل) بالجر عطف على اعتبار العدل اى لا حاجة ايضا الى حمل (ماعداها عليها) اى حمل فعال التى لم تكن من ذوات الراء على فعال التى كانت ذوات الراء لان هذا الباب معرب عندهم فكان فى باب قطام ثلاثة اقوال فى قول مبنى لمشابهة فعال التى بمعنى الفعل كنزال عدلا ووزنا فلم يكن مما نحن فيه وفى قول معرب غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوى فلا حاجة فيه الى العدل وفى قول ان كان ذوات الراء فهو مبنى لما مر وان لم يكن ذوات الراء فهو معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى فاعتبر فيه العدل وان لم يحتج اليه للحمل على نظائره من ذوات الراء فقط لا لتحيل سبب منع الصرف (الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف فانوصف والصفة مصدر ان كالوعد والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالواصف والصفة بالموصوف وقال عصام الدين لم يعرف المصنف فى هذا الباب الا العدل لان غيره امامعرف فى هذا الكتاب فى محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها انتهى (وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة) اى معتبرة (مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع) وسواء بقيت على الوصفية (مثل احمر) او جعلت اسماء برأسها من غير اعتبار الوصفية كاسود وارقم على ماسيأتى (فانه) اى مثل احمر (موضوع لذات ما) ولفظة ما صفة لذات اى وضع لذات من الذوات ولذا قيل ذات مبهمة وصفة معينة (اخذت) مبنى مفعول صفة للذات اى اعتبرت تلك الذات (مع بعض صفاتها التى هى الحمرة) فى احمر والموصول مع الصلة صفة البعض لانه يأخذ التأنيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض انامله (او) كانت الدلالة (بحسب الاستعمال) لا بحسب الوضع لان الواضع لم يكن وضعه للوصفية بل انما وضعه للاسمية ثم عرض له الوصفية بالاستعمال (مثل اربع فى) قولك (مررت بنسوة) بكسر النون وضمها والنساء والنسوة جمع امرأة لامن لفظها وتصغير نسوة نسيوه (اربع) بالجر والتنوين (فانه) اى فان اربع (موضوع)

الفا لان الالف والفتحة اخف فى الياء والكسرة وهذان لوجهان لا يكونان فى كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل فى الاسم الذى غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها لدلل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب الا يرى انه لا يقال ياعدو وياعدوا فكيف يصح القول بان ماقيل الياء قد يشتغل بالفتحة (قوله غير مرضى رد لما ذهب اليه الشريف من ان يجعل تلك الكسرة المجتلبة للياء بعد ورود العامل علامة الاعراب ايضا فيكون الكسرة حينئذ مفيدا لفائدتين بعدما كانت مفيدة لفائدة (قوله عطف على قوله كفاض معنى انما اتى بلفظة نحو ليدل على ان المراد عطفه عليه دون مدخول الكاف وذلك لظهور المراد على هذا التقدير اعنى التنبيه على جريان هذا النوع فى كلا القسمين بخلاف قولك كفاض ومسلمى فان المشبه باحد القسمين لا يدخل فيه القسم الاخر الا بتكلف فلا وجه لما قيل يتجه ان الاحصر ان يحذف نحو ويعطف مسلمى على قاض واذا تحققت ذلك عرفت انه لا يتجه السؤال بانه قد

اسما (المرتبة معينة) هى مابين الثلاثة والخمسة كائنة (من مراتب العدد) التى هى واحد الى مائة ومنها الى الف ومنها الى غير نهاية (فلا وصفية فيه) اى فى اربع (بحسب الوضع) لانه اسم من الاسماء التى كانت فى مقابلة الوصف كرجل وفرس وزيد وعمرو (بل قد تعرضه الوصفية) بعد الوضع بحسب الاستعمال (كما فى المثال المذكور) الذى اورده الشارح (فانه) اى اربع (لما اجرى) مبنى للمفعول (فيه على النسوة) فى قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفا لها وبين به ماهو المراد منها كان الصفة تبين ماهو المراد من الموصوف (التى هى من قبيل الممدودات) وصفه بها دفعا لتوهم ان النسوة لما كانت من ذوات العقول توهم انها لم تعد لان العدد لايكون معدودا (لا الاعداد) اى ليست تلك النسوة من قبيل الاعداد وهو ظاهر (علم) جواب لما (ان معناه) اى معنى قوله مررت بنسوة اربع او معنى اجراء الاربع على النسوة (مررت بنسوة موصوفة بالاربعية) لكون اربع دالة على معنى فى متبوعه لوهو الاربعية (وهذا) اى معنى مررت بنسوة موصوفة بالاربعية (معنى وصفى عرضى) اى عرض (له) اى لاربع بعد الوضع اسما (فى الاستعمال اى بسبب استعماله واجرائه على النسوة التى تكون معدولة (لا) وصف (اصلى) له (بحسب الوضع) لما عرفت ان وضعه لم يكن الا سما فاذا استعمل وصفا يكون ذلك الوصف فيه عارضا ولما بين ان الوصف قسمان اصلى وعرضى احتيج الى ان ايهما معتبر فى السببية لمنع الصرف فقال الشارح مبينا (والمعتبر فى سببية منع الصرف) اى فى ان يكون سببا له (هو الوصف) لا غير (لاصالته) لان الاصل لكونه اصلا يؤثر فى الاحكام والقواعد والامثلة والشواهد (لا) الوصف (العرضى) يعنى لايكون الوصف العارضى سببا (لعرضيته) اى لكونه عارضا والعارض فى حكم العدم فلا يؤثر فى القواعد والاحكام (فلذلك) اى لاجل ان المعتبر فى السببية الوصف الاصلى لاصالته لا العرضى لعرضية (قال المصنف) اى بين ماهو المعتبر فى السببية فاللام فى قوله فلذلك متعلق بقال (شرطه) مبتدأ (اى شرط الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف (فى سببية) متعلق بالشرط مضاف الى المفعول وهو (منع الصرف) اى كونه سببا لمنع الصرف (ان يكون) اى الوصف (وصفا) (فى الاصل) والجملة خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول الذى هو الوصف (الذى هو الوضع) الذى هو الوصف خبرا وما هما ولوحكما كثلث ومثلث او تقديرا كجمع (بان يكون وضعه على الوصفية) والباء متعلق بقوله الوضع (لا ان تعرضه) عطف على قوله ان يكون وصفا (الوصفية بعد الوضع فى الاستعمال) لما عرفت ان المعتبر فى السببية هو الوصف الاصلى (سواء بقى) الوصف (على الوصفية الاصلية) ولم ينقل عنها الى الاسمية مثل احمر (او زالت) الوصفية الاصلية (عنه) بان نقل الى

بقى اقسام من المستقل لم يذكرها وغفل عنها ولايصح الجواب بان غرض المصنف من تكثير الامثلة بيان ان التقدير فى هذا القسم قد يكون الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف لاستيفاء الاقسام للمستقل لان معنى كقاض مثله مما اعرب بالحركة واستقل ظهور الاعراب فى لفظه ونحو مسلمى مما اعرب بالحروف وحاله كذلك واما قيداها اعنى ورفعا وجرا فانما ينظران اليهما بخصوصهما فانى يصح القول بعد اندراج مايكون الاعراب المستقل تقديريا فى الاحوال الثلاث فاسد لوجهين احدهما ان الفرق بين شين انما يتصور بعد بينهما وما نحن فيه ليس من هذا القبيل وثانيهما ان الفرق بهذا الطريق لايحتمل غير التباين واذا تحقق الاستقلال فى جميع الاحوال ايضا يكون بينهما عموم مطلقا اعنى بحسب الوجود اذ لايتصور فى امثال ذلك اعتبار النسب بحسب الصدق فعلى هذا كان يجب على المصنف ان يأتى بما استقل فيه اعراب فى جميع الاحوال الثلاث (قوله اى فيما عدا ماذكر مما

الاسمية بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الفهم الا اسمية مثل اسود وارقم للحية لان غلبة الاسمية عارضة والعارض لا يعارض الاصل وان كان مقدرا فاذا كان الامر كذلك (فلا تضره) اى الوصف الاصلى وفسر المضرة بقوله (بان تخرجه) اى تخرج الغلبة الوصف الاصلى (عن سببية منع الصرف) اى عن يكون سببا لمنع الصرف (الغلبة) فاعله فلا تضره (اى غلبة الاسمية) فيه اشارة الى ان المصدر المعرف باللام مضاف الى الفاعل بناء على ان تكون اللام فيه زائدة (على الوصفية) الاصلية متعلق بالغلبة (ومعنى الغلبة) اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ عاما فى اصل الوضع ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال فى احد الانواع اشهر به ولذا قال الشارح (اختصاصه ببعض افراده) الباء داخلة على مقصور عليه يعنى كان اللفظ فى الاصل عاما لانه يدل على ذات مبهمة ثم اشتهر استعماله فى بعض الافراد الدالة هى عليه فى الاصل وغلب فيه (بحيث لا يحتاج) ذلك اللفظ (فى الدلالة عليه) اى على ذلك البعض (الى قرينة) لفظية او غيرها واما الدلالة على معنى الوصف الذى كان قد وضع اللفظ له عاما فيحتاج اليها كابن عباس رضى الله تعالى عنهما فانه يقع على واحد من بنى العباس ثم صار اشهر فى ابنه عبد الله بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة بخلاف سائر ابنائه وكذا النجم والثريا والبيت والكتاب على ما سيأتى (كما ان اسود كان موضوعا) عاما (لكل ما فيه سواد) اى كان قد وضع وضعا عاما لكل شئ اتصف بوصف السواد من ذى روح او جماد لان يقال شئ اسود للمتصف به (ثم) بعض الوضع العام للمتصف به (كثر استعماله فى الحية السوداء) وهى فرد من الافراد التى وضع اسود لها قال عليه السلام اقتلوا الاسودين الحية والابتر (بحيث) متعلق بكثر (لا يحتاج) اى الحية السوداء (فى الفهم عنه) اى انفهامها من لفظ اسود اذا ذكرا ولا يحتاج انت فى فهم الحية السوداء من لفظ اسود اذا ذكر (الى قرينة) دالة على ان المراد منه الحية السوداء من موصوف او غيره اذ عينت به تلك الحية بخلاف سائر السواد فانه لا بد لكل منها اذا قصد به من قرينة من موصوف مثل ليل اسود ورجل اسود او من الرجال (فلذلك) (المذكور) اللام متعلق بالفعلين الذين هما صرف وامتنع وعلة لهما والمشار اليه به لما كان مثنى فسره الشارح بقوله المذكور لتصحح الاشارة بالمفرد دفعا لما يرد ان الاشارة لا تصح لكون المشار اليه مثنى واسم الاشارة مفردا ثم بين المذكور بقوله (من اشتراط اصالة الوصفية) فى كون الوصف سببا لمنع الصرف (وعدم مضرة الغلبة) اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية يعنى اذا كان الوصف اصلا لا يضره زواله بالغلبة الاسمية حيث يكون غير منصرف بقيت وصفيته او زالت (صرف) (لعدم اصالة الوصفية) نظرا الى الامر الاول (اربع) اذ وضعه للعدد (فى) (قولهم) (مررت بنسوة اربع) مع ان فيه سببين الوصفية ووزن الفعل لعدم كون الوصفية فيه معتبرة ووزن الفعل

تعذر فيه الاعراب او استثقل وقد عرفت ان المقدرات باسرها داخلة فيما سبق فلا يتجه ان بعض الامثلة التقديرية الغير المذكورة يلزم ان يكون من قبيل اللفظى واما على مذهب من قال ان المصنف لم يرد فيما سبق استيفاء الاقسام بل التنبيه على تحقق التقدير فيما عدا المعرب بالحركة او اراد بيان الفرق فلا يمكنه التفصى بان يقول يعنى ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسمى المعتذر والمستثقل لان المذكور من قسمى المتعذر والمستثقل على رايه ليس مجموعهما (قوله) ولما ذكر فى تفصيل المعرب يعنى جر ذلك تعريفه الان قبل والاحتياج بعض احكام تذكر بعد الى معرفته ايضا واما المصنف فلا يحتاج الى معرفته الا لما سبق من تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر ثم ومما يحوج اليه التفصيل السابق للمعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان المثنى والمجموع فكان ينبغى ان يذكره المصنف متصلا بغير المنصرف ومما يجب تقديم بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتهما لمصلحة غير المنصرف

وحده لايؤثر فانصرف مع ان الانصراف اصل فى الاسم (وامتنع) (من الصرف) يعنى صار غير منصرف كانه غير منصرف قبل التسمية (لعدم مضرة الغلبة) نظراً الى الامر الثانى (اسود) وهو فى اصل الوضع وصف لكل ذى سواد لما عرفت (وارقم) وهو فى اصل الوضع وصف بمعنى ذى رقم ونقوش لايكون على لون واحد بل يكون ذا الوان (حيث) اى لانهما (صارا اسمين) (للحية) (الاول) بدل من ضمير صارا بدل البعض يعنى صار الاول وهو اسود اسما (للحية السوداء) وهى الحية العظيمة السوداء بالفارسية مارسياه بزرك او مارسياه تر (و) صار (الثانى) اسما (للحية التى فيها سواد وبياض) وهى الحية التى تكون سوداء ويكون عليها نقط بياض او يكون عليها نقط سواد وبياض او تكون مخلطة بهما وجمعها ارقم وعليه قوله * واياك اياك العجائزانها * اشد سموما من سموم الارقم * (وادهم) وهو فى اصل وضعه بمعنى ذى الدهمة اى السواد (حيث صار اسما) (للقيد) (من الحديد لما فيه) اى فى الحديد (من الدهمة) بيان لما (اعنى السواد) تفسير للدهمة وهى السواد يقال فرس ادهم وناقة دهماء اى اسود وسوداء وفى قوله تعالى مدهامتان اى سوداوان والحديد الاسود (فان هذه الاسماء) اى اسود وارقم وادهم (وان خرجت عن الوصفية) اى عن كونها وصفا بمعنى ذى سواد وذى رقم وذى دهمة (لغلبة الاسمية) على الوصفية الاصلية (لكنها) اى الا ان هذه الاسماء (بحسب اصل الوضع اوصاف) لما عرفت غير مرة (ولم يهجر) مبنى للمفعول (استعمالها) بالرفع نائب مناب الفاعل والجملة خبر ان فى قوله فان وقوله وان خرجت حال من اسم ان والمعنى فان هذه الاسماء حال كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافا وضعا لم يمنع استعمال كل واحد منها (فى معانيها الاصلية ايضا) اى كما لم يمنع استعمالها فى معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية (بالكلية) لانها استعملت فى نوع من انواع معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود الغالب فى الاسمية حية سوداء ومعنى ارقم الغالب فيها حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد وانت خبير بان فى معانيها الاسمية شمة من معانيها الوصفية (فالمانع من الصرف فى هذه الاسماء) حين كونها مستعملة فى معانيها الاسمية (الصفة الاصلية) لان الاصل لكونه اصلا معتبر (ووزن الفعل واما) هذه الاسماء (عند استعمالها فى معانيها الاصلية) يعنى عند كونها مستعملة فى المعنى الوصفى لكل واحد منها (فلا اشكال فى منع صرفها) لانها اذا كانت ممتنعة من الصرف وجعلت غير منصرفة عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية وكانت اسماء من غير اعتبار معنى الوصفية فيها فكون ممتنعة من الصرف عند كونها اوصافا ومستعملة فى المعنى الوصفى يكون بالطريق الاولى لان السبب اذا اثر عند زواله فعند وجوده يكون اشد تأثيرا (لوزن الفعل والوصف فى الاصل) الذى هو الوضع (والحال) الذى هو الاستعمال لانها حينئذ وصف اصلا واستعمالا (وضعف) عطف على صرف

ومباحث المبتدأ والخبر ومباحث النعت والحال هذا ومنشأ ذلك المقال الفضول عن اشتمال الكتاب واحتوائه على مايتعلق بالمعرب ثم مايتعلق بالمبنى ثم مالا يخص باحدهما بل كان اعم منهما ثم الفعل ثم الحرف وان هذا هو الترتيب المناسب لحال الفن وما ذكره من التوقف لايستدعى التقديم بل يكفيه البيان فيما بعد فتدبر (قوله) وكان غير المنصرف اقل من المنصرف قيل يرد عليه ان فى المعرفة بالعداد يستحق بيان الاقل ان يؤثر على بيان الاكثر ويترك الاكثر بالمقايسة لايشتمل عليه من تقليل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال اكتفى بتعريف ماهو الاقل واجيب بان المقصود الاصلى معرفة الافراد اذ الاحكام تجرى عليها لا على المفهوم وهذا غلط لان المقصود من تعريف بيان هيئة الشئ وحقيقته والاحكام انما يترتب الحكم الكلى عليها بالجواب ان هذا السؤال انما يرد ان لو قال وانما قال عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه لانه اقل من المنصرف وبمعرفته

اى ولكون الوصف الاصلى معتبر اضعف (منع افعى) من الصرف حيث صارا (اسما) (للحية) الخبيثة الشديدة السم بناء (على زعم) مثلث الفاء ساكن العين الظن ويستعمل فى الباطل والمراد ههنا المعنى الاول (وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث) يعنى توهم انه مشتق من الفعوة مصدر فعو يفعو بمعنى الشدة فى الخبث يقال فعوة السم شدته فيكون افعى بمعنى ذى خبث شديد ثم نقل اليها فمنع من الصرف لهذا على ضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق كونها وصفا فى اصل الوضع (و) (كذلك) اى كما ضعف منع افعى من الصرف حين كونه اسما ضعف (منع) (اجدل) من الصرف حيث صار اسما (للصقر) بناء (على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة) يعنى توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو شدة الخصومة يقال جادله خاصمه فيكون اجدل بمعنى ذى جدل قوى وخصومة فمنع من الصرف على الضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق وصفيته والصرف اصل فى الاسم فانصرف (و) ضعف منع (اخيل) من الصرف حيث صار اسما (للطائر) (اى لطائر ذى خيلان) على وزن عمران جمع خال وهو النقطة فى الجسد كالعيدان جمع عود بناء (على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال) فمعنى اخيل ذو خال ثم جعل اسما لطائر ذى خيلان ولما كان فيه معنى الوصفية ضعيفا كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعيف لا يؤثر بعد زواله فكان صرفه قويا (ووجه ضعف منع الصرف فى هذه الاسماء) بعد النقل (عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية) لان اشتقاق كل واحد منها مما اشتق ثابت وهما وما يثبت بالوهم لا يعتبر فكأنها لم توضع فى الاصل اوصافا مما اشتق (فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية) وهى فى افعى ذو خبث وفى اجدل ذو قوة وفى اخيل ذو خال (مطلقا) قوله (لا فى الاصل) تفسير للاطلاق متعلق بقوله لم يقصد يعنى لم يقصد بهذه الاسماء المعانى الوصفية فى اصل الوضع (ولا فى الحال) ولم يقصد ايضا المعانى الوصفية فى الاستعمال حيث استعملت اسما للاعيان اما الاول وهو انه لم يقصد بها المعانى الوصفية فى اصل الوضع فظاهر لانه لم يثبت واما الاول وهو انه لم يقصد بها تلك المعنى فى الاستعمال فلان المستعمل لها لم يقصد بها الا ان يكون كل واحد اسما لنوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف يعنى معنى الخبث والقوة والخال وان كانت فى انفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم تكن وصفا وضعا واستعمالا فانصرفت مطلقا وفى الرضى ولنا ان نقول صرفت هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصلا فافعى وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل طائراً ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلا لانك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا من غير تقصد به معنى الوصف وهو الشدة وان كان اقوى من الصقر الى هنا كلامه (مع ان الاصلى فى الاسم) المعرب ولم يقيده لكون البحث فيه (الصرف) لما سبق انه

يعرف المنصرف لان المتبادر حينئذ اتصاف المعرفة بالقلة بحسب المفهوم وهو غير صحيح واما على ما ذكره فلا يرد جزما فظهور ان اتصافه بالقلة بحسب الافراد دون المفهوم لان المذكور فيما سبق ليس هو باعتبار مفهومه بل باعتبار افراده وهذا هو المرجع لتعريف هذا القسم (قوله) واكتفى بتعريفه قد سبق وجه ذلك من انه لا واسطة على مذهب المصنف بين المنصرف وغيره فان هذا التعريف يشمل الكل (اى الاعراب بالحروف والحركة جميعا) حتى يكون رجلا اسم امرأة غير منصرف ورجلان تثنية رجل منصرفا على ما صرح به فى الايضاح بخلاف مذهب القوم فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما سلب عنه الكسر والتنوين فيكون قسم المعرب بالحروف واسطة بينهما ولذا عرفوا كلا منهما اذ لا يمكن ان يكون احد التعريفين مغنيا عن الاخر على مذهبهم فمن قال ان المعرب بالضمة والكثرة والمعرب بالحروف واسطة على مذهب القوم فلا يصح

لايحتاج الى سبب بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج الى سببين او سبب قائم مقامهما وما لم يحتج الى سبب يكون اصلا (التأنيث) المعدود من اسباب منع الصرف (اللفظى) قيد به لتقابل المعنوى ولاتقابل بالتاء لكونها مشتركة فيها (الحاصل) قيد به ايضا ليكون متعلقا (بالتاء) (لابالالف) يعنى لايكون التأنيث اللفظى حاصلا بالالف (فانه) اى فان التأنيث اللفظى الحاصل بالالف ممدودة او مقصورة (لاشرط له) فى منع الاسم عن الصرف لما سبق انه سبب قائم مقام سببين من غير احتياج الى الشرط لكونه تأنيثا وضعيا لازما فقوله التأنيث مبتدأ اول (شرطه) مبتدأ ثان (فى سببية منع الصرف) اى فى كونه سببا لمنع الاسم عن الصرف (العلمية) اى ان يكون علما خبر المبتدأ الثانى والثانى مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى علمية الاسم المؤنث) سواء مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كفزة اولا هذا ولا ذاك كفزة بكسر العين فالعلمية شرط تأثيره فلايؤثر بدونها (ليصير التأنيث لازما) للكلمة والمؤنث بالتاء مادام علما لزمه التاء (لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان) وان جاز التصرف فيها فى الترخيم وفى ضرورة الشعر بخلاف ماذا لم يكن علما فان التاء قد تزول لانها جئ بها للفرق بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف فانها وضعت للتأنيث لاغير فتلزم الكلمة بلاشرط العلم والمراد بالتاء الزائدة فى آخر الاسم مفتوحا ماقبلها تكون عند الوقف هاء سواء كانت للتأنيث فقط مثل طلحة او جزءا من الكلمة من غير بدل كحجارة (ولان العلمية) لها (وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لاينفك عن الكلمة) لان الاسم يوضع اولا على الجنس ثم يوضع علما مثل عائشة من عاش يعيش فهو عائش وعائشة وهو فى الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته ثانيا معها وصارت التاء كلام الكلمة فى هذا الوضع فلزمت للكلمة وضعا لكن وضعا ثانيا (و) التأنيث (المعنوى) فيه اشارة الى انه عطف على التأنيث اللفظى الا انه قدر الموصوف ههنا لبيان ماهو المراد وهو كونه معنويا والصفة هناك لكونها مفهومة من قوله التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوى مايكون التاء فيه مقدرا سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقى كحلب ومصر (كذلك) (اى كالتأنيث اللفظى) الحاصل (بالتاء فى اشتراط العلمية) اى فى كون العلمية شرطا فى سببية منع الصرف (فيه) اى فى منع الصرف (الاان بينهما) اى بين الشرطين (فرقا) يعنى بين تكون العلمية شرطا لسببية التأنيث اللفظى وبين ان تكون شرطا لسببية التأنيث المعنوى (فانها) اى العلمية (فى التأنيث اللفظى بالتاء الشرط لوجوب منع الصرف) يعنى ان هذا المؤنث اذا جعل علما يجب منع صرفه من غير احتياج الى شئ آخر (و) ان العلمية (فى) التأنيث (المعنوى شرط لجوازه) يعنى ان التأنيث المعنوى اذا جعل علما لم يجب منع صرفه بل يحتاج فى وجوبه الى شئ آخر (ولابد فى وجوبه) اى فى وجوب منع صرفه (من شرط آخر)

الاكتفاء بتعريف غير المنصرف واما عند المصنف فان كان المنصرف وغير المنصرف قسمين عنده للمعرب اذا لافائدة فى وصف المعرب بالحروف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة اليه لانحصار هذا المعرب بمقتضى تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما فقط خبط خبط عشواء وركب متن عمياء فان مذهب المصنف كما مر غير مرة هو ان مطلق المعرب منحصر فيهما وان المعرب بالحروف ينصف بالانصراف وعدمه كما من المثال ونفى الفائدة ناشى من الغفول (قوله) اى العلل التسع مجموع مافى هذين البيتين كقولك البيت سقف وجدران قيل لاوجه لتأخير هذا التفصيل عن شرح قول المصنف وانواعه رفع ونصب وجر الى هذا المقام وقد غفل عن الوجه وقيام الفرق بين المقامين وذلك ظهور الامر فى الاول من جهة مكان تأخير الربط فيه عن العطف بخلاف مانحن بصدده (قوله) لمجرد المحافظة على الوزن قيل ثم التراخى فى الزمان ويستعار للتراخى فى الرتبة

يعنى غير العلمية معها والفرق ان التأنيث اللفظى بالتاء له علامة ظاهرة دالة على تحققه وهى التاء الملفوظة فيكون قويا فاكتفى فيه بالعلمية وحدها واما المعنوى فلما لم يكن له علامة ظاهرة فكان ضعيفا لم تكف فيه العلمية فضم اليها شئ آخر لتتقوى به لان الضعيف اذا ضم اليه شئ آخر يتقوى به والحاصل ان التأنيث على ثلاثة اقسام اقوى وهو التأنيث اللفظى بالالف بقسميها لكونه لازما للكلمة لا ينفك عنها وهو فى آن واحد يقوم مقام السببين من غير احتياج الى شرط وسبب آخر واوسط وهو اللفظى بالتاء لكونه غير لازم للكلمة حيث ينفك عنها يحتاج فى السببية الى العلمية الا ان له علامة ظاهرة دالة على تحققه فاكتفى بها ولم يحتج الى غيرها وادنى وهو المعنوى لكونه امرا معنويا ليس له علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل لا يعلم وجوده الا بقرينة خارجة عنه احتاج فى السببية الى شيئين العلمية واحد الامور الثلاثة ليتقوى بهما ويخرج عن الضعف ويؤثر فى منع الصرف تأمل ولا تأمل جهدك (كما اشار) المصنف (اليه) اى الى الشرط (بقوله) (وشرط تحتم تأثيره) (اى شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوى فى منع الصرف) متعلق بالتأثير (احد الامور الثلاثة) يعنى انضمام احدها الى العلمية لانها لا تؤثر وحدها بدون العلمية وفى قوله احد الامور اشارة الى ان او ههنا مانعة الجمع والخلو يعنى يقال لها منفصلة حقيقية مثل قولك العدد اما زوج او فرد (زيادة) خبر المبتدأ المحذوف او بدل من احد الامور بدل البعض من الكل (على الثلاثة) (اى زيادة حروف الكلمة) التى تكون غير منصرف بالتأنيث المعنوى والعلمية فالتنوين عوض عن المضاف اليه (على ثلاثة) احرف متعلق بالزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التى تكون رابعة (مثل زينب) (او تحرك) يعنى ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائدا على الثلاثة فشرط تحتم تأثيره تحرك (الحرف) (الاوسط) من اضافة المصدر الى الفاعل قدر الحرف ليكون موصوفا فالاوسط لانه صفة تقتضى موصوفا فلا بد من تقديره (من حروفها الثلاثة) لتقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع الساد مسد التاء (مثل سقر) (او العجمة) يعنى ان لم توجد الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط فشرط تحتم تأثيره العجمة لتوجد فيها اسباب ثلاثة واذا قام احدهما مقام السكون يبقى سببان ولكن يتعين هنا لذلك العجمة لان المقام يقتضى هذا (مثل ماه وجور وانما اشترط) بعدم شرط العلمية (فى وجوب تأثير التأنيث المعنوى احد الامور الثلاثة) يعنى اشترط وجود احدها وجوبا بعد ان تكون العلمية شرطا ايضا لان العلمية اذا لم توجد لم يؤثر واحد منها (ليخرج الكلمة) التى تكون غير منصرفة (بثقل احد الامور الثلاثة عن الخفة) متعلق بقوله ليخرج (التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين) اللذين يقتضيان بثقلهما ان يخفف الاسم بحذف التنوين منه والجر واذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط لم يكون ثقيلا باجتماع السببين فيه (فتزاحم) الخفة (تأثيره) الذى هو ان لا كسر فيه ولا تنوين فلا يمنعان منه (وثقل الاولين)

فيكون ما بعده اعلى رتبة مما قبله او ادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم فى العلتين لهذا النكتة الجليلة زعم انه وعلى الشارح قدس سره ولم يتفطن لكونه تخطئة ابن اخت خالته فان التمايز بين تلك العلل بحسب الرتبة لا يتصور الا فى الالف التأنيث والجمع فان كلا منهما يقوم مقامهما وليس التركيب كالجمع بل كسائر الست لا يقال انه لم يرد كون مدخول ثم فى كلا الموضعين اعلى رتبته بل اراد ان ثم فى الجمع لافادة ذلك وفى التركيب لافادة انه ادنى رتبة لان كلا من هذين الامرين انما يقصد فى صورة العدول فلا يصح ذلك فى التركيب سلمنا لكن يلزم ان يكون الجمع اعلى رتبة من التأنيث والتركيب او فى رتبة من الست الباقية وكلاهما باطل فان قلت يكفى فى صحة هذا القصد فى التركيب كونه ادنى رتبة من الجمع فقط قلنا سلمناه لكنه غير مفيد لبقاء بطلان الاول بالضرورة اذ لا يتصور القول بانه ناظر الى ما عدا التأنيث على ان اعتبار ذلك فى الجمع والتركيب دون التأنيث وغيره تحكم (قوله) ولو جعل الالف ناعلا

الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط (ظاهر) لان لسان العرب لما كان مبنيا على السهولة كان الاصل فيه ان يكون ثلاثيا ساكن الاوسط لانه لابد من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما والذى كان على خلاف هذا بان كان متحرك الاوسط او رباعيا كان ثقيلا او اثقل لان ما خالف الاصل شانه كذلك (وكذا) اى كما ان ثقل الاولين ظاهر ثقل (العجمة) ظاهر (لان لسان العجم ثقيل على العرب) وهو ظاهر محسوس ولا لسان كل قوم خفيف لهم وما اخذوه من غيرهم يكون ثقيلا عليهم لاسيما لسان العجم (فهند يجوز صرفه) (نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوى اعنى احد الامور الثلاثة) وان وجد فيه العلمية والتأنيث المعنوى (ويجوز عدم صرفه) لان الجواز ههنا استعمل فى استواء الطرفين (نظرا الى) مجرد (وجود السببين فيه) وقد جمعهما الشاعر فى قوله ❀لم تتلقع بفضل مئزرها ❀دعد ولم تسق دعد فى الغلب ❀لان الاول منصرف والثانى غير منصرف (وزينب) سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا او لا هذا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرف ساد مسدها فهو كحمزة يكون غير منصرف على كل حال (وسقر) سميت به مؤنثا حقيقة كقدم اسم امرأة او غير حقيقى كسقر (علما) اى حال كونها علما (لطبقة من طبقات النار) الطبق والطبقة واحد الاطباق وطبقات النار مراتبها والسموات طبقات اى بعضها فوق بعض اى لطبقة ومرتبة من مراتب النار لان بعضها فوق بعض درجات (وماه وجور) حال كونهما (علمين لبلدتين) اشار بذكر البلدتين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلزم تذكيرها بتأويل المكان والمرجع السماع وما لم يسمع فمبنى على مشيئة المتكلم وههنا يجب ان يؤولا بتأويل البلدة ليوجد فيهما علل ثلاث (ممتنع) قوله وزينب مبتدأ والباقى عطف عليها وممتنع خبره وهذا الكلام تعدد فيه المبتدأ بالعطف مثل قولك زيد وعمر وبكر قائم او من قبيل حذف الخبر من المعطوف عليه بقرينة ذكره فى المعطوف (صرفها) اى صرف كل واحد منها فيه اشارة الى ان اسناد الامتناع الى احد هذه الاشياء مجاز عقلى بعلاقة المحلية والظاهر ان قوله صرفها مرفوع على انه فاعل لقوله ممتنع (اما زينب) مبتدأ بحذف المضاف اى اما عدم صرف زينب (فللعلمية والتأنيث المعنوى) يعنى فلوجود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) يعنى مع وجود الشرط الواجب (وهو الزيادة على الثلثة) اى الزيادة على ثلثة حرف (واما) عدم صرف (سقر فللعلمية والتأنيث المعنوى) اى فلوجود السبب الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط الواجب المقتضى منع الصرف (وهو تحرك الحرف (الاوسط واما) عدم صرف (ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوى) اى فلوجود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز ايضا الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط المؤثر (وهو العجمة) فان سميت بهذا القسم مذكرا

قوله زائدة الى آخره وهذا احسن مما قيل ان زائدة مرفوع على انه صفة النون بزيادة اللام لانه حينئذ لا يفهم زيادة الالف وما قيل من ان هذا مما لا يقصد به الزيادة قبل شئ فى عرف ارباب التأليف اذ لا يقصد به الا التقديم فى الذكر ناش من الغفلة عن قولك جاء زيد راكبا من قبله اخوه اذ لا ريب فى صحة هذا القصد ودلالة الكلام عليه واذا جاز ذلك فى سعة الكلام فجوازه فى الشعر بطريق الاولى (قوله) يعنى ان ذكر العلل بصورة النظم لا ينبغى ان يتوهم كون هذا الكلام من قبل قبل المصنف لانه ليس صاحب هذا القول اعنى وهذا القول تقريب فان هذين البيتين للانبارى واولها (موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فالصرف للتصويب بل من قبل الناظم يعنى انه ذكر علة النظم قيل فيه وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحات وقعت للناظم فى هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان المقصود تقريب غير المنصرف والعلل من الحفظ لا تحقيق القول فيها اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات فى البيت يعنى

حقيقيا اولا فالصرف لاغير كنوح ولوط وان سميت به مؤنثا حقيقيا اولا فترك الصرف لاغير لان العجمة وان لم تكن سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط لكن مع سقوطها عن السببية لاتقتضى تقوية سببين آخرين حتى يصير الاسم بها متحتم المنع (فان سمى به) (اى بالمؤنث المعنوى) لان المؤنث اللفظى قدسبق تفصيله (مذكر) نائب فاعل لقوله سمى (فشرطه) (فى سببية منع الصرف) اى فى كونه سببا لمنع الصرف (الزيادة على الثلاثة) اى على ثلثة احرف فقط فلا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث فى الاصل لسبب تقدير علامة فيزول ذلك التأنيث بسبب كونه علما للمذكر لان الضعيف يزول بادنى شئ فيكون الساكن الاوسط والمتحرك الاوسط سواء لان الجمع على المذكر فلا تكون التاء المقدرة كنوح ولوط الا اذا كان فيه حرف رابع فحينئذ يكون غير منصرف (لان الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث) لانها تكون رابعة ايضا (قائم مقامها) فيأخذ حكمها فيؤثر مثلها فتكون التاء مقدرة (فقدم) (وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى) وهو كونه آلة المشى يقال لها بالفارسى پاى (اذا سمى به) اى بقدم (رجل) بعلاقة الجزئية او بعلاقة كونه سريع المشى تسمية باسم آلته (منصرف) (لان التأنيث الاصلى) وهو كونه موضوعا للآلة (زال بالعلمية) اى بكونه علما (للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه) لعدم الزيادة على الثلثة فقدفات التأنيث لفظا ومعنى وحكما (والعلمية وحدها لاتمنع) الاسم من (الصرف) لما عرفت (وعقرب) (وهو) اى لفظ عقرب (مؤنث معنوى) يعنى ان التأنيث فيه وامثاله يكون فى معناه لا فى لفظه (سماعى) يعنى علم تأنيثه بالسمع لا بالقياس (باعتبار معناه الجنسى) وهو ان يكون اسم دابة ذى ذنب رأسه اسم بالفارسية كژدم و (اذا سمى به رجل) بعلاقة كونه موصوفا بصفتها وهى الايذاء والايلام (يمتنع) (صرفها لانه وان زال التأنيث) (المعنوى بالعلمية للمذكر) لانه لم يبق فيه الاشارة الى الدابة المعهودة بكونه علما للمذكر (فالحرف الرابع قائم مقامه) فكان مؤنثا حكما لانه وان لم يكن فيه تأنيث لفظا ولا معنى الا ان فيه تأنيثا حكما وهو الحرف الرابع القائم مقام التاء يعلم ذلك اى ان لا يكون حرف يقوم مقام التاء فى نحو قدم وان يكون فى نحو عقرب (بدليل انه اذا صغر نحو قدم ظهرت التاء المقدرة) ولو كان فيه حرف قائم مقام تلك التاء لما ظهرت عند التصغير لانه يلزم اجتماع النائب والمنوب وذا غير جائز (كما يقتضيه قاعدة التصغير) وهى ان يضم اول الاسم المتمكن ويفتح ثانيه ويزاد بعدها ياء ساكنة ويكسر ما بعدها فى الاربعة ووزنه فى الثلاثى فعيل كفليس فى فلس وفى رباعى فعيعل كدريهم فى درهم وفى الزائدة فعيعيل كدنينير فى دينار (فيقال) فى تصغير قدم (قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال) فى تصغيره (عقيرب) بكسر الراء لان ما بعد ياء التصغير لا يكون الا مكسورا لانه لو فتح يلزم وقوع الياء بين الفتحتين ولو ضم يلزم الخروج من الكسرة

ماذكره فيل هذا الكلام من ان فيه معايب الاول انه يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان فيخرج منه ما فيه واحدة تقوم مقام العلتين والثانى انه يدل على انه باجتماع سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هند وثالثها انه يدل على انه اذا اجتمع فى كلمة الالف التأنيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه ليس الا التأنيث بالالف ومن تلك المسامحات لبهام العلل كما بين فى تنكيرها ومنها ما فى (قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح ومما يذكر لك من ان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد الالف وانت خبير بان جميع هذا الابياع مما لا يحوم حوله شائبة عيب ولا تسامح فان الناظم لم يرد تعريف غير المنصرف حتى يتجه عليه ذلك بل اراد تعداد الموانع من الصرف ولا ريب فى صحة الشرطية المذكورة فيه ومثال هند مما اجتمع فيه علتان مؤثرتان لانتفاء الشرط بانتفائه ينتفى المشروط فانه ان تحقق تحقق وان لم يتحقق لم يتحقق ولا يستفاد من تلك الشرطية ان الاسم لا يكون ممنوع الصرف مالم

الى الضمة (من غير اظهار التاء) المقدرة (لان الحرف الرابع قائم مقامه) وفى المفصل وتاء التأنيث لاتخلو من ان تكون ظاهرة اومقدرة فالظاهرة ثابتة ابدا فى التصغير والمقدرة تثبت فى كل ثلاثى الاماشذ من عريس وعريب فى عرس وعرب ولاتثبت فى الرباعى الاماشذ من نحو قديدمة فى قدام وورية فى وراء انتهى وانما قال الشارح فى الموضعين باعتبار معناه الجنسى احترازا عن معناه العلمى لان باعتباره لايكون علما لآخر وانما يكون باعتبار الجنس كما ان زيدا مثلا يكون علما لاشخاص شتى باعتبار معناه الجنسى لا العلمى (فمقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه) يعنى جعل غير منصرف (للعلمية والتأنيث الحكمى) لماسبق (المعرفة) المعدودة من اسباب منع الصرف (اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لاذات المعرفة) لان الذات من حيث انه ذات لايكون سببا والسبب لايكون الا الوصف القائم به من الوصف والعدل والتانيث وغير ذلك وههنا كذلك لان التعريف وصف فى المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل المصنف وتعريف لضرورة وزن الشعر لان التعريف انقص من المعرفة بحركة وههنا ليكون النشر موافقا للف وهى مبتدأ (شرطها) مبتدأ ثان (اى شرط تأثيرها فى منع الصرف) (ان تكون) المعرفة (علمية) والجملة خبر للمبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر للاول (اى ان تكون) تلك المعرفة (هذا النوع) بالنصب لانه خبر تكون وهو العلم يعنى ان تكون علما لاغير (من جنس التعريف) لان جنس التعريف عند المصنف ستة انواع بناء (على ان تكون الياء) فى قوله علمية (مصدرية او) ان تكون (منسوبة الى العلم بان تكون) اى المعرفة (حاصلة فى ضمنه) اى فى ضمن العلم لان الجنس انما يوجد فى ضمن انواعه كالكلمة توجد فى انواعها كالحيوان ويوجد ايضا فى انواعه كالانسان والابل وغيرهما وهذا كما قال اهل المعقول العام انما يوجد فى ضمن الخاص والافراد بناء (على ان تكون الياء) فى قوله علمية (للنسبة) كياء تميمى وقيسى (وانما جعلت) المعرفة فى كونها سببا لمنع الصرف (مشروطة بالعلمية) دون سائر المعارف والحال ان المعرفة عند المصنف ستة انواع (لان تعريف المضمرات) مطلقة (والمبهمات) يعنى واسماء الاشارات والموصولات (لايوجد الا فى ضمن المبنيات) يعنى ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات من انواع المبنيات (ومنع الصرف) والصرف (من احكام المعربات) فبينهما منافاة فلايمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرطا للمعرفة لان مايكون خاصا النوع لايكون شرطا للسبب الذى وجد فى النوع الاخر فانتفيا (والتعريف باللام او الاضافة) اذا كانت معنوية (يجعل) كل واحد منهما (غير المنصرف منصرفا) او فى حكم المنصرف يعنى ان اللام اذا دخل على غير المنصرف يجعله منصرفا لانه لما كان من خواص الاسم تزول بدخوله عليه مشابهة الفعل فيعود الى اصله وهو الانصرف

يجتمع فيه ثنتان من تلك الموانع بل المستفاد انه كلما اجتمع ثنتان منها فى اسم يكون غير منصرف وهل يلزم هذا منه كلما وقوله من جملة المسامحات ابهام العلل كما بين تنكيرها سهو ظاهر فان القائل انما قال فى بيان التنكير لقد بلغ تنكير الاسباب فى هذين البيتين نهاية الحسن اذ السبب عدل مالا كل عدل وهو عدل لايكون علة البناء وكذا السبب وصف ماوهو الوصف الاصلى وهكذا قوله ومنها مافى قوله والنون الى آخره اذلا دلالة فى ما ذكره الشارح على تسامح بل لاسبيل اليه كما عرفت واما ماسيجئ من ان السبب مجموع الالف والنون لاحدهما فلايشعر بالتسامح ايضا لان الناظم انما جعل مجموع الالف والنون مانعا (قوله من الامور التسعة علة لايقال المذكور فى النظم ليس هو لفظ العلل بل الموانع فكان ينبغى ان يقول مانع بدل علة لانه قدس سره انما قال كذلك ايذانا بكون مآل لفظى الناظم والمصنف الى واحد (قوله وقال بعضهم اثنان وهذا احسن الوجوه لاشتماله على فائدة زائدة وهو

وان غير المنصرف اذا اضيف يكون منصرفا دون المضاف اليه يعني ان غير المنصرف اذا صار مضافا اليه لا يصير منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخله حرف الجر لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم تزيل مشابهة الفعل في المضاف اليه دون المضاف اليه لانها لم تؤ ثر شيئا فيه كما في المضاف حتى تغيره من حال الى حال (كما سيجئ) تفصيله في آخر البحث (فلا يتصور كونه) اى ان يكون التعريف باللام او بالاضافة (سببا لمنع الصرف) لان ما يكون سببا لزوال منع الصرف لا يكون سببا لوجوده وهو ظاهر والتعريف بالنداء يجعله مبنيا (فلم يبق) لنا من جملة المعارف لان يكون شرطا (الا التعريف العلمي) لانه ليس فيه مانع كما في اخواته (وانما جعل) المصنف (المعرفة سببا) من اسباب المنع الصرف (و) جعل (العلمية شرطها) اى شرطا لتأثير المعرفة (ولم يجعل) المصنف (العلمية سببا) حتى لم يحتج الى الشرط لان العلمية حينئذ تكون سببا وشرطا وحدها فيكون اللام اخصر (كما جعل البعض) وهو جار الله العلامة فاستغنى عن الاشتراط (لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له) اى للتنكير لان فرعية التعريف للتنكير بلا واسطة وفرعية العلمية له بواسطة كونها نوعا من المعرفة التي هي فرع للتنكير ولا يخفى ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة وليكون هذا السبب مثل سائر الاسباب في كونها جنسا لان المعرفة جنس مثلها دون العلمية لانها نوع من المعرفة فتناسب التنكير ايضا في الجنس فالجنس اولى لان يكون سببا من النوع لانه اصل وليكون السبب على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون عاما يختص بالشرط (العجمة) المعدودة من اسباب منع الصرف (وهي كون اللفظ) مطلقا سواء كان غير منصرف او منصرفا (مما وضعه غير العرب) لان العجم غير العرب فكذلك موضوع العجم يكون غير موضوع العرب لان اللفظ تابع للواضع (ولتأثيرها) اى لتأثير العجمة وكونها سببا (في منع الصرف) اى لمنعه (شرطان) لان العجمة لما كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث ليس له علامة ظاهرة كالتأنيث اللفظي او علامة مقدرة كالتأنيث المعنوي لم تؤثر في منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاجت فيه الى امر زائد غير العلمية الا انها كانت اخفى من التأنيث المعنوي لانه يظهر في بعض تصرفاته مثل اسناد الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشترط فيه احد الامور الثلاثة حيث لم تظهر في شئ من تصرفاتها اشترط فيها احد الامرين غير العلمية (شرطها) (الاول) (ان تكون) اى المعجمة (علمية)(اى) ان يكون اللفظ العجمي (منسوبا)اى منسوبا (الى العلم) ليتحقق عجمتها (في) (اللغة) (العجمية)قدر اللغة لان العجمية صفة والباء في (بان تكون) العجمية متعلق قوله منسوبة (متحققة)موجودة (في ضمن العلم) الذي (في العجم)لا في ضمن النكرة سواء كانت في العجم او في العرب (حقيقة) بان وضعه العجم اولا علما من ان يكون اسم جنس (كابراهيم) فانه وضع اولا علما وجعل علما لخليل الرحمن

التنبيه على لزوم الاعراض عن ذينك القولين فما قيل لا وجه لمعرفتهما ولما لم يبينهما المصنف لا ينبغي ان يلتفت اليه

(قوله من حيث اشتماله على علتين انما احتيج الى قيد الحيثية لان لغير المنصرف من حيثيات آخر احكاما آخر مثل كونه بالضمة والفتحة والكسر والتنوين (اى في صورة الضرورة او التناسب) الى غير ذلك قيل ان قيد الحيثية لا بد منه لذلك لكن الاظهر الاخصر ان يقول اى حكم غير المنصرف ولا يخفى ان هذا القيد لا يفيد شيئا لان كونه بالضمة والفتحة او الكسرة والتنوين من هذه الحيثية ايضا (قوله) ان لا كسر ولا تنوين قيل ذكر الكسرة مع انه علم سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله يدخله الكسرة والتنوين تعريف بامرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف فيه الدور من جهتين على ما فصل به في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر لا تنوين لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين وهذا غير صحيح لان ذلك اعني امتناع غير المنصرف عن ذينك الامرين امر واحد ولا يصح ان يعتبر اثنين

اى وضعه العرب (او) بان تكون العجمة متحققة موجودة فى ضمن العلم فى العجم (حكما) لاحقيقة وذلك يكون (بان ينقله) اى الاسم العجمى الذى هو نكرة فى العجم (العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل) اى يجعل ذلك الاسم الاعجمى علما من غير تغيره بالحذف والتبديل والقلب ولزيادة وغير ذلك من تصرفاتهم فى كلامهم بل ينقله على الهيئة التى كان عليها فى العجم ويجعله علما (كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس) بمعنى الجيد يعنى كان يطلق فى العجم على كل ما كان جيدا ثم (سمى به احد رواة) جمع راو كنحاة جمع ناح (القراء) يعنى جعل لقبا قبل التصرف لراوى نافع الذى هو امام القراء واسمه عيسى (لجودة قراءته) اى لكون قراءة تلك الراوى جيدة (قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان) لفظ قالون (علما فى العجمية) لان عدم التصرف فيه دل على انه علم فى العجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان وفى الرضى واللازم ان يستعملها فى كلام العرب الامع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم اولا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمى به نافع راويه عيسى لجودة قراءته انتهى فعلم ان الشرط ان يكون علما فى استعمال العرب قبل التصرف فيه (وانما جعلت) العلمية (شرطا) لتأثير العجمة حقيقة او حكما (لئلا يتصرف فيها) العرب (مثل تصرفاتهم فى كلامهم) اى فى الفاظهم التى وضعوها من الاضافة وادخال اللام والتنوين والحذف وغير ذلك فتصير كالاسماء العربية فلا تعتبر فيه وان وجدت العلمية بعد ذلك (فتضعف فيه) اى فى ذلك الاسم الاعجمى (العجمة فلا تصلح) تلك العجمة ان تكون (سببا لمنع الصرف) لانتفاء الشرط وهو ان يكون علما فى العجم حقيقة او حكما وفى الرضى ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفاتهم فى كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وآذربيجان فى كركان وآذر بايكان ونحو ذلك الى هنا كلامه (فعلى هذا) اى فعلى ان العلمية شرط فى العجمة (لو سمى بمثل لجام) رجل يعنى لو جعل نحو لجام علما لرجل (لا يمتنع صرفه) يعنى لا يكون غير منصرف (لعدم علميته العجمية) يعنى لعدم كونه علما فى العجم لاحقيقة ولا حكما لان العرب تصرفت فيه قبل النقل الى العلم حيث كان اصله فى لغة العجم لكام بالكاف الفارسية ثم قالت العرب لجام بتبديل الكاف بالجيم فالمعنى على كلا اللسانين واحد لانه اسم لما يلجم فى فم الفرس اى يدخل فيه وقت الركوب (و) (شرطها الثانى احد الامرين) فيه اشارة الى ان احدهما كاف فيه (تحرك) (الحرف) (الاوسط) من حروفها الثلاثة (او زيادة) اى ان تكون حروفها زائدة (على

بان يكون امتناعه عن كل منهما اثرا مترتبا عليه لان الممتنع عن احدهما فقط لا يكون غير منصرف بالضرورة على ان العدول عن التعريف بذلك ليس لما سبق فى المعرب بل الاحتراز عن ثبوت الواسطة حسبما ذكر فى الايضاح واذا عرفت ذلك عرفت ان ذكر الكسر محتاج اليه فى اثبات الحكم ولا يستغنى عنه بالتنوين وان القول بانه اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا مما لا وجه له (قوله لانك تقول قائم ثم قائمة قبل المعروض التاء القائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكور وكذا المعروض للالف واللام فى الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية فى التأنيث والتعريف وهمية والفرعية المعتبر فى منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقة ولا يخفى ان الحق حيث بات وظل والقائل قد غفل عنه وضل اذ القائم لا يمكن ان يعتبر مطلقا عاما للمذكر والمؤنث والا لكان الشئ الواحد محتملا للنقيضين معا بل جامعا بينهما فاللفظ اما مذكر او مؤنث على سبيل منع الخلو يشهد بذلك ظاهر اللفظ فانه اذ ذكر اما ان يذكر بالتاء ام لا فان كان الاول فهو المؤنث والا فالمذكر

الثلاثة) (اى على ثلاثة احرف) هذا عند المصنف لان الحركة قائمة مقام الحرف الرابع كما فى التأنيث المعنوى واما عند سيبويه واكثر النحاة فتحرك الاوسط لاتأثير له فى العجمة فنحو لمك منصرف عندهم لان الثلاثى خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكأن الثلاثى ليس منه وانما اشترط احد احد الامرين (لئلا تعارض الخفة احد السببين) فتزاحم تأثيره فيكون منصرفا (فنوح منصرف) (هذا) اى قوله نوح منصرف الى قوله ابراهيم ممتنع او مجموع هذا القول (تفريع بالنظر الى الشرط الثانى) اى بنان لفائدته وهى انصرف نحو نوح (فانصراف) نحو (نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى) بقسميه لان الشرط الاول وهو كونه علما فى العجم موجود فيه لان نوحا علم فى العجم (وهذا) اى انصراف نحو نوح نظرا الى انتفاء الشرط الثانى (اختيار المصنف) وكذا عند سيبويه واما الزمخشرى فقد جعل الاعجمى الثلاثى الساكن الاوسط جائز الصرف وتركه نظرا الى وجود العلتين مع ترجيح الصرف كما فى التأنيث المعنوى (لان العجمة سبب ضعيف لانه) اى لان العجمة فالتذكير باعتبار السبب (امر معنوى) وهو كون الكلمة ليست من اوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت فى غاية الضعف (فلا يجور اعتبارها مع سكون) الحرف (الاوسط) فلزم صرفها لما مر ان الاسم اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون فى غاية الضعف فلا يؤثر فيه ما هو الاضعف (واما التأنيث المعنوى فان له علامة مقدرة) وهى التاء (تظهر فى بعض التصرفات) وهى التصغير وارجاع الضمير واسناد الفعل اليه والاخبار عنه بالمشتق وغير ذلك (فله) اى للتأنيث المعنوى (نوع قوة) يعنى ان التأنيث معنوى اقوى من العجمة لما قلنا (فجاز ان يعتبر مع سكون) الحرف (الاوسط) فى الثلاثى (وان لا يعتبر) معه ولذا قال المصنف فيما سبق فهند يجوز صرفه ولم يقل فهند منصرف وقال ههنا فنوح منصرف ولم يقل يجوز صرفه للفرق بين التأنيث المعنوى والعجمة عنده (فان قلت قد اعتبرت) مبنى للمفعول (العجمة) بالرفع نائبه (وفى ماه وجور) متعلق بقوله اعتبرت (مع سكون) الحرف (الاوسط فيما سبق) اى فى بيان شرط التانيث المعنوى بقوله وشرط تحتم تأثيره احد الامور الثلاثة الى آخر ما فصل هناك حيث جعل ماه وجور اسمى بلدتين غير منصرف وحكم به حتى لو لم تكن فيهما العجمة معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكانت العجمة معتبرة فيهما مع سكون الاوسط (فلم لم تعتبر) العجمة (ههنا) حتى يجعل نحو نوح غير منصرف اى كما يجعل نحو هند كما ذهب اليه العلامة الزمخشرى (قلنا) فى جوابه (اعتبارها) اى العجمة (فيما سبق) اى فى وجوب تأثير التأنيث المعنوى (انما هو لتقوية سببين آخرين) هما التأنيث المعنوى وشرطها العلمية هذا من باب التغليب كالقمرين للشمس والقمر او من باب حذف المضاف اى لتقوية احد سببين

وكذا حال الرجل فان قلت وعلى ماذكرة الشارح يلزم اجتماع النقيضين فى شئ واحد فلا يصح ماقاله ايضا قلنا التقابل انما هو بين مفهومى المذكر والمؤنث والداخل فى المؤنث ما صدق عليه المذكر لا مفهومه فلا محذور (قوله لان الاصل فى كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر هذا تام فى صورة كون الاضافة للاختصاص لكن قوله الآتى وزن الفعل شرطه ان يختص به او يكون فى اوله زيادة كزيادة يقتضى ان تكون من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لمجرد النسبة وحينئذ لا يكون هذا التعليل كما ينبغى قيل وزن الفعل الذى فيه احدى الزوائد الاربع فى حكم الوزن المختص وبأباه المنقول (قوله اى لا يمتنع فان الجواز مشترك بين مقابلى الوجوب والامتناع و وجب التفسير هنا كذا الكون الصرف واجبا فى حال الضرورة (قوله وباد خال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنها قيل فيه ان غير المنصرف مافيه علتان مؤثرتان فيجوز ان يخرجا من التأثير بالضرورة او اعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الصرف عن ظاهره وهذا

آخرين الذى هو التأنيث المعنوى لان العلمية مستغنية عن التقوية لالان تكون العجمية مستقلة فتؤثر مع سكون الاوسط (لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما) اى احد السببين لان الاسم اذا كان ثلاثيا يكون خفيفا واذا كان اوسطه ساكنا يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتنوين عليه واذا اعتبرت العجمة فيه يكون اثقل فيقتضى التخفيف باسقاط الجر والتنوين منه بجعله غير منصرف (ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر) هو التأنيث المعنوى فيما سبق (اعتبار) بالرفع فاعل ولا يلزم ومضاف الى سببيتها بالاستقلال) ههنا حتى يرد مثل هذا السؤال (وشتر) (وهو اسم حصن كان (بديار بكر) وفى الرضى ويجوز ان يقال امتناعه من الصرف لاجل تأويله بالبقعة والقلعة الا ان تقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح نحو لمك لانه اسم ابى نوح عليه السلام انتهى وفى الحاشية فى القاموس «قلعة باران» بين بردعة وكنجة واياما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التأنيث انتهى و المصنف لم يحكم بعجميته حصرا ولم ينف تأنيثه بل مثله وجعله مثالا للعجمة فلا تناقض فى المثال لانه يصلح مثالا لما مثل له وان كان التأنيث فيه ايضا (وابراهيم) وكذا ابراهيم ابراهام (ممتنع) (صرفهما) يعنى ممتنعان من الصرف (لوجود الشرط الثانى فيهما) مع وجود السبب الذى هو العجمة والشرط الاول الذى هو ان يكون الاسم علما فى العجم حقيقة او حكما (فان فى شتر تحرك) الحرف (الاوسط) وهو ظاهر (وفى ابراهيم الزيادة على الثلاثة) فينبغى ان يكونا غير منصرفين لوجود السبب الذى هو العجمة والشرطان اللذان هما العجمية فى العجم وتحرك الاوسط او الزيادة على ثلاثة احرف (وانما خص التفريع بالتفريع بالشرط الثانى) اى وانما بين المصنف فائدة الشرط الثانى ولم يبين فائدة الشرط الاول بان يقول فلجام منصرف لانه ليس فيه علمية فى العجم (لان غرضه) ومقصوده ههنا (التنبيه على ما هو الحق) والصواب (عنده من الصراف) الثانى الساكن الاوسط (نحو نوع) او عدم الصراف الثلاثى المتحرك الاوسط نحو شتر (ولهذا) اى لكون غرضه التنبيه على ما هو الصواب (قدم انصرافه) اى انصراف نحو نوح (مع انه) اى انصراف نحو نوح (متفرع على انتفاء الشرط الثانى والاولى) للمقام (تقديم ما هو متفرع على وجوده) على ما هو متفرع على عدمه بان يقول فشتر وابراهيم ممتنع ونوح منصرف (كما لا يخفى) وجه وهو ان الوجود اشرف من العدم والاشرف يقدم وكذلك ما يتفرع على الوجود الذى هو اشرف يكون مقدما وقيل صرح بتفريع الشرط الثانى دون الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود ولان فيه ردا على المخالف كما قيل اذ فى شتر ايضا رد على المخالف بل على المخالف الاقوى وله وجه (واعلم ان اسماء الانبياء

الوهم باطل من وجوه اما اولا فلان المقصود دفع ما يتجه على المصنف من انه خالف المتقدمين فى حد غير المنصرف ووافقهم هنا حيث طلق الصرف على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين وهذا لا يندفع الا بما ذكره سابقا اولا حقا وثانيهما ان شرط التأثير ليس انعدام الضرورة واعتبار التناسب بل امور تذكر بعد بالاتفاق وثالثها ان الكلام فى جواز صرف غير المنصرف ومن البين ان الاسم لا يكون غير منصرف ما لم يكن المانع من الصرف مؤثرا فيه فلو اريد بذلك لوجب ان يقال وكون الاسم منصرفا عند الضرورة واعتبار التناسب بالضرورة (قوله والضمير فى صرفه راجع الى حكمه فيكون معنى الكلام ويجوز صرف هذا الكلام عنه ولا بعد فيه وما قيل الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحى والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمه والحاجة تندفع بترك الظاهر الاول فلا حاجة لترك الظاهر الثانى من جملة الاوهام ثم رجع الشارح قدس سره اعتبار الصرف بمعناه الاصطلاحى على هذا القول حيث اتى بصيغة التمريض لكن الاكتفاء

عليهم السلام) كلها (ممتنعة من الصرف) يعنى كانت غير منصرفة للعلمية والعجمة (الاستة) فانها منصرفة (محمد صالح وشعيب وهود لكونها) اى لكون هذه الاربعة (عربية) ولم يكن فيها من الاسباب الا سبب واحد وهى العلمية وهو وحدها لم تؤثر فى منع الصرف فصرفت (ونوح ولوط لخفتهما) يعنى وان وجد فيهما سببان العلمية والعجمة الا انه لما يوجد فيهما الشرط الذى يوجب تأثير العجمة وهو تحرك الاوسط اوزيادة على الثلاثة صارا منصرفين لان الاصل فى الاسم الصرف (وقيل ان هودا كنوح) يعنى انصرف هود لخفته لا لكونه عربيا (لان سيبويه قرنه معه) يعنى ذكر هودا قرينا مع نوح لان الشئ يذكر مع قرينه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح حيث ذكره بعده لا بشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب (ويؤيده) يحتمل ان يكون هذا من تتمة ماقيل فيكون من كلام القائل وان يكون من كلام الشارح اى يؤيد ماقيل (مايقال من ان العرب) بيان مايقال (من ولد اسماعيل) والولد جاء كفرس وقفل مفردا وجمعا واسماعيل كان ابن ابراهيم خليل الرحمن الذين هما وضعا لسان العرب فكان اسماعيل ابا العرب لانه الاصل فى الوضع (ومن كان قبل ذلك) اى قبل اسماعيل او قبل اولاده اى الانبياء الذين جاؤا قبل اسماعيل او قبل اولاده (فليس بعربى) اى ليس عربيا فكان ابراهيم واسماعيل وغيرهما عجميا (وهود قبل اسماعيل فيما ذكر) من التواريخ والقصص (فكان) هود (كنوح) فانصراف الثلاثة لكونها عربية والثلاثة الاخر لكونها خفيفة (الجمع) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو سبب) واحد (قائم مقام سببين) لماذكر وهو مبتدأ (شرطه) مبتدأ ثان (اى شرط قيامه مقام سببين) بان يؤثر وحده تأثيرهما (صيغة) على وزن ديمة خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول ومضاف الى (منتهى الجموع) التى هى من جموع التكسير والمنتهى مصدر ميمى بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل (وهى) اى الصيغة التى كانت نيابة الجموع المكسرة (الصيغة التى كان اولها) اى الحروف الاول والثانى منها (مفتوحا ثانيها) اى وكان الحرف الثالث منها (الف) يقال لها الف التكسير (و) كان ايضا (بعد الالف حرفان) اولهما مكسورا مادغم اولهما فى الآخر مثل دواب وشواب واما غير مدغم مثل اساور ومساجد على وزن فعالل (او) كان بعد الالف (ثلاثة احرف) اولها مكسور و (اوسطها ساكن) كاناعيم ومصابيح على وزن فعاليل لانه اذا لم يكن ساكنا بل متحركا كان منصرفا على ماسيأتى هذا بيان للصيغة واما قوله (وهى التى) بيان لانتهاء الجموع تكسير (لاتجمع) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه (جمع) نصب على المصدرية ومضاف الى (التكسير) وهو جمع بناء واحده (مرة اخرى) نصب على الظرفية سواء جمع اولا فانتهى تكسيره كاساور واناعيم

بترك الظاهر الاول بارجاع الضمير الى غير المنصرف مما لاحاصل له (قوله كقوله صبت اخره نقل عنه قدس سره ان هذا البيت مما قالته سيدة النساء فاطمة الزهراء رضى الله تعالى عنها فى مرثية نبينا وسيدنا سيد المرسلين حبيب اله العالمين صلى الله عليه وسلم واوله (ماذا على من شم تربة احمد ان لايشم مدى الزمان غواليا) ولا يخفى ان هذا النقل يأباه كقوله والله تعالى اعلم (قوله وان لم يصل الى حد الضرورة قيل فيه اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التى قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيصرف مفاعلة لاعالة لتناسب مضاربة وفيه نظر اما اولا فلان التناسب جعل قسما للضرورة فلا يصح اعتبارها فيه واما ثانيا فلما ان تحقق العلمية ممنوع (قوله لتناسب المنصرف الذى يليه قيل وقرئ قوارير التناسب فواصل الاى فقوله يليه لم يقصد به اتمام التعليل ومن المعلوم ان صرف سلاسلا ليس الا لتناسب اغلالا وهو يليه فقوله لتناسب المنصرف الذى يليه قصد به اتمام التعليل واما ان غير المنصرف

اولا كذلك فانتهى ايضا مثل مساجد ومصابيح (ولهذا) اى لكون هذه الصيغة لاتجمع جمع التكسير مرة اخرى بحيث انتهى تكسيرها الغير للصيغة (سميت) هذه الصيغة (صيغة منتهى الجموع) وقوله (لانها (اى لان هذه الصيغة تعليل للانتهاء لان الانتهاء يكون فيما تكرر دون غير المتكرر (جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا) نصب على التمييز كاساور وانا عيم (فانتهى تكسيرها المغير للصيغة) بحيث لم يجمع جمع التكسير مرة اخرى فقد تم الجمع واستقر وصلح لان يكون سببا يقوم مقام سببين لان الجمع سبب وانتهاء كأنه سبب آخر (واما الجمع السلامة) سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا اسما او صفة وهو ما لحق آخر مفرده واو ونون او ياء ونون او ياء والف وتاء (فانه لا يغير الصيغة) اى صيغة مفرده لان بلحوق تلك الحروف آخر المفرد لا تتغير صيغة المفرد عن الهيئة التى كان المفرد عليها (فيجوز ان تجمع) تلك الصيغة (جمع السلامة) ولذا لم يكن شرط ولم يقل صيغة منتهى الجموع غير السلامة (كما يجمع ايامن جمع ايمن) جمع يمين (على ايامنين) بالواو والنون او بالياء والنون (وصواحب جمع صاحبة على صواحبات) وهذا الجمع لم يمنع ان يكون ايامن وصواحب غير منصرف فانه اذا قيل ايامن وصواحب يكون غير منصرف واذا قيل ايامنون وصواحبات يكون منصرفا لوجود الشرط الاول لا الثانى) وانما اشترطت) مبنى للمفعول اى صيغة منتهى الجموع فى ان يكون الجمع سببا قائم مقام السببين (لتكون صيغة مصونة) محفوظة (عن قبول التغيير) لما عرفت ان جمع المكسر يغير لا السلامة (فتؤثر) فتصلح لان تكون سببا يقوم مقام السببين لان الجمعية لما كانت عارضة والتكسير ايضا يغير الصيغة لا تصلح ان تؤثر فى منع الصرف فضلا عن القيام مقام السببين واما اذا انتهى التكسير المغير فقد تمت الجمعية واستقرت صيغتها وصلحت للقيام مقامهما (بغيرها) الباء للملابسة والغير بمعنى النفى والمعنى بلا هاء بل لا بهاء كما فى قولك كنت بغير مال اى بلا مال وهو خبر لقوله شرطه اى ملابس وكائن او صفة لقوله صيغة اى صيغة منتهى الجموع الملابسة بغير هاء او حال منها اى ملابسة بغير هاء (منقلبة) بالجر صفة هاء (عن تاء التأنيث حالة الوقف) يقال لها التاء المربوطة او المدة اذا وقف عليها تصير هاء واذا لم تقف تكون تاء وتبقى على حالها (او المراد) عطف على مقدر تقديره المراد بها ان تكون منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف او المراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء عليها فى الاول على حقيقة باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفى الثانى على مجازية باعتبار الاولية بها)) فيه لطافة تعرف بالتأمل (تاء التأنيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف) اذا كان الامر كذلك (فلا يرد) من ورد يرد وردا (نحو فواره جمع فارهة) لافاره لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل بل على فواعلين بالواو والنون او بالياء والنون را فاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة فالفارسية خوش رو وفى الصحاح الفاره الحاذق بالمشى وقد فره من باب ظرف قال الازهرى قوله تعالى ﴿فارهين﴾ اى حاذقين والفاره

قد يصرف لتناسب ما قبله ايضا فخارج عن المقصود لان المذكور مثال لهذا النوع لا تعريفه الجامع لافراده (قوله فقوله سلاسلا واغلالا يعنى ان ذكر اغلالا ههنا ليس خاليا عن القصد اليه لظهور ان تمام المعرفة المطلوبة يتوقف على معرفة المنصرف حقيقة ويؤيده انه لو لم يتعلق القصد به لكان المناسب عدم التعرض له كيف ودأبه الايجاز فاقيل والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا هذا التركب ممنوع (قوله ومايقوم مقامهما قيل هذا من تمة بيان التعريف فينبغى ان يقدم على قوله وحكمه واجيب بان بيان الاسباب كلها من تمة التعريف فهذه جملة معترضة قدمت الى هنا لشدة الاهتمام ببيان انها لا تصلح للتعريف واذا جاز اعتبار بيان العلل وتعريفها من تمة تعريف غير المنصرف فبيان حكمه وخاصته اولى به وايضا يتوجه على قول المجيب ان يقال سلمنا ان هذا اعتراض صلح للاهتمام ببيان انه لا يصلح للتعريف كما زعمه القوم لكن قوله ويجوز الى آخره اعتراض آخره ولا يخفى انه لا وجه لهذا الاعتراض (قوله البالغ

من الناس المليح الحسن ومن الدواب الجيد السير وقال الجوهري ويقال للبرذون والبغل والحمار فارهة بين الفروهة وجمعه فرهة وفره مثل صحبة وصحب وبزل انتهى مختصرا (وانما اشترط كونها بغير هاء لانها) اى لان الجمعية (لوكانت مع هاء كانت على زنة المفردات) وفي الرضي انما شرط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء احترازعن الملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية فتتكسر من قوة جمعيته فلا تقوى ان تقوم مقام سببين الى هنا كلامه (كفرازنة) وصياقلة فانها (على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة) فيه نشر على ترتيب اللف وانما فسرهما بها لئلا يتوهم الجمعية منهما (فيدخل في قوة الجمعية فتور) مصدر من باب دخل وهو الضعف والانكسار فلا تقوى ان تقوم مقام السببين على ماقلنا سابقا لاسيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الاحاد (ولا حاجة) جواب عن سؤال مقدر تقديره كان على المصنف ان يخرج نحو مدائني من شرطه بان يقول ولا ياء النسبة كما اخرج نحو فرازنة منه بقوله بغير هاء فاجاب عنه بقوله ولا حاجة (الى اخراج نحو مدائني) منسوب الى مدائن علم بلدة كان انصاري وفرائضي منسوب الى انصار وفرائض الاول علم للصحابي المدني والثاني علم لعلم الميراث (فانه) اى مدايني او مداين (مفرد محض) لما قلنا ان الثاني علم لبلدة والاول منسوب اليها (ليس جمعا لا) زائدة (في الحال) متعلق بقوله جمعا لانه اما علم او منسوب وياء النسبة لا تلحق الجمع وفي المفصل لان الجمع اذا نسب رد الى الواحد (ولا في المآل) لان المراد منه العلمية او النسبة لا الجمعية (وانما الجمع مدائن) جمع مدينة يقال مدن بالمكان اقام به وبابه دخل ومنه المدينة وجمعها مدائن بالهمزة ومدن مخففا ومثقلا والنسبة الى مدينة الرسول عليه السلام مدني والى مدائن كسرى مدائني كذا في الصحاح (وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء) فيهما وهو العالم الذي هو ذو فنون من العلم (فعلم مما سبق) اى من قوله صيغة منتهى الجموع بغير هاء (اى صيغة منتهى الجموع على قسمين) اى منقسمة عليهما (احدهما مايكون بغير هاء) اى الصيغة التي لا تكون فيها تاء التأنيث (وثانيهما مايكون بهاء) اى الصيغة التي تكون مع تاء التأنيث لان النفي يستلزم الايجاب الاول مايستفاد من النفي صريحا والثاني مايستفاد منه ايضا لكن دلالة لان النفي يدل على وجود المنفي لانه لو لم يكن موجودا لما نفي (فاما) اى الجمع الذي (كان بغير هاء فمتنع صرفه) اى يكون ذلك الجمع غير منصرف (لوجود شرط تأثيرها) يعني لوجود السبب الذي هو الجمعية وشرط تأثيرها الذي هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فامتنع من الصرف (كمساجد) اى مثاله مثل مساجد او كائن كمساجد او مبتدأ على ان يكون الكاف بمعنى المثل فقط اى مثل مساجد (مثال) خبره واما على الاولين فخبر مبتدأ محذوف اى هذا مثال (لما) اى للجمع الذي يوقع (بعد

الى صيغة منتهى الجموع هذا التفسير على وفق ما اختاره المصنف وانما عدل عما يقال قوله اكثر النحويين في تفسيره من انه الجمع الذي لا نظير له في الاحاد لظهور ان هذا التعريف اولى منه فانه ينبئ عن العلة في اول الامر لانها اذا كانت صيغة منتهى الجموع فكانه جمع متعدد وتلك لا تنبئ من ذلك التعريف المنبئ عن العلة اولى من غيره لو استويا وايضا يرد على المشهور باب افعل مثل اكلب واعين فانه جمع لا نظير له في الاحاد وهو منصرف باجماع والجواب بانه قد جاء نحوا نملة وتاء التأنيث غير معتد بها في الزنة فقد تحقق نظيره في الاحاد غير سديد فانه لو صح ان يكون تاء التأنيث فيه موجبة لكون الصيغة على بناء الواحد بدونها من حيث كانت زائدة لصح ان يكون صياقلة كذلك والاتفاق على ان فرازنة مثل كراهية في كونه على صيغة الواحد مع الاطباق على ان فرازن ليس على بناء الواحد (قوله فانه تكرر فيه الجمعية قيل قيامه مقام السببين لهذا التكرار عند المصنف ولكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه فاقد نظيره في الاحاد

الفه حرفان) ورمصابيح) (مثال لما) اى للجمع الذى وقع (بعد الفه ثلاثة احرف اوسطها ساكن (واما) مايكون بهاء فتنصرف لعدم وجود شرطه الذى هو ان يكون بغير هاء لان رجود السبب لاتأثير له بدون وجود الشرط مثل (فرازنة) (وامثالها) جعله من باب حذف المعطوف مثل سرابيل تقيكم الحراى والبرد لئلا يلزم الحكم بالانصراف على فرازنة فقط وليكون ذكره على سبيل التمثيل معنى (بما) اى من الجموع التى (هى على صيغة منتهى الجموع) الانها كانت (مع الهاء) التى كان عدمها شرطا فى تأثيرها (فتنصرف) (لفوات شرط تأثير الجمعية) وان وجد السبب الذى هو الجمعية لماقلنا ان السبب غير مؤثر بدون الشرط (وهو) اى الشرط (كونها) اى كون الجمعية (بلاهاء) (وحضاجر علما) وفى بعد النسخ علم بالرفع فحينئذ يكون اما صفة لحضاجر اوخبر مبتدأ محذوف اى هو علم والجملة صفة اواعتراض (للضبع) متعلق بقوله علما (هذا) اى قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف الخ (جواب عن سؤال مقدر) وردعلى المصنف من كون الجمع سببا على تقدير ان يكون الواو للاستئناف (تقديره) اى تقدير السؤال المقدر (ان حضاجر علم جنس للضبع) لاعلم شخص للضبع (يطلق على الواحد) اصالة وحقيقة (و) يطلق على (الكثير) لامن حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد من افراده (كما ان اسامة علم جنس للاسد) يطلق على الواحد منه وعلى الكثير (فلاجمعية فيه) اى حضاجر الذى هو علم جنس لانه لم يبق فيه حينئذ معنى الجمعية التى تكون سببا (و) الحال ان (صيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف) وانما السبب الجمعية وقد فاتت بسبب كونها علم جنس (بل هى) اى تلك الصيغة (شرط للجمعية) والشرط وحده لايؤثر اذا لم يوجد السبب (فينبغى ان يكون) حضاجر علما للضبع (منصرفا) لعدم وجود السبب (لكنه) اى الاان حضاجر (غير منصرف) استعمالا (وتقرير الجواب ان خضاجر حال كونه علما للضبع) قوله علما حال من المبتدأ صرح به ابن مالا واشار اليه الشارح ايضا بقوله ان حضاجر حال كونه علما للضبع وامانصبه بتقرير اعنى فقبيح جدا لان المقام لايقتضى المدح اوالذم اوالترحم حتى ينصب على المدح اوالذم اوالترحم وفى نصبه فى هذا المقام قيل وقال فلانطول الكلام بذكر المقال (غير منصرف) خبر لقوله وحضاجر لانه مبتدأ (لا) اى لايكون غير منصرف (للجمعية الحالية) لان ليس جمعا فى الحال لاعرفت انه علم جنس يطلق على الواحد والكثير وماهو كذلك لاتوجد فيه الجمعية (بل) عدم صرفه ليس الا (للجمعية الاصلية) لان الاصل لكونه اصلا يعتبر وان كان زائلا مثل اسود اسما للحية (لانه) اى لان حضاجر (منقول عن الجمع) فيكون علما منقولا (فانه كان فى الاصل) اى فى اصل استعماله (جمع حضجر) على وزن قمطر مكسور الفاء ومفتوح مابعده (بمعنى عظيم البطن)

عند بعض وهذا غلط فاحش فان علة قيامه مقامهما انما هو التكرار بالاتفاق واشتراط كونه نهاية الجمع او عدم اشتراك شئ من المفردات فى صيغة انما هو لاجل التفسير والتعيين والمصنف قد فسره باحد هذين الامرين والحاصل انه لاتعدد فى العلة ومابه البيان ليس ثلاثيا بل ثنائى لان المصنف ممن بين باشتراط كونه نهاية جمع تكسير كما ستقف عليه واول من تورط فى هذه الورطة الشارح الرضى وهذا عجب منه قال صاحب المفصل والاسم يمنع عن الصرف متى اجتمع فيه اثنان من اسباب تسعة اوتكرر واحد وهكذا قال الامام المطرزى وغيره من الثقات ولاوجه لتكرر الجمع سوى ذلك فان قلت بل الزمخشرى صرح بخلاف الموافق لماذكره الرضى والقائل حيث قال نزلت الزنة التى لاواحد عليها منزلة جمع ثان قلت ليس معنى هذه العبارة ماتوهمته بل سبق من تكرر الجمعية حكما كما صرح به المصنف فى الامالى شارحا لهذا القول حيث قال يعنى وجه النكرة فى الجمع انك تقول كلب واكلب ثم يجمع اكلبا على اكالب ثم لايجمع اكالب لانه قد

انسانا كان اوغيره يقال بالفارسية شكم بزرك فجمع على حضاجر بمعنى عظيم البطن (سمى به الضبع) ثم خص به الضبع بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الذهن الا الضبع (مبالغة) مفعول له للتسمية (فى عظم) مصدر بوزن عنب (بطنها) اى بطن الضبع والتأنيث باعتبار الدابة (كأن كل فرد منها) اى من جنس الضبع (جماعة من هذا الجنس) يعنى سمى حضاجد واحدا من افراد الضبع اشارة الى ان واحدا منها قائم مقام الجماعة الذين كان بطن كل واحد منهم عظيما فى العظم والاكل والشرب وغير ذلك (فالمعتبر فى منع صرفه) اى منع صرف حضاجر حال كونه علما لفرد من افراد الضبع (هو الجمعية الاصلية) لا الجمعية الحالية حتى يرد السؤال المذكور يعنى امتنع من الصرف لوجود السبب الذى هو الجمعية وان كانت فى الاصل مع صيغة منتهى الجموع بغيرها، فعلى هذا الجواب يكون الجمع اعم من يكون فى الحال كمساجد ومصابيح وان يكون فى الاصل لا فى الحال كحضاجر علما للضبع (فان قلت) هذا السؤال نشأ من التفريع المذكور بقوله فالمعتبر فى منع صرفه هو الجمعية الاصلية يعنى اذا كان المعتبر فى منع صرفه هو هذا المعنى فقط (لا حاجة فى منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية) يعنى يجوز ان يوجد فيه علتان اخريان من غير اعتبار تلك الجمعية فيمتنع من الصرف بسببها (فان فيه العلمية) لانه علم (والتأنيث) المعنوى مع شرط تحتم تأثيرها وهو الزيادة على الثلاثة (لان الضبع هى انثى الضبعان) فيكون ح علما للمؤنث المعنوى كزينب والضبعان بكسر الضاد على وزن الغلمان الذكر من جنس الضبع والجمع ضباعين كسرحان وسراحين فعلة منع الصرف التأنيث المعنوى والعلمية فلا حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه تكلف قلنا علميته غير مؤثرة) لانها علم جنس فالمعتبر فى منع الصرف ما يكون علم شخص (والا) اى لو كانت العلمية مؤثرة كسائر الاعلام (لكان) حضاجر (بعد التنكير منصرفا) كالاسباب التى فيها علمية مؤثرة لما سيأتى وليس كذلك لانها تمتنع من الصرف علما كانت اولا مع ان علميتها ليست علم شخص (والتأنيث) فيه (غير مسلم لانه) اى لان حضاجر (علم لجنس الضبع مذكرا كان اومؤنثا) كان اسامة علم جنس للاسد مذكرا كان اومؤنثا فتأنيثه محتمل فلا يجوز ان يعتبر تأنيثه ولا علميته فاحتيج الى اعتبار الجمعية الاصلية لئلا يكون غير منصرف فى استعمالاتهم بلا علة فيه وكان من خصها بالانثى فهم من كلام اهل اللغة حيث قالوا هى مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية (وانما اكتفى المصنف فى التثنية على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول) اى بقوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع فعلم منه ان الجمع المنقول يكون معتبرا فى منع الصرف ولا يضره النقل كالصفة (ولم يقل) المصنف (الجمع شرطه) صيغة منتهى الجموع بغيرها (ان يكون فى اصل) سواء بقى على جمعيته

جمع مرتين فتكرر فيه الجمع ولذلك قام مقام علتين وحمل مساجد وشبهه عليه لمشاكلته فى وزنه وامتناع جمعه وان لم يكن جمعين محققين تنزيلا منزلة المشاكلة المذكورة فلذلك قام مقام علتين وهذا هو المفهوم من كلام الامام المطرزى والجمع الاقصى كاساور واناعيم وما كان على مثالهما من الجموع مما بعد الفه حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن كمساجد ومصابيح وايضا قد صرح المصنف فى الامالى بان تفسير الجمع بمنتهى الجموع اولا من تفسيره بما ليس على وزن واحد فان هذا التفسير يشعر بما هو علة القيام مقامهما وهو التكرر فى الجمعية دون ذلك وايضا اشار الى ذلك فى الشرح حيث قال هذا الجمع احد ما يقوم مقام علتين وسببه انه صيغة منتهى الجموع فكأنه جمع مرتين اما تحقيقا او تقديرا لانه على تلك الصيغة فاجرى مجراه فبعد ذلك كيف يمكن التوهم بان يكون التكرر بحسب الجمعية علة القيام مقامهما انما هو عند المصنف واما عند غيره فليس لذلك بل لكونه منتهى الجموع اولانه لا واحد على زنته هل هذا الا من وهم الباطل (قوله كاكالب واساور

ولم ينقل اولا (كما قال في الوصف) الوصف شرطه في سببيته لمعنى الصرف ان يكون في الاصل فلا تضره غلبة الاسمية (لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف) تنقسم الى قسمين (قد تكون) الجمعية (اصلية معتبرة) بقيت او نقلت (وقد تكون عارضة غير معتبرة) لان العارض لكونه عارضا في حكم العدم فلا يؤثر في شئ كالوصف فانه كان على قسمين قسم كان في الاصل وصفا فهو معتبر بقي على وصفيته او نقل الى الاسمية وقسم لم يكن فيه وصف الا انه عرض له الوصف بسبب الاستعمال فلا يؤثر فللاحتراز عنه قال شرطه ان تكون وصفا في الاصل وليس الامر كذلك) يعني ولا عرض في الجمع مطلقا سواء كان سببا قائما مقام السببين اولا (اذ لا يتصور العروض الجمعية) لان واضع الالفاظ قد وضع الجمع جمعا والمثنى مثنى والواحد واحدا الا انه واضع الجمع مفرد ثم عرضت له الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث قد يكون عارضا بعد الوضع واذا قال شرطه ان يكون في الاصل كان يتوهم ان الجمعية قد تكون عارضا فلزم الاكتفاء في التنبيه على ان الجمعية الاصلية قد تكون معتبرة بهذا القول حيث لا يضرها النقل الى الاسمية كالوصف الاصلي مثل اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية على ما سبق وفي الرضي ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف عند المصنف لان المعتبر فيه عنده ان يكون في الاصل كما في الوصف فلا يضره زوال الجمعية بالعلمية لعروض الزوال الى هنا كلامه (وسراويل) على وزن اناعيم الا انه ليس بجمع يقال له بالفارسية شلوار (جواب عن سؤال مقدر) نشأ من قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمعية يعني من جعل الجمعية اعم من ان تكون في الحال او في الاصل (تقديره) اي تقدير السؤال (ان يقال قد تقصيت) بالخطاب من تقصى مثل تفعل اي تخلص يقال تقصى عن كذا اذا تخلص عنه وقد اشار الشارح الى وجه تقديم حضاجر على سراويل لان حضاجر علما كان منشأ لورود السؤال بسراويل (عن الاشكال) بكسر الهمزة (الوارد) صفة له (على قاعدة الجمع) متعلق بالوارد (بحضاجر) متعلق به ايضا حيث لا جمع فيه فينبغي ان يكون منصرفا الا انه غير منصرف (بجعل الجمع) الذي هو قائم مقام السببين الباء فيه متعلق بقوله تقصيت (اعم من ان يكون في الحال او في الاصل) يعني تخلصت عن ذلك السؤال بجعلك الجمع باقيا على حاله حيث لم ينقل الى شئ كاسا وروا اناعيم او منقولا الى الاسمية اشارة الى ان النقلي لا يضره (فما تقول في سراويل) يعني فما جوابك في سراويل (فان اسم جنس) كاسد وتمر حيث (يطلق على الواحد والكثير و) الحال انه (لا جمعية فيه) لانه لو كان فيه الجمعية لما اطلق على الواحد (لا) زائدة (في الحال) لانه ليس بجمع حالا لانه يطلق على الواحد (ولا) زائدة ايضا (في الاصل) لانه ليس بجمع في اصل وضعه بل مفرد محض وهذا الوزن لا يمنع الصرف بدون الجمعية لان الشرط لا يؤثر بدون

واناعيم فان الاول جمع اكلب جمع كلب والثاني جمع اسورة جمع سوار المرأة كقوله تعالى يحلون فيها من اساور من ذهب والثالث جمع انعام جمع نعم وهي المال الراعية واكثر مايقع هذا الاسم على جمع الجمع اما ان يراد به التنكير او الضروب المختلفة كما في الصحاح وغيره (قوله بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع اعترض عليه بانه ان اراد عموم السلب في التاء فمنقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان اراد سلب العموم فكذا الالف فان نحو ذكرى وضراء والقول بعدم لزوم الالفين في ذكرى وضراء ممنوع وثبوت الذكر والضر لا يستدعي ذلك فان ائمة اللغة صرحوا بان الذكر والذكرى لفظان مترادفان والضر والضراء متباينان ولو كان الذكر هو ذكرى بحذف الالف والضر والضراء بحذفه لما صح القول بالترادف والتباين لعدم التعدد حينئذ (قوله فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا قيل ذكر الشيخ الرضي ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح الى ما اجيب به عنه وهو ان المصدر قد يكون مبينا للفاعل كالضرب بمعنى

السبب فينبغي ان يكون سراويل منصرفا (فاجاب) المصنف عنه (بانه قد اختلف) مبنى للمفعول (في صرفه) نائبه (ومنعه) بالجر عطف على صرفه (منه) اى من الصرف يعني اختلف النحاة في سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف لما سيأتي وبعضهم الى انه منصرف لعدم السبب ولانه الاصل في الاسم المعرب (فهو) اى سراويل (اذا) اسم شرط (لم يصرف) مبنى للمفعول اى اذا جعل غير منصرف (وهو) اى عدم صرفه (الاكثر) اى اكثر من صرفه والجملة اعتراض وبيان ان عدم صرفه اكثر من صرفه (في موارد الاستعمال) اى في الموضع التي استعمل سراويل فيها يعني ان استعمال سراويل غير منصرف اكثر من استعماله منصرفا واذا كان الامر كذلك (فيرد به الاشكال) المذكور في سؤال السائل (على قاعدة الجمع كما قلت) انت ايها السائل (فقد قيل) جواب لاذا وهي مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل (في التفصي) والتخلص (عنه) اى من الاشكال الوارد على قاعدة الجمع وهذا المجيب هو سيبويه لذا قدمه وفي الرضي فعند سيبويه وتبعه ابو علي على انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما شابهه فمنع الصرف ولم يمنع الآجر تخفيفا لان جميع ما وازانه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب وابحر انتهى (انه) (اسم) (اعجمي) يعني انه اسم قد وضعه العجم وليس بعربي الا انه عرب بابدال الباء واوا لانه كان في العجم سرابيل وقد قرئ به في قوله تعالى سرابيلهم من قطران (ليس بجمع لا في الحال) لانه يطلق على الواحد (ولا في الاصل) لانه لم يكن في اصل وضعه جمعا ثم نقل عنه وجعل اسما كحضاجر ولانه اذا لم يكن عربيا فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمعية لا حالا ولا اصلا (لكنه) اى الا انه (حمل) مبنى للمفعول عن سيبويه (في منع الصرف) اى في كونه ممنوعا من الصرف (على موازنه) اسم فاعل من وازن يوازن (اى على ما يوازنه) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعوله لاعتماده على الموصول المقدارى على ما يوازنه سراويل ويشاركه في الوزن (من الجموع) بيان لما (العربية كاناعيم ومصابيح) وقناديل (فانه) اى سراويل (في حكمها) اى في حكم الجموع العربية (من حيث الوزن) ومن حيث المعنى حيث يطلق على الكثير وان كان الاطلاق على سبيل البدل فكان في حكم ما يوازنه فكما ان حكم ما يوازنه ان تكون غير منصرف كذلك كان هو ايضا غير منصرف لان المشابه بالشيء ياخذ حكم ما شابهه (فهو) اى سراويل (وان لم يكن من قبيل الجمع) يعني وان لم توجد فيه الجمعية (حقيقة لكنه) اى الا انه (من قبيله حكما) يعني الا انه قد وجد فيه الجمعية حكما لانه لما شابه الجمع الحقيقي في الوزن والمعنى على ما قلنا صار كأنه جمع لان الشبه بالشيء يكون في حكمه (فالجمعية) التي قامت مقام السببين (على هذا التقدير) اى على هذا الجواب (اعم من ان تكون حقيقته)

كون الشيء ضاربا وقد يكون مبينا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا وهو من هذا القبيل ويتجه عليه انه لا شك في انه يوجد معنى مصدري حاصل بالحاق الياء المصدري الى المفعول كالمضروبية بمعنى كون الشيء مضروبا وهذا في غاية السعة يسع فيها ما لا يسع في الالفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت لذينك المعنيين فلا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المصنف في تعريف الفاعل على جهة قيامه به فانه لو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام المبنى للمفعول منه بزيد وليس كذلك بل هو يدل على وقوعه عليه فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل ثم قيل اذا تمهد هذا فنقول لو كان العدم بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع بها الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اى مال عنه وعدل اليه اى مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الجمال الفحل نحاه كذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل النحوي بمعنى التبعيد دون الميل لاشتقاق المعدول وتسمية للاسم معدولا وليس يقوي لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل لا بمعنى الميل عن الشيء

كاساوار واناعيم (اوحكمية) كسراويل وقوله (فبناء هذا الجواب) دفع لما ورد في بعض الشروح من انه يزيد اسباب منع الصرف على التسعة ويكون منها الحمل على الموازن كما قال في الوافية اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على هذا الجواب كائن وواقع (على تعميم الجمعية) التي هي السبب الواحد الحقيقي والحكمي كما ان الجواب بحضاجر مبني على تعميمها الى الحال والاصل (لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعه) كما ظن (وهو) اى السبب الزائد عليها (الحمل على الموازن) حتى يزاد الاسباب على التسعة فتصير عشرة فيكون التفصيل مخالفا للاجمال لان الحمل على الموازن ليس معدودا في اسباب منع الصرف عند احد حتى يعد سببا ههنا ايضا (وقيل) قائله المبرد (هو اسم) (عربي) يعني انه مما وضعه العرب لان العجمي هو سرابيل بالباء الموحدة كما في قوله تعالى سرابيلهم فبالواو يكون عربيا الا انه (ليس بجمع تحقيقا) نصب على التمييز او على المصدرية اى جمعا محققا (لانه اسم جنس) كتمر ونخل (يطلق على الواحد والكثير) ولانه مفرد وضعا ولانه ليس فيه شئ من علامات الجمع صحيحا او مكسرا بالزيادة او النقصان فكان مفردا محضا (لكنه) اى الا انه (جمع سروالة) اى قطعة خرقة (تقديرا) نصب على التمييز (وفرضا) عطف تفسير له (فانه لما وجد غير منصرف) في استعمال العرب بلا سبب من الاسباب (ومن قاعدتهم) اى من قاعدة النحاة (ان هذا الوزن بدون الجمعية) التي هي السبب وهذا الوزن شرط في تأثيرها (لم يمنع) مبنى للمفعول (الصرف) اى الصرف فكانت القاعدة مخالفة لاستعمال العرب مع انها مبنية عليه (قدر) مبنى للمفعول من التقدير (حفظا) مفعول له (لهذه القاعدة) يعني لتكون القاعدة مصونة ومحفوظة حيث لا تكون مخالفة لاستعمالهم (انه) اى سراويل (جمع سروالة) وان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله قدر (فكأنها سمي كل قطعة من السراويل) المشتمل على القطع (سروالة ثم جمعت سروالة) بناء على اجتماع القطع (على سراويل) فيكون سراويل جمع سروالة بناء على اشتماله اياها واجتماعها فيه الا انه جمع تقديرا وفرضا لا تحقيقا لاطلاقه على الواحد لانه لو كان جمعا تحقيقا لما اطلق على الواحد لان الجمع لا يطلق على المثنى فكيف يطلق على الواحد (واذا صرف) عطف على قوله اذا لم يصرف ومبنى للمفعول (اى سراويل) يعني اذا استعمل سراويل منصرفا وهو الاقل في موارد الاستعمال (لعدم تحقق) اى لعدم كون (الجمعية) التي هي السبب في كون مثل الوزن غير منصرف محققه في سراويل (تحققا) نصب على التمييز (و) الحال ان (الاصل في الاسماء) العربية (الانصراف) اى دخول الجر والتنوين لان كون الاسم منصرفا غير محتاج الى شئ من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف فانه محتاج الى سببين او الى سبب واحد قائم

الى الشئ والعادل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمي الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه وكله باطل فان كون المصدر مبنيا للفاعل تارة واخرى للمفعول شائع ذائع بحيث لا حاجة الى التنبيه عليه فضلا عن الدليل ومتمسك به مما ذكره في تعريف الفاعل لا مساس له باحد هذين المعنيين فان المراد بالمصدر المأخوذ فيه انما هو الحدث فانى يصح القول بان هذا يقتضي عدم صحة كون المصدر مبنيا للمفعول والشيخ الرضي لم يقل بان العدل معناه الاخراج كيف ولا قائل به بل صرح بان معناه الصرف حيث قال ولو قال بدل خروجه اخراجه لكان اوفق بمعنى العدول وهو الصرف ولا خفاء في ان العدل المعتبر في هذا المقام ليس الا يقولون هو اسم معدول ولا يعنون به الا المصروف عن بنيته وتحقيق الجواب انه لما ثبت ان العدل عن جملة الاسباب المانعة للصرف في الاسم بحصوله تلك الفرعية فيه ظهر كونه صفة له فناسب ان يفسر العدل بما هو صفته وهو الخروج اذ الاخراج ليس صفة له وانما يدل عليها ضمنا وهذا هو المقتضي لاعتبار العدل هنا كالخلق (قوله اى

مقامها ومالم يحتج الى شئ يكون اصلا فينبغى ان يكون الاصل فى الاسم العرب الصرف (فلا اشكال) لفظا لانفى الجنس والاشكال مبنى على الفتح اسمها والخبر قول الشارح (بالنقض به) اى بسراويل (على قاعدة الجمع) يعنى اذا استعمل سراويل منصرفا لا يرد السؤال على تلك القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذى هو الجمعية غير محقق فيه فاذا صرف وهو الاقل لا يرد به السؤال على قاعدة الجمع (ليحتاج) مبنى للمفعول (الى التفصى عنه) اى عن السؤال الوارد عليها بان يذهب الى مذهب سيبويه او المبرد وقال المحشى عصام ولو قالا المصنف وان صرف لكان تركيبه من قبيل قوله فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لناهذه وان تصبهم واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى المخاطب الذى هو متعلم النحو واقتصر على المعنى (ونحو جوار) مبتدأ (اى كل جمع) يشير الى ان الحكم الآتى ليس مخصوصا بل يعم له ولمثله (منقوص) جمع (على) وزن (فواعل) لانه لايجئ منه فعاليل (بائيا كان) ذلك الجمع المنقوص (اوواويا كالجوارى والدواعى) فيه نشر على ترتيب اللف لان الجوارى اسم فاعل جمع مكسر من جرى مثل وام والجمع الصحيح منه جارون كرامون والمكسر منه جوار كروام واذا عرفت باللام تعاد الياء نحو الجوارى والدواعى ايضا اسم فاعل جمع مكسر من دعا مثل غزا دعوا مثل غزوا فهو داع كرام وغاز والجمع الصحيح منه داعون كغازون والمكسر منه دواع كغواز واذا عرفت باللام تعاد الواو فيقال الدواعو ثم قلبت ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فيقال الدواعى فالاولى ناقص يائى والثانى واوى (رفعا وجرا) (اى فى حالتى الرفع والجر) نصب على الظرفية متعلق بالنحو بحذف المضاف (كقاض) خبر (اى حكمه) اى حكم مثل جوار يائيا او واويا (حكم قاض) اى حكم جمعه كحكم مفرده (بحسب الصورة) والتوجيه يعنى الاعلال لان المراد بالصورة الاعلال ولذا فسرها بقوله (فى حذف الياء عنه) اى من مثل جوار (وادخال التنوين عليه) هذا وجه التشبيه يعنى كما ان الياء تحذف من نحو قاض لالتقاء الساكنين ويعوض التنوين عنها كذلك الحال فى مثل جوار لكن لا مطلقا بل فى حالة الرفع والجر من غير فرق بينهما (تقول جائنى جوار) فى حالة الرفع بالتنوين (ومررت بجوار) فى حالة الجر بالتنوين (كما تقول) فى المشبه به (جاءنى قاض) رفعا بالتنوين (ومررت بقاض) جرا بالتنوين (واما) نحو جوار واويا كان او يائيا (فى حالة النصب) متعلق بقوله متحركة (فالياء) فيه (متحركة) فى حالة النصب (مفتوحة) لخفة النصب على الياء لكونه جزء الالف بالتنوين واما فى نحو قاض فالياء متحركة مفتوحة ايضا لكن مع التنوين فلم توجد المشابهة فى حالة النصب ولذا قال المصنف رفعا وجرا احترازا عنه (نحو رأيت جوارى) بفتح الياء بلا تنوين كما تقول رأيت اساورا ذا كان الامر كذلك (فلا اشكال) لفظا لاههنا لنفى الجنس واشكال اسمها مبنى على الفتح لما سيأتى وخبرها قوله

خروج الاسم اذ لا يتحقق العدل فى غير هذا القسم فهو من اوصافه الخاصة به قبل الضمير لايرجع الى الاسم لانه مع بعده لفظا لايشمل نحو ثلاث واخر وسحر وامس معرفتين بل الى المعدول المدلول بالعدل باعتبار مادته الاصلية يريد ان هذه الاشياء معدولات عن ثلاثة ثلاثة واخر والسحر والامس وهن ليس باسماء لكونهن مركبات كما صرح به فى هامش كتابه ولايخفى ان القائل اظهر سوء فهمه اذ لامجال لان يراد بالاسم المرجع تلك الامور فان الخارج ليس هذه المواد بل ثلاث واخر وسحر وامس ولاخفاء فى كونها اسماء وتلك المركبات انما هى الصيغ الاصليات وكأنه لم ير قوله عن صيغته (قوله اى كونه مخرجا انما احتيج الى هذا التفسير للتنبيه على كون المراد بالخروج ماهو بحمل الجاعل ليوافق ماقبله فان الخروج بمعنى الانصراف انما يناسب حمله على المعدول (قوله التى يقتضى الاصل والفائدة ان يكون عليها انما قيد الصورة بذلك لئلا يتجه نحو سحر وامس معرفتين اذ المتبادر من الصورة هى الهيئة المعتبرة بين جواهر الكلمة وحروفها واللام الداخل

(فى حالة النصب) وقوله (لان الاسم غير منصرف) متعلق بالخبر لا علة له اى اذا كانت الياء فى جوار متحركة مفتوحة فى حالة النصب بلا تنوين فلا اشكال واقع فى حالة النصب لكون الاسم غير منصرف (للجمعية) التى هى سبب قائم مقام السببين ملابسا (مع صيغة منتهى الجموع بغيرها) يعنى لوجود السبب القائم مقام السببين وهو الجمعية فيه مع شرط تأثيره وهو صيغة منتهى الجموع بغيرها فيكون فى حالة النصب غير منصرف بلا خلاف (بخلاف حالتى الرفع والجر فانه قد اختلف) مبنى للمفعول (فيه) نائبه اى وقع الاختلاف بين النحاة فى انه فى حالة الرفع والجر غير منصرف او منصرف لفوات الشرط وبقاء الجمعية حيث لم تزل (فذهب بعضهم) اى الزجاج ومن تابعه (الى ان الاسم) الذى على فواعل (منصرف) بعد الاعلال لزوال الشرط المستلزم منع صرفه بالاعلال لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلا يؤثر السبب وحده بلا شرط (والتنوين فيه تنوين الصرف) لا العوض (لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة) يعنى الاعلال يتعلق بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها فما يتعلق بذاتها (مقدم على منع الصرف) لان الاعلال سببه الموجب له قوى وهو الاستقلال الظاهر المحسوس (الذى هو من احوال الكلمة) اى اوصافها فيتعلق بها (بعد تمامها) لان سبب منع الصرف وهى المشابهة بالفعل ضعيف لانها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم ولا محسوسة ايضا ومع هذا تعلق بوصف الكلمة فما يتعلق بالذات مقدم على ما يتعلق بالصفة كما ان الذات مقدمة على الصفة لكونها اصلا والوصف عارضا (فاصل جوار فى قولك جائنى جوارجوارى بالضم) يعنى بضم الياء (والتنوين بناء) نصب على انه مفعول له او مفعول متعلق اى بنى بناء (على ان الاصل فى الاسم) المعرب مطلقا (الصرف) اى ان يكون منصرفا لعدم احتياجه الى سبب وشرط (فبنى) مبنى للمفعول (الاعلال) نائبه (على ماهو الاصل) اى على القاعدة المقررة فى علم الصرف وهى ان الياء اذا انكسر ماقبلها وهى مضمومة منونة تثقل عليها الحركة والتنوين لا سيما فى الجمع الممتد (ثم) اى بعد ما علمت ان اصل جوار فى قولك جائنى جوارجوارى بالضم والتنوين (اسقطت) شروع فى بيان بناء الاعلال وكيفيته مبنى للمفعول (الضمة) نائبه (للثقل) اى لما قلنا ان الضمة تثقل على الياء المكسور ماقبلها فاجتمع ساكنان الياء والتنوين (و) اسقطت (الياء) ايضا (لدفع التقاء الساكنين فصار جوار) بعد الاعلال (على وزن سلام وكلام) فاشبه الجمع بالمفرد لفظا فحصل فى قوة الجمعية فتور وضعف فلم نقول ان تقوم مقام السببين (فلم يبق) نحو جور بعد الاعلال (على صيغة منتهى الجموع) لسقوطه عن اوزان اقصى الجموع الذى هو الشرط والسبب وحده لا يؤثر وان كان موجودا (فهو بعد الاعلال ايضا) اى كما كان قبل الاعلال منصرفا (منصرف والتنوين فيه للمنصرف كما كان قبل الاعلال كذلك) اى

عليها ليس جزء من كلتيهما فيلزم انتقاض التعريف عكسا وحينئذ لا يرد شئ لظهور ان الاصل والقاعدة انما يقتضى ان يذكر باللام وهى هيئة اخرى مغايرة لتلك الهيئة المعدول عنها لا يقال يلزم على هذا ان يكون اليوم فى سرت يوم الجمعة من جملة المعدولات لان صورة اثبات فى تغاير صورة حذفها وليس كذلك لان الحذف والاثبات كليهما على مقتضى الاصل والقاعدة وبذلك قد تحقق ان القول بلزوم الصورة الى الحقيقة والحكمية لدخول نحو انس مما لا يصح فى هذا المقام ثم فيه اشكال وهو ان التعريف على هذا التقدير لا يعم صورة التقدير اذ لا فائدة تقتضى كون عمر مثلا على صورة عامر وحله ما قيل لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه سمى باسم الفاعل من العمارة فعمر اسم الفاعل من العمارة خرج عن صيغته التى هى على مقتضى الفائدة وهى عامر على عمر ولا تكلف فيه فانى لما قدر كون الاسم معدولا عن شئ لزم اعتبار كونه معناه ولا ريب فى ان هذا اصل يقتضى كونه على صورة المعدول عنه (قوله ولا يخفى عليك ان

كان التنوين قبل الاعلال كان للصرف (وذهب بعضهم) وهو سيبويه والخليل (الى انه) اى نحو جوار (بعد الاعلال غير منصرف) كما كان قبل الاعلال غير منصرف لكون السبب الذى هو الجمعية والشرط الذى هو صيغة منتهى الجموع بغيرها موجودين فيه قبل الاعلال واذا وجد السبب والشرط ينبغى ان يكون غير منصرف لئلا يلزم اهدارهما وبعد الاعلال ايضا غير منصرف (لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع) يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية والشرط ايضا فينبغى ان يكون غير منصرف ايضا (لان المحذوف) الذى لم يكن نسيا منسيا بل حذف لفظا فقط يكون ثابتا تقديرا فيكون (بمنزلة المقدر) فى ملاحظة العقل والاعراب (ولهذا) اى لاجل ان المحذوف ثابت تقديرا للاعراب (لا يجرى) من جرى يجرى اى لا يتصور (الاعراب) ولا يقع ههنا (على الراء) التى كانت آخرا بعد الحذف بل لا يجرى الا على الياء المقدرة فيكون تقديرا ولو لم يكن المحذوف بمنزلة المقدر لما اجرى الاعراب عليه ولوقع على ما هو الآخر كيدودم (والتنوين فيه) اى فى نحو جوار رفعا وجرا (تنوين العوض) لا الصرف (فانه لما اسقط تنوين الصرف) لعدم الصرف (عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين) يعنى الذى هو حاصل فى اللفظ اما التعويض عن الياء فلمناسبة كون التنوين حرفا ايضا ولمناسبة الثبوت مرة والحذف اخرى وما عن الحركة فلمناسبة العروض يعنى كما ان الحركة تعرض للحروف كذلك التنوين يعرض للآخر وفى الرضى ففسر بعضهم قول سيبويه والخليل بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفه ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ماقبلها فى غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين عن الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة فى الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت وفسر السيرافى وهو الحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد الاعلال فصيغته منتهى الجموع حاصلة تقديرا الان المحذوف للاعلال ثابت تقديرا فحذف تنوين الصرف لعدم الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين عن الياء الى هنا كلامه (وعلى هذا القياس) خبر مقدم اى القياس الذى جرى فى حالة الرفع (حالة الجر) مبتدأ (بلا تفاوت) اى بلا فرق بين العلتين لاشتراكهما فى العلة وهى الاستثقال (و) وقع (فى لغة بعض العرب) وهى قليلة واختارها الكسائى وابو زيد وعيسى بن عمر و (اثبات الياء) بالرفع لانه فاعل فعل محذوف (فى حالة الجر) بلا تنوين بناء على انه غير منصرف وان الجر والتنوين يسقطان منه (كما فى حالة النصب) يعنى كما انهما يسقطان فيها (تقول) فى حالة الجر (مررت بجوارى) بفتح الياء بلا تنوين (كما تقول) فى حالة النصب (رأيت جوارى) بفتح الياء بلا تنوين فيكون نحو جوارى

صيغة المصدر الى آخره قيل فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض لحروف الاصول فهيئة الضرب هيئة الضارب وان كان ما تعرض المادة فى وضعه لمعناه فهيئة ثلاثة ثلاثة ليست هيئة ثلاث لان ما وضع له ثلاثة ثلاثة نفس المعدود ما وضع له ثلاث الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشتقات من المصادر السماعية بتقييد الصيغة الاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية بما خرجت به المغيرات وذلك من جملة الاوهام فان الشارح قدس سره اراد دفع توهم انتقاض التعريف طردا بدخول المشتقات بناء على كونها مخرجة من المصادر بالتنبيه على ان اضافة الصيغة الى الاسم تفيد اختصاصها بهو صيغ المصادر لا بد وان تخالف صيغ المشتقات فكيف تكون مختصة بها ولا يخفى انه محق فى ذلك اذ لا ريب فى كون الامر كذلك والترديد مبنى على الغفول عن سبق بيان الصيغة وما هو المراد بها اذ لا وجه له بعده ذلك والقول بكون صورة الضرب صورة الضارب محل لانه يؤدى الى كون المشتق والمشتق منه امرا واحدا فان مادته

فى حالة الجر غير منصرف بالاتفاق (وبناء هذه اللغة) مبتدأ (ودار على تقديم منع الصرف على الاعلال) لان الاعلال وان كان متعلقا بجوهر الكلمة الا انه لوقوعه ههنا فى الآخر استوى بمنع الصرف الوقوع فى الاخر لان منع الصرف وهو عدم الجر والتنوين انما يكون فى الاخر مقدم منع الصرف لانه مثبت للياء وان كان يزيد الجر والتنوين والاعلال نافٍ لها والمثبت لشرفه مقدم على النافى (فانه حينئذ) اى حين تقديم منع الصرف على الاعلال (تكون الياء مفتوحة فى حالة الجر) لان جر غير منع الصرف انما يكون بالفتحة (والفتحة خفيفة) لكونها جزء الالف والالف ساكنة فلا يوجد ما يوجد الاعلال كما فى حالة النصب (فما وقع فيه) اى فلم يقع فى مثل جوار فى حالة الجر (الاعلال) لعدم ما يقتضيه كما انه لم يقع فى حالة النصب (واما) بناء هذه اللغة (فى حالة الرفع فاصل جوار) فيها (جوارى) مثل ضوارب (بالضم بلا تنوين) لتقدم منع الصرف على الاعلال فسقط التنوين لعدم الصرف (حذفت الضمة للثقل) لان الضم ثقيل على الياء لعدم الجنسية ولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك ثقيل جدا (وعوض عنها) اى عن الضمة (التنوين) لما سبق فاجتمع ساكنان الياء والتنوين (فسقطت الياء لالتقاء الساكنين) اى لدفع اجتماع الساكنين (فصار جوار) بالكسر والتنوين او تقول فسقطت الياء اكتفاء بالكسرة قبلها كما فى قوله تعالى يوم يدع الداع والكبير المتعال ثم عوض عن الياء او عن حركتها التنوين لان الياء اذا سقطت فى المفرد فسقوطها فى الجمع الممتد اولى لان الجمع اثقل من المفرد (وعلى هذه اللغة) اى التى كان منع الصرف فيها مقدما على الاعلال (لا اعلال) مثل جوار (الا فى حالة واحدة) وهى حالة الرفع فقط لما عرفت انه لا مقتضى للاعلال فيها الا فى حالة واحدة (بخلاف اللغة المشهورة) وهى التى كان الاعلال فيها مقدما على منع الصرف (فان فيها الاعلال فى الحالتين) حالة الرفع وحالة الجر (كما عرفت) مفصلا (التركيب) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو) اى التركيب (صيرورة كلمتين او اكثر) من كلمتين (كلمة) بالنصب لانها خبر لقوله صيرورة واسمها قوله كلمتين (واحدة) صفة لكلمة للتأكيد لان التاء فيها للوحدة وقوله (من غير حرفية جزء) متعلق بقوله صيرورة اى من غير ان يكون احد جزئيه او اجزائه حرفا يفهم هذا الشرط من المثال لان الحرف اذا لم يكن معربا بوجه ما وكان بناؤه لازما لزم نفيه لان غير المنصرف لا يكون الا فى المعربات (فلا يرد) نحو (النجم وبصرى) حال كونهما (علمين) لان الجزء الاول فى النجم والثانى فى بصرى حرف فلم يوجد الشرط وهو عدم كون احدهما حرفا (شرطه) اى شرط التركيب فى سببية منع الصرف (العلمية) اى ان يكون علما (ليأمن) التركيب لكونه عارضا قبل الزوال (من الزوال) لان الكلمتين حينئذ تدخلان فى موضع العلم فيامن حذف احداهما لان العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال

مادته بالاتفاق فاذا كانت الصورة ايضا يلزم ذلك وهو محال والمؤدى الى المحال محال فان قلت لا حاجة الى هذا الدليل لان القول بكون صورتى الضرب والضارب متحدين بديهى البطلان واقامة الدليل انما تصح فى النظريات على ما تقرر فى محله قلنا نعم الا ان القائل لما لم ينتبه بتنبيه الشارح قدس سره ناسب تنزيل البديهى منزلة النظرى واثبات المطلوب بالدليل الزاما له والوجه المختار باطل لانه مبنى على تسليم اختصاص صيغ المشتق منها بالمشتقات وقد عرفت انه باطل وكذا ما ينبنى عليه فان قيل ان المشتقات قد خرجت بالبيان السابق وهو ان المراد من الصيغة هى الصورة التى يقتضى الاصل والفائدة ان يكون ذلك الاسم عليها اذ لا يقتضى الاصل ان يكون المشتقات على صيغ مصادرها فلم اسند سبب خروجها الى الاضافة اسبق فاذا صح خروجها بها لم يبق وجه لاخراجها بتلك الصفة اعنى الاصلية فان تقييد الصورة بذلك انما هو لابراز معنى هذا القيد (قوله فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز قيل لا يبعد ان يقال خروج عنه جميع المغيرات بالبدال

ولما مر ان العلمية وضع ثان والكلمة التي وضعت عليها ينبغي ان تكون مصونة لا تقبل الزوال (فيحصل له) اي للتركيب حيث كان علما (قوة) لانه مأمون من الزوال والعروض (فيؤثر بها) اي بتلك القوة (في منع الصرف) فيكون سببا لمنع الصرف (وان يكون) التركيب (باضافة) اي تركيبا اضافيا سواء كان حقيقية او غير حقيقية (لان الاضافة تخرج المضاف) الذي كان غير منصرف قبل الاضافة (الى الصرف او الى حكمه) على اختلاف المذهبين يعني ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمركم وعثمانا يكون منصرفا او في حكمه على ما سيجيء (فكيف تؤثر) الاضافة (في المضاف اليه) اي في الاسم الذي اضيف الى المنصرف (مايضاده) اي ليس لها ان تؤثر في الاسم المنصرف اذا اضيف عدم الصرف لان مايكون سبب الزوال شيء لا يكون سببا لحصوله (اعني منع الصرف) تفسير لقوله ما في مايضاده (و) ان (لا) يكون التركيب بعد ان يكون علما و ان لا يكون بالتركيب باضافة (باسناد) يعني لا يكون مركبا بالتركيب الاسنادي في الاصل او في الحال (لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات) يعني لان المركب بتركيب الاسنادي اذا جعل علما يكون مبنيا حقيقيا عند جماعة منهم المصنف مبنيا حكميا عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه لان الصرف ومنعه لا يكون الا في المعرب وانما بنى لان الجملة لا توصف بالاعراب قبل العلمية لانه من عوارض الكلمة لا الكلام فبعد العلمية تكون مبنية كما كانت قبلها (نحو تأبط شرا) وشاب قرناها وذر حبا تأبط تفعل لقب ثابت ابن جابر السهمي سمي به لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه لان معنى تأبط شرا اخذه وجعله تحت ابطه اي مايكون آلة وسببا للشر لئلا يراه احد لان هذا من عادة من يريد شرا وخرج لشر اراده فقيل اين هو فقد اجيب قد تابط شرا فلقب بفعله وشاب قرناها لقب امرأة اي صغيرتاها وشاب يشيب اي ابيض سميت به لانها كانت كذلك وذر من ذر يذر مثل فريفروزر الملح والحب فرقه وبابه ردو ذرحبا اسم رجل كان يذر الحب اي ينثره (فانها) اي الاعلام المذكورة (باقية في حال العلمية على ما) اي حال (كانت) الاعلام المذكورة (عليها) اي على الحال (قبل العلمية) من النصب والرفع وغيرهما ولم تتغير عن الحال التي كانت عليها قبل العلمية لجريها مجرى الامثال (فان التسمية بها) اي بالجملة المشتملة على الاسناد (انما هي) مبتدأ (لدلالتها) خبر اي ليست التسمية بها الا لدلالة تلك الجملة (على قصة غريبة) كما في تأبط شرا فان التسمية به ليدل على القصة التي هي اخذ سيفه وجعله تحت ابطه وخروجه لشر اراده وكذا الحال في غيره (فلو تطرق) اي عرض (اليها) اي الى تلك الجملة (التغيير) فاعل تطرق ويقال له تطرق له اذا صار طريقا له يعني اذا ضار تغيير بعض احوالها طريقا لها بان

حرف اصلي الى حرف اخر كالقسام والا يلاء فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمات فهي الخارجية باعتبار قيد المغايرة لا غير هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وفيه نظر لان المراد المغيرات القياسية كالمقام باقية اذا البدل كالمبدل منه ثم ان فاتحة هذا القول تأبى خاتمته فانها ناطقة بجواز هذا القصد في الجملة وتلك قاطعة به لا تجوز غيره (قوله ولا يبعدان يعتبر لا يخفى ان هذا للاعتبار مع فيه من التكلف انما يرتكب اليه لاخراج المغيرات القياسية ولا حاجة فيه الى ذلك بل لا وجه له لان جميع المغيرات القياسية خرجت بقيد الاصلية على تفسيره اذ لا شيء منها يقتضي الاصل والفائدة ان يكون على صورته الاولى والا لما كان قياسا (قوله فيمكن ان يقال هذا ممنوع كما ستقف عليه (قوله فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات فيه نظر لان المقصود في هذا المقام يتم بما يفيد امتياز العدل عن كل ما عداه لظهور ان الغرض افادة مايكون مؤثرا في منع الصرف لا ما ليس بوصف وجمع الى غير ذلك من الموانع لانه لا مساس له بذلك مع انه لا تكلف

لم يكن حاليا بعد التسمية كحالها قبل التسمية (يمكن ان تفوت تلك الدلالة) اى الدلالة على القصة الغريبة فان الدلالة عليها انما تكون بجميع احوالها وكلماتها التى كانت قبل التسمية بها (واذا كانت) تلك الجملة (من قبيل المبنيات) بعد العلمية (فكيف يتصور فيها) اى فلا يمكن ان لا يجرى فى تلك الجملة (منع الصرف الذى هو من احكام المعربات) لان الشئ المخصوص بنوع لا يجرى فى نوع آخر ولا يؤثر كاللام فى الاسم وقد فى الفعل لان المعرب نوع من الاسم والمبنى نوع آخر منه ووصف اختص باحدهما لا يتعدى الى الآخر ولا يسرى اليه (فان قلت كان) واجبا على المصنف) فى بيان قيود التركيب ان لا يقتصر على ماذكر منها بل يجب عليه (ان يقول وان لا يكون الجزء الثانى من المركب صوتا ولا متضمنا بحرف العطف) يعنى ان يقول التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا بالاسناد ولا صوتى ولا تعدادى حتى تكن القيود الخمسة اربعة منها تكن نفيا وواحد ثبوتا فتكون حينئذ مذكورة باسرها ولا بد منها (ليخرج) التركيب الذى كان الجزء الثانى منه صوتا مثل سيبويه) سيأتى تفصيل قول سيبويه (ونفطويه) بكسر النون وفتحها وسكون الفاء وآخره طاء مهملة وهو معروف وويه صوت سيأتى تفصيله فى باب الاصوات راكب هذان الاسمان وجعلا علما لشخص (و) والجزء الثانى منه يضمن حرف العطف (مثل خمسة عشر وستة عشر) وغيرها من الاعداد التى تضمن منها الجزء الثانى حرف العطف وسيأتى وجه تركيبها وتضمن الثانى حرف العطف فى باب المركبات (علمين) حال اما من الاخيرين فقط لان الاولين لا احتياج لهما الى العلم لاشتهارهما علما واما من المثالين باعتبار انهما قسمان (قلت) فى جوابه(كأنه) اى كأنه المصنف (اكتفى فى ذلك) اى فى عدم اخذه القيدين الاخيرين حيث لم يذكرهما (بماذكره فيما بعد) اى بعد المعربات فى بحث المبنيات (انهما) اى ان هذين التركيبين (من قبيل المبنيات) يعنى ان المصنف ذكر صريحا فى بحث المبنيات ان الاصوات والمركبات التى تضمن الجزء الثانى منها حرف العطف مبنية فلا تكون مما نحن فيه ولذا لم يذكرهما اختصارا (واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر) المصنف (بناءها) اى حال كونها مبنية (اصلا) اى قطعا لا صريحا ولا ضمنا ولا اشارة ولا دلالة فاحتاج ههنا الى استثنائها ليعلم انها تكون مبنية (لذلك) اى لعدم ذكر بنائها اصلا (احتاج) المصنف ههنا (الى اخراجها) فاخرجها بقوله وان لا يكون التركيب باسناد (مثل بعلبك) (فانه علم لبلدة) بالشام (مركب) تركيبا امتزاجيا ليس بينهما اضافة ولا اسناد (من بعل وهو اسم صنم) كان لقوم الياس عليه السلام لقوله تعالى ❁ اتدعون بعلا وتذرون احسن الخالقين ❁ ويقال للزوج بعل ايضا لكون المرأة تابعة لامره يدل عليه قوله تعالى ❁ هذا بعلى شيخا ❁ اى زوجى (وبك) بفتح الباء

فيما سبق سوى ما ارتكب اليه لاخراج المغيرات القياسية وقد عرفت حاله (قوله واعلم انا لم نعلم قطعا الى اخره لما جاز ان يتوهم من تعميم الخروج الى التحقيق والتقديرى انهم اخرجوا بعض الاسماء عن صيغها الاصلية وقد رواذلك فى البعض الاخر فقط اعنى لم يخرجوه عن شئ آخر قط وكان هذا ضرورى البطلان لعدم تحقق العدل المانع بمجرد التقدير ولاداة التحكم الباطل اراد ان يثبت اقدام المحصلين بالتنبيه على على ماهو المراد وحاصله ان هذا الاخراج ليس من افعال النحاة بل هم وجدوا اسماء غير منصرفة ولم يروا فيها ظاهرا سوى الوصفية والعلمية فلزمهم تفحص علة اخرى فى ذلك فعلموا اصل البعض بالنظر اليه فى نفسه اى مع قطع النظر عن كونه غير منصرف ولم يعلموه فى البعض الاخر الى يحكم منع الصرف فحكموا بان هذا البعض لا بد وان يكون مخرجا من اصل كذا والا لما صح منع الصرف فنسبوا الاول الى التحقيق والثانى الى التقدير لتحقق اصل الاول بدلالة نفس اللفظ بخلاف الثانى وذلك مما لا ينبغى ان يشك فيه ومن عجائب الاوهام ماقيل دل كلامه على ان ما

وتشديد الكاف من بك يبك اى ازدحم وبابه ردوبك عنقه اى دقه اوسميت مكة شرفها الله بكة لدقها اعناق الجبابرة حيث لم يقدر واعلى التسلط عليها كاصحاب الفيل وغيرهم (وهو اسم صاحب هذه البلدة) التى جعل يعلبك علما لها حيث ركب اسم المعبود مع اسم العابد وقيل بعلبك و(جعلا) اى البعل والبك (اسما واحدا) للبلدة التى كانا فيها (من غيران يقصد) مبنى للمفعول (بينهما نسبة اضافة) لان الاول فيه ليس بمضاف الى الثانى (اواسنادية) لانه ليس احدهما مبتدءً والاخر خبرا (اوغيرهما) من الاسباب المانعة لمنع الصرف لانه ليس الثانى منه صوتا ومتضمنا لحرف العطف فليس فيه الاالتركيب الامتزاجى وهو ليس بمانع لمنع الصرف (الالف والنون) (المعدود ان من اسباب منع الصرف) وفى الحاشية فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الف والنون وسائر اسباب فلماذا خصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص لالمطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوص المستفاد من لام العهد دون سائر المواضع ولما كان الذكر ههنا مخالفا لماذكره فى مقام عد الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا اومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان فى ذلك المقام الى هنا كلامه وليفيد ان القيد ههنا معتبر فى سائر الاسباب السابقة واللاحقة كما قيدنا فى كل سبب من الاسباب السابقة (تسميان) اى الالف والنون عند الكوفيين (مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد) وهى الحروف التى يجمعها قوله هويت السمان فى قول الشاعر ❁ هويت السمان فشيبتنى ❁ وقد كنت قدما هويت السمان ❁ اولانهما من الحروف الزوائد فى الكلمة حيث لاتكونان اصليتين فيها والثانى ارجح وانسب بالمقام (وتسميان مضارعتين) عند البصريين (ايضا) اى كما تسميان مزيدتين عند الكوفيين (لمضارعتهما) اى لمشابهة الالف والنون (لالفى التأنيث) الممدودة والمقصورة (فى منع دخول تاء التأنيث عليهما) يعنى كما ان تاء التأنيث المتحركة لاتدخل على الاسم الذى فيه الف التأنيث لامتناع الاجتماع مع الفى التأنيث كذلك لاتدخل على الاسم الذى فيه الالف والنون لانه يلزم اجتماع الزيادتين فى آخر الكلمة فتفقد المشابهة حتى لو دخلت التاء عليهما تمتنع المشابهة فينصرف لك الاسم مثل سعدان وعريان (وللنحاة خلاف فى ان سببيتهما لمنع الصرف) اى فى كون الالف والنون سببا لمنع الصرف (اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه) يعنى ان سببيتهما له كونهما متصفتين بوصف الزيادة وكونهما ايضا فرعين على مازيدتا عليه وهذا هو مذهب الكوفيين (واما مشابهتهما لالفى التأنيث) وفرعيتهما لمشابهتها له وهذا هو مذهب البصريين (والراجح) من القولين (هو القول الثانى) الذى هو مذهب البصريين قيل لانه لو كان كونهما مزيدتين وفرعين على مازيدتا عليه سببا

اشتهر فى كتب النحو ان خروج ثلاث محقق مخالف للعلم القطعى بل هو امر يحكم به بالتكلف لاضطرار اليه لمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل له اما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا والاصل انما يكون اصلا يخرج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا مايقتضى القياس ان يكون الاسم عليه لاما كان عليه فخرج فحينئذ نقول مااشتهر مبنى على انهم ارادوا بالخروج محققا الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة ومبنى ما حكم به الشارح الخروج عما ثبت للمادة فانه يحتوى على غلطات منها ان قوله فيما سبق واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها خارجة عن الصيغ الاصلية الى اخره دل صريحا على لزوم الخروج فى الحقيقة فان الكلام لو كان مبنيا على الاعتبار البحث لما صح المنع ولا شئ هنا يدل على خلافه بل قوله لابد فى اعتبار العدل من امرين احدهما وجودا لاصل وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج صريح فى لزوم تحقق الخروج فان تحقق الفرعية

واحدا لكان هاشمي وبصري عند وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم حينئذ ان يكون مثل ضاربان في حالة الرفع غير منصرف للصفة والنون المزيدتين وليس كذلك ولان اشتراط انتفاء على القول الاول غير ظاهر (ثم) اى بعد هذا المقام (انهما) (ان كانا) اى ان كان الالف والنون (في اسم) (يعني به) اى بالاسم في هذه المواضع (ما) اى اسم (يقابل الصفة) يعني لم يكن ذلك الاسم صفة كعمران وسفيان لا ما يقابل الفعل والحرف كما في قوله وهي اسم وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله او صفة على قوله اسم بأو المفيدة لاحد الامرين ولان المعطوف يغاير المعطوف عليه (فان الاسم المقابل للفعل والحرف) وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان لا يخلو (اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات) بل يدل على ذات معينة كزيد وعمرو او على ذات غير معينة اما قائمة بذاتها (كرجل وفرس) وحجر وشجر واما قائمة بغيرها كالعلم والجهل والطول والقصر (او يدل) على ذات ما لوحظ معها صفة منها (كاحمر) واسود (وضارب) وعالم (ومضروب) ومنصور وعطشان وسكران وحسن وشديد فان كل واحد منهما يدل على ذات ما لوحظ معها صفة هي الحمرة والضاربية والمضروبية (فالاول) اى ما دل على ذات لم يلاحظ معها صفة) منها (يسمى اسما) لان الاسم ما يدل على المسمى فقط (والثاني) اى ما يدل على ذات ما لوحظ معها صفة منها يسمى (صفة) لان معنى الصفة ان يدل اللفظ على معنى قائم بالذات (فالمراد بالاسم المذكور ههنا) اى في قوله ان كانا في اسم (هو هذا المعنى) اى الاسم المقابل للصفة (لا الاسم الشامل للاسم والصفة) وهو المقابل للفعل والحرف وعرف بانه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة لانه اذا كان كذلك لا يحتاج الى قوله او صفة لدخوله تحت قوله ان كانا في اسم مع انه لم يصح لان شرط كونهما في الاسم يخالف شرط كونهما في الصفة فلزم ان يبين شرط كونهما في الاسم وشرط كونهما في الوصف فقال ان كانا في اسم فشرطه كذا وان كانا في صفة فشرطه كذا ليعلم شرط كل واحد منهما (فشرطه) مبتدأ (اى شرط الالف والنون في منعهما من) الاسم (الصرف) وسببيتها لمنعه منه (وافراد الضمير) شرطه مع ان مرجعه مثنى والضمير يجب ان يكون مطابقا له في الافراد واخويه والتذكير وضده لكونه اياه (باعتبار انهما سبب واحد) يعني انهما وان تعددا لفظا لكنهما شئ واحد سببا فراعى المصنف اللفظ والسبب فثنى الضمير في الاول وافراده في الثاني رعاية للاول والثاني (او شرط ذلك الاسم) اى الاسم الذي فيه الالف والنون (في امتناعه من الصرف) فالاول اولى لمطابقة الضميرين المرفوع والمجرور في المرجع وان طابق الضمير مرجعه في الافراد ههنا ولان الشرط يكون شرطا للاسم الذي فيه الالف والنون فكان الاول اولى (العلمية) خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل الجزم جزاء الشرط وهو مع جزائه جملة فعلية شرطية في محل الرفع خبر

انما هو تحقق الخروج لان اعتبار الخروج مع قطع النظر عن تحقق لا يوجب تحقق الفرعية بل اعتبارها بالضرورة ومنها ان المراد بالاصل في هذا المقام ليس الا ما يقابله الفرع جزما وقد صرح الشارح نفسه بان الفرعية هنا لا تحقق بدون الاخراج فكيف يصح الجواب عن السؤال الوارد من قبل الحق بانه لم يرد بالاصل ما كان عليه فخرج بل ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه ومنها ان قوله انهم ارادوا بالخروج محققا الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة مع كونه مخالفا للوصف بالتحقيق والتقدير ومنقوضا بالمغيرات الشاذة باطل في نفسه لان مبناه على ذكر الاصل في تعريف العدل ولم يرد ذلك منهم بل الصيغة ولقد اضل القائل بعض القاصرين فتبعه في زعمه الباطل من ان الشارح اراد منع تحقق الخروج قائلا ان من قال بان العدل كلمة تقديري والمنقسم انما هو الاصل فما وجوده محقق بلا شك فعدله تحقيقي والا فتقديري وهذا مع كونه خرقا لاجماع النحاة وجعل سبب من الاسباب اعتباريا محضا منقوض بنحو اخر وجمع فان اصلها مقدر لم يستعمل قط ونحو عمر فان اصله اعني عامر محقق بلا

لقوله الالف والنون (تحقيقا) مفعول له للشرط اى فقد شرطت العلمية فى سببية الالف والنون لتكون محققة ومقررة (لازوم زيادتهما) على القول الاول لانه اذا كان علما لزم الالف والنون للكلمة وتحقق اللزوم (اوليمتنع التاء) عطف على اللزوم اى تحقيقا لامتناع دخول التاء عليهما يعنى لتكون العلمية محققة ومؤكدة لامتناع دخولها عليهما (فيتحقق) اى فيتأكد (شبههما الالفى التأنيث) على القول الثانى لانهما شبيهتان لالفى التأنيث فى الامتناع قبل العلم واذا جعل ذلك الاسم علما تأكدت المشابهة وتحققت وذلك الاسم اما مكسور الفاء (كعمران) واما مفتوحة كشعبان واما مضمومة كسفيان مع سكون مابعده فى الكل واما مفتوح الفاء ومابعده ايضا كرمضان (او) الف والنون ان (كانا) (فى صفة) وفى العصام جعله من عطف شرط وجزاء بحرف واحد وهو من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بحرف واحد ولا كلام فى جوازه واما العطف بكلمة او فللتنبيه على انتفاء بين الشرطين انتهى (فانتفاء فعلانة) (اى ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه) اى شرط الالف والنون فى منعهما من الاسم الصرف فافراد الضمير باعتبار ماسبق او شرط ذلك الوصف فى امتناعه منه (انتفاء فعلانة يعنى) شرطه (امتناع دخول تاء التأنيث) المتحركة (عليه) اى على الالف والنون فالافراد باعتبار انهما سبب واحد او على الصفة التى فيها الالف والنون فالتذكير باعتبار الوصف (ليبقى مشابهتهما الالفى التأنيث على حالها) كما هو مذهب البصريين (ولهذا) اى لكون انتفاء دخول تا التأنيث شرطا (انصرف) اى صار منصرفا (عريان مع انه صفة) وفيه الالف والنون (لان مؤنثه عريانة) لانه يقال رجل عريان وامرأة عريانة واعلم ان الالف والنون فى الصفة لاتكون بكسر الفاء بل ان الصفة التى يجئ مؤنثها فعلى لاتكون الا مفتوح الفاء مثل عطشان والتى يجئ مؤنثها فعلانة تكون مضموم الفاء غالبا نحو عريان وسعدان ويجئ مفتوح الفا ايضا مثل ندمان بخلاف الاسم فانه يجئ مثلث الفاء على ماسبق (وقيل) (شرطه) اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف اى شرط تلك الصفة فى امتناعها منه (وجود فعلى) والاول اعنى انتفاء فعلانة اولى لانه مقصود لذاته واما وجود فعلى فليس مقصودا لذاته بل لكون المطلوب منه انتفاء التاء اعنى انتفاء تاء فعلانة ومايكون مقصودا لذاته يكون اولى ولذا قدمه (لانه متى كان مؤنثة فعلى لايكون) مؤنثه (فعلانة) لانه لايكون لشئ واحد تأنيثان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والاخر بالتاء فوجود فعلى يستلزم انتفاء فعلانة (فتبقى مشابهتهما لالفى التأنيث على حالها) كما هو مذهب البصريين (ومن ثمة) وهى للاشارة الى المكان الاعتبارى ولذا قال الشارح (اى ومن اجل المخالفة فى الشرط) اى شرط تأثير الالف والنون فى الصفة (اختلف) مبنى للمفعول

شك ولو تأملت فى كلام الشارح ادنى تأمل مع قطع النظر عما ارشدناك اليه عرفت ان هذا افك عظيم فان صريح عبارته قدس سره ناطق بان المراد بالاصل المحقق مادل دليل غير منع الصرف على كونه اصل المعدول وبالاصل المقدر مالم يدل دليل عليه غير منع الصرف سواء كانا مستعملين ام لا بل وجود اصل المعدول فى التقديرين بحسب الاستعمال لازم جدا اذ الدليل على ذلك منع الصرف ليس الا فلو لم يكن هذا المقدر مستعملا لما امكن ذهاب الوهم اليه وبالجملة ان الشارح قدس سره لم يرد المخالفة لما قاله النحاة بل اراد تحقيق كلامهم وتبيين مرامهم كما يدل عليه صريح مقاله (قوله فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخرى اى ليس الامر انهم تنبهوا للعدل فى غير عمر من هذه الاسماء من غير ان وجدوا ذلك الغير غير منصرف فجعلوه اى جعلوا ذلك الغير غير المنصرف لهذه العلة مع مابها من علة اخرى فهذا الجعل من جملة المنفى فلا تلتفت الى ماقيل ان الاولى ترك هذا القول يعنى فجعلوه غير منصرف بناء على انه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولم يخص كون الحكم

(فى رحمن) الظرف بالرفع لانه نائبه (فى انه منصرف) بدل من قوله فى رحمن بدل الكل (اوغير منصرف فانه) اى الشان (ليس له) اى الرحمن (مؤنث) ولامذكر ولم يذكره لكونه فى صدد المؤنث (لا) زائدة لتأكيد النفى الذى فى ليس (رحمى) بدل من قوله مؤنث اى ليس له رحمى بالالف المقصورة (ولا رحمانة) بالتاء (لانه) اى لان رحمن (صفة خاصة لله تعالى لايطلق على غيره تعالى لا) زائدة (على مذكر) بدل من قوله على غيره اى لايطلق على مذكر (ولا) يطلق ايضا (على مؤنث) لان معناه الذى وسعت رحمته كل شئ من الانس والجن وغيرهما فيكون فى المعنى المبالغ فى الرحمة وهذا المعنى لايوجد فى غيره ولذا لايطلق على غيره (فعلى) الفاء للتفصيل والجار متعلق بقوله غير منصرف (مذهب من شرط انتفاء فعلانة) تقديره (فهو غير منصرف) على مذهب من شرط انتفاء فعلانة لوجود الشرط على مذهبه لانه لم يجئ رحمانة (وعلى مذهب من شرط وجود فعلى) تقديره ايضا (فهو منصرف) على مذهب من شرط وجود فعلى لانه لم يوجد الشرط على مذهبه لانه لم يجئ فعلى لما عرفت (دون سكران) (فانه لاخلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين) يعنى لانتفاء فعلانة على المذهب الاول (فان مؤنثه) يجئ (سكرى) ولوجود فعلى على المذهب الثانى فان مؤنثه يجئ سكرى (لاسكرانة) يقال رجل سكران وامرأة سكرى (و) (دون) (ندمان) (فانه لاخلاف لاحد (فى صرفه) يعنى يكون صرفه متفقا عليه كما ان منع صرف سكران متفق عليه (لانتفاء الشرط) الموجب منع صرف مافيه الالف والنون من الصفة (على المذهبين لان مؤنثة ندمانة) بالتاء (لاندمى) بالالف المقصورة يقال رجل ندمان وامرأة ندمانة (هذا) اى كون انصراف ندمان متفقا عليه لانتفاء الشرط على المذهبين وكون مؤنثه ندمانة لاندمى (اذا كان ندمان (بمعنى النديم) وهو المعاشر يقال نادمه على الشراب فهو نديم وجمعه ندام كعطاش واما) ندمان (اذا كان بمعنى النادم) من الندم من باب ضرب يقال رجل ندمان اى نادم على مافعل اومالم يفعل (فهو غير منصرف بالاتفاق) لوجود الشرط على المذهبين (لان مؤنثه ندمى لاندمانة) يقال رجل ندمان وامرأة ندمى وجمعه ندامى مثل سكارى (وزن الفعل) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو كون الاسم على وزن يعد) مبنى للمفعول من عد يعد (من اوزان الفعل) واوزانه كثيرة يعنى ان يوجد وزن الفعل فى نوع الاسم امامنقولا نحو شمر ويزيد واما موضوعا اسما نحو احمر ويعملة للناقة القوية ويعمل للجمل القوى (وهذا القدر لايكفى فى) تأثير (سببية منع الصرف) لانه لوكفى لكان مثل يعمل غير منصرف للوزن والوصف وكذا مثل جمل وفرس اذا جعل علما لكان غير منصرف للوزن والعلمية وليس كذلك فعلم ان مجرد الوزن لايكفى (بل) (شرطه) اى شرط وزن

بعلية العدل للضرورة بالعدل فدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجوده السائر فان من آثار سواء الفهم (قوله وما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل يرد ان التحقيق والتقدير لايكونان صفتين للخروج فان امر الخروج فى كلا القسمين على السواء لامتياز بينهما اذ لاداعى الى اعتباره الا منع الصرف فبعد ذلك اما ان يظهر الاصل بشهادة نفس ام لا فالاول هو التحقيق والثانى التقديرى ولا يخفى ان هذا الفرق انما يرجع الى الاصل فيجب ان يكون وصفين له دونه واذا تحققت هذا عرفت انه لاسبيل الى توهم مناقصة قوله فلادليل عليه الا منع الصرف لما سبق من ان فى بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف فان هذا باعتبار الاصل وذلك باعتبار الخروج (قوله معناه اى خرجا كائنا عن اصل محقق قيل يعنى تحقيقا بمعنى محققا صفة الخروج مقدر بحال متعلقة وهو الاصل وهذا بعيد عن العبارة لان حمله على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال نفسه

الفعل (فيها) اى فى سببية منع الصرف (احد الامرين) على سبيل منع الخلو لا الجمع مثل استفعل وافتعل وانفعل وغيرها من الاوزان التى تختص بالافعال (ما) (ان يختص) ذلك الوزن (فى اللغة العربية) (بالفعل) (بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الامنقولا من) نوع (الفعل) الى نوع الاسم بان يكون علما (كشمر) بتشديد العين (على صيغة الفعل الماضى المعلوم) اوالمجهول مأخوذ (من التشمير) فانه مختص بالفعل وهو المرور حادا اى محتالا وبالفارسية دامن درميان زدن وكذركردن والمناسب بعلم الفرس ان يكون منقولا من معنى المرور حادا لان فى الفر الحدة فى المشى (فانه) اى شمر (نقل من هذه الصيغة) اى من كونه ماضيا معلوما من التشمير (وجعل علما الفرس) قيل ذلك الفرس فرس الحجاج الاان الشارح لم يعينه تحاشيا عن ذكر اسمه (وكذلك) اى كما ان شمر جعل علما للفرس كذلك (بذر) بالذال المعجمة والراء المهملة اسراف كردن ثم جعل علما (لماء) قيل لبئر كثير الماء وكان بمكة بمناسبة الكثرة (وعثر)) بالثاء المثلثة والراء المهملة لغزيدن ثم جعل علما (لموضع) مأسدة اى ذات كبوة لكثر العثار فيه (وخضم) بالخاء والضاد المعجمتين قيل الاكل مطلقا وقيل الاكل بالاضراس او ملء الفم بالمأكول ثم جعل علما (لرجل) اكول وقيل اسم عمر ابن عمرو من بنى تميم ثم غلب على تلك القبيلة لكثرة اكلهم هذه فى الاصل (افعال نقلت) اى نقل كل واحد منها من الفعلية (الى الاسمية) يعنى جعلت علما الماسميت هى به (واما نحو بقم) مبتدأ حال كونه (اسما لصبغ) بكسر الصاد المهملة وفى آخره غين معجمة اسم لما يصبغ به (معروف) مشهور بين الناس (وهو العندم) بالتركى بقام (وشلم) حال كونه (علما لموضع بالشام) اى لموضع بارض الشام وقيل اسم مدينة القدس بالعبرانية وقيل اسم بيت المقدس (فهو) بالفاء جواب اما مبتدأ ان (من الاسماء) خبره وهو وخبره خبر المبتدأ الاول (العجمية المنقولة) منها (الى العربية) وجعلت علما لما جعلت له اذا كان الامر كذلك (فلا يقدح) مبنى للمفعول (فى ذلك) اى فى كونها غير منصرفة (الاختصاص) بالفعل اى لا يمنع اختصاصها بالفعل لتبادر الاختصاص منها الى الذهن واذا سميت تكون غير منصرفة للعلمية ووزن الفعل لان العجمية النكرية غير مؤثرة فى منع الصرف (و) (مثل) (ضرب) اشارة الى ان قوله ضرب عطف على قوله شمر وانما اورد مثالى اشارة الى ان ما يختص بالفعل على قسمين اما من المزيدات كشمر معلوما ومجهولا ولذا قدمه واما من الثلاثى كضرب (على البناء للمفعول) بتخفيف العين ويجوز التشديد ايضا والاول اولى ليكون تأسيسا لا تأكيد (اذا جعل علما لشخص) معين ليوجد فيه سببان العلمية ووزن الفعل (فانه) اى ضرب المبنى للمفعول (ايضا) اى كما ان شمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل

مستبعد عن الفهم جدا اوهو فاسد من وجهين احدهما انه لم يرد الشارح كون تحقيقا بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بها متعلقه فان هذا مما لا يساعده المعنى بل انه صفة لاصل مقدر وثانيهما انه قدس سره لا يسلم صحة كون التحقيق وصفا للخروج كيف وقد ادعى كونه وصفا للاصل واقام البينة على قوله مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج خارجا عن قانون المناظرة (قوله وثنا ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف قيل لا وجه لقوله الارباع ومربع والظاهر ورباع ومربع الا ان يحمل الى بمعنى مع ولا يخفى ان هذا سهو ظاهر فان الشارح صرح بان الحال فى احاد وموحد الى رباع ومربع كذا بخلاف والى عشار ومعشر على خلاف فغاية الوفاق فى رباع وربع فكلمة الى مما لا يشتق عليه الغبار والواو اومع لا تصح فى موضعها لان المقصود افادة هذه القضية وهى تفيدها (قوله والصواب مجيئها قيل الصواب مجىء عشار ومعشر بخلاف الخمسة الاخرى قال الشيخ الرضى رح لا يستعمل على وزن فعال من خمسة الى عشرة الا بياء النسبة نحو الخماسى وانت خبير بانه لا شئ فى كلام الشيخ

كذلك ضرب (غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا) قول المصنف وضرب المحتمل للبناء للفاعل ايضا (بالبناء للمفعول) ولم نقل باطلاقه (فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل) لوجوده في الاسم ايضا مثل فرس وحجر وغير ذلك فلا يكون غير منصرف لعدم وجود شرطه (ولم يذهب الى منع صرفه) اى الى ان يكون غير منصرف لعدم وجود الشرط فيه (الا بعض النحاة) لان هذا الوزن غالب في الفعل والغلبة تدل على الاختصاص ولم يقيده المصنف بل اورده على اطلاقه بناء على ان المختار عنده ماذهب اليه هذا البعض (او يكون) عطف على مايختص يعنى اوان يكون هذا الوزن (غير مختص به) اى بالفعل بل يعم الفعل والاسم يعنى يصلح ان يكون وزنا لهما (لكن) اى الا انه (يكون) (في اوله) (اى في اول وزن الفعل) فيه اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان بعيدا في الظاهر (او) يكون في (اول ما كان على وزن الفعل) فيه اشارة الى ان ذلك الضمير يجوز ان يرجع الى المثال ويرجحه قرب المرجع (زيادة) بالرفع لانه اسم يكون وخبره قوله في اوله لان الخبر اذا وقع ظرفا يجوز تقديمه على الاسم (اى زيادة حرف) اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه فيكون من باب جرد قطيفة (او حرف زائد) فيه اشارة ان المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر (من حرف اتين) متعلق بالتفسيرين وبيان لهما اى زيادة حرف من حروف اتين او حرف زائد منها وهى اربع الالف والتاء والياء والنون (كزيادته) (اى مثل زيادة حرف) من حروف اتين في اول الفعل (او حرف زائد) منها (في اول الفعل) (غير قابل) (اى حال كون وزن الفعل اوما كان على وزن الفعل) فيه نشر على ترتيب اللف وفيه اشارة الى ان غير منصوب على الحال من المضاف اليه والحال من المضاف اليه يجوز اذا امكن حذف المضاف واقامه المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وههنا يمكن ان يحذف المضاف واقامه المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال يكون فيه زيادة كزيادة (غير قابل) كما يجوز ان يقال بل نتبع ابراهيم حنيفا (للتاء) يعنى لا يكون مؤنثه بالتاء بل بالالف (لانه) اى الشان (يخرج الوزن) اى وزن الفعل (بـ) زيادة (هذه التاء) فيه (لاختصاصها) اى لكون هذه التاء مختصة (بالاسم) لان تاء التأنيث المتحركة لكونها ثقيلة مختصة بالاسم لانه خفيف والساكنة مختصة بالفعل على ماسيأتى تحقيقه في بحث الفعل (عن اوزان الفعل) متعلق بيخرج فيكون من اوزان الاسم فلا يمكن ان يكون سببا فينبغى ان يكون عدم قبول التاء شرطا (ولو قال) المصنف (غير قابل للتاء قياسا) نصب على الحال من قوله غير قابل يعنى حال كون عدم القبول قياسا (بالاعتبار) متعلق بقوله قياسا (الذى امتنع) وزن الفعل (من الصرف لاجله) مثل اسود فان عدم قبول التاء قياسا بالاعتبار الذى هو الوصف الذى امتنع لاجله اسود

الرضى يدل على ان الصواب عدم مجى تلك الخمسة فان كلامه هذا قد جاء فعال ومفعل من باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قولك الكميت (ولم يشتريسوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا) والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس وعمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسى والسداسى والساعى والثمانى والتساعى والشارح لايقول بثبوت مجئ الجمع جزما بل بان الظاهر ذلك الصحة القياس على ماثبت كذلك ولثبوت قولهم خماسى وسداسى الى غير ذلك فان النسبة الى خماس وسداس تستدعى ثبوتهما واحتمال ان النسبة لفظية ككرسى بعيد والعجب من القائل انه تمسك بقول الرضى بثبوت نحو الخماسى على ان الصواب عدم مجئ فعال ولم يتفطن ان هذا مما يعضد خلاف مدعاه كيف والشيخ الرضى دل على ذلك بالاضطراب المار ذكره فياسفى عليه (قوله) علم انه معدول من احدها قيل هذا يكفى في ثبوت العدل في التجاوز

من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقبل التاء وان قبل باعتبار كونه اسما حيث يقال فى المذكر اسود وفى المؤنث اسودة الا انه ليس بالاعتبار المذكور بل باعتبار الاسمية (لم يرد عليه) اى على المصنف (اربع اذا سمى به رجل) فان اربع عند التسمية به غير منصرف مع قبوله التاء عند التسمية بامرأة الا انه ليس بقياس (فان لحوق التاء به) اى باربع قبل التسمية (للتذكير فلا يكون) لحوق التاء به (قياسا) وهو ان يكون لحوقها للتأنيث (ولا) يرد ايضا نحو (اسود فان مجئ التاء) اى لحوقها (فى اسودة) حيث صار اسما (للحية الانثى) لانه يقال اسود اذا كان ماسمى به من الحية ذكرا واسودة اذا كان انثى (ليس باعتبار الوصف الاصلى) لانه حينئذ لا تدخله التاء لانه مؤنثه بالالف الممدودة مثل سوداء الاسودة (الذى لاجله يمتنع) نحو اسود (من الصرف) حيث يكون غير منصرف للوصف الحال والوزن (بل) مجئ التاء ولحوقها ليس الا (باعتبار غلبة الاسمية العارضية) على الوصفية الاصلية واجيب عن الاول بان المراد من قوله غير قابل للتاء عدم قبول التاء بحسب الوضع فان لحوق التاء فى اربع ليس بحسب الوضع باعتبار تأويله بالجماعة وعن الثانى بان هذا اللحوق لا يضره لانه عارض بسبب الغلبة والاصل ان يقال فى مؤنثه سوداء بالالف الممدودة فلا حاجة الى ذكر قيد آخر فضلا عن القيود المذكورة (ومن ثمة) (اى ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء) اومن اجل الشرط الاخير وهو عدم قبول التاء (امتنع احمر) (عن الصرف) يعنى جعل غير منصرف للوصف ووزن الفعل (لوجود الزيادة المذكورة) وهى الهمزة فى اوله من حروف اتين لان احمر مشتق من الحمرة بزيادة الهمزة فى اوله (مع عدم قبول التاء) فى مؤنثه لان مؤنثه يجئ بالالف الممدودة مثل حمراء (وانصرف يعمل) يعنى جعل منصرفا وان كان فى اوله الزيادة المذكورة فان يعمل مشتق من العمل بزيادة الياء فى اوله الا انه يقبل مؤنثه التاء المتحركة (لقبوله التاء) المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله (لمجئ يعملة)لانه يقال هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة (للناقة القوية على العمل والسير) ولما فرغ من بيان الاسباب التسعة وشرائطها تفصيلا شرع فى بيان ان العلمية اذا ازيلت ينصرف فقال (ومافيه علمية مؤثرة) المراد بالعلمية المؤثرة ان يكون منع الصرف موقوفا عليها وذلك ثلاثة اضرب سبب لاغير كعمر وزفر واحمد وشرط لاغير كعمران وعثمان وشرط وسبب مما فى المؤنث بالتاء والمركب الا ان الشارح جعلها قسمين (اى كل اسم غير منصرف) لكون البحث فيه (يكون فيه علمية مؤثرة فى منع الصرف) غن الاسم (بالسببية) المحضة) اى بان يكون سببا فقط كما فى العدل ووزن الفعل والجار متعلق بالمؤثرة (او مع شرطية) اى بان يكون شرطا (لسبب اخرى) كما فى الاقسام الاربعة التى هى الالف والنون فى اسم والتركيب والعجمة والتأنيث

من فصول الكلام لا يتجاوز عنه والله در الرضى حيث اختاره بريد ما قاله من ان الاولى ان لا يدعى كون آخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل يقال هى معدولة عما كان حقها ولازمها فى الاصل اعنى احد الاشياء الثلاثة مطلقا وانما عدل عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل الذى هو المستلزم لاحدها وذلك لانه صار بمعنى غير هذا كلامه وهو مع كونه بعيدا عن التحقيق يأباه تفسير المصنف العدل اما الاول فلان سبب العدل عن التعيين ورود الاعتراض على كل من الوجوه الثلاثة كما اعترف به نفسه وحينئذ اما ان يكون هذه الاعتراضات مندفعة باسرها او ارادة او يكون بعضها مندفعا بخلاف الاخر والاول خلاف المقدر وعلى الثانى لا يصح القول بالعدل عن احد الاشياء الثلاثة مطلقا وان فسره بانه اخراج اللفظ عما كان الاصل ان يكون معه لظهور ان شيئا منها لا يصير اصلا له ولا يقتضى الاصل ان يكون معه لاستحالته فى نفسه وعلى الثالث ايضا لان مبنى الكلام هو التعميم والحال ان البعض محال

لفظيا كان او معنويا (واحترز) المصنف (بذلك) اى بقوله مؤثرة (عما) اى عن العلمية التى (يجامع النفى التأنيث) ممدودة او مقصورة (او) عن العلمية التى تجامع (صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منها) اى من النفى التأنيث وصيغة منتهى الجموع (كاف فى منع الصرف) عن الاسم لما مر انهما سببان قويان يقومان مقام السببين من غير احتياج الى العلمية وغيرها فوجود العلمية فيهما يكون كالعدم فلا تكون مؤثرة ولذا قال الشارح (لا تأثير فيه) اى فى كل واحد (للعلمية) (اذا نكر) مبنى للمفعول شرطه وجزاؤه قوله صرف اى اذا جعل الاسم فى حكم النكرة (بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به) اى بالجماعة التى سمى كل واحد منها بذلك العلم كما اذا سمى شخص بزيد وشخص آخر به والمراد بالجماعة ههنا معناها اللغوى وهو ما فوق الواحد لان الجماعة فى اللغة الاجتماع وهو كما يكون مع الثلاثة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا (نحو) زيد فى قولك (هذا زيد) فان لفظ زيد نكرة اريد به المسمى به بقرينة كونه خبر الان التنكير اصل فى الخبر (ورأيت زيدا آخر) فلفظ زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا بآخر (فانه) اى فان الحال (اريد به المسمى بزيد) ومما يجب ان يعلم ان المراد بالتنكير ههنا التنكير حكما لانه بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ هى فى الحقيقة ما وضع لشئ لا بعينه لا ما اريد به غير معين مجازا ويقال لمثل هذا اشتراك اتفاقى (او يجعل) عطف على يأول اى اذا نكر بان يجعل العلم (عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه) بالرفع لانه فاعل المشتهر لاعتماده على الموصوف اى صاحب العلم (به) اى بالوصف (نحو قولهم) اى قول اهل الحق (لكل فرعون موسى) فان فرعون فى الاصل علم لذات متصفة بالبطالة فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة منصرفة ودخله الجر والتنوين وموسى فى الاصل علم لذات شريفة متصفة باحقاق الحق وابطال الباطل فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر صاحبه صار نكرة فانصرف ولذا قال الشارح (اى لكل مبطل محق) وهذا من قبيل ذكر الاسم وارادة وصف صاحبه (صرف) جزاء لقوله اذا نكر والشرط مع جزائه فى محل الرفع خبر المبتدأ وهو قوله ومافيه علمية مؤثرة (لما) دليل للصرف اذا نكر اى لدليل (تبين) فعل ماض مبنى للفاعل والمستكن فيه راجع الى ما فى لما (اى) لدليل (ظهر) ظهورا بينا (حين بين) مبنى للمفعول (اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق) اى فى تفصيل كل واحد منها (من انها) بيان ما فى قوله لما (اى العلمية) اى من ان العلمية التى هى شرط او سبب (لا تجامع) اى لا تجتمع حال كونها (مؤثرة الا) الاستثناء مفرغ لوجود شرطه على ما سيأتى اى من ان العلمية لا تجتمع مع سبب من الاسباب التسعة حال كونها مؤثرة فيه الا (ما) (اى) تجامع (السبب الذى) (هى) اى (العلمية) (شرط فيه) اى فى تأثيره حتى لو لم تكن العلمية شرطا فيه لم يؤثر ولم تعتبر سببيته (وذلك) اى كون

ولما البعض الاخر فهو متعين له واما الثانى فلانه يقتضى وجوب تعين المدلول عنه كما هو الظاهر واذا عرفت هذا تبين لك ان الحق بيد الشارح قدس سره فان التجاوز وتعيين الاحد مما يجب عليه لعدم حصول المقصود بهذا القدر وابقاء الاحد على العموم (قوله) فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اى من الاخر مستدلا على ذلك بانه لو كان مع القدرة كما فى الله اكبر لزم ان يقال بنسوة اخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام يمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة كما ستقف عليه فلم يبق الا ان يكون اصله اللام (قوله) وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من استدلالا بانه لو كان اصله ذا اللام لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذى اللام فكان لا يقع صفة للنكرات كما فى قوله فى ايام اخر واجيب بانه لا خير فى ذلك لبقاء اصل المعنى ولم يكن كامس لان امس معرفة فكان متضمنا لمعنى اللام وكذا سحر لانه علم بخلاف اخر فانه نكرة وصرح المصنف فى الايضاح باختياره الاخير لكنه لم يتعرض لدفع ما يتوجه

العلمية شرطا واقع (فى) الاسباب الاربعة التى هى (التأنيث) الحاصل (بالتاء لفظا اومعنى) اى حال كون تاء التأنيث لفظيا بان تكون تاء ملفوظة اومعنويا بان يكون التأنيث فى معناه كما قال المصنف فيما سبق التأنيث بالتاء شرط العلمية والمعنوية كذلك (والعجمة) كما قال ايضا العجمة شرطها ان تكون علمية فى العجمة (والتركيب) كما قال التركيب شرطه ان يكون علما (والالف والنون المزيدتين) كما قال الالف والنون ان كانا فى اسم فشرطه العلمية (فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة) فى تأثير سببيته (بالعلمية) اى بان يكون علما حتى لو لم يكن علما يؤثر (الا العدل ووزن الفعل) (استثناء مما بقى من الاستثناء الاول) اى استثناء بعد تقييد المستثنى منه فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثانى من المقيد مثل قولك ماضربت الا زيدا الا عمرا اى ماضربت احدا غير زيد الا عمرا فكان المضروب زيدا وعمرا (اى لا تجامع) العلمية سببا (غير ماهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل) فالعلمية تجامع الاسباب الستة ولكن تجامع الاربعة حال كونها شرطا فيها والاثنين بلا شرط (فان العلمية تجامعهما) اى تجامع العدل ووزن الفعل حال كونها (مؤثرة) معهما حيث كانت سببا محضا (كما) تجامع العدل (فى عمر) وزفر (و) وزن الفعل فى (احمد) وشمر وضرب (وليست شرطا فيهما) اى حال كون العلمية غير مشروطة فى تأثيرها وسببيتهما (كما) لم تجامع العدل (فى ثلاث) ومثلث واخر وجمع فيه (و) مع وزن الفعل فى (احمر) واسود وارقم لانها لو كانت شرطا لهما لما كانا غير منصرفين من غير العلمية لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشروط ولو لم يكن سببا محضا لما كان الاولان العدل ووزن الفعل بسبب محض (وهما) (اى العدل ووزن الفعل) (متضادان) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطا فيهما فجاز ان يوجد كلة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية مثل اصمت بالكسر علما على ماسيأتى واذا نكرت زالت ولم تزل لانها ليست بشرط فيهما وحينئذ لا يصح قوله كل مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لان هذه الكلمة لم تصرف اذا نكرت لبقاء السببين العدل ووزن الفعل فاجاب عنه بقوله وهما متضادان (لان الاسماء المعدولة بالاستقراء) والتتبع منحصرة (على اوزان مخصوصة) وهى ستة اوزان لان اوزان العدل فعال مثل ثلاث ومفعل نحو مثلث وفعل نحو اخر وعمر وزفر وجمع وفعل نحو سحر وفعل نحو امس وفعال مثل قطام و(ليس شئ منها) اى من هذه الاوزان الستة قوله منها صفة وقوله (من اوزان الفعل) خبر ليس (المعتبرة) صفة الاوزان (فى منع الصرف) عن الاسم وانما قيد ها بالمعتبرة احترازا عن نحو سحر فانه وان كان على وزن ضرب الا انه من تلك الاوزان اذا كان الامر كذلك (فلا يكون) (اى لا يوجد) وبشير الى ان يكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب (شئ معها) اى مع العلمية يعنى ان المستثنى منه المحذوف ههنا شئ

عليه من وفى اخر وجمع واتباعه خاصة والثالث ان جمع بشرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية كحجى فهو معدول عن فاعل فيقال انه علم مرتجل اى غير منقول عن شئ واما اورد فانه وان جمع الشرطين لكن سمع فى كلامهم كخطم علما فكان الواجب على هذا الاصل صرف عمر وزفر لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا لكنها لما سمعها غير معدولين عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام فى كونه منصرفا (قوله) وليس فيهما الا السببان قيل فيه انه لو اريد انه ليس فيهما شئ الا السببان فهو ظاهر المنع وان اريد انه ليس فيهما موجب البناء الا السببان ففيه انهما ليسا موجبين للبناء وفيهما وزن فعال وهو يوجب البناء فالصواب وليس فيهما الا الوزن والوزن لا يستقل فى ايجاب ولا علينا ان نفصل ولعله لازم فى هذا المقام لينكشف الحق وتبين المرام فنقول ان المراد بباب قطام ماهو على وزن فعال من اعلام اعيان المؤنثة وذلك اعنى وزن فعال يعتبر على اربعة اقسام اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر على رأى النجاة كفجار

عام لمجموع هذين الشيئين فالمستثنى ووصفه هنا كذلك فلا يرد ما اورده الهندى من انه غير صحيح (من الامر) بيان لشئ (الدائر) صيغة الامر وهو اجتماع العدل ووزن الفعل مرة وانفرادهما اخرى (بين مجموع هذين الشيئين) وهو اجتماع العدل ووزن الفعل (وبين احدهما) العدل (فقط) ووزن الفعل وحده (الا احدهما) يعنى الا ان يوجد احدهما معها وزن الفعل (فقط) كاحمد والعدل وحده كعمر و(لا مجموعهما) يعنى لا يوجد معهما كلاهما كما قيل حتى يرد انه لا يصح قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف كليا (فاذا نكر) اى اذا جعل نكرة الاسم الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية) سواء كان فيه اثنان منها حال كون العلمية فيه شرطا او لا كعمر واحمد وابراهيم وعمران اوثلاثة كماه وجور فى اسمى بلدتين اواربعة اوغيرها نحو اذربيجان (بقى) ذلك اسم الغير المنصرف (بلا سبب) فيه (اى لم يبق فيه) اى فى الاسم الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (سبب) من الاسباب التسعة (من حيث هو سبب) يعنى لم يؤثر فى منع الصرف لانه لا يزول عنه بل يزول وصفه وهو التأثير (فيما) متعلق بقوله بقى يعنى فى السبب الذى (هى) العلمية (شرط فيه) اى فى سببيته وتأثيره (من الاسباب الاربعة المذكورة) وهى العجمة والتأنيث بالتاء لفظا او معنى والتركيب والالف والنون لما مر ان العلمية شرط فيها واذا زالت زال تأثيرها وان لم تزل ذواتها لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (لانه قد انتفى) بالتنكير (احد السببين الذى) صفة احد (هو العلمية بذاتها) ووصفها (و) انتفى ايضا (السبب الآخر) لكن لا ذاته بل وصفه وهو التأثير (المشروط بالعلمية من حيث وصف هو سببيته) لان انتفاء الشرط وهو العلمية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بها يعنى تأثيره (فلم يبق) بعد انتفاء العلمية المستلزمة انتفاء ما جعلت هى شرطا له (فيه) اى فى الاسم الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (سبب) آخر (من حيث هو سبب) فانصرف (او) بقى ذلك الاسم (على سبب واحد) (فيما) اى فى السبب الذى (هى) اى العلمية (ليست بشرط فيه) بل تؤثر فيه بلا شرط (من العدل) بيان لما فى قوله فيما (ووزن الفعل) مثل عمر و احمد اذا نكر كل واحد منهما بقى كل مع سبب واحد وهو العدل فى الاول ووزن الفعل فى الثانى لان العلمية اذا لم تكن شرطا فيهما لم يلزم انتفاؤهما بانتفائها فانصرفا لان الاسم لا يكون غير منصرف بالسبب الواحد الغير القائم مقام السببين مع ان الاصل فى الاسم الصرف (هذا) اى خذ هذا الامر الذى هو اذا نكر الاسم الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب او مع سبب واحد (وقد قيل) اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض (على قوله) اى قول المصنف (وهما متضادان) بان يقال (ان اصمت) بقطع الهمزة ووصلها (بكسر تين) اى بكسر الهمزة والعين التى هى الميم حال كونها (علما للمفازة) اى الصحراء بالفارسية بيابان كما فى قول

الفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان بالاتفاق وعلم الاعيان المؤنثة وهو مختلف فيه وقد اختلف فى علة بنائه ماسوى اسم فعل من هذا الوزن فقيل بنى لتضمن تاء التأنيث وقيل لمشابهة نزال زنة وعد لا وهو مختار المصنف وذهب المبرد ومن تبعه (وهو الرضى) الى ان فيها ثلاثة الاسباب التأنيث والعدل والعلمية قال بسببين يسلب الاسم بعض التمكن فيستحق بالزيادة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البناء ورد الاول بانه بعد تسليم تقدير تاء التأنيث فى المصادر امنقوض بنحو نار ودار الى ما لا يخص والثانى بان اعتبار الوزن فى علة البناء غير صحيح لان ذهاب وسحاب وكلام وجهام الى غير ذلك معربات بالاتفاق واعتبار العدل مما لا وجه له فانه ان ادعى العدل المحقق فالدليل عليه وثبوت الفجور وفاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الحائر ترادف لفظين فى معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودهما مبنيين الى ذلك كما ذكر لمنع صرف عمر

الشاعر* اشلى سلوقية باتت وبات بها* بوحش اصمت فى اصلابها اود* (من اوزان الفعل) خبر ان فانه فى وزن اضرب (مع وجود العدل فيه) اى فى قول اصمت (فانه) اى فان قول اصمت (امر من صمت يصمت) من باب نصر ينصر (وقياسه ان يجئ بضمتين) لانه اذا كان عين المضارع مضموما يجئ بهمزة الوصل فى امر ذلك الباب مضمومة اتباعا لعين المضارع ولانه اذ فتحت يلتبس بالمضارع المتكلم وحده من ذلك الباب اذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وكلاهما غير جائز فلزم ضم الهمزة احترازا عنهما (فلما جاء) اصمت (بكسرتين) علما للمفازة (علم انه) اى اصمت (معدول عنه) اى عن اصمت بضمتين لانه لما يجئ اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معدول عما جاء على القياس (والجواب) عن هذا الاعتراض (ان هذا) اى كون اصمت بكسرتين على غير القياس معدولا عن اصمت بضمتين او عدم مجئ اصمت بضمتين من صمت يصمت بضم العين من باب دخل (امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين) من غير اعتبار نقله من اصمت بضمتين ايضا اى كما ورد اصمت بضمتين وذلك بان يكون مضارعه مكسور العين (وان لم يشتهر) كون مضارعه مكسور العين بل المشهور ان يكون مضموم العين (فالاوزان التى تحقق) وثبت (فيها العدل تحقيقا كان) العدل (او تقديرا لم تجامع) تلك الاوزان (وزن الفعل) وما يكون وزن الفعل لا يكون معدولا وما يكون معدولا لا يكون وزن الفعل وقال المحشى ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اصمت بضمتين مبالغة فى شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلط من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين غلط لا معدول انتهى وهذا انما يصح اذا كان علما للمفوزة المخوفة لا لمطلقها وليس كذلك (وايضا) كما عرفت ان كون اصمت بكسرتين معدولا عن اصمت بضمتين امر غير متحقق للعلة المذكورة (قد عرفت فيما تقدم) يعنى فى بحث العدل فى قوله لكن لا بد للعدل من امرين وجود الاصل المعدول عنه واعتبار اخراجه عن ذلك الاصل الخ (ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى) وفى التقديرى ايضا لانه اذا لم يكف وجود الاصل فى التحقيق مع ان اصله موجود محقق ففى التقديرى عدم كفايته اولى لان وجوده مقدر لا محقق (بدون اقتضاء منع الصرف اياه) اى العدل لكون ذلك الاسم غير منصرف فى الاستعمال بالعلة الواحدة (و) بدون (اعتبار خروج الصيغة) المعدولة (عن ذلك الاصل) الموجود تحقيقا او تقديرا لان الاصل اذا وجد ولم يعتبر الاخراج لم يتحقق العدل (وههنا) اى فى قوله اصمت بكسرتين علما للمفازة (لا يقتضيه) اى لا يقتضى منع صرف اصمت بكسرتين العدل وان كان الاصل موجودا محققا (لوجود سببين فى اصمت) يقتضيان منع صرفه (وراء العدل) اى غير العدل (وهما) اى السببان اللذان يقتضيان منع صرفه وراء العدل (العلمية والتأنيث) المعنوى مع وجود تحتم

وهو الظاهر من كلامهم فالدليل على كون نزال الذى هو الاصل معدولا بل الظاهر خلافه لان الاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه اخذا من استقراء كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية والثالث يمنع العدل فى الكل كما ذكروا العلمية وكذا التأنيث فى البعض وقد در الشارح حيث بسط الكلام على وجه لا يحوم حوله شائبة اعتراض وذلك لتحقق العلمية والتأنيث فى هذا القسم ولدلالته على ان اعتبار العدل فى ذوات الراء ليس حملا على نزال اسم فعل بل لان فصحاء بنى تميم لما ارادوا تخصيص المبناء بها لما رأوا ان تقديرى الاعراب والبناء فى جميع الاعلام الشخصية مستقيمان وكان قصدهم الى الامالة فى ذى الراء لكونها امرا مستحسنا وكان المصحح لها كسرة الراء وهى لا تحصل الا بتقدير البناء اضطروا الى تقدير العدل لئلا يلزم اعتبار البناء الذى يعتبر عند حصول اعلى مراتب مشابهة الاسم الفعل عند تحقق ادنى مراتب تلك المشابهة المؤثر فى منع الصرف لفظ واذا تحققت ذلك

تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وفيه ايضا وزن الفعل المختص به كشمر وضرب لان افعل امر مختص به (ثم) اى بعد بيانه ان مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب او مع سبب واحد (انه) اى المصنف (اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة) اى القاعدة التى بينها المصنف وهى قوله ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف بناء (على قوله سيبويه بقوله) (وخالف سيبويه) مركب من سيب فارسى وهو التفاح وويه وهو صوت لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى وانما لقب به لانتشار رائحته كما تنتشر رائحة التفاح (الاخفش) مشتق من الخفش بفتحتين صغير العين وضعف فى البصر يقال رجل اخفش اذا كان فى بصره ضعف وقد يكون الخفش علة وهو الذى يبصر الشئ بالليل ويبصره فى غيم ولا يبصر فى يوم صاح كذا فى الصحاح وسبب تلقبه به معروف الاخفش (المشهور) المراد ههنا (هو ابو الحسن) يعنى من يكون مكنى بابى الحسن لان الاخافش ثلاثة الاخفش الكبير ابو الخطاب استاذ سيبويه والمتوسط ابو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والصغير ابو الحسن على بن سليمان تلميذ المبرد (تلميذ سيبويه) عطف بيان لقوله ابو الحسن التلميذ مصدر لمذ من باب التفعيل التعليم ثم جعل علما لمن يتعلم العلم فكسرت التاء دلالة على ان المتعلم ادنى حالا وانزل من المعلم (ولما كان) ردا لما اورده الهندى حيث قال الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاذه ونسبة المخالفة اليه غير ملائم لرتبته (قول التلميذ) اى ماقال وهو انصراف نحو احمد بعد التنكير (اظهر) من قول سيبويه لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف (مع موافقته) اى مع ان ماقاله الاخفش موافق (لما ذكره) المصنف (من القاعدة) بيان ما فى لما وهو قوله ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب او مع سبب واحد (جعله) اى جعل المصنف قول الاخفش (اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ) وهو سيبويه حيث جعل سيبويه فاعلا لخالف عملا بما هو الاصل فى فاعل وهو الاولى (وان كان) جعل قوله التلميذ اصلا واسناد والمخالفة الى الاستاذ (غير مستحسن) لانه جعل الفرع والتبع اصلا والاصل والمتبوع فرعا وتابعا وهذا عكس المعقول (تنبيها) مفعول له (على ذلك) اى على كون قول التلميذ اظهر وماذكره من القاعدة اوفق والبليغ قد يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة ولانه اذا كان القصد اظهار الحق لا بأس به الجانبين الا يرى انه ورد اسناد المخالفة الى الاستاذ والتلميذ جميعا سيما فى عبارات الفقهاء (فى) (انصراف) متعلق بخالف (نحو احمر علما) اى فى كونه منصرفا (اذا نكر) اى اذا جعل نكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيبويه الى عدم انصرافه والاخفش الى انصرافه لما سيجئ (والمراد بنحو احمر) كل (ما) اى وصف (كان معنى الوصفية فيه) اى فى ذلك الوصف سواء بقى على الوصفية مثل احمر او زالت عنه وجعل اسم جنس مثل اسود وارقم وادهم (قبل العلمية) يعنى قبل ان ينقل من

عرفت ان اعتراض القائل وتصويبه المار بيانهما انما نشأ من سوء الفهم (قوله ليس فى محله قال صاحب الوافية انى قد وجدت نسخة هذا الكتاب المقررة على المصنف ولم تكن فيها لفظة قطعا فسألت قارئها عنها فقال حذفها المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود هنا (قوله لذات ما اخذت مع بعض صفتها التى هى الحمرة قيل والذكورة ايضا وفساده اظهر من ان يخفى (قوله بنسوة موصوفة بالاربعية وانما لم يقل متصفة لانها ليست وصفا لها بحسب الحقيقة بل حصل ذلك بمجرد وصفها بهذا الاسم ومن لم يتنبه لذلك اعترض بان الصواب متصفة (قوله اى شرط الوصف فى سببية منع الصرف قيل ينبغى ان يقيد ايضا بان لا يكون فى العلم عند سيبويه وان لا يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش ان اراد انه كان على المصنف ان يتعرض لهذين الامرين فنوع لظهور ان المقام لا يساعدهما وان اراد انه كان ذلك على الشارح قدس سره كما هو الظاهر من كلامه فكذلك ايضا لمناقضة قوله فلا تضره الغلبة الاسمية (قوله

الوصفية ويجعل علما الشخص (ظاهر اغير خفى) يعنى بوضع الوصفية ويستعمل فيها ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر (فيدخل فيه) اى فى هذا الخلاف (سكران وامثاله) نحو عطشان وريان مما يكون معنى الوصفية فيه ظاهرا غير خفى (ويخرج عنه) اى عن احراوعما كان معنى الوصفة فيه ظاهر ليس بخفى (افعل التأكيد) اى فعل الذى استعمل فى التأكيد يعنى صار من الفاظ التأكيد المعنوى (نحو اجمع) واكتع وابصع فان هذه الالفاظ فى الاصل موضوعة لمعنى وصفى وهو الجمعية ولذا كانت غير منصرفة قبل العلمية وقبل ان تكون مستعملة فى معنى التأكيد الا انها لما كانت بمعنى كل ايضا ضعف فيها معنى الوصفية (فانه) اى فان نحو اجمع (منصرف عند التنكير) يعنى ان نحو اجمع اذا استعمل فى معنى الوصفية يكون غير منصرف للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا غير منصرف للوزن والعلم وهما باتفاق سيبويه والاخفش واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا (بالاتفاق) اى باتفاقهما (لضعف معنى الوصفية) وهو الجمعية (فيه) اى فى نحو اجمع (قبل العلمية) اى قبل النقل من الوصفية الى العلمية (لكونه بمعنى كل) فاخذ حكمه وهو الانصراف (وكذلك) اى كما يخرج عنه افعل التأكيد يخرج عنه ايضا (افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية) اراد بالفعل التفضيل المجرد عنها ما يكون مستعمل بمن التفضيلية الا انها تكون مقدرة غير ملفوظة مثل الله اكبر اى الله اكبر من من كل شئ لما استعمل باللام او الاضافة فانه منصرف علما كان او لا لما سيجئ ان غير المنصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر يعنى انصرف لان وجود لازم الشئ يستلزم وجوده (فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق) وان كان غير منصرف حال التنكير اولا وحال العلمية ثانيا بالاتفاق (لضعف معنى الوصفية فيه) لانه اذا تجرد عن من التبس بافعل الاسمى الذى لا وصفية فيه كاكل وابدع ولا يكون مما كان فيه معنى الوصفية ظاهرا ومع هذا الاصل فى الاسم الصرف (حتى صار افعل) التفضيل حين تجرده عنها (اسما) مضمحلا عنه معنى الوصفية فينبغى ان يكون منصرفا (وان كان معه من) يعنى وان كان افعل التفضيل مستعملا مع من التفضيلية (فلا ينصرف) يعنى يكون غير منصرف بعد التنكير ايضا (بلا خلاف) لاحد فيه (لظهور معنى الوصفية فيه بسبب) كونه مستعملا (من التفضيلية) لانه اذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن افعل الاسمى الذى لا وصفية اصلا وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو الوصف فيكون غير منصرف فى الاحوال كلها للوزن الوصف او الوزن والعلم (اعتباراً للوصفية الاصلية) متعلق بالاعتبار (اى انما خالف سيبويه الاخفش) فى الصراف نحو احمر علما اذا نكر (لاجل اعتباره) اى اعتبار سيبويه (الوصفية الاصلية) المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله وفى هذا التفسير اشارة الى ان انتصاب قوله اعتبارا على انه مفعول له لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو ثلاثة ان يكون مصدار وفعلا لفاعل الفعل

فى الاصل الذى هو الوضع قيل كتب فى الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه هذا اى التفرع الدلالات الثلاثة المعتبرة فى باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بقى لتنزيل اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال الظرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت فى الوضع ثابتا فى الاصل فى الثابت بحسب الاستعمال عارضا وانت خبير بان الشارح قدس سره انما اراد تحقيق وجع اصالة الوضع بان الدلالات لا تتفرع عليه لان نسبة الدلالة الى الاصل المفسر بالوضع بكلمة فى انما هى لكونها فرعا له اذ المنسوب الى الاصل ليست الدلالة بالضرورة والظرف الاخير من هذا القول غير مرضى ايضا لان المصرح به المقطوع ان اخذ الوضع انما هو للاحتراز عما هو بحسب الاستعمال وما هو كذلك لا يتصور فرعية كيف وقد ثبت ان الفرع لا يكون مخالفا للاصل والاستعمال قد يكون له (قوله المذكور

المعلل به ومقارناله فى الوجود وههنا كذلك (بعد التنكير) ظرف الاعتبار (فانه لما زالت العلمية) المانعة لاعتبار الوصفية لا العلمية للخصوص والوصفية للعموم (بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية) الزائلة بالعلمية (فاعتبرها) اوفاعتبر سيبويه الوصفية لزوال المانع (وجعله) اى نحو احمر (غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل) فى نحو احمر (والالف والنون المزيدتين) فى نحو سكران يعنى ان فى نحو احمر ثلاثة احوال حال التنكير اولا فانه غير منصرف للوزن والوصف الحالى اتفاقا وحال العلمية ثانيا فانه ايضا غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال التنكير ثالثا بعد العلمية فان غير منصرف عند سيبويه للوزن والوصف الاصلى واما عند الاخفش فمنصرف على ماسيأتى (فان قلت كما ان) مخففة من ان المفتوحة المشددة واسمها ضمير الشان المحذوف وجوبا اى كانه (لامانع من اعتبار الوصفية الاصلية) بعد التنكير هذا هو المشبه به (لاباعث على اعتبارها) هذا هو المشبه تقديره فان قلت لاباعث ههنا بعد التنكير على اعتبار الوصفية لان الاصل فى الاسم الصرف كما انه لا مانع بعده من اعتبارها لزوال العلمية (ايضا) اى كما لامانع من اعتبارها (فلم اعتبرها) اى فلم اعتبر سيبويه الوصفية الاصلية الزائلة بعد زوال المانع وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلى (وذهب الى ماهو خلاف الاصل فيه) اى فى الاسم المعرب (اعنى) بماهو خلاف الاصل فيه (منع الصرف) لما سبق غير مرة ان الاصل فى الاسم المعرب الصرف فيكون منع الصرف خلاف الاصل (قيل) يعنى اجيب (الباعث على اعتبارها) الاعلى اعتبار سيبويه الصفه الاصلية فى نحو احمر بعد التنكير فالمصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف (امتناع اسود والراقم) من الصرف اسمين للحية وادهم اسما للقيد (مع زوال الوصفية عنهما) اى عن اسود وارقم (حينئذ) اى حين كونهما اسمين لهما يعنى قاس سيبويه اعتبار الوصفية فى نحو احمر بعد التنكير على اعتبارها فى اسود واقم اسمين للحية لزوال الوصفية فى كلام القسمين (وفيه بحث) اى فى هذا الجواب نظر (لان الوصفية) الاصلية التى هى سبب (لم يزل عنهما) اى عن اسود وارقم (بالكلية) لان الوصفية انما تزول عنهما بالكلية اذا جعل اسود اسما للحية الحمراء وارقم اذا جعل اسما للحية السوداء وليس كذلك (بل بقى فيهما) بعد الاسمية (شائبة) اى رائحة (من الوصفية) الاصلية التى وضع اسود وارقم لها (لان الاسود اسم للحية السوداء) وهى نوع مما وضع له اسود لما سبق ان اسود موضوع لكل مافيه السواد فيدخل فيه الحية السوداء يعنى جنسها فيكون اسما لجنس من الاجناس التى وضع اسود لها (والارقم اسم للحية التى فيها سواد وبياض) وهى نوع مما وضع له ارقم لان ارقم وضع لكل مافيه سواد وبياض وهذه الحية جنس من الاجناس التى وضع ارقم لها (وفيهما) اى فى اسود وارقم اللذين هما اسمان للحية (شمة) اى رائحة (من الوصفية فلا يلزم من اعتبار

من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة يعنى ان العلة المذكور بعد اسم الاشارة انما هى مجموع الامرين ولا يخفى ان هذا حق لا مرية فيه وعليه الاجماع وقد اشار الشيخ الرضى حيث قال تقدير الكلام شرطه ان يكون فى الاصل فكذلك صرف مررت بنسوة اربع فلا تضره الغلبة فلذلك امتنع اسود الى ان عطف امتنع على على صرف يقتضى تفرعه على المفرعة هو عليه وليس بصحيح ولقد احسن الشارح حيث نبه على ان الوجه فى العطف الصورى ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع ماتقدم ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم لظهور ان الفرع الاول انما هو للشرط المذكور بلا واسطة وان الثانى متعلق بالواسطة المترتبة على ذلك الشرط اعنى عدم مضرة الغلبة واما قوله وضعف فهو عطف على صرف جزما وماقيل فيه تكلف والاظهر ان قوله فلا تضره الغلبة لتقرير اشتراط الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله لذلك اشارة الى اشتراط الاصالة وهو بخصوصه علة لكل واحد من الثلاثة ممنوع (قوله

الوصفية) الاصلية (فيهما) اى فى اسود وارقم بعد الاسمية (اعتبارها) اى اعتبار الوصفية بالرفع فاعل فلا يلزم (فى احمر بعد التنكير) وجه له غير منصرف للوزن والوصف الاصلى كما كان اسود وارقم اسمين للحية غير منصرفين للوزن والوصف الاصلى (لانها) اى لان الوصفية التى فى احمر (قد زالت) بالعلمية (عنه بالكلية) فلا يقاس على اسود وارقم اسمين لها اجيب بان هذا اذا جعل علما لغير الذات المخصوصة وهى الذات الموصوفة بالحمرة اما اذا جعل علما لتلك الذات فلا نسلم ان الوصفية تزول بالكلية بل المتبادر ليس الا ان يجعل علما لذات متصفة بالحمرة بعلاقة الجزئية كما فى اسود وارقم وادهم على ما سبق فامكن اعتبارها فى نحو احمر بعد التنكير كما امكن فى اسود وارقم فالقياس صحيح (واما الاخفش فذهب الى انه) اى ان نحو احمر (منصرف) بعد التنكير (فان الوصفية) فى نحو احمر (قد زالت بالعلمية) لان الوصفية والعلمية لا تجتمعان فى كلمة واحدة لما سيجئ (و) ان (العلمة) قد زالت (بالتنكير) وهو ظاهر والزائل لا يعتبر من غير ضرورة) ولا ضرورة ههنا لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف واجيب عنه بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع وان لم يكن فيه ضرورة (فلم يبق فيه) اى فى نحو احمر بعد زوال الوصفية والعلمية الاول بالثانى والثانى بالتنكير (الا سبب واحد وهو وزن الفعل) فى احمر (او الالف والنون) المزيدتان فى سكران والسبب الواحد لا يمنع عن الاسم الصرف ما لم يتكرر ولان الاسم اذا كان فيه سبب واحد غير مكرر تمايل الى جانب الاصلى وهو الصرف والى جانب الفرع وهو عدم الصرف فجذبه الاصل لاصالته فانصرف (وهذا القول) اى قول الاخفش (اظهر) من قول سيبويه قد سبق وجه الاظهرية وقال المحشى والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش حيث قال فى كتابه الاوسط ان خلافى فى نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف (ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى) فى نحو احمر (بعد التنكير) اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف ولا يلزمه جواب السؤال ورد من قبل الاخفش لسيبويه على ان يكون الواو فيه للاستئناف (وان كان) ذلك الوصف (زائلا) بالعلمية لان الزائل لمانع يجوز ان يعتبر عند زوال ذلك المانع (لزمه) اى لزم سيبويه (ان يعتبره) اى ان يعتبر الوصف الاصلى (فى حال العلمية) يعنى عند قيام المانع وهو العلمية (ايضا) اى كما اعتبره عند زوال المانع (فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية) يعنى فيجعل عند سيبويه نحو حاتم غير منصرف للصفة الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز ان يعتبر وان كان مع قيام المانع لا يكون مانعا للاعتبار بل لذات الوصف فيجوز ان يعتبر الوصف الاصلى لاصالته مع العلمية عنده (فاجاب عنه المصنف) اى عن هذا اللزوم من جانب سيبويه (بقوله) (ولا يلزمه) من الالزام او اللزوم والمناسب لقول الشارح لزمه الثانى (اى) ولا يلزم (سيبويه من اعتبار)ه اى اعتبار سيبويه (الوصفية

صرف لعدم اصالة الوصفية اربع قيل هذا مما اشكل على علماء الفن ونحوهم الى الآن حتى قال الرضى لم يظهر لى الى الآن دليل قاطع على اعتبار الوصف العرضى والاستدلال بانصراف اربع مدخول بجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء فطولوا الكلام فى الاعتذار عن عدم الاعتداد بقول التاء بما لا طائل فيه فاعرضنا عن الاطالة الى الطول وقولنا لا حاجة فى عدم اعتبار الوصف العرضى الى القاطع انما الحاجة الى القاطع فى اعتباره واما وجه قطعهم بعدم اعتباره فى اربع وكون الصرف لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل كما يؤكده تقديم الظرف على عامله ان المعتبر فى وزن الفعل عدم قبول التأ وفى اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة وقبول اسماء الاعداد التابع بعد عروض الوصفية لا فى اصل الوضع العددى هذا ولا يخفى ان ذلك القبول ذو جزئين الكذب وعكس ما هو كذلك فى نفس الامر فان الاستشكال فى هذا المقام لم يسمع من احد يمتنى به الى هذه الايام ثم قال

(الاصلية)

الاصلية) الزائلة بالعلمية (بعد التنكير فى مثل احمر علما) (باب حاتم) بالرفع لانه فاعل ولا يلزمه يعنى فرق بين باب حاتم وباب احمر فى هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلمية موجود فى الحال فى باب حاتم والمانع اذا كان موجودا لا سبيل الى اعتبار الممنوع وغير موجود فى باب احمر بل زائل بالتنكير والمانع اذا زال يجوز ان يعتبر الممنوع واعلم ان حاتم اسم فاعل على وزن عالم من حتم يحتم من باب نصر (اى كل علم) تفسير للباب لان هذا الحكم ليس بمختص بحاتم (كان فى الاصل وصفا) بان كان فى الاصل اسم فاعل كحاتم او اسم مفعول مثل محمد او الصفة المشبهة كحسن وكريم وغيرها مما كان فى الاصل صفة ثم جعل علما (مع بقاء العلمية) المانعة للوصف (بان اعتبر) سيبويه متعلق بقوله ولا يلزمه (فيه) اى فى باب حاتم (ايضا) اى كما اعتبرها فى باب احمر (الوصفية الاصلية وحكم) سيبويه (بمنع صرفه) اى صرف باب حاتم (للعلمية الحالية والوصفية الاصلية) يعنى يجعل باب حاتم ايضا غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى (لا يلزم) تعليل لقوله ولا يلزمه وهو من اللزوم ههنا لا من الالزام على ما لا يخفى اى لعلة ومانع يوجد (فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف) اى على تقدير ان يكون باب حاتم غير منصرف (من اعتبار المتضادين) بيان ما فى لما (يعنى) المراد من المتضادين (الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص) اى لشخص معين مخصوص بحيث لا يطلق على غيره وضع واحد (والوصف للعموم) يعنى ان الوصف عام لكل ما فيه ذلك الوصف غير مخصوص بواحد مثلا ان احمر عام لكل ما فيه الحمرة ذى روح او جماد او انسان او غيره غير مختص بجنس ونوع وشخص وفرد فلا يجتمعان فى محل واحد (فى حكم واحد) متعلق بالاعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد لا موصوف به يدل عليه قول الشارح (وهو) اى الحكم (منع صرف اللفظ واحدا) حيث جعل الواحد صفة اللفظ واعتبار المتضادين فى منع صرف لفظ واحد لكونه غير جائز مع كون باب حاتم غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى فلا يلزم سيبويه من اعتبار الوصفية فى باب احمر اعتبارها فى باب حاتم حتى يرد عليه ماورد (بخلاف ما) مصدرية (اذا) ظرفية زمانية (اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) بالرفع لانه نائبه اى بخلاف وقت اعتبار الوصفية الاصلية (مع سبب آخر) وهو وزن الفعل (كما) اعتبرت (فى اسود وارقم) اسمين للحية فانه لا مانع من اعتبارها لان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير العلمية يجتمع مع الوصفية سواء كانت زائلة او لا مثل اسود واحمر (فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة) الموجودة حيث لم تكن زائلة (والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية) مثل حاتم علما لان الزائل لا يكون مضادا للثابت (فلو اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) الزائلة (والعلمية فى منع صرف حاتم) متعلق باعتبرت (لا يلزم اجتماع المتضادين) فى حاتم لان الوصف فى الاصل والعلم فى الحال لا يجتمعان

الشيخ الرضى كذلك وله امثال ذلك وهذا لان مسلكه التحقيق فلا يرضى بمجرد تقليدهم والقول بانه لا حاجة فى عدم اعتبار الوصف العرض الى القاطع عديم الجدوى لانه انما يطالب الدليل على ان الوصف بعد ان يثبت اعتباره لم لم يعتبر العارضى بحسب الاستعمال واى شئ يدل على تخصيص ماهو بحسب الوضع بالاعتبار والتحقيق ان انصراف اربع دليل على اعتبار الوصف العارض قطعا لان اشتراط عدم قبول التاء معتبر حسبما يقتضيه القياس ولا يخفى ان لحوق التاء فى افعل وصفا لا يكون قياسا اذ القياس ان يكون مؤنثه فعلاء ولحوق التاء انما هو بحسب الاسمية المعتبرة فى اصل الوضع فقد بان لك ان ذلك الوصف لو كان معتبرا لكان هو غير منصرف بالضرورة وما قيل من ان المانع قبول التاء التأنيث والتاء فى اربعة ليست للتأنيث بل للتذكير ليس بشئ لانه على تقدير تسليم اختصاص المنع بتاء التأنيث منقوض بان التاء فى اربعة للتأنيث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار التأنيث فى الجمع المذكر وكذا الحال فى الزيدون الاربعة

اصلا فالمستحيل اجتماع الضدين لاعتبارهما (قلنا تقدير احد الضدين) اى اعتبار وجوده وجعله فى حكم الوجود (بعد زواله مع ضد آخر) اى مع ضده (فى حكم واحد) اى فى منع صرف لفظ واحد (وان لم يكن) ذلك التقدير (من قبيل اجتماع المتضادين) لان احد الضدين اذا كان مقدراً والآخر موجود الايلزم اجتماع الضدين (لكنه شبيه به) الا انه يشبه اجتماعهما (فاعتبارهما معا) وان لم يكن مستحيلا لكنه (غير مستحسن) فينبغى للعاقل ان يحرز عن كلام غير مستحسن كما يحرز عن كلام مستحيل ولما بين ان الاسم المعرب الذى فيه سببان من الاسباب او واحد مكرر يمنع منه الجر والتنوين اراد ان يبين ان الجر لايمنع منه فى بعض الاحوال وان كان التنوين يمنع فى جميع الاحوال فقال (وجميع الباب) (اى) جميع (باب غير المنصرف) سواء كان عدم الانصراف بوجد سببين او واحد مكرر وسواء كان فيه علمية مؤثرة اولا (باللام) متعلق بقوله ينجر قدم عليه لئلا يتوالى الجاران (اى بدخول لام التعريف عليه) اى على الاسم الغير منصرف اشار بالتفسير فى الموضعين الى كون اللام للعهد الخارجى (او الاضافة) (اى اضافته) اى الاسم الغير المنصرف (الى غيره) (ينجر) (اى يصير) ذلك الاسم الغير المنصرف (مجرورا) (بالكسر) متعلق بينجر (اى بصورة الكسر) لا الكسر من القاب البناء خاصة فيستحيل الانجرار به فلابد من حذف مضاف او تجوز لانه قيل اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا ناء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول المصنف بالكسرة بالتاء لعدم اختصاصها بالبناء (لفظا) مثل بالاحمر وعمركم (او تقديرا) مثل بالحبلى وحبلى النساء (وانما لم يكتف) المصنف فى بيان هذه القاعده (بقوله ينجر) لان معناه على ما مر يصير مجرورا (لان الانجرار قد يكون بالفتح) كما سبق ان انجرار غير المنصرف بالفتح ولو اكتفى به يعلم ان انجراره ههنا بالفتح او الكسر مع ان المقصود هو الثانى ولذا صرح به ليكون عدل على المقصود (ولا) اى ولم يكتف ايضا (بان يقول ينكسر) اختصارا (لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا) كما يطلق على الحركات الاعرابية ولو اكتفى بقوله ينكسر لتوهم ان غير المنصرف حال دخول اللام عليه او اضافته يكون مبنيا وليس كذلك لان دخول اللام عليه والاضافة ليس من اسباب البناء حتى يبنى فى هذه الحالة (وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة) اى حالة اضافته الى غيره او حالة دخول اللام عليه (منصرف او غير منصرف فمنهم) اى فبعض النحاة (من ذهب الى انه) اى الى ان هذا الاسم فى هذه الحالة (منصرف مطلقا) اى سواء بقيت العلتان فيه بعد هذه الحالة او ذالتا عنه او بقيت احدهما وذالت الاخرى (لان عدم انصرافه) اذا كان فيه سببان او سبب مكرر (انما كان لمشابهة الفعل) فى الاحتياج والفرعية (فلما ضعفت هذه المشابهة) اى مشابهة الاسم الغير المنصرف الفعل (بدخول ما هو من خواص الاسم) اى بسبب دخول ما يختص بالاسمية وتحققها (اعنى اللام او الاضافة)

وان كان جمع سلامة كما به الشريف فى حواشى الرضى وقد يؤيد ما ذكرناه انهم قالوا انحو اسود ممنوع من قبول التاء حيث لا يقبلها باعتبار الوصف بل باعتبار الاسمية اذ القياس على ما هو المعتبر سواء دون اسودة وقد اعترف به الشيخ الرضى لكنه لم يتفطن لذلك ومصادفه المثل السائر كم ترك الاول للاخر (قوله التأنيث اللفظى الحاصل بالتاء يعنى بحسب الظاهر فان المعنوى ايضا حاصل بها لكنه بحسب التقدير وانما لم يقل التأنيث اللفظى مع ظهور كونه انسب واولى لحسن التقابل وعدم الاحتياج الى التقدير والتقييد حينئذ لان الفيه خارجان عن هذا الحكم مع انهما داخلان فيه والى هذا اشار بقوله لا بالالف يعنى ان الايتان بالتاء للاحتراز عنه ومن الغافلين من قال ان مراد المصنف التأنيث الذى يعرف بالتاء والمعنوى لم يعرف بالتاء بل بامارات تدل على اعتبار العرب تأنيثه فانه فى صورة تسليم ان المعنوى لايعرف بالتاء يأباه والمعنوى كذلك لضرورة انه لايقابله الا بواسطة اللفظى او جعل المعنوى بمعنى ما ليس كذلك وعلى الاول يلزم المصير الى ما ذكره الشارح

على ماسبق ان دخول اللام او الاضافة من خواص الاسم (قويت جهة) اى جانب (الاسمية) وتحققت لان وجود علامة الشئ فيه يدل على تحققه (فرجع) هذا الاسم (الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر) اى الجر لزوال المانع من دخوله وهو المشابهة وجوازا جتماعيه مع اللام والاضافة (دون التنوين) يعنى لم يدخله التنوين (لانه) اى لان التنوين (لايجتمع مع اللام او الاضافة) لانه وان زال المانع من دخوله ايضا الا انه لايجتمع مع اللام لان اللام وضع لتعريف مادخله والتنوين لتنكيره ولا مع الاضافة لان الاضافة دليل الاتصال والامتزاج والتنوين دليل الانفصال والافتراق فبين الاضافة واللام وبين التنوين منافاة فلايجتمعان ولذا لم يدخله التنوين (ومنهم من ذهب الى انه) فى هذه الحالة (غير منصرف مطلقا) يعنى فى الاحوال الثلاثة التى مرت آنفا (والممنوع من غير المنصرف) لاجل وجود العلتين او العلة المكررة فيه (بالاصالة هو التنوين) لان التنوين لايدخل الفعل اصلا حقيقة او حكما بخلاف الكسر فانه يدخله وان كان حكما مثل قوله تعالى لم يكن الذين كفروا ومثل قولك قل الحق وتضربين فكان التنوين مقصودا بالمنع لاختصاصه بالاسم (وسقوط الكسر) من غير المنصرف (انما هو بتبعية التنوين) لاشتراكهما فى الاختصاص بالاسم حقيقة (وحيث) للمكان اى مكان (ضعفت) فيه (مشابهة) اى مشابهة (الا فى سقوط التنوين) لكونه مقصودا بالمنع وسقط (دون تابعة الذى هو الكسر) لان الشئ اذا ضعف ينحصر تأثيره فيما هو المقصود ولم يتجاوز الى غيره (فعاد الكسر) الممنوع لاجل المشابهة القوية حين ضعفت (الاحاله) لعدم المؤثر فى سقوطه فبقى على حالته الاولى (وسقوط التنوين) من ذلك الاسم فى هذه الحالة (لامتناعه من الصرف) اى لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف فى هذه الحالة اذا كانت العلتان باقيتين او الواحده المكررة باقية فسلم واما اذا زالتا معا او زالت احديهما فكونه غير منصرف مشكل لان الاسم يلزم ان يمنع من الصرف بلا سبب او مع سبب واحد وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور (ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع) دخول (اللام او الاضافة) يعنى ان جاز اجتماع العلتين مع اللام او الاضافه وكذا العلة الواحدة المكررة مثل احمر وحمراء ومساجد ومصابيح وثلث ومثلث وغيرها من العلل التى يجوز جمعها مع اللام او الاضافة (كان الاسم غير منصرف) وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف ولم يسقط الجر لما سبق من كونه منصرفا مطلقا وغير منصرف مطلقا (وان زالتا معا) اى زالت العلتان بدخول اللام عليه او اضافته الى غيره حيث لايجوز اجتماعهما باحدهما (او زلت احديهما) اى احدى العلتين حيث لايجوز جمعهما مع احدهما (كان) الاسم (منصرفا) فدخله الجر لكونه منصرفا ولا مانع من دخوله ولم يدخله التنوين لانه لايجتمع مع اللام او الاضافة لماسبق (وبيان ذلك) اى وبيان المذهب الثالث (ان العلمية تزول) بدخول (اللام) لماسبق ان اللام وضع لتعريف مادخله فلزم ان يكون نكرة فلايدخل على ماهو

قدس سره وعلى الثانى يكون الفاء مشروطين بالعلمية وهو باطل (قوله وشرط نختم تأثيره قيل اى مع العلمية فعبارة المصنف قاصرة هذا ولا يخفى انه لاحاجة الى ذلك بعد قوله والمعنوى كذلك بل لو ذكر لكان العبارة فى غاية البشاعة (قوله من حروفها الثلاثة قيل يلزم من كون التحرك شرطا الوجوب فى الثلاثة كون العجمة شرط الوجوب فى الساكن الاوسط منه ثم قيل والاحسن انه عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمى بابراهيم مؤنث يجتمع فيه الشرائط الثلاثة للوجوب ولا يخفى على العارف باساليب الكلام ان المؤثر فيه لايكون الا احد الامور فانا لو فرضنا جواز اجتماعها تحقق الوجوب بواحد منها فقط وذلك لانه قد ثبت ان الوجوب يحصل به ولا شئ وراء الوجوب حتى يحصل بما عد الواحد وايضا ليس الوجوب مما يقبل الشدة والضعف حتى يكون لغير ما ثبت به دخل فيه (قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلاثة الى آخر قيل لايظهر اعتبار حدوث ثقل من كل سبب

معرفة بای طریق کان (والاضافة)لان المراد بالاضافة ههنا الاضافة المعنویة ومن شرطها تجرید المضاف من التعریف علی ماسیأتی (فان کانت العلمیة شرطا للسبب الآخر) کما فی الاشیاء الاربعة المذکورة فیما سبق (زالتا) ای العلتان (معا)باللام او الاضافة لان العلمیة زالت باللام اوالاضافة زالت ایضا بزوالها السبب الذی جعلت هی شرطا له فلم یبق فیه سبب من حیث هو سبب فانصرف فدخله الجر لذلك ولم یدخله التنوین لما مر غیر مرة (کما فی ابراهیم) وطلحة وزینب وبعلبك وعمران (وان لم تکن) العلمیة (شرطا)له بل اثرت فیه بلاشرط (کما فی احمد) وشمروز فروعمرو (زالت احدیهما)فبقی ذلك الاسم مع سبب واحد فانصرف فدخله الکسر ایضا دون التنوین (وان لم تکن هناك) ای فی الاسم الغیر المنصرف (علمیة) بل کان غیر منصرف بدون العلمیة اما مع سببین (کما فی احمر) وثلاث وجمع (بقیت العلتان علی حالهما) واما مع سبب واحد کحمراء واساور وانا عیم فکان الاسم فی هذین القسمین غیر منصرف لوجود العلتین اوعلة واحدة مکررة فمنع منه التنوین لامتناعه من الصرف ولم یمنع الکسر لما سبق (وهذا القول انسب) من القولین الاولین (بما عرف به المصنف غیر المنصرف) وهو ما فیه علتان من تسع او واحدة تقوم مقامهما واعلم ان غیر المنصرف فی هذه الحالة منصرف اوغیر منصرف مما لافائدة فیه ولذا لم یذکره المصنف بل اکتفی فیه بقوله ینجر بالکسر ولما فرغ من بیان غیر المنصرف احالا وتفصیلا شرع فی بیان محال الاعراب وهی ثلثة فقال (المرفوعات) قدمها علی اخویها لان المرفوع هو العمدة فی الکلام ومحتاج الیه وهما لیسا کذلك ولان علامته وهی الضمة اقوی العلامات والواو والالف وان کانتا علامتین ایضا لکنهما فرعان من الضمة وهی الاصل وانما اتی بالجمع مع ان المفرد اصل لان تعریف المرفوع یوهم ان المرفوع لیس الا واحد وهو الفاعل فازال ذلك الوهم بصیغة الجمع الدالة علی التعدد ونبه علی ان المعرف جنس المرفوع لانوعه تدبر وجمع القلة ههنا وفی المجرورات علی حقیقته وفی المنصوبات مستعار عن الکثرة وهی اما مرفوعة مبتدأ خبره قوله هو ما اشتمل الخ او خبرها محذوف تقدیره المرفوعات ما اذکره ای من انواع محال الاعراب او انها موقوفة لامحل لها منه وهو الصواب یعرف بالتأمل (جمع المرفوع) خبر مبتدأ محذوف تقدیره وهی (لا المرفوعة)وان کان المتبادر بحسب الظاهر هکذا (لان موصوفه الاسم)لان المراد مرفوعات الاسم بقرینة المقام لامطلق المرفوعات فیکون تقدیره الاسماء المرفوعات لان الصفة تستدعی موصوفا (وهو)ای الاسم (مذکر لایعقل)لان العقل لایکون الا فی ذوی العقول وهم نوع الانسان والملائکة والجن (ویجمع)مبنی للمفعول(هذا الجمع)منصوب بنزع الخافض منه اختصارا تقدیره علی هذا الجمع (مطرداً) تمیز عن نسبة الجمع الی الصفة قدم لیکون قریبا لعامله وتنبیها علی ان التمیز عن النسبة یتوسط بین المنتسبین وان

اذ لایعقل ثقل من الوصف والعلمیة ولامن العدل بل هو منشأ الخفة کما یرشد الیه امثلته ولم اعثر علی هذا الکتاب فی غیر کلام الفاضل الهندی فی هذا المقام وانت خبیر بان کتب هذا الفن مشحونة بذلك وقد اتی به اکثر الشراح منهم الکازرونی وصاحب الوافیة والمصنف ایضا قد صرح به فی الشرح قائلا وانما اشترط فی المنوی احد هذه الاشیاء لانه اذا کان ثلاثیا ساکن الاوسط جری علی السنتهم خفیفا ومنع صرفه للثقل فکان خفته قابلت احد السببین فصرف والقول بمنع ثقل کل من الاسبابات لایتجه لان الثقل لم یعتبر فی هذه من حیث هی هی بل من حیث انها فروع الاصل آخر فان الفرع ثقیل بالنسبة الی اصله کما صرح به الشیخ الرضی فی بحث الجمع من هذا الباب حیث قال ثم جوار بحذف الیاء لاستثقال الیاء المکسور ماقبلها فی غیر المنصرف الثقیل بسبب الفرعیة هذا وهو مما لانزاع فیه الا یری ان ثلاث من کونه اخف بحسب الذات من ثلاثة ثلاثة ثقیل باعتبار ان القیاس فیه لم یکن ذلك لایقال قد سبق ان سبب المنع هو المشابهة للفعل

كان فى تقديمه على عامله خلاف (صفة) مرفوع على انه نائب الفاعل وهى على وزن عدة لاعلى وزن دية (المذكر الذى لايعقل) لان غير العاقل لقصوره جار مجرى المؤنث (كالصافنات) جمع صافن وهو من الخيل الذى يقوم على طرف الحافر من يد او رجل ويضع الثلاث الاخر على الارض لغاية جودته وهو من الصفات المحمودة فى الخيل لايكاد يوجد الا فى العرب الخلص (للذكور) على وزن فعول جمع ذكر وهو الفحل من الحيوان مطلقا كقرن وقرون (من الخيل) يطلق على الفرس ذكرا كان او انثى (وجمال) جمع جمل وهو الذكر من الابل (سبحلات) جمع سبحل أعلى وزن قطر بمعنى السمين الطويل الغليظ وهو محمود فى الابل يدل عليه قوله (اى ضحمات) جمع ضحم بالضاد والحاء المعجمتين وهو الغليظ (وكالايام الخاليات) اعاد الكاف اشارة الى ان المعطوف مخالف لما قبله وكالجبال الراسخات والبيوت المنهدمات الى غير ذلك (هو) (اى المرفوع الدال عليه المرفوعات) لان المفرد داخل فى الجمع فكان مرجعه سابقا معنى مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا والتذكير باعتبار الخبر اعنى ماعلى عكس من كانت (لان التعريف) اللام متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرناه هكذا) لان الخ (انما يكون للماهية) وهى والحقيقة والجنس بمعنى واحد وهى لاتطلق الا على المفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا كالانسان لا للافراد كزيد ورجل (ما اشتمل) (اى اسم اشتمل) فيه اشارة الى ان ما موصوفة لان التوصيف بالجملة يناسب التنكير ولو كان موصولا لفسره بالمعرفة لان الموصول معرفة وكون ما موصوفة اليق ههنا من كونها موصولة لان الموصوف لكونه نكرة يستلزم العموم بخلاف الموصول (على علم الفاعلية) (اى علامة كون الاسم فاعلا) يشير بهذا الى ان الياء مصدرية والعلم بمعنى العلامة لان العلم فى اللغة العلامة (وهى الضمة) وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل اقوى وهى ايضا اقوى الحركات فالمناسب للفاعل ان يأخذ ما هو الاقوى (والواو) وهى ايضا اقوى الحروف (والالف) وانما جعلت علامة فى التثنية لاغير لانها كثيرة الاستعمال والالف لكونها خفيفة صارت علامة له فيها ونائب عن الضمة (والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون) الاسم (موصوفا بها) اى بالعلامات الثلاث اى يكون اعرابه بها (لفظا) بهذه العلامات الثلاث (او تقديرا) كذلك (او محلا) كذلك نحو جاءنى هذا فى محل الظمة وهذان فى محل الالف وهؤلاء فى محل الواو وفيه اى فى قوله او محلا رد على الهندى حيث قال واعراب المحلى لايشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءنى هؤلاء مرفوعا لان الاسم اذا كان مبنيا يكون اعرابه محلا لاغير (ولاشك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل) اى فى مكان من الرفع او النصب او الجر (لوكان ثمة) اى فى ذلك المكان (معرب) اى اسم معرب (لكان) ذلك الاسم (مرفوعا) مثل جاءنى هذا فانه لو وقع فيه اسم معرب لكان مرفوعا

وهذا مناقض له لانه لما حصل الثقل بسبب تحقق الفرعيتين قصدوا تخفيفه ولما وجدوه مشابها للفعل من هذه الجملة خففوه كذلك فكل منهما سبب لذلك ولايخفى ان الاول ولما كان سببا لمطلق التخفيف والثانى لتخفيفه بهذا الطريق ناسب ذكر الاول هنا والثانى فيما سبق حسبما يقتضيه الحال وبهذا التحقيق ظهر سقوط ماقيل حديث مقاومة الخفة لاطائل تحته اما اولا فان تأثير العلل الثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل لها كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة فى الاخر ظاهر واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه وجور اعلاما للذكور يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف التأنيث وقوته اذ الخفة والمقاومة سيان فى الحالتين والثالث من الذهول عن زوال اصل التأنيث والعلمية للمذكر (قوله) علمين لبلدتين من بلاد فارس قيل اشار بقوله لبلدتين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل البلدة ويلزم تذكيرها بتأويل المكان وقد يخير فيها اى ماشاء المتكلم

(لفظا) مثل جاءنى زيد (اوتقديرا) مثل جاءنى فتى فاذا كان الامر كذلك (وكيف يختص الرفع بماعدا الرفع المحلى) منصوب لفظا بعدالا انه فعل ماض وفاعله مستتر راجع الى ماای بما جاوز الرفع المحلى وهو الرفع لفظا او تقديرا (وهو) ای المصنف (يبحث مثلا) منصوب اما على المصدرية تقديره يمثل مثلا والجملة حال من فاعل يبحث اوعلى الحالية بمعنى ممثلا (عن احوال الفاعل) من التقديم والتأخير وغيرهما (اذا كان) ظرف ليبحث (مضمرا متصلا) والمضمر مطلقا لايكون الامبنيا واعراب المبنى انمايكون فى محله (كما سيجئ) فى بحث وجوب التقديم والتاخير ولما فرغ من تعريف المرفوع شرع فى بيان انواعه وقدم ماهو الاصل منه فقال (فمنه) الفاء للتفصيل ومن للتبعيض (ای من المرفوع) يرجعه توافق الضميرين المرفوع البارز والمجرور والمرجع والتقسيم ايضا لان المقسم هو المرفوع (اومما اشتمل على علم الفاعلية) يرجع هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع المستكن والمجرور فى المرجع وتوافقه ايضا لقوله ومنها المبتدأ والخبر وقرب المرجع (الفاعل) مبتدأ مؤخر وقوله فمنه خبر مقدم م وخبر وقوله فمنه مبتدأ لان من للتبعيض تقديره فبعضه الفاعل وهذا اولى لكون الاصل فى المبتدأ التقديم على ماسيأتى (وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل) لان الفعل هو الاصل فى العمل والاسناد والاخبار لانه لعروضه وحدوثه يحتاج دائما الى الفاعل بخلاف غيره (ولان عامله اقوى) لانه لفظى يعرف باللفظ والقلب كالفاعل ومناسبة العامل المعمول توجب قوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظى ان يغلب على عامل المبتدأ وينسخه (من عامل المبتدأ) لانه يعرف بالقلب فقط ولان رافع الفاعل لاينتسخ بالنواسخ ولانه اشد فى باب التركيب حيث لايجوز حذفه الابسد شئ مسده (وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق) ای غالبا لانه يجب تأخيره فى بعض المواضع لامر عارض وسيجئ تفصيله (على ماهو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم) وسيأتى وجهه (بخلاف الفاعل) قلنا الفاعل وان كان مسندا اليه كالمبتدأ وحقه التقديم ايضا لكنه لما كان معمولا لعامل لفظى وهو الفعل الذى هو الاقوى فى العمل لما سبق لزم تأخيره عنه ولئلا يلتبس بالمبتدأ اذا قدم (ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد) ولو كان مأولا مثل زيد ابوك فى تأويل مربيك (ومشتق) مثل زيد قائم ولانه يحكم عليه باحكام متعددة فى تركيب واحد والفاعل ليس كذلك فانه لايحكم عليه الا بحكم واحد وفيه نظر (فكان) المبتدأ (اقوى) لان كثرة الحكم على الشئ تفيد قوته (بخلاف الفاعل فانه لايحكم الا بالمشتق) لان الفاعل من صدر عنه الفعل وبقوم به والجامد قائم بنفسه غير صادر عن شئ فكيف يحكم به وانما حكم به على المبتدأ بتأويل وههنا الحكم لايقبل التأويل (وهو) (ای الفاعل) (ما) (ای اسم) سبق فائدة هذا التفسير (حقيقة) نصب على التمييز (اوحكما) عطف على قوله حقيقة واللام فى (ليدخل) متعلق بالتعميل

والمرجع السماع ولم يسمعوا فيه شيئا فى كلام العرب جواز الوجهين وكذا اسماء القبائل فى تأويلها بالقبيلة والحى اقول مالم يسمع فيه شئ ينبغى ان يصرف لاغير لان الاصل فى الاسم الصرف وذلك باطل لظهور ان القول بانها علما لمكانين غير صحيح نعم ماذكره مسلم فى اسماء القبائل بناء على كون الحى مرادفا للقبيلة لكن المكان والبلدة ليسا بهذه المثابة بل هما متباينان بحسب المفهوم (قوله) ممتنع صرفها لم يقل ممتنع عن الصرف رعاية للتناسب بينه وبين قوله فهند يجوز صرفه واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العائد الى هذه المؤنثات الى التأويل ولم يشر الى وجه التأويل لظهور امره وهو انه عومل معاملة اللفظ والاسم هكذا قيل والاظهر ان تأنيث الضمير باعتبار ارجاعه الى مجموع الامور الاربعة لا الى كل واحد منها حتى يحصل تلك الاشارات (قوله) ای بالمؤنث المعنوى مذكر لاعلى اطلاقه بل اذا لم يفتقر تأنيثه الى تأويل ولم يكن منقولا عن مذكر فان نحو كلاب مما انث من المجموع بتأويل الجماعة لابنفس اللفظ ونحو رباب علم امرأة

اى وانما عممنا الاسم المفهوم من قوله ما بمقتضى المقام الى الحقيقى والحكمى (فيه) اى فى الاسم (مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا) لان الفعل المصدر بان فى حكم المصدر فى كونه فاعلا اومفعولا اومبتدءً اومضافا اليه اى اعجبنى ضربك زيدا (اسند اليه الفعل) ولم يقل اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحو بعت وهل ضربت زيدا ونحوهما (بالاصالة) متعلق بالاسناد (لا بالتبعية) واللام فى (ليخرج) متعلق بالفعل المقدر تقديره وانما قيدناه بقولنا بالاصالة ليخرج (عن الحد توابع الفاعل) مثل الصفة والمعطوف وغيرهما قوله (وكذا) خبر مقدم (المراد) مبتدأ (فى جميع) متعلق بالمراد (حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع) بدل من قوله وكذا بدل الكل والياء فى قوله (بقرينة) متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كونه غير التوابع بقرينة (ذكر التوابع بعدها) اى بعد هذه الانواع الثلاثة (اوشبهه) معطوف على الفعل (اى مايشبهه) لان المصدر العامل فى حكم الفعل (فى العلم) هو وجه الشبه لم يقل فى الاشتقاق لئلا يخرج المصدر لانه غير مشابه له ولا فى الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف لانه لا يدل على الحدث (وانما قال ذلك) اى اوشبهه (ليتناول) اللام متعلق بالقول (فاعل اسم الفاعل) مثل زيد قائم ابوه (والصفة المشبهة) مثل زيد حسن وجهه (والمصدر) مثل اعجبنى ضرب زيد عمرا (واسم الفعل) مثل رويد زيدا وهيهات الامر (وافعل التفضيل) وسيأتى تفصيله (والظرف) مثل زيد فى كمه كتاب (وقدم) عطف على قوله اسند اوحال من الفعل بتقدير قد بالواو اوالضمير لان الماضى المثبت اذا جعل حالا يلزم فيه قد ظاهرة اومقدرة وسيأتى (اى الفعل اوشبهه) يشير الى ان الضمير يرجع الى احدهما على سبيل البدل (عليه) (اى على ذلك الاسم) المعبر عنه بما (واحترز به) اى بقوله وقدم عليه (عن نحو زيد فى زيد ضرب) اى عن المبتدأ الذى اسند اليه الفعل يعنى خبره جملة فعلية (لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة) لانه خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه فى الحال والاصل وكل خبر يرفع ضمير المبتدأ فازال هذا بقوله وقدم عليه (لكنه مؤخر عنه) فلا يصدق هذا التعريب عليه فلا يكون فاعلا بل الفاعل هو الضمير المستكن الراجع الى المبتدأ (والمراد) بقوله قدم عليه (تقديمه عليه وجوبا) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره قد يقدم الخبر على المبتدأ مع ان هذا المبتدأ ليس بفاعل فاجاب عنه بقوله والمراد الى آخره واللام فى قوله (ليخرج) متعلق بالتقديم (عنه المبتدأ المقدم عليه خبره) مرفوع على انه فاعله لقوله مقدم لانه وصف سببى مثل مررت برجل حسن غلامه ويقال مثل هذا صفة جرت على غير من هى له (نحو كريم) خبر مقدم لا مبتدأ لانه نكرة لانها لا تكون مبتدءً الا بوجه التخصيص وسيأتى تفصيله (من يكرمك) والموصول مع صلته فى محل الرفع لانه معرفة قدم الخبر ههنا مع ان تأخيره هو الاصل لتشويق السامع الى المبتدأ مثل ❁ ثلاثة تجلو عن القلب الحزن ❁

منقول عن رباب بمعنى سحاب لا يمنع من الصرف حينئذ ولعل المصنف لم يتعرض لما يخرجه لان اطلاق المعنوى ظاهر فى الاصلى وفيه (نظر لانه يلزم على هذا عدم انصراف نحو سحاب علم امرأة) وماقيل فى الجواب عن ذلك ان المراد شرط من بين الثلاثة المذكورة الزيادة على الثلاثة ولا ينفع الشرط ان الاخران على انه اذا كان المؤنث المعنوى فى الاصل مذكرا لا يسمى به العرب المذكر ثانيا بل المذكر الذى كان فى الاصل وكذا المنقول عن المؤنث بالتأويل منقول مذكر اذا العرب لا يسمى بتأويل مسلم لكنه غير نافع واما علاوته فهى ممنوعة الجواز ان تقول سمى بهذا المؤنث مذكر مشيرا الى لفظ كلاب اورباب جزما (قوله ممتنع صرفها كان اشار الى ان الضمائر الواقعة فى كلام المصنف انما هى بحسب الظاهر اللفظ والواجب تأنيثها وفيه نظر لان المراد فى امثال هذا المقام انما هى الالفاظ وظواهر العبارات (قوله ان يكون علمية قيل لم يقل شرطها العلمية كما هو دأبه لانه صار هذا التركيب فى هذا الباب شايعا فى معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد هنا اشتراط كون التعريف نفسه

الماء والخضراء والوجه الحسن ﴿(فان قلت) منشأ هذا السؤال قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا فالفاء جواب شرط محذوف تقديره اذا كان المراد هكذا فان قلت (قد يجب تقديمه) عليه (اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا) لتتخصص به النكرة لان بتقديم الخبر الظرف تتخصص النكرة وسيأتي تحقيقه (نحو في الدار رجل قلت المراد) بالتقديم (وجوب تقديم نوعه) اى نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه لا افراده (وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه) بل يجب تقديم بعض افراده لامر عارض كالمثال المذكور (بخلاف) نوع (ما اسند الى الفاعل) فانه يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم فرده لما سبق (على جهة قيامه به) (اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل اوشبهه به) اى الاسم يشير الى ان الجار ظرف مستقر مع متعلقه صفة لمصدر محذوف لاسند والى ان الجهة بمعنى الطريقة يقال لجهة فلان طريقته وطرزه والضمير المجرور في قيامه يرجع الى الفعل اوشبهه على سبيل البدل ويجوز ان يجعل الجار والمجرور اعنى على طريقة حالا من ضمير قدم اى مشتملا على طريقة الى آخره وفيه نظر (وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم) اى ذلك علامتها (او على ما في حكمها) اى ذلك من لوازمها لان القيام ثبوت وجود الامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم او ما في حكمها لان مصدر المعلوم يوجد ومصدر المجهول لا يوجد لانه لا يجئ مجهول من الفعل اللازم (كاسم الفاعل والصفة المشبهة) مثال لما في حكمها لان اسم الفاعل لما اسند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل كان في حكم الفعل المعلوم لان الفعل المعلوم يسند الى الفاعل مقدما عليه دون المجهول لانه يسند الى نائبه (واحترز بهذا القيد) اى بقوله على جهة قيامه به (عن مفعول ما لم يسم فاعله) اى عن فعل اوشبه فعل لم يسند الى فاعله بل الى نائبه كالفعل المجهول واسم المفعول (كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول) لا على صيغة المعلوم (والاحتياج الى هذا قيد) اى القيد المذكور (انما هو على مذهب من لم يجعله) اى نائب الفاعل (داخلا في الفاعل كالمص) مثلا (واما على مذهب) الجار متعلق بقوله فلا حاجة الى هذا القيد تقديره واما فلا حاجة الى آخره قدم لئلا يتوالى بين طرفي الشرط والجزاء مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم (من جعله) اى مفعول ما لم يسم فاعله) داخلا فيه) اى في الفاعل (كصاحب المفصل) حيث قال الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل اوشبهه مقدما عليه ابدا ومعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصرية حيث جعلوه فاعلا فلا يحترز عنه عندهم (فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا وعند المصنف لا يقال وعندهم يقال (مثل) امامرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مثل او منصوب على انه مفعول به لفعل تقديره امثل مثل (زيد)

علميا او علمية ويرد عليه ان المؤثر انما هو التعريف والعلمية شرطه كما نطق به صريح عبارته وقوله فيما بعد وما فيه علمية مؤثرة مبني على التجوز او على اصطلاح غيره فالاولى انه لو قال كذلك لكان المغني المعرفة شرطها ان تكون علما وانت خبير بان المعرفة ليست بسبب والتعريف ليس بعلم فلا يستقيم على كلا الوجهين (قوله) ان يكون هذا النوع من جنس التعريف الى آخره فيه نظر لضرورة ان العلم ليس من جنس التعريف بل هو احد المعارف الخمس كما اشير اليه على انه لا سبيل الى اعتبار الياء مصدريه مع كون ان يكون في تأويل المصدر الا يرى انه لو قال شرطها ان تكون علما لما احتيج في تأدية ما قاله الشارح الى الياء (قوله) بان يكون حاصلة في ضمنه قيل الاولى فيه فيه يعني لا وجه لاتيانه بالضمن فان حصوله فيه ليس كحصول الجزء في الكل بل هو قائم به حاصل فيه حصول الصفة في الموصوف وليس بشئ لان حصول شئ في ضمن آخر لا يستدعي جزئيته له بل كل ما يحصل او ينفهم بتوسط شئ آخر يصح الحكم بكونه في ضمنه ولا يخفى ان ما نحن

اتى به ليصرح مابه المقصود من المثال وبين (فى) (قام زيد) الجار والمجرور صفة لزيد اى الكائن فيه (فهذا) اى هذا القول (مثال لما اسند اليه الفعل) وصرح فيه (و) (مثل ابوه فى) (زيد قائم ابوه) وانما اتى بالمبتدأ ههنا ليكون اسم الفاعل معتمدا عليه لانه لا يعلم بدون الاعتماد وسيأتى تفصيله (فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل) ولكنه ليس بصريح فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتدءً وقائم خبرا مقدما عليه ولو قال زيد قائم ابواه او آباؤه لكان صريحا فيه ايضا لكان اختار الافراد اختصارا ولان المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين (والاصل) (فى الفاعل) لما فرغ من تعريف الفاعل شرع فيما هو الاصل فيه والفرع فقال والاصل وهو فى اللغة ما ينبنى عليه الشئ وفى العرب قاعدة كلية تتضمن ما تحتها من الجزئيات والمراد ههنا ماذكره الشارح بقوله اى ما ينبغى الخ قيل ولو قال والاولى مكان والاصل لكان اخصر واوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق يعنى مطابقة الاولى لان يلى اجيب بان الاولوية تحتمل ان تكون عارضة لا بحسب الاصل وليس يوجد هذا الاحتمال فى الاصل ولذلك اختاره (اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع) لان عند المانع يخرج عنه ويجب الولى اولا (ان يلى الفعل) (المسند اليه) اشير الى ان اللام فى الفعل للعهد الخارجى مثل جاءنى رجل واكرمت الرجل (اى يكون بعد من غير ان يتقدم عليه شئ آخر من معمولاته) اى معمولات الفعل هذا تفسير لمعنى الولى لان معناه القرب يقال وليه قربه يعنى يليه حقيقة كالفاعل الظاهر او حكما كالفاعل المستتر فان البعدية ههنا حكمية كوجوده اذ هو خلاف الاصل (لانه) اى الفاعل (كالجزء من الفعل) حقيقة كالفاعل المستتر او حكما كالفاعل الظاهر قوله (لشدة احتياج الفعل اليه) تعليل للجزئية (ويدل على ذلك) اى على كونه كالجزء منه عند العرب لتلك اى لشدة (اسكان اللام فى ضربت) اى فى الفعل الذى اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك لانه اورده على سبيل التمثيل وقوله (لانه لدفع توالى اربع حركات) تعليل للاسكان (فيما هو) ظرف للتوالى (بمنزلة كلمة واحدة) لانه لما وجد اسكان احد الحروف الاربعة فى الفعل الرباعى لانه لما استثقل بكون حروفه اصلية حتى لو تحركت كلها يلزم زيادة الاستثقال وجب اسكان احدها لدفعه ولزم اسكان احد حروف ما هو بمنزلته كالمثال المذكور (فلذلك) الفاء للتفريع اى لبيان فائدة كون الاصل فى الفاعل الولى واللام تعليل ومتعلق بالفعلين اعنى جاز وامتنع على سبيل التنازع وذلك اسم من اسماء الاشارة للبعيد (الاصل الذى يقتضى تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل) سواء كانت اصولا كالمفاعيل الخمسة او فروعا كالملحقات السبع (جاز ضرب غلامه) بالنصب على انه مفعول به (زيد) مرفوع لكونه فاعلا له وقوله ضرب الى آخره بتقدير مضاف مرفوع محلا على انه فاعل جازاى تركيب ضرب غلامه زيد قوله (لتقدم) تعليل للجواز

فيه من هذا القبيل (قوله) اظهر من فرعية العلمية له فان فرعية العلمية للتنكير انما هى بتوسط التعريف قيل او ليكون على وتيرة الاسباب بان يكون السبب عاما يخص بالشرط وليس قوله وما فيه علمية ومؤثرة لجعل سببا وانما وصفت بالتأثير لاتحادها بالسبب فمن قال جرى فيه على اصطلاح البعض او على سبيل التجوز لم يأت بشئ يعتد به وفيه تناقض من وجهين لان التعليل بذلك صريح فى التغاير فهو مع ادعاء الاتحاد بتنا قضان جزما وكذا الاعتراف بان وصف العلمية بالتأثير ليس كونه ذات تأثير مع رد كونه على سبيل التجوز (قوله) حقيقة كابراهيم او حكما اشارة الى دفع ما اورده الشيخ الرضى من ان اشتراط العلمية فى العجمة ليس بلازم بل الواجب ان لا يستعمل فى كلام العرب اولا الا مع العلمية وحاصله ان يقال اشتراط المصنف ذلك لتضمنه بيان الواجب على ابلغ وجه واكده على انه لو قال وشرطه ان لا يستعمل فى كلام العرب اولا الا مع العلمية كان قاصرا فى تأدية المراد منقوضا بما كان كذلك بهذا التصرف فيه اذ لا ينافيه الاولية لكونه

ومتعلق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل (مرجع الضمير وهو) اى المرجع (زيد) لانه فاعل واصله اى يلى الفعل لفظا (رتبة) منصوب على التميز لان التقديم يحتمل ان يكون لفظا او رتبة او كليهما معا اذا كان الامر كذلك (فلا يلزم الاضمار قبل الذكر) حال كونه (مطلقا بل) يلزم (لفظا فقط) وهو اسم من اسماء الافعال بمعنى انته مبنى على السكون والفاء جواب شرط محذوف يعنى اذا كان اللزوم لفظا فانته عن اللزوم رتبة (وذلك) اى لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا فقط فقط (جائز) كما جاز عند سبق مرجعة لفظا ورتبة (وامتنع ضرب غلامه) بالرفع لانه فاعل (زيدا) منصوب لكونه مفعولا (لتأخر) مضاف الى الفاعل وهو (مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة) تميزان عن نسبة التأخر (فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك) اى الاضمار المذكور (غير جائز) لكونه مخالفا لوضع ضمير الغائب وسيجئ تفصيله قوله (خلافا) منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام فى (للاخفش) متعلق به تقديره خالف الجمهور خلافا لان المخالف هذان لا الجمهور (وابن جنى) بسكون الياء وتشديد النون كنية الامام ابى الفتح عثمان بن جنى ونقل سيبويه ان جنى معرب كنى وليس الياء للنسبة (وسندهما) اى دليلهما (فى ذلك) اى فى الجواز (قول الشاعر ❁ جزى ربه) وهذا انما يكون دليلا باعتبار ارجاع الضمير الى عدى وهو الاولى لانه الموافق للعرف من حوالة الرجل المسئ الى ربه لان الرب هو الملجأ للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه وعن فى قوله (عنى) ههنا للتدل تقديره بدلا عنى ونائبا (عدى بن حاتم ❁ جزاء) منصوب بنزع الخافض اى كجزاء وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو (الكلاب) جمع كلب المراد منها اشرار الناس او حقيقتها وجزاؤها القتل هدرا (العاويات) جمع عاوى وهو الصياح يقال عوى الكلب يعوى من باب رمى يرمى صاح وهو ما ليس بكلب صيد ولا حرث ولا له نفع الا العواء ويروى العاديات جمع العادى بالدال المهملة وهو العدو والاول اليق بالمقام (وقد فعل ❁) اى فعل الله ذلك واجاب مسئلتى قيل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى (واجيب عنه) اى عن سندهما (بان هذا) اى قول الشاعر (لضرورة) اى لضرورة وزن (الشعر) اذ لو قيل جزى عدى بن حاتم عنى ربه لاختل الوزن ولوقع الفصل الكثير بين الفعل والفاعل وهو نادر (والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام) والاضمار المذكور ليس بموجود فيه (وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل) مثل اعدلوا هو اقرب وقدم تحقيقه ومثل قولك من صدق كان خيرا فضمير كان يرجع الى الصدق الذى دل عليه الفعل اعنى صدق (اى جزى رب الجزاء) فحينئذ لا يكون فيه محذور ويكون الرب بمعنى الصاحب اى صاحب الجزاء قوله (واذا انتفى اعراب)

قيد الاستعمال وما قيل من ان التعميم الى الحقيقى والحكمى جمع بين الحقيقة والمجاز مما لا ينبغى ان يلتفت اليه (قوله) فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى وهو اختيار المصنف لان العجمة الى آخره فيه نظر لان انصراف نوح لانتفاء الشرط الثانى بالاتفاق وان ارادان وجوب انصراف نوح انما هو مختار المصنف وغيره يراكهند على ما صرح الهندى فمردود كما سبقت عليه وسينظر لك ان التعليل بذلك شاهد عليه (قوله) هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثانى فان قلت فى ذكر نتيجة الشرط الثانى وترك نتيجة الشرط الاول نظر وكان الاولى ان يقول فلجام ونوح منصرف وشتروا براهيم ممتنع قلنا لما صار اعتبار الشرط الثانى بعد ما تحقق العلمية فى العجمية ناسب ترك التفريع بالنظر الى الاول والاقتصار على بيان ما يكون من الاعلام ممنوعا وما لا يكون لان ذلك هو المقصود بالمعرفة على التمثيل) نحو لجام لا يتم الا بضميمة اذ لا يسمى به مذكر ولا يخفى ما فيها من سوء الامتزاج فان قلت وما الدليل على كون نوح اعجميا وسبحان

شروع فيما يعرض للفاعل ويخرجه من ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول بعد ان كان جائز التأخير فيه (الدال) اللام فى اعراب للعهد الخارجى (على فاعلية الفاعل والمفعولية المفعول) الباء فى قوله (بالوضع) متعلق بالدال لان المراد بها الدلالة الوضعية لاغير (لفظا) منصوب على التمييز عن نسبة الفعل الى الفاعل واحترازعن التقدير اى انتفى لفظ الاعراب لاتقديره (فيهما) اى فى الفاعل المتقدم ذكره) مرفوع (صريحا) تمييز فى قوله فمنه الفاعل (اوفى ضمن الامثلة) معطوف على قوله صريحا لان فى التمييز معنى الظرفية (والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة) لاصريحا لانه لم يذكر المفعول صريحا (والقرينة) معطوف على الاعراب (اى الامر الدال عليهما لابالوضع) لان القرينة مايكون علامة على الشئ من غير وضع (اذلم يعهد) مبنى للمفعول وقوله (ان يطلق) مبنى له ايضا نائب لقوله لم يعهد والجار قوله حينئذ فى قوله (على ماوضع) متعلق بقوله ان يطلق (بازا شئ) قوله (انه) الضمير اسم ان راجع الى الموصول (قرينة دالة) خبران (عليه) الضمير راجع الى الشئ نائب لقوله ان يطلق لانه غير معهود وان الرفع مثلا قرينة للفاعل بل المعهود انه موضوع له اذا كان الامر كذلك (فلا يراد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه) يعنى ان ذكر اعراب زائد غير محتاج اليه فيه رد على الهندى حيث قال وكان يكفيه اى المصنف ان يقول اذا انتفت القرينة اذ الاعراب من القرائن اللهم الا ان يقال الاعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا يسمى قرينة ولو سلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقيق مقام اللبس لو قال والاوضح ان يقول اذا خيف اللبس يكفى لما عرفت قوله (اذ القرينة شاملة له) تعليل لكون الاعراب مستغنى عنه لا لعدم الورود كما هو المتبادر (وهى) اى القرينة (اما لفظية) اى تكون معروفة بالتلفظ وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كتاء التأنيث (نحو ضربت موسى حبلى او معنوية) يعنى تعرف بملاحظة العقل من مدخل اللفظ فيها مثل استخلف المرتضى المصطفى عليه السلام و(نحو اكل الكمترى يحيى) لان احدهما لم تصاحب للفاعل (اوكان) معطوف على الشرط (الفاعل) (مضمرا متصلا) (بالفعل) اوشبهه (بارزا) بدل من الخبر بدل البعض (كضربت زيدا اومستكن كزيد ضرب غلامه) وسواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا مثل ماضربت الا اياك او متصلا كضربتك والباء فى قوله (بشرط) متعلق بالجزاء المقدر تقديره وجب تقديم الفاعل على المفعو بشرط (ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل) فيه رد على صاحب الوافية حيث قال وماذكره يشكل بمثل قولنا زيد ضربت واللائم فى قوله (لئلا) متعلق بالشرط (ينتقض) اى ماذكره المصنف (بمثل) قولنا (زيدا ضربت) يعنى بمثال تقدم فيه المفعول على الفعل ظاهرا كان اومضمرا منفصلا مثل اياك ضربت ومثل هذا لكونه خلاف مقتضى الظاهر ولكونه نادرا لم يلتفت اليه المصنف (اووقع مفعوله) (اى مفعول الفاعل) معطوف على احد الشرطين الاول لاصالته والثانى لقربه (بعدالا) ظرف لوقع

من يعرف احوال الاسماء الماضية والفرق الحالية قلت قالوا ان الدليل فى العجمية النقل واجماع اهل اللغة على انه اعجمى (قوله) وشتر وهو اسم حصن بديار بكر قيل فى القاموس قلعة باران بين بردعة وكنجه وايا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التأنيث واذا لم يلتفت سيبويه واكثر النحاة بتحريك الاوسط ولم يروا بدا من الزيادة على الثلاثة لان لمكا اباتوح عليه السلام منصرف هذا فى غاية البعد والتعليل بانصراف لمك باطل لان انصرافه ليس مقطوعا بل الذاهبون الى انه لا تأثير لتحرك الاوسط فى العجمة قالوا بانصرافه والذاهبون الى خلافه قالوا بخلافه ولذا الشيخ الرضى قال المتأمل البرئ عن احتمال التأنيث لمك لانه اسم ابى نوح عليه السلام (قوله) وانما اخص التعريف بالشرط الثانى الى آخره قيل فيه ان منع صرف شتر ايضا خلافية ففى ذكر شتر ايضا التنبيه على ماهو الحق عنده فالتخصيص ليس بمجرد التنبيه على انصراف نوح بل التنبيه على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا ظهر ضعف قوله ولهذا قدم الى آخره ثم قيل ولا يخفى عليك ان منع صرف

والباء فى قوله (بشرط) كالباء السابقة (توسطها) اى كلمة الا (بينهما) اى بين الفاعل والمفعول (فى صورتى التقديم والتأخير) يعنى فى صورة تقديم الفاعل وتأخير المفعول وفائدة وهذا القيد سيجئ قريبا (نحو ضرب مازيدا عمرا) (او) (بعد) (معناها) اى معنى الا وهو انحصار ماقبلها فيما بعدها (نحو انما ضرب زيد عمرا) (وجب تقديمه) جزاء لقوله انتفى او كان او وقع او بعد معناها واياما كان فجزاء الباقية محذوف اما كونه جزاء الاول فلاصالته وتقدمه واما الثانى فلقربه (اى تقديم الفاعل المفعول فى جميع هذه الصور) الاربع والجار فى قوله (امافى صورة) متعلق بمحذوف واما للتفصيل تقديره اما وجوب تقديم الفاعل على المفعول فى صورة (انتفاء الاعراب فيهما) اى الاعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول (والقرينة) الدالة عليهما لفظية كانت او معنوية (فللتحرز عن الالتباس) يعنى لو لم يجب تقديمه عليه فيهما لم يعلم بقينا ان الفاعل هو الاول لكون التقديم اصلا او الثانى لجواز تأخيره ايضا فلدفع هذا الالتباس وجب تقديمه (واما) وجوب تقديمه عليه (فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال) المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله لكونه كالجزء من الفعل لماسبق وامتناع وقوع كلمة اخرى بين اجزاء كلمة (واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب) يعنى انحصار الفاعل فى المفعول (فان المفهوم من قوله ماضرب زيد الا عمرا) يعنى فى صورة تقدم الفاعل وتأخر المفعول وتوسط الا بينهما (انحصار ضاربية زيد فى عمرو) لان الاصل فى انحصار انحصار ماقبلها فيما بعدها وقوله (مع) متعلق بالخبر اى مصاحبا وملابسا مع (جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر) يعنى ان انحصار فى الفاعل دون المفعول يعنى ليس زيد ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو لزيد فعلى الاحتمال (والمفهوم من قوله ماضرب عمرا الا زيد) يعنى فى صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسطها بينهما (انحصار مضروبية عمرو فى زيد) وضاربية زيد باقية على الاحتمال (مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر) يعنى يصح ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو ايضا لعدم الحصر فيه (فلو انقلب احدهما بالآخر) بتقديم المفعول على الفاعل فى الصورة الاول وتقديم الفاعل على المفعول فى الصورة الثانية (انقلب الحصر المطلوب) لان تغير التركيب يستلزم تغير المعنى لان المعنى مستفاد من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول فى الصورة الاولى والمفعول على الفاعل فى الصورة الثانية لئلا ينقلب الحصر المطلوب فى كل واحد منهما (وانما قانا بشرط توسطها) اى الا (بينهما) اى بين الفاعل والمفعول (فى صورتى التقديم والتأخير لانه) اى الحال والشان (لو قدم المفعول على الفاعل) فى الصورة الاولى حال كون تقديم المفعول مصاحبا (مع الافيقال) فى مثاله (ماضرب الا عمرا زيد) لحصل فيه معنيان الظاهر وغير ظاهر ففصل الشارح هذين المعنيين فقال (فالظاهر ان معناه) اى معنى هذا القول (انحصار ضاربية زيد فى عمرو)

نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة سهى فيه البعض واما كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية وهو يترجح مذهبا ولا يخفى ان مراد الشارح قدس سره الاعتذار عن عدم التعرض لما يتفرع على الشرط الاول لاتحقيق بيانه لعدم ممرة الخلاف انما يظهر فى نحو شتر ونوح يستحق التقديم على شتر وابراهيم لاصالة الانصراف ولا يجوزه تأخيره عنهما كيف وقد سبق مثل ذلك غير مرة فلا وجه لعدم التقديم فضلا عن كونه اولى وقد اخطت بحقيقة الحال خبرا واما ان منع نوح سهو من العلامة فباطل لان مختاره ايضا انصرافه الا انه لما اعتبره كهند اسند منع صرفه الى قوم فان اراد ان هذا سهو منه فممنوع اذ لا دليل عليه سوى ماذكره بعض المتأخرين من انه لم يسمع نحو لوط غير منصرف فى شئ من الكلام وهذا ليس قطعيا فيه والتفصيل على وجه يتبين الحق ان سيبويه واكثر النحاة على ان تحرك الاوسط لا تأثير له فى العجمة بل كل مذكر سمى بثلاثة احرف من غير حرف تأنيث مصروف اعجميا كان او عربيا

يعنى انحصار صفة الفاعل فى المفعول (اذا الحصر) اى المحصورية (انما هو فيما يلى الا) سواء قدم او اخر (فلا ينقلب الحصر المطلوب) يعنى لا يتغير المعنى الاول لان تغييره انما يكون اذا قدم المفعول بدون الا وههنا قدم المفعول مع الا (فلا يجب تقديم الفاعل) لانه اذا لم يتغير المعنى يجوز التلفظ كيف ما كان قوله (لكن لم يستحسنه بعضهم) استدراك من قوله فلا ينقلب الحصر المطلوب وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال تقديم المفعول على الفاعل قليل الدور (لانه من قبيل قصر الصفة على شئ قبل تمامها) لان الصفة المقصورة على عمر وهى الضرب المسند الى زيد لا مطلقا فلا بد من تقديم الفاعل لتتم تلك الصفة لان تمامها لا يكون الا بالفاعل (وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا) اى انحصار ضاربية زيد فى عمرو (لاحتمال ان يكون معناه) اى معنى ماضرب الا عمرا زيد هكذا نحو (ماضرب احدا احدا الا عمرا زيد) وهذا المعنى ظاهر لان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا غير جائز عند الاكثرين لضعف الاداة اذا الاصل فيها الا وهى حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا على غيره (فيفيد) هذا المعنى الغير الظاهر (انحصار صفة كل منهما) اى من الفاعل والمفعول (فى الآخر) يعنى يفيد انحصار ضاربية الفاعل فى المفعول ومضروبية المفعول فى الفاعل (وهو) اى هذا المعنى (ايضا) مصدر آض يئيض ايضا بمعنى رجع منصوب على المصدرية بفعل واجب الحذف سماعا مثل سقيا والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا والجملة حال (خلاف المقصود) لان المقصود انحصار صفة احدهما فى الآخر وهو على الاحتمال وبالتقدير المذكور الآن لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على ذاك وهو عين خلاف المقصود (واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا فى الجزء الاخير) كما ان الحصر فى الا فيما يليها وما يليها لا يكون الا جزءا اخيرا حقيقة او حكما فكذا هذا لان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا (فلو اخر الفاعل انقلب المعنى) كما انقلب فى الاحال كونها متوسطة بينها (قطعا) اما منصوب على التمييز الاعلى الحالية بمعنى مقطوعا او على المصدرية مثل قطع قطعا والجملة حال ولما فرغ من بيان الاحوال التى توجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان الاصل فيه التقديم وجواز التأخير شرع فى بيان الاحوال التى توجب تأخيره عنه بعد الاصل المذكور فقال (واذا اتصل به) (اى بالفاعل) (ضمير مفعول) يعنى ضمير يرجع الى المفعول (نحو ضرب زيدا) بالنصب (غلامه) بالرفع (اووقع) على على الشرط وهو قوله واذا اتصل (اى الفاعل) (بعد) ظرف وقع ومضاف الى (الا) (المتوسط بينهما) اى بين المفعول والفاعل (فى صورتى التقديم والتأخير) اى صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل مع توسط الا بينهما (نحو ما ضرب عمرا الا زيد) بتقديم المفعول

الا ان يكون على وزن الفعل او يعتبر العدل فيه وذلك لان التأنيث اقوى من العجمة فان له علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فيعتبر فيه ما لا يعتبر فيها ويحكم بجواز صرف الثلاثى منه تارة وامتناعه اخرى وبعضهم يقولون بتأثيره مطلقا ويزيفون مقدمة القائلة ان التأنيث اقوى بان العدل المقدر اضعف العلل لانه امر تقديرى يتوقف على منع الصرف ولذلك جاء نحو سحر وباب عمر فاعتباره فى العجمة اولى وبعد ذلك يعترفون بوجوب انصراف نوح ولا يجوزون اعتباره كهند ولما كان هذا ظاهرا فى كونه تحكما باطلا مع ظهور ان الاول غير سديد عدل صاحب الكشاف عن كلا القولين وسوى الامر بين التأنيث والعجمة حركة وسكونا وهذا ما يقتضيه التحقيق ويسند عليه النظر الدقيق ولما كان المصنف تابعا لذلك البعض قال فى الايضاح خالفهم الزمخشرى لشبهة وهو انهم متفقون على جواز صرف نحو دعد وهند ومتفقون على وجوب منع الصرف فى ماه وجور فلو

وتأخير الفاعل وتوسط الا بينهما (وفائدة هذا القيد) اى قيد المتوسط بينهما (مثل ماعرفت) اى الذى عرفته (آنفا) الف اذا رجع منصوب على الظرفية اى مثل الذى عرفته فى القسم السابق اى فى صورة تقديم الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله بعد الا او معناه (و) (وقع الفاعل بعد) (معناها) (اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد) وفائدة هذا القيد مثل ماعرفت آنفا (واتصل مفعوله) اى مفعول الفاعل او الفعل والاضافة الادنى ملابسة والباء فى قوله (بان يكون) متعلق بقوله اتصل (المفعول ضميرا متصلا بالفعل) (وهو) (اى الفاعل) (غير) (ضمير) (متصل به) اى بالفعل سواء كان ضميرا منفصلا مثل ماضرب به الا انا او ظاهرا (نحو ضربك زيد) او ضربه او ضربنى زيد وقوله (وجب تأخيره) (اى تأخير الفاعل) جزاء لقوله واذا اتصل وجزاء الصور الثلاث الاخر محذوف اختصارا او جزاء لقوله او اتصل مفعوله يعنى للصورة الاخيرة لعدم الفصل بينهما وجزاء الصور الاولى محذوفة ايضا اختصارا وقوله عن فى قوله (عن المفعول) متعلق بالتأخير وقوله (فى جميع هذه الصور) الاربعة متعلق بالجزاء (اما) وجوب تأخير الفاعل والمفعول (فى صورة اتصالا ضمير المفعول به يعنى فى الصورة الاولى وقوله (فلئلا) خبر المبتدأ محذوف وجواب لاما (يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة) كما مر وجهه ولكن ينبغى ان يجوز عند الاخفش وابن جنى كما تقدم (واما) وجوب تأخيره عنه (فى صورة وقوعه) اى الفاعل (بعد الا او) بعد (معناها) يعنى فى الصورة الثانية والثالثة وقوله (فلئلا ينقلب الحصر المطلوب) سبق تفسيره آنفا فان مضروبية ماقبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدم الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدم معها لجاء المحذور المذكور فى القسم الاول وكذا الحال فى معناها (واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل به) يعنى فى الصورة الاخيرة (فلمنافاة) مصدر مضاف الى الفاعل (الاتصال) اى اتصال المفعول بالفعل وقوله (توسط) منصوب لانه مفعول المنافاة ومضاف الى (الفاعل الغير المتصل) وقوله (بينه) ظرف للتوسط والضمير راجع الى المفعول اى بين المفعول المتصل (وبين الفعل) المتصل به يعنى يمنع اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزءا لفظيا منه وهذا القدر يمنع التوسط وقوله (بخلاف) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهذا اى كون المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بخلاف (ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا) يعنى يكون كلاهما ضميرين متصلين به (فانه يجب حينئذ) اى حين كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا به (تقديم الفاعل) لكونه عمدة ومحتاجا اليه فى الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج اليه ومايكون عمدة يكون اقوى فيجب تقديمه على الادنى (نحو ضربتك) او ضربته او ضربتنى ولما فرغ من احوال الفاعل اصلا وفرعا اراد ان يبين احوال عامله ذكرا وحذفا جائزا وواجبا منبها بقيد التقليلية مع

(ايراد)

كانت العجمة لا أولها فى الساكن الاوسط لكان حكم ماه وجور حكمهما فى منع الصرف وجوازه فثبت ان نحو هند كنوح قال وهو قوى جدا بالنظر الى المعنى الا انه يسمع منع صرف نحو نوح فوجب اخذ قيد فى العجمة وهو ان يشترط فى اعتبارها الزيادة والحركة على القول الصحيح وحينئذ يقع الفصل بين نوح وبين هند واجاب عن ماه وجور بما اورده الشارح فى الجواب قد سبق ان اكثر الناس متفقون على وجوب انصراف متحرك الاوسط من العجمة ايضا ولو كان منع هذا النوع مسموعا منهم لما صح ذلك منهم فتبين ان الاعتبارين سيان ككفتى الميزان والجواب غلط لان الشيخ اذا اعتبر شرطا لتحقق آخر لزم ان لا يتحقق بدونه لضرورة ان المشروط لا يتحقق بدون الشرط والشئ مالم يثبت فى نفسه لا يتصور ثبوته فى شئ آخر فالصواب ان خصوص الحركة والسكون خارجان عن مفهوم العجمة والسبب انما هى العجمة وان اشتراط الحركة فى الزيادة انما يليق لتقوية احد السببين وقد عرفت ايضا ان ما اتى به الشارح من التعليل

ايراد صيغة المضارع على قلة حذف الفعل وكثرة ذكره (وقد) للتقليل (يحذف) مبنى للمفعول (الفعل) نائبه (الرافع للفاعل) يشير الى ان اللام فى قوله الفعل للعهد الخارجى واللام فى قوله (لقيام) للتوقيت لا التعليل اى وقت قيام القرينة شرط لا علة كقوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس اى وقت طلوعها (قرينة) (دالة) صفة كاشفة لان القرينة هى العلامة على الشئ وهى دالة على الحذف (على تعيين المحذوف) لانه لا يحذف شئ من الاشياء الا وقت قيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا (جوازاً) منصوب على المصدرية والمنصوب عليها ماكان صفة لمصدر محذوف يدل على هذا قوله (اى حذفا جائزا) وقوله (فى) ظرف جواز يعنى متعلقا به (مثل) (قولك) ذكره على وجه التمثيل (زيد) بدل من القول بدل البعض والرفع محكى (اى فيما كان جوابا لسؤال محقق) هذا تفسير لمثل قولك واللام فى قوله (لمن) متعلق بالقول الذى هو فى قولك ومن موصولة و(قال) مع فاعله جملة فعلية صلة (من) استفهامية مبتدأ و (قام) مع فاعله جملة فعلية خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية فى محل النصب مقول قال (سائلا) يريد به ان من فى قوله من قام استفهامية (عمن يقوم به القيام) اذا كان الامر كذلك يعنى اذا كان الحذف ههنا جوازاً لا وجوبا (فيجوز) لان المضارع المثبت اذا وقع جزاء الشرط يجوز فيه الفاء وتركها مثل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ومثل قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين (ان تقول) بناء الخطاب (زيد) مقول ان تقول والرفع محكى والباء فى قوله (بحذف) متعلق بقوله ان تقول (قام اى قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره) قوله (وانما قدر الفعل دون الخبر) هذا القول رد على الرضى حيث قال الظاهر ان زيدا مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب السؤال اولى وايضا السؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه فالاولى ان يقدر زيد قام لانه تو قدر كذلك لطابق الجواب السؤال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد فى الحكم وزيد قام يفيد التقوى بتكرر الاسناد فلا يطابق السؤال (لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة) لان الخبر حينئذ فعل والفعل لا بد له من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولذا كان الخبر جملة (وتقدير الفعل) بدون الفاعل بل بذكر فاعله وبحذف فعله يوجب (حذف) احد (جزئها) وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والعامل ههنا ان والمعطوف على معمولى معمولها معطوف على معمولها تأمل تقديره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئها (والتقليل فى الحذف اولى) لان الحذف خلاف الاصل فيكتفى فيه بادنى مايمكن والواو فى قوله (و) (كذا) للمصنف جيئت لعطف مثال على مثال لان الحذف هناك بقرينة كونه جواباً لسؤال محقق وههنا بقرينة كونه جوابا لسؤال مقدر وليست من البيت يدل عليه قوله (يحذف الفعل

بقوة التأنيث وضعف العجمة ليس بصحيح لان هذا دليل من لا يعتبر تحرك الاوسط فى العجمة ويعتبره فى التأنيث وقد الغاه المصنف فى الايضاح ولعله اخذ ذلك من كلام الرضى غافلا عن كونه مبناه تأييد قول اكثر النحاة فانه لم يرض بما اختاره المصنف ولا بما ذهب اليه صاحب الكشاف (قوله) ممتنعة عن الصرف الاسند اورد على الحصر شيت وعزير (قوله ويؤيد مايقال قيل يحتمل ان يكون من تتمة ماقبل وان يكون من كلام الشارح ثم قيل الاولى والعرب اسماعيل واولاده وكلاهما ليس كما ينبغى اما الاول فلان المأخذ كلام الهندى وهو هكذا او قيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ومنهم من يقول ان العرب من ولد اسماعيل الى آخره على ان العارف باساليب الكلام لا يجوز كونه من تتمة القول جدا اذ لم يقع فيه مايشعر بالاختلاف حتى يكون ذكر المؤيد من جملته مع ان المناسب حينئذ ان يقول ويده بما يقال والثانى ان القائل يكون العرب من ولد اسماعيل لا يقول بان اسماعيل منهم ولا يريد اختصاصهم باولاده ايضا بل يقول اولهم ولده يعنى من كان قبل ذلك

جوازا) اى حذفا جائزا (فيما كان جوابا لسؤال مقدر) كما يحذف حذفا جائزا فيما كان جوابا لسؤال محقق والجار فى قوله (فى نحو قول الشاعر) متعلق بقوله مقدر والجار فى قوله (فى مرثية) مع متعلقه صفة لقول الشاعر اى فى قوله الكائن فى مرثية بالتخفيف على وزن محمدة مصدر من رثى يرثى رمى يرمى وتشديد الياء خطأ بالفارسية برمردە ستايش كردن (يزيد بن نهشل) يرثيه اخوه ضرار بن نهشل لانه كان لنشهل ابنان ضرار ويزيد فمات يزيد ورثى عليه اخوه ضرار (ليبك) على وزن ليرم وقوله على فى قوله (على البناء للمفعول) ظرف مستقر حمل او صفة اى حال كونه كائنا على البناء او الكائن (يزيد) هو (مرفوع على انه) اى يزيد (مفعول مالم يسم فاعله) (ضارع) (اى عاجز وذليل) يقال ضرع فلان اذا عجز وذل لان المتضرع عاجز وذليل (وهو) اى قوله ضارع (فاعل الفعل المحذوف) جوازا وقوله (اى يبكيه ضارع) تفسير للفعل الرافع له من بكى يبكى والباء فى قوله (من يبكيه) اى يبكى عليه اى على يزيد فاجيب بقوله ضارع اى يبكى ضارع عليه (واما) قول الشاعر حال كونه كائنا (على رواية ليبك يزيد) الكائن وكائنا (على البناء للفاعل) وقوله (ونصب يزيد) عطف على قوله البناء للفاعل (فليس) اى قوله هذا (مما) اى الذى (نحن فيه) حتى يكون ضارع فاعل يبكى المذكور لا المقدر واللام فى قوله (لخصومة) (متعلق بضارع) وان لم يعتمد على شئ قبله من الاشياء الستة التى هى الموصول والموصوف والمبتدأ وذو الحال وحرف الاستفهام مع كونه شرطا عند البصريين لعمله لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل لكونه معمولا ضعيفا (اى يبكيه من يذل ويعجز) من باب ضرب (عن مقاومة الخصماء) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل العامل فى حكم المضارع والى اعتماده على الموصول المقدر والى حذف المضاف فى قوله لخصومة والى ان الخصومة لكونها اسم جنس فى معنى الجمع لان الجنس يشمل الافراد وان كان على سبيل البدل واللام فى قوله (لانه) تعليل لكون البكاء مخصوصا بالعاجز والذليل لان الجواب عن سؤال يشعر بالخصوص (كان ظهيرا) فعيل بمعنى الفاعل للمبالغة (للعجزة) جمع عاجز كالورثة جمع وارث (والاذلاء) على وزن الاولياء جمع ذليل (وآخر البيت) اورده لاتمام مدحه لان الممدوح بهذا البيت ممدوح بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسخاء لان المصراع الاول افاد كونه شجيعا والثانى سخيا (* ومختبط) عطف على قوله ضارع (مما تطيح الطوائح *) (والمختبط) بالخاء المعجمة (السائل من غير وسيلة) اى الذى يأتيك للمعروف من غير سبب يقال اختبطنى فلان اذا خذ منك شيئا بلا وسيلة من خبطت الشجر اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها (والاطاحة الاهلاك) يقال اطاحه اهلكه (والطوائح) بمعنى المطيحات (جمع مطيحة) بحذف الزوائد مثل اعشب فهو عاشب وايفع فهو يافع من طاح يطوح مثل قال يقوم وقيل طاح يطيح وهو

فليس بعربى لان من عداهم ليس منهم فان هذا بين البطلان هذا ولا يخفى انه كان الانسب ان لا يتعرض لبيان هذا الاختلاف وتأييد البعض لان هودا على كلا الوجهين فى كلا القولين واجب الانصراف لعدم تمام البيان على مذهب صاحب الكشاف لكنا عثرنا على التفات احدا اليه ولا يساعد المقام البناء عليه الا يرى ان مبنى ذلك وجوب الانصراف فى هذه الاسماء جزما ونوح ولوط ليسا كذلك عنده كما عرفت (قوله وهو قائم مقام سببين الانسب القائم او ترك هذا التركيب فانه قد علم فيما مر (قوله اى شرط قيامه مقام سببين وانما عدل عن اعتبارا لمرجع التأثير لظهور ان كل واحد منها يشترك فى وصف التأثير فيه لا تمام المقصود اعنى امتناع الاسم بهذه الجمعية من غير انضمام سبب آخر فوجب ان يكون المرجع ذلك ولا بعد فيه لسبق التصريح بقيامه مقام سببين ومن لم يتفطن لذلك اعترض بان الاظهر شرط تأثيره وما ذكره بعيد عن الفهم (قوله وهى الصيغة التى كان اولها الى آخره قيل ولم يقل وهى ما اشار اليه بالمثالين على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج منه بظاهره

واوى حال كون الطوائح جمع مطيحة واقعا (على غير القياس) لان القياس ان يجمع مطيحة على مطيحات (كلواقع جمع ملحقة) وهو الفحل من الابل (ومما يتعلق بـ) قوله (مختبط) وتعلقه ببكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعراء لانه لما بين سبب الضراعة وهو البكاء وسببها العجز عن مقاومة الخصماء ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا وهو اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به اليه (وما) فى قوله مما (مصدرية) تعرف بالتأمل (يعنى ويبكيه ايضا) اى كما يبكيه ضارع (من يسأل بغيره وسيلة من اجل اهلاك) مصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله (المهلكات ماله) وقوله (وما يتوسل به الى تحصيل المال) وهو آلات الحرف والصنائع وغيرهما من كونه سببا لتحصيل المال معطوف على المفعول وهو قوله ماله وقوله (لانه) علة لقوله ويبكيه ايضا الى آخره (كان) اى يزيد (معطى) منصوب على انه خبر كان ومضاف الى (السائلين) وحذف المفعول الثانى للاعطاء مبالغة فيه لانه كان يعطى اى شئ سألوه من غير تخصيص شئ دون شئ والجار فى قوله (بغير وسيلة) متعلق بقوله السائلين (و) قوله (قد يحذف) الواو للعطف (الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه) (وجوبا) (اى حذفا واجبا) يدل على ان قوله ووجوبا معطوف على قوله جواز لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ما سيأتى والجار فى قوله (فى مثل) متعلق بالحذف مثل (قوله تعالى) (وان احد من المشركين استجارك) معناه بالفارسية اكريكى از كافران پناه طلد از تو پس پناه ده تو ويرا تا كه بشنود وى كلام الله را (اى فى كل موضع) تفسير لقوله فى قوله لان ذكره على وجه التمثيل (حذف فيه) اى فى ذلك الموضع (الفعل) الرافع للفاعل (ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف) حتى لو لم يحذف لم يكن فيه ابهام والغرض منه اى من الابهام اولا ثم التفسر ثانيا احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوف اذا سمعت المبهم بالمقصود منه فيكون علمه اعز والذاذا لمنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ومفسرا توكيد له ليس فى ذكره مرة (فانه لو ذكر المفسر) بفتح السين اسم مفعول من فسر بالتشديد (لم يبق المفسر مفسرا) بكسرها اسم فاعل منه ايضا لانه لما لم يكن فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام انما نشأ من الحذف لم يحتج الى المفسر (بل صار) اى ما من شانه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر (حشوا) وهو زيادة معينة لا لفائدة وهو قسمان اما مفسد او غير مفسد فالاول مثل قوله * ولا فضل فيها للشجاعة والندى * وصبر الفتى لولا لقاء شعوب * والثانى قوله * واعلم علم اليوم والامس قبله * ولكنى عن علم ما فى غد عمى * وان لم يكن الزائد معينا فانه يكون تطويلا كقول الشاعر * وقد فرت الاديم لراهشية والفى قولها كذبا ومينا وهذا المفسر اى الذى نشأ الابهام فيه بسبب الحذف الكائن (بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه) الابهام لم يتولد من الحذف بل نشأ فيه من معناه اللغوى او الاصطلاحى (فانه) اى الحال والشان

جفا فير وجواهير ولكن يرد عليه صحارى فينبغى ان يقيد الحرف بان يكون اولها مكسورا تحقيقا او تقديرا ثم قيل وكانه لم يتخاش من دخول نحو صحارى فى التعريف لانه لا يلزم من دخوله الامنع صرفه وهو غير منصرف لاحالة لالف التأنيث وفيه ان المراد تفسير الصيغة وتعيينها على وجه يتميز عما عداها وهذا لا يحصل بذلك والا لجاز اقامة المثال مقام المعرف على انهما مثالان للصيغة والوزن والامتياز فيه بين مساجد وجفافر حق يتوهم عدم الشمول وصحارى بزيادة هذا القيد لا تخرج عن التعريف لكون ما بعد الالف مكسورا تحقيقا عند البعض وتقديرا عند الاخرين كما صرح به الجوهرى وغيره فامتناع صحارى ليس لالف التأنيث بل لكونه على صيغة منتهى الجموع كيف و بعض العرب قد يحذف الياء الثانية منه المنقلبة اليها الف التأنيث مع اتفاقهم فى كونه غير منصرف (قوله ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع من اضافته المصدر الى الفاعل واللام للعهد اذ المعنى صيغة ينتهى بها جمع التكثير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها هى غير قابلة للتكثير لان هذا الجمع منتهى جموع

(يجوز الجمع بينه) اى المفسر بالفتح (و بين مفسره) بالكسر لانه لما كان ابهامه فى المعنى بدون الحذف لزم تفسيره فجاز الجمع بينهما سواء كان الابهام فى المفرد (كقولك جاءنى رجل اى زيد) لان رجلا لما جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور بنى آدم بلغ مبلغ الشهوة لم يعلم متى اطلق اى فرد اريد منه فاحتيج الى بيان ماهو المراد منه فقيل اى زيد او فى الجملة مثل قطع رزقه اى مات لان قطع الرزق يحتمل ان يكون بموته او بمسافرته وانتقاله الى بلد آخر فلزم بيان ماهو المراد ايضا ففسره بان يقال اى مات او انتقل (فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها) اى فى الاية مرفوع لفظا على انه (فاعل فعل محذوف) بقرينة دالة على الحذف وهى كلمة الشرط وعلى التعيين وهى استجارك الثانى (وجوبا) اى حذفا واجبا (وهو) اى الفعل المحذوف وجوبا الرافع لاحد (استجارك الاول) صفة (المفسر) بالفتح صفة بعد صفة (باستجارك الثانى) صفة المفسر بالكسر (وانما وجب حذفه) اى حذف ذلك الفعل (لان مفسره قائم مقامه) فى اداء مؤداه (مغن عنه) لافادته ماافاده حتى لو ذكر الاول يلزم استدراك الثانى قوله (ولا يجوز) الى آخره جواب عن سؤال مقدر تقديره لم جعلت الآية من قبيل حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف وجعل احد فيها مبتدءا لاختصاصه بالصفة لان من فى قوله من المشركين بيانية ومن البيانية لو كان ماقبلها نكرة تكون صفة له وههنا كذلك فتكون الاية من قبيل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز (ان يكون احد مرفوعا بالابتداء) كما قلت (لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم) يعنى لو جعل احد مرفوعا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على الاسم لفظا ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضى ان يكون مادخله حادثا ومتجددا يعنى ان يكون دالا على الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود فى الاسم لانه يدل على الذات فقط واذا رفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا على الفعل معنى وان دخل على الاسم لفظا (بل لابد له من الفعل) ليدخل عليه ولما بين حذف الفعل وحده جوازا اووجوبا بقرينة دالة عليه شرع فى ان بين انهما يحذفان معا بقرينة ايضا فقال (وقد يحذفان) (اى الفعل والفاعل) لا الفعل وحده كما سبق او الفاعل وحده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده قوله (معا) حال مؤكدة لان المعية استفيدت من صيغة التثنية فأكدها به يعنى بحذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحبين فى الحذف وقال الشيخ زاده ومع ظرف غير متصرف فى الزمان والمكان لازم النصب ويلزم اضافتها ان ذكر احد المتصاحبين بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكر قبلها يكون منونا منصوبا على الظرفية نحو جئتا معا وقيل انتصابه على الحالية انتهى مختصرا واشار الشارح الى هذا المعنى بقوله (دون الفاعل وحده) قوله دون منصوب على الحالية ومضاف الى الفاعل

مفرده كانوهم حتى قيل ان المراد بالجموع مافوق الواحد (قوله كما يجمع ايامن يعنى كما يجوز ان يجمع هذا على ذلك وان لم يكن قياسا مطردا فاقيل من ان الاولى كما جمع ليس كما ينبغى لان ايامن ليس ثابتا السماع وان كان الصواحبات كذلك (قوله او المراد بها تاء التأنيث قيل فيه لطافة ثم قيل وعلى التوجيهين المراد السلب المطلق اى لايكون معه هاء لوتاء لان المراد ان لايكون معه هاء حال الوقف ولا ان يكون معه تاء حال الوصل ولايحتمل ان يراد بالمجرور الا لضمير الراجع فلا يتصور فيه اللطف المعتبر بصحة ارادة امرين لفظة الهاء والراجع اليها ثم ان اطلاق السلب لايتصور لزوم المحذور كيف ولو جاز ذلك لما احتيج الى التقييد كذلك (قوله جمع فارهة لافاره لان فاعلا اذا كان صفة لايجمع على فواعل قال قدس سره فى الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ولايقال للفرس فاره بل جواد وهكذا فى الصحاح وقيل الانسب بجعله جمع فارهة على مافى القاموس ان الفارهة الجارية المليحة او الامة

اى حال كون الفاعل غير محذوف وقوله وحده حال بعد حال اى حال كونه غير منفرد فى الحذف لان حذف الفاعل وحده جواز او وجوبا لم يثبت الا اذا سد شئ مسده والجار فى قوله (فى مثل) متعلق بقوله يحذفان فى مثل (نعم) حال كونه (جوابا) (لمن قال اقام زيد) (اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية)وهى قام زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف تصديق دالة لما سبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية يقدر بعد نعم جملة فعلية كالمثال المذكور واذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان المقدر بعدها جملة اسمية كما يقال ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم (وذكر نعم فى مقامها) اى مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق ان نعم حرف تصديق لما سبقها فتقوم مقام ماسبقها من الجملتين الفعلية والاسمية (وهذا الحذف)اى حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما (جائز) والجار فى قول (بقرينة السؤال)متعلق بالحذف (لا واجب لعدم قيام)مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (ما)اى شئ او الشئ الذى (يؤدى مؤداه)اى مؤدى المحذوف (فى مقامه)اى مقام المحذوف (كالمفسر) بالكسر لان المفسر يقوم مقام المفسر ويؤدى مؤداه ويغنى عنه حتى لو ذكر كلاهما يكون الثانى حشوا كما سبق والفاء فى قوله (فيلزم) تفريع لقوله لعدم قيام مايؤدى الخ يعنى حتى يلزم (فى الكلام) يعنى فى الجواب لو ذكر مع نعم (استدراك) بسبب ذكر المحذوف لو ذكر المحذوف كما يقال فى جوابه مثل نعم قام زيد بذكر قيام زيد مع نعم لم يلزم شئ من كونه حشوا او تطويلا كما لزم فى الاية (وانما قدرنا الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام (ليتأكد الاسناد فيصلح جوابا للسائل المتردد واللام فى قوله (ليكون) علة للتقدير (الجواب مطابقا للسؤال)لان السؤال بالجملة الفعلية وهى قوله اقام زيد ومطابقه الجواب السؤال امر مهم عندهم (فى كونه)اى الجواب (جملة فعلية)كالسؤال ولان فيه تقليل الحذف وليكون مثالا لم نحن فيه لانا فى صدد حذف الفعل والفاعل معا لا فى حذف المبتدأ مع خبره الجملة الفعلية لانه حينئذ يكون من باب حذف المبتدأ او الخبر لا من حذف الفعل والفاعل تأمل اورد التنازع فى بحث المرفوعات وان كان يجرى فى المنصوبات والمجرورات ايضا لان التنازع فى المرفوعات اكثر منه فى المنصوبات وكذا فى المجرورات لان المرفوع اعم حيث يوجد فى كل فعل متعد ولازم والمنصوب مخصوص بالمتعدى والمجرور باللازم فكان الانسب ان يورد التنازع فى المرفوعات فقال(واذا تنازع الفعلان)شرطا اى اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا من قبيل- ذكر المسبب وهو التنازع وارادة السبب وهو القصد والارادة لان القصد سبب له لانه اذا لم يقصد شئ لم يحصل التنازع كما فى قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الاية اى اذا اردتم القيام اليها لان الارادة سبب للقيام وجواب اذا هذه محذوف اى جاز اعمال كل منهما وقوله فقد يحتمل ان يكون

او الشديدة الاكل ولا يخفى انه من قبيل التحكم (قوله وانما اشترط كونها بغير هاء قيل وههنا نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه قال المصنف هنا بغير هاء اى بلاهاء وفى وزن الفعل غير قابل للتاء فرقا بين الجمع ووزن الفعل فى ذلك لان يعمل منصرف مع خلوه عن التاء لمجئ يعملة وجوارب فى جمع جورب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجئ جوارية وانت خبير بان هذا الفرق لا يليق ذكره فضلا عن كونه نكتة كيف وقوله بلاهاء لا يصح ان يراد به الاعدمها بالفعل سواء كان اللفظ قابلا لها ام لا بخلاف غير قابل للتأ فانه صريح فى وجوب صرف يعمل لمجئ يعملة وهذا هو المقصود اولا وآخرا وبيان المقصود بلفظ صريح لا يعد نكتة (قوله فيدخل فى قوة الجمعية فتور بمشابهتها لهما لفظا ومعنى ولذا كان اجراؤها مجراها اجدر (قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدا شئ قيل فيه تعريض لمن قال ينبغى ان يقيد الجمع بكونه بغير ياء النسبة ايضا ليخرج نحو مدائى ولمن اجاب بان المراد بالهاء حرف يكون الفرق بين الجنس والواحد نحو روى وروم وتمر وتمرة فاشار بقوله

جزاءله ولاقوله فيختار ايضا (بل العاملان) من باب عطف العام على الخاص اذانا لعموم التنازع فى كل عامل من فعل اوشبهه ولكن ينبغى ان يختص العاملان بغير المصدرين فانه لايجرى فيهما لانه لايقع التنازع فيهما على كلا المذهبين اذالا يضمر فى المصدر وبغير الحرفين ايضا وهو ظاهر (اذا التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا) كاسم الفاعل (نحو زيد معط ومكرم عمرا او) الصفة المشبهة نحو (بكر كريم وشريف ابوه) واسم المفعول نحو زيد منصور ومغفور ابوه والاسم المنسوب نحو زيد قرشى وهاشمى اخوه (واقتصر على الفعل) حيث قال واذا تنازع الفعلان ولم يقل العاملان مع انه يجرى فيهما ايضا (لاصالته فى العمل) واكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وقياسا له عليه والاكتفاء والقياس كثير فى عرفهم (وانما قال الفعلان) ولم يقل افعال (مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين) مثل ضربت واهنت واكرمت زيدا وزيد كريم وشريف وظريف ابوه الى غير ذلك (اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان) ولانها اكثر وقوعا مع ان الاكثر اصل للاقل لكونه الاصل (ظاهرا) (اى اسما ظاهرا) لان الظاهر صفة تقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا وهو منصوب على المفعولية للتنازع وبيان لمحله اى اذا تنازع الفعلان فى اسم ظاهر يعنى اذا كان تنازعهما فيه (واقعا) (بعدهما) لان بعدهما ظرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط للتنازع لانه لايجرى الا فيما وقع (اى بعد الفعلين اذا المتقدم عليهما) سواء كان ظاهرا نحو زيدا ضربت واكرمت او ضميرا نحو اياك ضربت واكرمت (او المتوسط بينهما) (كذلك (معمول للفعل الاول) فيه رد على الرضى حيث قال وقول المصنف بعدهما لاحاجة اليه لانه قد يتنازعان فيما هو قبلهما اذا كان منصوبا او مجرورا نحو زيدا ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت (اذهو يستحقه قبل) وجود (الثانى) اى اذ الاول يستحق لان يكون عاملا فيه قبل وجود الثانى فلا يكون فيه مجال للتنازع لان الفعل الثانى قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع وبعد وجوده ايضا لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده (فلا يكون فيه) اى فى المتقدم او المتوسط للفعل الثانى (مجال للتنازع) كما عرفت (ومعنى تنازعهما) اى الفعلين (فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه) اى الى الاسم الظاهر المتنازع فيه قوله (ويصح) عطف على قوله يتوجهان (ان يكون هو) اى الاسم الظاهر (مع وقوعه فى ذلك الموضع الذى كان بعد الفعلين (معمولا) خبر ان يكون واللام فى (الكل واحد) متعلق بالمعمول (منهما على) سبيل (البدل) لا لهما جميعا لان المفعول الواحد لا يكون معمولا لعاملين ومعنى التنازع امر ان احدهما من جانب العامل والاخر من جانب المعمول اما من جانب العامل توجهه اليه للعمل فيه واما من جانب المعمول صحة كونه معمولا لكل منهما على سبيل البدل (فح) اى حين كون معنى التنازع هذين الامرين (لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل) سواء اتصل بالفعل

ولا حاجة الى انه لا شبهة بشئ ولا الجواب وليس بذلك والله اعلم بالصواب فان فرازنة ومدائنى بجميعها خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها عليهما والمقصود بالشرط اخراج فرازن ومدائن فيهما عن الحكم فانه اذا ثبت لما دخل عليه باء النسبة او تاء التأنيث حكم يجرى على حرف النسبة والتأنيث لشدة الامتزاج وصيرورتها كلمة واحدة كما علم سابقا ومدائن جمع فى الحال وفى الاصل ولو اعتبر جمعية لكان مدائنى غير منصرف لان الاعراب الذى يظهر فى باء النسبة اعراب أمدائن ولا يخفى ان هذا باطل من وجوه اما اولا فلان التعريف المذكور فى الشرح ليس من كلام المصنف والشارح لم يرد به تفسير منتهى الجموع مطلقا بل القائم مقام سببين الحاصل بعد اشتراط انتفاء الهاء بدليل قوله فيما بعد فعلم ان صيغة منتهى الجموع على ضربين فكيف يصح القول بان المقصود بالشرط اخراج فرازن ومدائن فيهما عن الحكم واما ما فخارجان من الصيغة وان لم يذكر هذا القيد واما ثانيا فلان تعميم حكم هذا القيد اليهما جميعا لا يمكن الا بان يراد بالهاء

الاول او الفعل الثانى (لان) الضمير (المتصل الواقع بعدهما) مرفوعا كان او منصوبا (يكون متصلا بالفعل الثانى) لاغير (وهو) اى الضمير المتصل بالفعل الثانى حال كونه مصاحبا (مع كونه متصلا بالفعل الثانى لايجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لايخفى) لان المتصل يجب اتصاله بعامله اوبما هو كجزئه ولا يتصل بعامل آخر لماسبق ولان المتصل بعامل لايمكن ان يتصل بعامل آخر (واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما) اى بعد الفعلين ان كان مرفوعا (نحو ما ضربو) ما (اكرم الا انا ففيه) الفاء جواب والضمير المجرور يرجع الى الضمير المذكور (تنازع لكن لايمكن قطعه) اى قطع التنازع يعنى اجزاؤه والتنازع من باب تفاعل فليتأمل (بما هو طريق القطع عندهم) اى النحاة (وهو) اى طريق القطع (اضمار الفاعل) اذا اقتضاه (فى) الفعل (الاول عند البصريين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الثانى لقربه ولعدم الفصل بين العامل والمعمول باجنبى ولورود الاستعمال عليه على ماسيجئ وقوله (وفى) الفعل (الثانى) معطوف على قوله فى الاول باعادة الجار اشارة الى ان هذا مختار فريق آخر ولذا قال الشارح (عند الكوفيين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الاول لكونه اسبق على ماسيجئ ايضا وقوله (لانه) تعليل لقوله لايمكن قطعه الخ (لايمكن اضماره) اى الضمير المنفصل حال كونه مصاحبا (مع الا لانه حرف لايصح اضماره) لان الاضمار مخصوص بالاسم فقط (ولا) يمكن اضماره ايضا (بدونه) بدون الا (لفساد المعنى لانه) اى الاضمار بدون الا (يفيد نفى الفعل عن الفاعل) اى الفعل الاول عند البصرية والفعل الثانى عند الكوفية (والمقصود) اى مقصود المتكلم وغرضه (اثباته) اى اثبات الفعل الاول او الثانى (له) اى للضمير المنفصل الذى هو الفاعل بطريق الحصر والاضمار بدون الامناف له (ومراد المصنف بالتنازع ههنا) اى فى هذا الباب (ما) اى تنازع (يكون طريق قطعه) اى طريق اجرائه (اضمار الفاعل) فى الفعل الاول والثانى (فلهذا) اى لكون مراد المصنف به ههنا مايكون طريق قطعه اضمار الفاعل (خصه) اى التنازع (بالاسم الظاهر) حيث قال اسما ظاهرا قوله (واما) تفصيل للمذاهب الثلاثة التى هى مذهب الكسائى والفراء وغيرهما (التنازع الواقع فى الضمير المنفصل) ان كان مرفوعا الفاء فى (فعلى) جواب اما والجار متعلق بقوله يقطع قدم عليه مع انه ظرف لغو للحصر لان حذف الفاعل لايجوز الا عنده و (مذهب الكسائى يقطع بالحذف واما) التنازع المذكور سابقا (على مذهب الفراء) كما سبق بيانه (فيعملان) اى الفعلان (معا) اى حال كونهما مصاحبين فى العمل يعنى يعمل كلاهما فيه اذ روى عنه تشريك الرافعين على ماسيجئ (واما على مذهب غيرهما) اى غير الكسائى والفراء (فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار) فقط (وهو) اى الاضمار (ممتنع لما عرفت) آنفا وانما قلنا فى الموضعين

ما الفرق بين الواحد والجنس وهذا مع ما فيه من التكلف ليس بمستقيم لعدم اجتماعه مع ما حكاه قدس سره من القيد المحتاج اليه فى الهاء وثالثها ان فرازنة اما جمع فرزين او فرزان كما قاله الشارح ولا يخفى ان شيئا منهما لايجمع على مساجد فلا يصح اعتباره مجردا عن التاء (قوله واما فرازنة للاستيناف وتجويز التفصيل بزعم ان مساجد ومصابيح عديلان له فيصل التعدد كانه قال اما مساجد ومصابيح ففير منصرف واما فرازنة فمنصرف ناش من الفضول عن كاف المثل (قوله فمنصرفة اذ المراد اللفظ فانه علم والتنوين لمشاكلة مسماه هكذا قال الهندى وقيل نبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصود احضاره فيحفظ حكمه مستعملا فى معناه لئلا يكون فى احضاره اختلاله ثم قيل ومنهم من غفل وقال لك ان لاتنون فرازنة هذا ولا يخفى ما فيه (قوله هذا جواب عن سؤال مقدر قيل شاع هذا البيان فى الشروح حتى انه صار مجمعا عليه وانما يحسن تقدير السؤال لو كان ناشيا عما سبق وليس كذلك فالاولى انه الرد على من قال بخلاف ذلك

ان كان مرفوعا فقيدناه بقولنا مرفوعا لان الضمير ان كان منصوبا منفصلا نحو ما ضرب وما اكرم الا اياك جاز ان يجرى فيه التنازع بالحذف لانك ان اعملت الفعل الثانى على مذهب البصريين حذفت المفعول من الاول ان استغنى عنه وكذا ان اعملت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير مرفوعا منفصلا حيث لا يجوز حذفه الا عند الكسائى (فقد يكون) الفاء تفصيلية ان كان الجزاء محذوفا كما سبق او ما يأتى او جزائية ان كانت الجملة جزائية او اعتراضية ان كانت اعتراضية والجزاء قوله فان اعملت ان كان قوله فيختار بالواو على النسخ المشهورة والا قوله فيختار على بعض النسخ (اى تنازع الفعلين) يشير الى ان اسم يكون ضمير راجع الى التنازع الدال عليه قوله واذا تنازع مثل قوله تعالى اعدلوا هو اقرب الاية كما سبق والجار فى قوله (فى الفاعليه) مع متعلقه خبر يكون وانما قال فى الفاعلية بالياء المصدرية والنسبية ولم يقل فى الفاعل مع انه احصر ليكون اعم من الفاعل الحقيقى والحكمى مثل ما لم يسم فاعله والجار فى قوله (بان يقتضى) متعلق بقوله فقد يكون (كل منهما) اى الفعلين (ان يكون الاسم الظاهر) الواقع بعدهما مفعول ان يقتضى (فاعلاله) اى لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اى الفاعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (الفاعلية) والفاعل متروك اى اقتضاء الفعلين اياها (مثل ضربنى واكرمنى زيد) وزيد شريف وظريف ابوه (و) (قد يكون تنازعهما) اى الفعلين (فى المفعولية) فيه اشارة الى ان قوله وفى المفعولية معطوف على قوله فى الفاعلية وانما قال فى المفعولية ولم يقل فى المفعول ليكون اعم مما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التى تكون بلا واسطة وحكما كما هو مفعول بالواسطة وقدر تعلق الباء فى قوله (بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر) المتنازع فيه (مفعولاله) اى لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (المفعولية) والفاعل متروك اى فى اقتضائهما اياها (مثل ضربت واكرمت زيدا) وزيد معط ومكرم بكرا (و) (قد يكون تنازعهما) (فى الفاعلية والمفعولية) (وذلك) اى كون التنازع فيهما جميعا (يكون على وجهين) لانه اما ان يكون تنازعهما فى الفاعل والمفعول معا وهذا قسم واحد منهما واما ان يكون فى اسم ظاهر واحد واقع بعدهما بان يقتضى احدهما ان يكون ذلك الاسم فاعلاله والآخر مفعولاله وهذا قسم آخر (احدهما ان يقتضى كل منهما اى من الفعلين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدهما (ومفعولية اسم ظاهر آخر) واقع ايضا بعدهما بان يقع بعدهما اسمان ظاهران يصلح احدهما ان يكون فاعلا والاخر مفعولا لكل منهما (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى ذلك الاقتضاء) اى اقتضا كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر (مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا) اى هذا القسم (قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين)

فى القاموس خضاجر اسم للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم لواحد على هيئة الجمع او انه للتنبيه على هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا الجمعية ويلغو فيه سائر الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية ولم يعتد بالتأنيث والعلمية ولا يخفى ان ورود خضاجر على ما سبق وكونه ناشئا منه ظاهر قال فى الشرح وجه وروده اسم للضبع مفرد فكيف امتنع من الصرف وهو مفرد ولا يجوز ان يقال لانه صيغة منتهى الجموع لان ذلك شرط الجمع المانع ولا يؤخذ الشرط على انفراده سببا فلا بد من تحقق الجمعية التى هى سبب والشرط جميعا وقال فى الايضاح شارحا لقوله وخضاجر فى التقدير جمع يرد اعتراضا على قوله وان يكون جمعا ليس على موازنته واحد من وجهين فاجاب فيهما بجواب واحد هذا لو سلم سداد ما اتى به من الوجهين كان منى قبيل شرح الكلام بما لا يرتضيه صاحبه (قوله يطلق على الواحد والكثير قبل هذا يوهم والواحد ثنائيان وليس ان بين اطلاقه على الكثير كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على

لان القسم فى كل قسمة مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون فى الفاعلية ومن حيث انه قسم واحد آخر يكون فى المفعولية وهذا ليس قسما واحداً آخر حتى يكون قسما ثالثا بل اجتمع فيه القسمان الاولان وما اجتمع فيه القسمان لا يكون قسما آخر وفى قوله ليس هذا قسما ثالثا الى آخره رد على الرضى حيث قال اعلم ان التنازع على ضربين اما متفقان او مختلفان والمتفقان ثلاثة اضرب ان يتفقا فى الفاعلية وان يتفقا فى المفعولية وان يتفقا فى الفاعلية والمفعولية معا يعلم وجهه بالتأمل فى عبارة الشارح (وثانيهما) اى ثانى الوجهين (ان يقتضى احد الفعلين) المتنازعين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدهما (والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر) حال كونه ملابسا (بعينه) اى بعين الاول لا بغيره يعنى ان يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا ويقتضى احدهما ان يكون فاعله والآخر مفعولا له سواء كان المقتضى للفاعل الفعل الاول او الثانى (ولا شك فى اختلاف اقتضاء) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (الفعلين) لان المقتضى ليس الا الفعلين (فى هذه الصورة) المذكورة آنفا ليس علينا ان نعيدها (وهذا) اى اختلاف اقتضاء الفعلين (هو القسم الثالث) لا غير (المقابل لقسمين الاولين) لان فى القسم الاول الاقتضاء فى الفاعلية فقط وفى القسم الثانى فى المفعولية لا غير فيكونان متفقين فيه اى فى الاقتضاء وفى هذا القسم اختلف الاقتضاء كما عرفت فيكون مقابلا لهما واذا كان الامر كذلك (فقوله) (مختلفين) (لتخصيص هذه الصورة بالارادة) الباء داخلة ههنا على مقصور لان الارادة مقصورة على الصورة لا العكس على منوال قولك وتخصك بالعبادة والمعنى تخصيص الارادة بهذه الصورة ممتاز من بين الصور قوله (يعنى) الخ تفسير لما آل المعنى (فذيكون تنازع الفعلين) واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين يشير الى ان قوله (مختلفين) حال من المضاف اليه وهو جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولم يختل المعنى وههنا كذلك تقدير وقد يكون الفعلان متنازعين فى الفاعلية والمفعولية فيكون مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا (فى الاقتضاء) متعلق بقوله مختلفين ونبه ايضا على ثلاثة اشياء حالية مختلفين وذى الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر والحال يجوز ان يكون عامله معنويا مستنبطا من فحوى الكلام على ما يجئ (وذلك) اى تخصيص هذه الصورة بالارادة او القسم الثالث المقابل للقسمين الاولين تدبر تدرك (لا يتصور) اى لا يتعلق اولا يحصل عند العقل لان التصور حصول صورة الشئ فى العقل فى وقت من الاوقات (الا اذا كان) اى الاوقت يكون (الاسم الظاهر المتنازع فيه) يعنى الواقع بعدهما (واحدا) لانه اذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن من هذا القسم الثالث اذ يمكن ان يجعل من القسم الجامع للقسمين الاولين (وانما لم

سبيل البدل ويوهم ان المنافى الجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير مع ان الاطلاق على الكثير ايضا ينافيها فالاولى ترك الكثير ولا يخفى ان مراد الشارح قدس سره تفسير علم الجنس وايضاحه فلا يصح الاكتفاء بالواحد وامرا لانها عن العجائب الاوهام فتدبر (قوله لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية نبه على ما يوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت منافيه للجمعية كالمنافاة للوصفية لكنه لا مانع من منع اعتبارها فى حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين فى حكم واحد لاعتبار ضد مع وجود ضده كذا قيل والاحسن انه اراد بيان المراد بقوله لانه منقول عن الجمع فان هذا المعنى حاصل فى ضمن تلك العبارة لا محالة وما ذكر فى الجمعية مع العلمية قاصر فى الافادة بل التحقيق ان الجمعية بحسب المنافات وعدمها كان لوصفية من غير فرق فكما اعتبارها معها لا يجوز اعتبارها معها ولذا تكلم المصنف بعدم الجمعية الحالية كما انه حكم فيما بعد بمنافاة الوصفية العلمية والتفصيل ان الوصفية المقابلة للاسمية فى قولهم

يورد مثالا للقسم الثالث) كما اورد للقسمين الاولين (لانه) اى الحال والشان (اذا اخذ فعل من المثال الاول) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى الفاعلية فكانا متفقين فى الاقتضاء (وفعل من المثال الآخر) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى المفعولية فاتفقا فى الاقتضاء (حصل مثال القسم الثالث) يعنى لان مثال هذا القسم تبين من القسمين الاولين ولذا لم يورد حتى لا يتكرر بعض الاقسام ولاحالته الى فهم المتعلمين (وذلك) اى حصول مثال القسم الثالث عند الاخذ المذكور (يتصور) اى يتعقل (على وجوده كثيرة) لانه لا يخلو اما ان يكون الفعل الثانى عين الاول فى اللفظ والمعنى اولا والاول اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والاول فاعلا (مثل ضربنى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا) بالعكس يعنى ان يقتضى الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل ضربت وضربنى زيد واكرمت واكرمنى زيد وهذا اربعة اقسام (و) الثانى اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والفعل الاول فاعلا مثل (ضربنى واكرمت زيدا واكرمنى وضربت زيدا) اوعلى العكس يعنى ان يقتضى الفعل الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت وضربنى زيد وضربت واكرمنى زيد وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فى المجموع ثمانية اقسام ولانقسام هذا القسم الى هذه الاقسام قال الشارح (اوغير ذلك) المذكور (مما يكون الاسم الظاهر) المتنازع فيه (مرفوعا) (فيختار) الفاء جزائية او تفصيلية بين الفريقين (النحاة) جمع ناحى اصله نحوة على وزن فعلة قلبت الواو الفالتحركها وانفتاح ماقبلها ثم ضم اولها يعنى النون ليعتدل طرفاه يعنى طرف فائه ولامه فى القلب وفرقا بينها وبين المفرد نحو قناة اونقول ان فعلة بضم الفاء وزن مختص بالمعتل اللام وانما وردها لتكون موصوفة لقوله (البصريون) لانه اسم منسوب يقتضى موصوفا (اعمال) منصوب بيختار على تضمين معنى الترجيح لان الاختيار لازم والمعنى فيرجحوا النحاة البصريون اعمال (الفعل) (الثانى) (لقربه) فهو على اخذه اقدر واللزوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولورود الاستعمال على ذلك فى القرآن المعجز وكلام الفصحاء والاستقراء دل ايضا على ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم فالاولى ان يستند به دون الابعد وايضا لو اعمل الفعل الاول فى صورة العطف لفصل بين العامل ومعموله باجنبى من غير ضرورة ولعطفه على شئ وقد بقى منه بقية وكلاهما خلاف الاصل كذا فى الرضى حال كونهم مصاحبين (مع تجويز) مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف تقديره مع تجويزهم (اعمال) الفعل (الاول) لانه فعل اصيل فى العمل ولامانع منه وان كان ابعد (و) (يختار النحاة) (الكوفيون الاول) (اى اعمال الفعل الاول) هذا من باب عطف شيئين على معمول عامل واحد بعاطف واحد حال كونهم مصاحبين (مع تجويز اعمال) الفعل (الثانى) سبق تفسيره (لسبقه وللاحتراز عن

اسم الجنس اما اسم غير صفة واما صفة معناها كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى ذات معينة باعتبار نسبة معنى اليها ولا شك ان الوصفية بهذا التفسير لا يجامع العلمية نعم ان فسرت بكون الاسم دالا على اتصاف ذات بمعنى اعم من ان يكون تلك الذات معينة او مبهمة امكن اجتماعها مع العلمية امكانا ظاهرا لكن المشهور فى تفسيرها هو الاول وبه تظهر الفرعية فى الاسم وقس على ماذكرنا حال الجمعية وماذكره الشيخ الرضى من انها ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا كما ينبغى لان مقتضى الجمعية فى كرام صحة اطلاقه على كل جماعة موصوفة بالكرم وذلك لا يجامع كونه علما لجماعة مخصوصة فالوصفية والجمعية اذا اعتبرنا على ماهما عليه من الاطلاق لا يجامعان العلمية واما ان اعتبار الجمعية الاصلية بعد زوالها وانا فى العلمية فكلاهما بما سبق من التفصيل تبين قصور الشارح الرضى حيث اعترض على المصنف فى هذا المقام لمنعه الجمع

الاضمار قبل الذكر) على تقدير اعمال الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين فاحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثانى اليه فهو اولى باعطاء المطلوب اليه (فان اعملت) بناء الخطاب الفاء جزائية او تفسيرية شروع فى بيان مذهب الفريقين (الفعل) (الثانى) حال كون هذا الاعمال كائنا (كما) اى مثل ماوهى زائدة (هو) اى اعمال الفعل الثانى (مذهب البصريين وبدأ به) اى ببيان مذهبهم (لانه المذهب المختار الاكثر) اخبار مترادفة (استعمالا) تميز عن نسبة الاكثر ولان هذا الكتاب فى مذهب البصريين ولان مؤلفه ايضا منهم وليكون النشر موافقا للف (اضمرت) بناء الخطاب ايضا (الفاعل) بالنصب لانه مفعول به (فى) (الفعل) (الاول) (اذا اقتضى الفاعل) ظرف للاضمار (لجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة) فى باب التنازع لا مطلقا لما مر حال كون جواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة ملابسا (بشرط التفسير اى بشرط ان يكون الاسم الظاهر مطلقا مفسرا للمضمر الذى فى الفعل الاول لانه لما كان له تفسير كأنه لم يلزم الاضمار قبل الذكر ظاهرا لان المفسر عين المفسر (وللزوم التكرار بالذكر) يعنى اذا اظهر الاسم المظهر فى الفعل الاول يلزم تكراره وهو فى العبارة قبيح وان كان فيه فائدة ما (وامتناع الحذف) اى حذف العمدة من غير اقامة شئ مقامه حال كون الفاعل المفرغ فى الفعل الاول واقعا (على وفق) (الاسم) (الظاهر) (الواقع بعد الفعلين) يريد بهذا ان اللام فى قوله الظاهر للعهد الخارجى فى قوله ظاهر (اى على موافقته) يشير الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل كالخلق بمعنى الخالق والضرب بمعنى الضارب مضاف الى المفعول والفاعل متروك تقديره على موافقة الاسم المضمر فى الفعل الاول الظاهر الواقع بعدهما (افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا) منصوب على التمييز من النسبة الاضافية واللام فى قوله (لانه) الظاهر علة للموافقة فى هذه الامور (مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع فى هذه الامور) لان الراجع هو عين المرجع واذا كان كذلك يجب ان يوافق له فيها والا لا يجوز ان يرجع لعدم التوافق الواجب (دون الحذف) ظرف اضمرت مع متعلقه منصوب على الحالية من ضمير اضمرت الفاعل فى الفعل الاول اى حال كونك متجاوزا عن حذف الفاعل من الفعل الاول فارغا منه (لانه) اى الحال والشان (لا يجوز حذف الفاعل مطلقا سواء كان الحذف فى باب التنازع اولا فى وقت من الاوقات (الا اذا سد) الا وقت سد (شئ مسده) اى الا اذا قام شئ مقامه فحينئذ يجوز حذفه لئلا يجتمع النائب والمنوب (خلافا للكسائى) اى خالف الكسائى خلافا للجمهور فان المخالف لهم هو الكسائى لا غير (فانه) اى الكسائى (لا يضمر الفاعل) فى الفعل الاول يعنى لا يجوز الاضمار فيه (بل) يحذفه) اى الفاعل (تحرزا) مفعول له للحذف (عن الاضمار قبل الذكر) لو اضمر فيه وللزوم التكرار بالذكر لو اظهر واضمار قبل الذكر والتكرار بالاظهار

بين الوصفية والعلمية وصوب جواز اجتماعهما فان مدار كلامه المعنى الثانى ومدار كلامه المعنى الاول ولما كان ظهور الفرعية بالاول لم يبق وجه للمحل على الثانى فتأمل (قوله لان الضبع هى انثى الضبعان نقل عنه قدس سره الضبع هى الانثى والضبعان هو المذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين ولعله من قبيل الفرعية لان الاعتراف بكونها الانثى ينافيه المنع الآتى (قوله علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا قيل ان الشارح ارتكب مؤنة رفع ماسوى الجمعية وعنه غنى اذ مع الجمعية والتأنيث بالالف لا تأثير لسبب آخر ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستمد والجمعية والتأنيث غير مستمدين وغير مستمد وان قيل يغلب المستمد وان كثر وهذا ليس بصواب كيف والسائل قد حكم بمنعه لغير الجمع فاحتيج الى دفعه ولا يخفى انه لا يندفع بما اتى به لان مبناه الترجيح فلا يصح اعتباره الا اذا كانت الجمعية متحققة فى الحال فانها اذا لم توجد كذلك يظهر رجحان ماهو الموجود (قوله والتأنيث غير مسلم قيل الغرض من منع التأنيث تحقيق حال التأنيث فى حضاجر

كلاهما خلاف الاصل (ويظهر اثر الخلاف) اى فائدته بين البصريين والكسائى لا بين البصريين والكوفيين عند كون الاسم الظاهر تثنية (فى نحو ضربانى واكرمنى الزيدن) باضمار الفاعل فى الاول (عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان) بحذفه (عند الكسائى) او جمعا مثل ضربونى واكرمنى الزيدون عندهم وضربنى واكرمنى الزيدون عنده او مفرد او مؤنثا مثل ضربتنى واكرمتنى هند عندهم وضربنى واكرمتنى هند عنده (وجاز) الواو للابتداء اورد هذه الجملة ههنا لبيان خلاف الفراء (اى اعمال الفعل الثانى) يشير الى ان الضمير المستكن فيه يرجع الى الاعمال الدال عليه قوله اعملت حال كون هذا الاعمال مصاحبا (مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل) المصدر ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله (خلافا للفراء) اى خالف الفراء للجمهور خلافا فى تجويز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل (فانه) اى الفراء (لايجوز) من التجويز لامن الجواز فانه لازم (اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء) الفعل (الاول الفاعل لانه) اى الحال والشان (يلزم) الجار فى قوله (على تقدير اعماله) اى الثانى مع متعلقه المحذوف فى محل النصب على الحالية من قوله (اما الاضمار قبل الذكر) اومن قوله حذف الفاعل قدم الحال ههنا على صاحبه مع ان التأخير هو الاصل للتخصيص لان لزوم الاضمار او الحذف انما يكون على تقدير اعمال الفعل الثانى لان تقديم ماحقه التأخير قد يكون للتخصيص (كما هو مذهب الجمهور) وحذف الفاعل) معطوف على الاضمار وكل واحد منهما غير جائز بل ممتنع كما عرفت (كما هو مذهب الكسائى بل يجب) هذه الجملة الفعلية معطوفة على الحالية لايجوز تقديره فانه يجب (عنده) اى عند الفراء (اعمال الفعل الاول) اذا اقتضى الفعل لانه اذا لم يجب الاعمال يلزم احد المحذورين وهو غنى عن ارتكابه سواء اقتضى فاعلا او مفعولا ففصل هذا المعنى بقوله (فان اقتضى الثانى) مرفوع تقديرا لانه فاعل (الفاعل) منصوب لفظا لانه مفعول (اضمرته) لانه وان لزم الاضمار قبل الذكر لكنه لم يلزم رتبة لان مرجعه الاسم الظاهر وهو وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم رتبة والاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز (وان اقتضى) الفعل الثانى (المفعول حذفته) لكونه فضلة فى الكلام ولئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لفظا لانه وان كان جائزا لكنه يورث الكراهة فى الكلام نحو ضربنى وضربت زيدا (او اضمرته) لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة بحسب الظاهر لتقدم مرجعه رتبة ولئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مخالف للاسم الظاهر نحو ضربنى وضربته زيد برفع زيد (تقول ضربنى واكرمانى الزيدان وضربنى واكرمت الزيدان وضربنى واكرمتهما الزيدان) او ضربونى واكرمونى الزيدون (ولا يلزم حينئذ) اى حين الاضمار فى اقتضاء الفعل الثانى الفاعل او الحذف او الاضمار فى اقتضاء المفعول (محذور) لا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما هو مذهب

(البصريين)

والا فوجود التأنيث لايضر بعد ان العلمية لاتؤثر او تكثير الجواب وهو اوفق بسوق الخطاب ولايخفى ان مع ضرر وجوده مبنى على الغفول عن السؤال فان مبناه اثبات التأثير له والعلمية جميعا فللازم رفعه بتمامه حتى يتم المقصود وهو استقلال الجمع فى المنع وبهذا تبين سقوط الوجه الثانى ايضا (قوله لئلا يتوهم ان الجملة قيل بل لانه لاشرط له حتى لاشترط به ولايخفى فساده لان صيغة منتهى الجموع شرط له كما صرح به فيقول لم يقل الجمع شرطه ان يكون جمعا فى الاصل وعلى صيغة منتهى الجموع كما قال فى الوصف شرطه ان يكون وصفا فى الاصل لئلا يتوهم كذلك وكأن القائل زهل عن كلام المصنف اولم يرد فهم قول الشارح ولاعزو فيه فان هذا من دأبه تجاوز الله تعالى عن سيئاته (قوله تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد قيل قد اشار بهذا التقدير الى وجه تقديم حضاجر على سراويل وفيه نظر وله وجهان آخران هما انه اقوى ودفعه اوضح وانت خبير بان مبناه وكذا وجه النظر ضلالة المار ذكره من ان حضاجر ليس جوابا عن سؤال مقدر

البصريين ولاحذف الفاعل من غير اقامة شئ مقامه كما هو مذهب الكسائى بل اللازم حينئذ الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة او حذف المفعول وكلاهما جائزان فلا محذور (وقيل روى عنه) اى عن الفراء (تشريك الرافعين) اى جعل الفعلين الرافعين شريكين فى رفع الاسم الظاهر حيث يكون فاعلا على سبيل الاشتراك مع وقوعه بعدهما (او اضماره) عطف على التشريك اى اضمار فاعل الفعل الاول يعنى ايراده ضميرا منفصلا (بعد الظاهر) اى بعد الاسم الظاهر المرفوع بالفعل الثانى ان اعملته يعنى ايراده بعده لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وقوله (كما) هو (فى صورة تاخير الناصب) خبر لمبتدأ محذوف هو المشبه تقديره اضمار فاعل الفعل الاول بعد الاسم الظاهر كائن كما فى الخ يعنى كما اضمر فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثانى يقتضى مفعولا كذلك ههنا يؤخر الفاعل (تقول ضربنى واكرمتى زيد هو) هذا مثال للاضمار بعد الظاهر لا للتشريك (وضربنى واكرمت زيدا هو) هذا مثال لتأخير الناصب (ورواية المتن) وهى قوله وجاز خلافا للفراء (غير مشهورة عنه) اى عن الفراء (وحذفت المفعول) فى الفعل الفعل الاول يعنى اذا اعملت الفعل الثانى وطلب الفعل الاول المفعول فالواجب حذف المفعول وفيه وافق البصريون الكسائى بخلاف الفاعل (تحرز) مفعول له للحذف (عن التكرار) اى تكرار الاسم الظاهر حتى (لو ذكر) مفعول الفعل الاول ظاهر الزم تكراره (وعن الاضمار قبل الذكر) لفظا ورتبة (فى الفضلة) ولو كان الاسم مفسرا بالاسم الظاهر (لو اضمر) وذا غير جائز (ان استغنى عنه) مبنى للمفعول شرط وجزاؤه محذوف بقرينة قوله وحذفت الخ او هو جزاء مقدم عليه عند من جوز تقديم الجزاء على الشرط مثل ضربت واكرمنى زيد لا تقول ضربت زيدا واكرمنى زيد (والا) عطف على قوله ان استغنى عنه اشار شارح بقوله (اى وان لم يستغن) مبنى للمفعول و (عنه) نائبه بل لزم ذكره لكونه احد مفعولى باب علمت حيث وجب ذكره عند ذكر الآخر ولا يجوز حذفه لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى مثل علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد (اظهرت) بتاء الخطاب جزاء لقوله والا لانه شرط (اى المفعول) فى الفعل الاول (نحو حسبتنى) بتاء الخطاب على انه فاعل للفعل وياء المتكلم مفعوله الاول (منطلقا) مفعوله الثانى (وحسبت بتاء المتكلم (زيدا منطلقا) تنازعا فى المنطلق الآخر واعمل الفعل الثانى فيه واظهر المفعول الثانى للفعل الاول وهو المنطلق الاول ولم يحذف (لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت) لئلا يلزم خلاف وضعها لان وضعها يعرف الشئ بصفته فلو حذف احدهما يلزم ان يعرف الموصوف بدون الصفة فى حذف الثانى وان يعرف الصفة بدون الموصوف فى حذف الاول وكلاهما خلاف الوضع (و) لم يضمر ايضا لانه (لا يجوز

قال تقدير السؤال انما يحسن اذا كان ناشئا عما سبق وحضاجر ليس كذلك وقد مر ايضا ان الحق بيد الشارح وانه كذلك والعجب من القائل حيث زعم ان مراد الشارح ما ادعاه ولم يتفطن لان كلامه صريح فى خلافه موافق لما ذكره المصنف فى الشرح من ان سراويل فى الاعتراض على هذا الباب انما اشكل من حضاجر ولذلك اضطرب فيه وبه ظهر فساد الوجهين المبنيين على استحقاق تقديم حضاجر لكونه غير منصرف لا محالة ولانه جمع فى الاصل من غير تكلف فان سراويل اذا كان وروده من حضاجر بتعيين المصنف لا يبقى احتمال تقدمه عليه قوله فى موارد الاستعمال نبه بذلك على انه لم يرد بقوله وهو الاكثر مذاهب النحاة كما صرح به الهندى ودل عليه الشارح الرضى اذ السياق واللحاق مما يأباه مع كون التقدير خلاف الظاهر فما قيل المراد انما هو الاكثرية بحسب الاستعمال لكنه يتفهم من صريح اللفظ فلا حاجة فى افادته الى ذلك التقدير ليس كما ينبغى لما عرفت من انه ليس لاتمام الكلام

اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر) لفظا ورتبة (فى الفضلة وهو غير جائز لما مر غير مرة ولما بين ماهو مختار البصريين من اعمال الفعل الثانى وادرج فيه خلاف الكسائى فى اعتبار فاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف الفراء ايضا عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل اراد ان يبين ماهو مختار الكوفيين من اعمال الفعل الاول فقال (وان اعملت) (الفعل) (الاول) فى الاسم الظاهر الواقع بعدهما حال كون الاعمال كائنا (كما هو) مذهب (مختار الكوفيون) (اضمرت الفاعل فى) (الفعل) (الثانى) على وفق الاسم الظاهر ولم يقيد به ههنا مع انه لازم ايضا اكتفاء بما سبق وحالة لفهم المتعلم اى على موافقة الاسم الظاهر فى الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه راجعا اليها والضمير يجب ان يوافق مرجعه فيها (لو اقتضاه) يعنى لو اقتضى الفعل الثانى الفاعل (نحو ضربنى واكرمنى زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثانى ضمير مستكن فيه راجع الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان تأخر لفظا قوله (اذا جعلت) تاء الخطاب شرط (زيدا فاعل ضربنى) يعنى فاعل الفعل الاول سواء كان الفعل لفظ ضربنى او غيره (واضمرت فى اكرمنى) يعنى فى الفعل الثانى (ضميرا راجعا الى زيد) اى الى الاسم الظاهر (لتقدمه رتبة فلا محذور فيه) اى فى هذا العمل جواب الشرط (حينئذ) اى حين اعمل الفعل الاول فيه واضمر فى الفعل الثانى راجعا اليه قوله (لاحذف الفاعل) عطف تفسير لقوله فلا محذور وبيان له (ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز) لان الاسم الظاهر من حيث كونه معمولا للفعل الاول مقدم على الفعل الثانى تقديرا وان كان مؤخرا لفظا وذا لا يمنع (و)(اضمرت) (المفعول) يريد ان قوله والمفعول معطوف على قوله الفاعل فى قوله اضمرت الفاعل (فى الفعل الثانى) متعلق بقوله اضمرت المقدر (لو اقتضاه) اى لو اقتضى الفعل الثانى المفعول (على) (المذهب) (المختار) متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار حيث يقال هذا مذهب مختار فلا وجه لقول من قال الاولى على الاستعمال المختار فكأنه اراد بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار فى العرف بل انما يوصف بالكسرة لانه يقال هذا الاستعمال كثير وهذا اكثر (ولم تحذفه) اى المفعول من الفعل الثانى (وان جاز حذفه) فضلة ومستغنى عنه والفضلات تحذف كثيرا (لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مغاير للمذكور) اى للاسم الظاهر يعنى لو حذف مفعول الفعل الثانى لكونه فضلة ومستغنى عنه لم يعلم ان مفعوله موافق للاسم الظاهر فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط او مخالف له فلا يكون منه فوجب ذكره لازالة هذا التوهم (ويكون الضمير) اى مفعول الفعل الثانى (حينئذ) اى حين كونه ضميرا (راجع الى اللفظ متقدم رتبة) وان تأخر لفظا لتعليق الاسم الظاهر

بل للتنبيه على ماهو المرام ولا وجه لمنع الحاجة اليه كيف وقد ذهب الى خلافه مثلا هذين الفحلين قوله فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية فيه نظر لانا قيل يلزم على هذا ان يكون سبب منع الصرف كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون فى الوجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تأثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع الذى هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان تحد الشرط والمشروط فى الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع لان المراد وهو الاول لا بعد فيه لظهور ان جميع اوزان المجموع متساوية الاقدام فى صحة اطلاق الجمع عليها واختصاص هذا الجمع بالمنع انما يعرف بذلك الشرط فكما يخرج سائر الاوزان به عند عدم التصحيح كذلك يخرج به عنده اذ لا فرق بين الامرين الا بتفاوت الاوزان قلة وكثرة بل لان كون المفرد الموازن له فى حكمه انما ثبت بعد منع الصرف بالحمل عليه لا بله كما لا يخفى على المتأمل الخبير ولذا حكم المصنف بلزوم زيادة امر فى الجمع

بالفعل الاول فهو متقدم على مايضمر فى الفعل الثانى فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة وذلك جائز مثاله كائن (كما تقول ضربنى واكرمته زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول قوله (الا ان يمنع مانع) مستثنى من الحذف والاضمار جميعا اى اضمرت على المذهب المختار وحذفته على غيره فى وقت من الاوقات الا ان يمنع مانع (من الاضمار) اى اضمار مفعول الفعل الثانى (كما هو القول المختار ومن الحذف) اى حذفه (كما هو القول الغير المختار) اذا كان الامر كذلك مانع من الاضمار او الحذف (فتظهر) (المفعول) اى مفعول الفعل الثانى لان طريق التنازع ثلاثة الاضمار والحذف والاظهار (فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لاسبيل الا الى الاظهار) لان المقصود من التنازع التخفيف والتيسير فى الكلام والايسر من الطرق الثلاثة الحذف ثم الاضمار واذا امتنعا فلاسبيل الى الاظهار لان العاجز عن الايسر يكتفى بالاعسر وهو اظهار مفعول الفعل الثانى (نحو حسبنى) فعل ومفعول (وحسبتهما) فعل وفاعل ومفعول والمفعول الثانى للفعل الثانى قوله (منطلقين الزيدان) فاعل للفعل الاول (منطلقا) مفعول ثان للفعل الاول تنازعا فيه (حيث اعمل) فيه (حسبنى فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر) مبنى للمفعول (المفعول الاول) وهو الضمير الغائب المثنى (فى حسبتهما) لتقدم مرجعه رتبة وهو الزيدان وان تأخر لفظا والاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز (واظهر) مبنى للمفعول (المفعول الثانى) يعنى اورد مظهر (وهو) اى المفعول الثانى قوله (منطلقين) واللام فى قوله (لمانع) تعليل للاظهار يعنى لمانع من الحذف والاضمار (وهو) اى المانع (انه) اى الحال والشان (لو اضمر) المفعول الثانى (مفردا) ليطابق المرجع وهو المنطلق المتنازع فيه كما يقال فى حسبتهما اياه (خالف) المفعول الثانى (المفعول الاول) وهو الضمير الغائب المتصل بالفعل الثانى (ولو اضمر) المفعول الثانى (مثنى) منفصلا ليطابق المفعول الاول وهو مثنى متصل اذ هما فى الاصل مبتدأ وخبر وتطابقهما واجب نحو حسبتهما اياهما (خالف المرجع وهو قوله منطلقا) اى الاسم الظاهر المتنازع فيه ومطابقة الضمير المرجع واجب ايضا فلما امتنع الحذف لما مر فى بيان ما اختاره البصريون ايضا وجب الاظهار اذ لاطريق الى غيره (ولا يخفى انه) اى الحال والشان (لا يتصور التنازع فى هذه الصورة) اى فى صورة توجه فيها احد الفعلين الى اسم ظاهر مثنى لكون مفعوله الاول مثنى والاخر مفردا حيث كان مفعوله الاول مفردا لان معنى التنازع على ماسبق انهما بحسب المعنى ان يتوجها الا الاسم الظاهر ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل وهذا المعنى ليس بموجود فى هذه الصورة يعرف بالتأمل فى رقت من الاوقات (الا اذا لاحظت) بتاء الخطاب يعنى الا وقت ملاحظتك (المفعول الثانى اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة

على هذا التقدير حيث قال فى الشرح ويلزم هؤلاء الجمع وما اشبه الجمع وكذلك يقول بعضهم قوله فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة دل كلام القاموس انه جاء سروالة وسروال وسرويل حيث قال سراويل اعجمى او جمع سروالة او سروال او سرويل فلا معنى لجعل سراويل جمعا تقديرا بل ينبغى ان يجعل منقولا من الجمع كحضاجر وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل فى كلامهم بمعنى الجمع كما وجد فى حضاجر فقدر انه كان فى الاصل جمع سروالة الا انه لما قدر جمعيته قدر بمفرد مفروض مناسب لاختصاصه بالازار وان امكن كونه جمعا للمفرد المحقق هكذا قيل وليس بذاك انما المراد البيان على وجه يتكفل بالاجابة عن اعتراض تضمنه كلام المصنف فى الشرح حيث قال وقال قوم هو عربى ولكنه جمع فى التقدير فيجعلون سراويل فى التقدير جمعا لسروالة ثم اطلق اسم جنس على هذه الالة المفردة قال وهو بعيد فى اسماء الاجناس فان النقل لم يثبت الا فى الاعلام (قوله فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع قيل دفع

تثنيته وافراده والا) اى واذالم تلاحظ المفعول الثانى هكذا بل لاحظت تثنيته وافراده (فالظاهر انه لاتنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى) وانما قال فالظاهر لانه يمكن ان يكون فيه تنازع ولكن على غير الظاهر لان المراد بالاسم الدلالة على الذات فقط وافراد والتثنية والجمع من العوارض فلااعتبار لها فى التنازع (لان) الفعل (الاول يقتضى مفعولا مفردا) لكون مفعوله الاول كذلك وهو ياء المتكلم المتصل به والتطابق بينهما لازم لما عرفت غير مرة (و) الفعل (الثانى مفعولا مثنى) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا لما سيجئ لان مفعوله الاول مثنى وهو الضمير المتصل به (فلايتوجهان الى امر واحد) وهو ومع قوعه فى ذلك الموضع لايصح ان يكون معمولا لكل منهما على سبيل البدل فلم يوجد شرط التنازع (فلاتنازع) ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الفريقين ارادان يبين احكام معرفته وتمييزه عما يلتبس به بايراد مثال له يحكم الناظر القاصر بانه منه ولكن يعرف من كان بصيرا الفرق بينهما اى بين ان يكون هذا المثال من التنازع وان لايكون منه فقال (ولما استدل الكوفيون) جواب لما قوله فاجاب عنه الخ (على اولوية) متعلق باستدل (اعمال الفعل الاول) اى على كون اعمال الفعل الاول هو الاولى والمختار لكونه اسبق الطالبين وعدم الاضمار قبل الذكر (بقول امرئ القيس) الباء متعلقة بقوله استدل ايضا وهو من افصح شعراء العرب وممن يجوز الاستدلال بقوله هو قوله (* ولوان ماأسعى لادنى معيشة * كفانى ولم اطلب قليل من المال *) وشرع فى بيان وجه الاستدلال فقال (حيث قالوا) اى الكوفيون (قد توجه الفعلان اعنى كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو) اى الاسم الواحد فى قوله (قليل من المال فاقتضى) الفعل (الاول رفعه) اى رفع الاسم الظاهر (بالفاعلية) اى بان يكون ذلك الاسم فاعلا له (و) الفعل (الثانى نصبه) وهذا ايضا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد (بالمفعولية) اى بان يكون ذلك الاسم بعينه مفعولا له فيكونان مختلفين فى الاقتضاء لان الفعل الاول اقتضى فاعلا والثانى مفعولا (وامرؤ القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول) حيث اورد قليل بالرفع بلاضرورة اذلو اعمل الثانى ونصب قليلا به لم ينكسر عليه الوزن ولاغيره مع انه لزم منه شئ غير مختار وهو حذف المفعول من الثانى وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار اذالعاقل لايختار احد الامرين مع لزوم مكروه له فى ذلك الامر المختار له دون الامر الآخر الالزيادة ذلك الذى اختاره فى الحسن على الآخر (فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره) لان الفصيح لايختار الا هو الافصح والاقوى فعلم به ان اعمال الفعل الاول هو مختار وقوله (اذلا قائل) تعليل لقوله فلو لم يكن الخ (بتساوى الاعمالين) يعنى اعمال فعل الاول واعمال الفعل الثانى لان الفعل الثانى يقتضى خلاف مايقتضيه الفعل الاول مثل ضربنى واكرمت زيدا فكيف يجوز

لما قيل ان بقى جنس الاشكال لايتم لانه يجوز حينئذ انه وجد مفرد على وزن مصابيح صيغة منتهى الجموع فلايصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من الصرف واشارة الى انه على تقدير الصرف لاينتفى جنس الاشكال والمقام لايخلو عن الاشكال وبالجملة دفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح موازن مفرد عربى اوهو جمع صروالة تقديرا وليس هذا ولاذاك اما الاول فلان هذا السؤال لايرد على مذهب المصنف حتى يحتاج الى دفعه مع ظهور انه لايندفع به واما الثانى فلان العبارة تدل على خلافه الاترى الى قوله الى قاعدة الجمع مع انه لاحاصل له جدا بل المراد ماقاله المصنف فى الامال والشرح وغيرهما من ان سراويل اذا صرف تعين عند هؤلاء القائلين بان المانع هو الجمع الذى لانظير له فى الاحاد ان يكون اعجميا والالم يصح قولهم لانظير له فى الاحاد لانه اذا لم يكن اعجميا وقد صرف وجب ان يكون مفردا وهو على زنة ماقالوا انه لازنة عليه فى الآحاد وهو ليس بثبت فالاشكال على تعريفهم صرف اولم يصرف واما هذا التعريف فلايرد عليه ذلك نقضا

لاحد ان يقول به ولذا قال الشارح اذ قائل الخ سلبا كليا (فاجاب المصنف عنه) اى عن استدلالهم على اولوية اعمال الفعل الاول حال كون المصنف كائنا (عن طرف البصريين وقال) (وقول) مبتدأ مضاف الى (امرئ القيس ❁ كفانى ولم اطلب قليل من المال ❁ ليس منه) هذه جملة فى محل الرفع خبره (اى ليس) قول امرئ القيس (من باب التنازع) اى تنازع الفعلين يعنى قال المصنف ان ما استدللتم به على اولوية اعمال الفعل الاول من قول امرئ القيس ليس من باب التنازع فضلا عن ان يدل على اولوية اعمال الفعل الاول يعنى ان هذا القول لم يكن منه فكيف يدل على الاولوية فما استدللتم به مخالف لما ادعيتم ومن الواجب ان يوافق الدليل الدعوى (لفساد المعنى) المعنى قول امرئ القيس (على تقدير) متعلق بالفساد (توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال) يعنى على تقدير ان يجعل هذا القول من باب التنازع واعمال الفعل الاول وحذف مفعول الفعل الثانى على القول الغير المختار قوله (لاستلزامه) تعليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المجرور الراجع الى قوله توجه كل الخ او الى تنازع الفعلين تأمل وناصب لمفعوله وهو قوله (عدم السعى لادنى معيشة) اللام متعلق بالسعى قوله (وانتفاء) معطوف على قوله عدم السعى مضاف الى فاعله وهو (كفاية قليل من المال) قوله (وثبوت) معطوف اما على الانتفاء لقربه او على عدم السعى لاصالته (طلبه) اى طلب قائل هذا البيت (المنافى) صفة للطلب (لكل) واحد (منهما) اى من العدم والانتفاء لانهما كانا مثبتين قبل دخول لو والطلب منفى والمنفى مناف للمثبت (وذلك) يعنى الاستلزام واقع وثابت (لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان) المدخول (اوجزاء او معطوفا على احدهما) من الشرط والجزاء (منفيا) مفعول ثان لقوله يجعل وهذا الجعل لا يكون الا وصفا لغويا نحو لو كان لى مال لحججت لان المال والحج كان كل واحد منهما مثبتا قبل دخول لو فانتفيا بعد دخولها يعنى لم يكن لى مال اتوسل به الى الحج فلم يكن لى حج (والنفى من ذلك) اى من الشرط او الجزاء او المعطوف على احدهما (مثبتا) وهذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد يعنى ان كان منفيين قبل دخولها وجب ثبوتهما بعده لان نفى النفى اثبات نحو لو لم تزرنى لم اكرمك فالزيادة والاكرام كانا قبل دخولها منفيين وبعده صارا مثبتين يعنى قد تزرنى فاكرمك وان كان احدهما مثبتا والاخر منفيا وجب ثبوت المنفى ونفى المثبت سواء كان المنافى شرطا والمثبت جزاء نحو لو لم تشتمنى لاكرمتك ولكن شتمتنى فلم اكرمك او العكس نحو لو شتمتنى لم اكرمك ولكن ما شتمتنى فقد اكرمتك (فعلى هذا) اى على تقدير ان قول امرئ القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى (ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا) الجار فى قوله فعلى متعلق بقوله ان يكون بتقدير فينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا على هذا الجواب (اى لم اطلب

وانما يذكر لتبين الوجه فى امتناع صرفه اذا لم يصرف ووجهه ماذكره واذا صرف ولم يوجد الشروط فلذلك قال واذا صرف فلا اشكال وبذلك تبين فساد ما عنونه بالجملة ايضا ثم ان فى المقام بحثا نفيسا وهو ان المصنف يعترض عليهم حيث اشترطوا ان يكون له نظير فى الاحاد بان له نظيرا فى الاحاد ويقول لا دخل فى المنع بل الجمع اذا كان صيغة منتهى الجموع مانع سواء وجد على زنته شئ من الاحاد او لم يوجد وبعد ذلك يعترف بان فرازنة جمع صيغة منتهى الجموع ويقول بانصرافه لوجود كراهية وطواعية من الاحاد على زنته فعليك بالتأمل على نهج الصواب حتى تهتدى الى ما به يجاب اى كل جمع منقوص على فواعل قبل لو فسر بكل غير منصرف منقوص يشمل قاض اسم امرأة واعيل مصغرا على لكان اعم فائدة ولا يخفى عليك ان التفسير كذلك ليس بصحيح لان الكلام فى هذا الوزن بخصوصه على ان قاض واعيل لا يدخل فى اطلاق نحو جوار بالضرورة (قوله اى فى حالتى الرفع والجر يعنى انهما منصوبان على الظرفية والعامل هى المسائلة المستفادة

العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر) وقال الرضى والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف كما فى قوله تعالى يقبض ويبسط اى له القبض والبسط وكذا ههنا اى ولو كان سعيي اقليل من المال المنفى ما وجدته منه ولم يكن منى طلب ولكنى اسعى لتحصيل مجد مؤثل اى مدخر لنفسى اولعقبي يرجع اليه عند التفاخر الى هنا كلامه (اعنى قوله* ولكنما اسعى) استدراك من البيت الاول وجه الاستدراك انه لما توهم عن سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له والمجد استدراك بجعله لمجرد المجد واللام فى قوله (لمجد) متعلق بالسعى والمجد الكرم والبخت من مجد وكرم (مؤثل*) من اثل اذا ثبت والاصل فى الاصل شجر معوج من الطرفاء الواحدة اثلة والجمع اثلات والتأثل اتخاذ اصل كذا فى الصحاح فيكون معنى المؤثل الموصل فمعنى مجد مؤثل كرم مؤصل وبخت ثابت نكرة لارادة التعظيم اى مجد عظيم (وقد يدرك) استئناف بيانى لاحال لان الحال قيد لعامله والمقصود من هذا البيت الدعاء والقيد ينا فيه لان الدعاء المطلق افصح واولى واللام فى (المجد المؤثل) للعهد الخارجى منصوب لانه مفعول لقوله وقد يدرك (امثالى*) مرفوع تقدير الانه فاعله جمع مثل بفتحتين الشبه والكفو (وحينئذ) اى حين يكون مفعول لم اطلب محذوفا اوحين عدم كون هذا البيت من باب التنازع لفساد المعنى وجعل مفعول لم اطلب محذوفا (يستقيم المعنى) اى معنى البيت (يعنى) تفسير لكون مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت من بابه (انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له) وقال شارح اللباب يقول لو ان سعيي للاكل والشرب يكفينى ما عندى من المال القليل ولم اطلب الملك ولكن سعيي لاجل مجد ذى الاصل والحال ان هذا بالمجد المؤثل اى اى المؤصل الثابت قد ادركه امثالى من ابناء الملوك واشراف القوم الى هنا كلامه ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقى وبعض احواله من ان يكون الاصل فيه الولى ومن وجوب التقديم فى بعض والتأخير فى بعض وادرج فى فيه بحث التنازع اراد ان يبين احوال الفاعل الحكمى فقال (مفعول) مبتدأ (مالم يسم) مبنى للمفعول (فاعله) نائبه (اى مفعول فعل اوشبه فعل لم يذكر فاعله) يريد ان لفظ ما موصوف وعبارة عن فعل اوشبهه على منع الخلو والجمع ولم يصرح بها ههنا اكتفاء بما سبق فى تعريف الفاعل واختصارا واحالة لفهم المتعلم وقوله لم يذكر تفسير باللازم لان التسمية تستلزم الذكر وعدمها عدمه (وانما لم يفصله عن الفاعل) من الفصل لا من التفصيل تدبر (ولم يقل ومنه) بارجاع ضمير منه الى ما رجع ضمير قوله فمنه سابقا (كما فصل المبتدأ منه حيث قال) فى اول بحث الملحقات (ومنها المبتدأ) اللام فى (لشدة) تعليل لقوله وانما لم يفصله ومضاف الى فاعله وهو قوله (اتصاله) الباء فى قوله (بالفاعل) بالاتصال لقيامه مقامه واشتراكه معه فى الاحكام من كونه مسندا اليه ووجوب تقديم عامله عليه وكون الاصل فيه ان يلى عامله وغير ذلك (حتى سماه) اى مفعول مالم يسم فاعله (بعض

من الكاف ثم نبه بقوله اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة فى حذف الباء وادخال التنوين عليه على ان ليس المراد انه كذلك مطلقا حتى يمكن له بيان الاختلاف فيه بحسب الانصراف وعدمه بعد ذلك (قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة الى اخره قيل فيه نظر انه لا اعلال فى جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر عما يعرضه فى التركيب فالاولى ان الاعلال الذى سببه ثقل مخصوص مقدم على منع الصرف الذى سببه شبه معنوى ولعله وقع فيه مما ذكره الفاضل الشريف بعد الارتضاء بما قاله الشيخ الرضى من ان الزجاج ذهب الى ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع منصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستثقال الظاهر المحسوس فى الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل فسقط الاسم بعد الاعلال عن اوزان اقصى الجموع الذى هو الشرط فصار منصرفا وهو ان مايقال ان منع الصرف متوقف على اعتبار الاعراب الذى يطرا بعد اعتبار تركيبه

النحاة) كصاحب المفعول والشيخ عبدالقاهر واكثر البصرية (فاعلا) لماسبق من قوله لشدة اتصاله بالفاعل الخ (كل مفعول) خبره ذكر كل لبيان الاطراد لان لفظ كل اذا اضيف الى النكرة يحيط الافراد مثل قولك كل رمان مأكول لان من المعلوم ان كل افراده مأكولة واذا اضيف الى المعرفة يحيط الاجزاء ولذا قيل ان قولك كل الرمان مأكول كذب لان كل اجزائه غير مأكولة فلم توجد الاحاطة (حذف فاعله) الجملة صفة المراد بالفاعل الفاعل النحوى يعنى ما اسند اليه الفعل اوشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به فلا يشكل بقولنا انبت الربيع لان الربيع فاعل نحوى لانبت لصدق تعريفه عليه وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا (اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف) الفاعل (الى المفعول) يعنى الى ضمير عائد الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل من صدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل فاعلا للفعل لا المفعول فالاولى ان يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول (للملابسة كونه) اى الفاعل (فاعلا لفعل متعلق) بكسر اللام صفة للفعل يعنى اضافته اليه لادنى ملابسة مثل كوكب الخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح اذا الحدث يتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب المعمول لدلالته على الذات كذا فى الوادى وفى حاشية المطول المحققون على كسر اللام فى المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به معمول الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح (به) بالمفعول وقوله (واقيم) معطوف على قوله حذف (هو) تأكيد للضمير المستتر وانما اكده لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيختل المعنى (اى المفعول) (مقامه) اى مقام الفاعل) بضم الميم اسم مكان منصوب على الظرفية من الاقامة بقرينة قوله اقيم لان فعله اذا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن مفعل كما بين فى موضعه يعنى اقيم المفعول مقام الفاعل (فى اسناد الفعل اوشبهه اليه) كاسم المفعول كما اسند الفعل اوشبهه الى الفاعل (وشرطه) (اى شرط مفعول مالم يسم فاعله) الجار فى قوله (فى حذف فاعله) متعلق بالشرط اى حذف فاعل ذلك المفعول والاضافة للملابسة او فاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة (واقامته) اى اقامة المفعول معطوف على الحذف (مقام الفاعل) وقوله (اذا كان) ظرف للشرط (عامله) اى عامل مفعول مالم يسم فاعله (فعلا) واما اذا لم يمكن العامل فعلا بل كان اسما كاسم المفعول فلا احتياج الى هذا الشرط بل لا يمكن وانما لم يقيد المصنف لكون الفعل اصلا فى العمل والاسناد واكثر استعمالا (ان) مصدرية ناصبة (تغير) مبنى للمفعول من التغير (صيغة) مرفوع لانه نائبه ومضاف الى (الفعل الى فعل) (اى الى الماضى المجهول) اراد به ان فعل لجنس الماضى المجهول حتى يكون غير منصرف لوزن الفعل والعلمية كضرب على ماسبق تحقيقه وهى الهندى هذا من

مع غيره والاعلال متعلق به حال افراده التقدم على التركيب فيقدم عليه طبعا منظور فيه لان الاعلال باسكان الحرف الاخير لايتصور الا بملاحظة الاعراب ولا يخفى على الناقد البصير ان اعتبار امر فى شئ بملاحظة اخر يكون قبل تحققه فيه فيكون الاعلال بملاحظة الاعراب ايضا قبل التركيب كيف وقد صرح المصنف فى الى مال بان النظر فى الاعلال نظر فى تحقق الصيغة حيث قال قد وقع الخلاف بين سيبويه ومن قال بقوله فى التقدير فى جوار فى الرفع والجر وان كانوا متعلقين على اللفظ فقال سيبويه هو غير منصرف وقال المبرد منصرف وقد احتج سيبويه بان الاصل جوارى منونا اذا اصل الاسماء التصحيح والصرف فتحققت فيه العلة المانعة للصرف وهذا الاستدلال ضعيف من حيث انه مبنى على النظر فى منع الصرف قبل الاعلال والمبرد يسلم انه اصلا ولكنه يقدر النظر فى الاعلال قبل النظر فى منع الصرف ويكون اولى من حيث ان النظر فى الاعلال نظر فى تحقيق الصيغة والنظر فى منع الصرف نظر فيما يتبع الاعراب والاعراب فرع فيما يتبعه

باب ذكر العام وارادة صفته المشهورة نحو لكل فرعون موسى الى هنا كلامه اى لكل مبطل محق ولهذا نصرف وقيل هذا من باب حذف المعطوف مثل ونحوه اى نحو فعل مثل قوله تعالى تقيكم الحر حيث حذف البرد لان الوقى لا يختص بالحر بل يكون بالبرد ايضا وفى محشى العصام فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل لا التخصيص فيكون معنى فعل ونحوه فيكون حينئذ من باب حذف المعطوف ولرد هذه الاقوال جعله الشارح علما للماضى المجهول (او يفعل) وهذا اذا غير منصرف للوزن والعلمية كيزيد ويشكر واشار اليه الشارح بقوله (اى الى المضارع المجهول) اذا كان الامر كذلك (فيتناول) كل واحد من فعل يفعل (مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل) وهذا نشر على ترتيب اللف (وغيرها) اى هذه الافعال من الماضى والمضارع (من الافعال المجهولة) وفى بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو لا يبعد بل هو الى للاختصار ولانه حينئذ يكون من باب التنازع (المزيد) كالمبيع اسم مفعول قوله (فيها) نائبه عند البصرية نائب الاول مستكن فيه او محذوف وعند الكوفية على العكس كما سبق تحقيقه تقديره المجهول بها المزيد فيها تأمل ولا تكن من الغافلين ولما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عند كون عامله فعلا اراد ان يبين ان من المفاعيل ما لا تقع موقع الفاعل ويعلم منه اجمالا اى مفعول من المفاعيل يقع موقعه فقال (ولا يقع) ابتداء كلام فتكون الواو ابتدائية وقيل معطوف على الخبر فتكون الواو حينئذ عاطفة (موقع الفاعل) منصوب على الظرفية (المفعول الثانى) الكائن (من) (مفعولى) (باب علمت) لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر من قوله علمت بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه سواء كان الفعل من افعال القلوب او لا فذكر علمت اتفاقى او لكونه اكثر وقوعا (لانه) اى المفعول الثانى (مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما) (لكونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا واسنادا الخبر الى المبتدأ لا يكون الا تاما وبدخول العامل اللفظى عليهما لم يتغير اسنادهما من التمام الى النقصان بل هو كما كان (فلو اسند الفعل اليه) اى الى المفعول الثانى وقوله (ولا يكون اسناده (الا تاما) حال من الفعل لان الفعل اصل فى الاسناد فاسناده تام ليس الا (لزم كونه) اى كون المفعول الثانى (مسندا) باعتبار اسناده الى المفعول الاول (ومسندا اليه) باعتبار كون الفعل مسندا اليه (معا) فى حاله واحده وهو كونه نائب فاعل الفاعل قوله (مع) متعلق بقوله لزم اى لزم كونه مسندا ومسندا اليه حال كونهما متصاحبين مع (كون كل من الاسنادين) اى اسناد المفعول الثانى الى الاول واسناد الفعل الى الثانى (تاما) هذا اللزوم كائن (بخلاف) قولك (نحو اعجبنى ضرب) بالتنوين وهو الاصل لان عمل المصدر منونا اولى واقوى اى بدونها ومضاف الى (زيد) لان الاضافة لا تمنع كون زيد فاعلا لانه وان كان مجرورا فهو فى المعنى مرفوع ولذا تكون صفته مرفوعة تقول عجبت من دق القصار بالاضافة الى دق بالرفع (لان احد الاسنادين

فرع الفرع والنظر فيما هو الاصل مقدم على النظر فى فرع فرعه فاذا اعل اولا حذفت الياء لالتقاء الساكنين الياء وتنوين الصرف فيبقى الاسم على فراغ ثم نظر الى ما يمنع الصرف فلم يوجد ذلك فبقى الاسم منصرفا على حاله (قوله فاصل جوار فى قولك جائنى جوارى بالضم والتنوين بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف لا يخفى انه كذلك وما قيل فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها مما فيتأخر عن الاعلال بناء على ما ذكره من الاعلال مقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها مما لا يلتفت اليه فان الصرف عدمى لانه عبارة عن عدم العلتين كما سبق من مذهب المصنف والاعدام ثابتة لا تزول الا بالملكات فلا يتصور من اول نشوئه بعد تمام الكلمة فان قلت المعتبر المشهور انما هو مذهب الجمهور فالسؤال مبنى عليه قلنا وعلى ذلك ايضا من هذا القبيل لان الاصل فى الاسم دخول التنوين فلا يمنع منه الاسم قبل تمامه لان المانع انما يتحقق بعده (قوله وفى لغة بعض العرب وهى لغة ردية وعليه قول الشاعر الفرزدق (ولو ان عبد الله مولى مجوته * ولكن عبد الله

هو اسناد المصدر غير تام) لان المصدر لما لم يكن مشتقا ويكون بنفسه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه الى غير ذلك كالاسم الجامد لم يحتج الى الفاعل فلم يكن اسناده الى فاعله حين اسند تاما كاسم الفاعل وفي قوله بخلاف اعجبني ضرب زيد عمرا اشارة الى رد قول الرضي حيث قال وفيه نظر لان كون الشئ مسندا الى شئ ومسندا اليه شئ آخر في حالة واحدة لا يضر مثل اعجبني ضرب زيد عمراً فاعجبني مسند الى ضرب وهو مسند الى زيد وهذا كما يكون الشئ مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما اذا كان لفظ مسندا الى شئ واسند ذلك الشئ الى ذلك اللفظ بعينه فهذا لم يجز لانه يلزم الدور الى هنا كلامه ولا يخفى وجهه على من له ذوق سليم (ولا) يقع (المفعول) (الثالث من) (مفاعيل) (باب اعلمت) موقع الفاعل ايضا وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه لانه لا يعلم ان موسى مفعوله الثاني او الاول بخلاف اعلمت زيداً هندذاهبة وقال الرضي وقيام ثاني مفاعيل اعلمت اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى للزوم مركزه (اذ حكمه) اي حكم المفعول الثالث منها (حكم) اي كحكم (المفعول الثاني من باب علمت) لان المفعول الزائد بزيادة الهمزة في اوله هو المفعول الاول فيكون المفعول الثاني من باب علمت المفعول الثالث لباب اعلمت فيأخذ حكمه (في كونه مسندا) الى المفعول الاول اسناداً تاما يعني كما كان اسناد المفعول الثاني الى الاول تاما فلم يتغير ذلك الاسناد بكونه مفعولا ثالثا لباب اعلمت (والمفعول له) حال كونه (بلام) اما معطوف على قوله المفعول الثاني فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا المفعول له بلام واما مبتدأ خبره قوله كذلك (لان النصب) اي نصب المفعول له لفظا او تقديرا (فيه) اي في المفعول (مشعر) اي يكون النصب قرينة وعلامة (بالعلية) اي بكونه علة للفعل العامل فيه (فلو اسند) الفعل (اليه) اي الى المفعول له (فات النصب والاشعار) ايضا اما فوات النصب فظاهر لانه يكون حين اسند الفعل اليه مرفوعا لكونه قائما مقام الفاعل واما فوات الاشعار فلان النصب كان سببا له فبفوات السبب ينتفي المسبب اذا كان له سبب وههنا كذلك وهذا (بخلاف ما) اي المفعول له (اذا كان) مصاحبا (مع اللام) حيث يجوز ان يكون قائم مقام الفاعل نحو قوله تعالى يسبح له بالبناء للمفعول وقوله قائم مقام الفاعل لقوله يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا تفوت اللام بجعله قائما مقام الفاعل كما لا يفوت اذا كان مفعولا له (نحو ضرب للتأديب) قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى رد قول الرضي حيث قال كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيئ للسمن اذ رب فعل بلا غرض لا يفعل لكونه عبثا انتهى كلامه ولرد هذا قال الشارح بخلاف ما اذا كان مع اللام مطلقا (والمفعول معه) معطوف على قوله المفعول له

مولى موالينا) قيل وقد اعتذر عنه بان مبناه ليس اختيار تلك اللغة بل هو وارد على خلاف القياس لضرورة الشعر وبانه اختارها للهجو والتعريض بانك من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة وكلامها كما ترى (قوله وهو ضرورة كلتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء لما ظهر الاعتراض على المصنف بان نحو النجم وبصرى علمين يتحقق فيهما الشرط والمشروط فلا بد وان يكونا ممتنعين من الصرف والامر ليس كذلك دفعه بان المشروط ليس مطلق التركيب بقرينة ان البحث في قسم الاسم ومن لم يتفطن لذلك اعترض بان التعريف غير جامع لخروج غلام زيد وضرب زيد وخمسة عشر وما قيل يلزم على هذ التفسير استدراك العلمية فالوجه ان يقال هو ضم كلمتين او اكثر ليس من فهم لظهور ان ذلك لا يستلزم العلمية وهذا التفسير ليس بصحيح قال في الصحاح ضممت الشئ الى الشئ فانضم اليه وقيل التعريف غير مانع لخروج المركب من النجم والصعق تركيبا امتزاجيا لان جزئية الحرف لا تمنع من عدم الانصراف بعد التركيب فالوجه ان لا يقيد مفهوم

على كلا الوجهين (كذلك) (اى كل) واحد (من المفعول له والمفعول معه) يشير بهذا التفسير الى ان قوله (كذلك) خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل واشارة الى المفعول الثانى والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا (اى) كائن (اى كالمفعول الثانى و) المفعول (الثالث من باب علمت واعلمت) فيه نشر على ترتيب اللف قوله (فى انهما) اى المفعول له والمفعول معه (لايغان موقع الفاعل) متعلق بالتشبيه وهو وجه الشبه لان للتشبيه اربعة اركان المشبه وهو المفعولان وقد ذكرهما المصنف بقوله والمفعول له والمفعول معه والمشبه به وهو المشار اليه بقوله كذلك يعنى المفعول الثانى والمفعول الثالث من البابين وحرف التشبيه وهو الكاف فى قوله كذلك ووجه الشبه ذكره الشارح بقوله فى انهما الخ والغرض منه الاستواء فى الحكم وهو عدم وقوع كل واحد منها موقع الفاعل وعلى التفسير الاول قوله كذلك حال من احد المفعولين لانه فاعل اى لايقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل حالا كون كل واحد منهما كائنا كذلك اى كالمفعولين من البابين (اما) عدم وقوع (المفعول له) بلالام موقعه (فلما عرفت) من ان النصب مشعر بالعلية فاذا اقيم مقامه فات النصب والاشعار (واما) عدم وقوع (المفعول) موقعه ايضا (فلانه) اى الحال والشان (لايجوز اقامته) اى اقامة المفول معه (مقام الفاعل) قوله (مع) متعلق بالاقامة (الواو التى) هى (اصلها العطف) لان الواو اولا موضوعة للعطف فاستعملها فى غيره خلاف الاصل (اذهى) الواو (دليل الانفصال) اى انفصال مابعدها عما قبلها لما عرفت انها وضعت للفصل بين المعطوفين وتفيد تغايرهما (والفاعل كالجزء) مما قبله لفظا ومعنى اذا كان ضميرا متصلا ومعنى فقط اذا كان اسما ظاهرا فبينهما منافاة لان مقتضى الواو الانفصال ومقتضى الاقامة الفاعل الاتصال (بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ) اى حين اقامته مقام الفاعل بدون الواو (كونه مفعولا معه) لان الواو دليل ومشعر للمعية والمصاحبة وبفواتها يفوت الدليل والاشعار كما فى المفعول له ولما فرغ من تعريف المفعول القائم مقام الفاعل وبيان شرطه ومايجوز وقوعه موقعه اجمالا ومالا يجوز تفصيلا شرع فى بيان ماهو الاولى والاوجب بالوقوع اذا اجتمعت المفاعيل التى يجوز وقوع كل واحد منها موقعه فقال (واذا وجد المفعول به) يعنى بلا واسطة (فى الكلام) متعلق بقوله وجد حال كون المفعول به الموجود مصاحبا (مع غيره من المفاعيل) بيان لقوله غيره (التى يجوز وقوعها موقع الفاعل) وهى خمسة على مافهم من تمثيل المصنف المفعول به وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول المطلق المقيد بالصفة اوغيرها وسيأتى تفصيله والجار والمجرور (تعين) (اى المفعول به) (له) (اى لوقوعه موقع الفاعل) والمراد بالتعين التعين الوجوبى عند البصريين يعنى يجب ان يقع المفعول به موقعه ولايجوز لغيره ان يقع موقعه

التركيب بقوله من غير حرفية جزء ويجعل النجم وبصرى خارجين بشرط عدم كونه اسناديا لانه كالتركيب الوصفى فى معنى الاسنادى فان النجم معناه نجم معين ومعنى بصرى رجل منسوب الى البصرة ثم قيل ولو حمل التركيب على معنى سيجئ فى باب المبنيات هو ضم كلمة الى كلمة على وجه لايكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط العدمية فلذا لم يحمل عليه ولايخفى ان الانسب جعل التركيب المعتبر فى منع الصرف هذا المعنى ولااستغناء عن اعتبار الشروط العدمية ويشهد على ذلك بفسادهما الايرى ان المراد فى النجم والصعق لا النجم والصعق فانه على تقدير ثبوت هذا التركيب لا يقال بحرفية الجزء فيه وان كان الحرف من جملته بل باسميته لتركيبه من النجم والصعق والتنبيه على ذلك قال بحرفية الجزء مع كون الظاهر ان يقال بجزئية الحرفية فتنبه ولا تكون من الغافلين ولا يصح اخراجهما بشرط عدم كونه اسناديا لعدم شموله لهما والالما احتيج الى قيد النفى الاضافة والعجب منه حيث لم يتفطن للاحتياج الى الشروط العدميه من قوله على وجه لايكون بينهما نسبة (قوله لما من

اذاوجد المفعول به واما الكوفيون وافقهم من بعض المتأخرين فقد ذهبوا الى ان المراد بالتعين التعين الاستحسانى لا الوجوبى يعنى اذاوجد المفعول به مع غيره يتعين للوقوع استحسانا حيث يجوز لغيره ان يقع موقعه استدلالا بالقراءة الشاذة ولو لا نزل بالبناء للمفعول عليه جار ومجرور واقع موقعه القرآن بالنصب لانه مفعول به ومع وجوده لم يقع موقع الفاعل بل وقع الجار والمجرور موقعه ربقوله ﴿ ولو ولدت فقيرة جرو كلاب ﴾ ليست بذلك الجرو الكلاب ﴿ (لشدة شبهه) اى شبه المفعول به (بالفاعل فى توقف) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (تعقل الفعل عليهما (اى على الفاعل والمفعول به يعنى ان الفعل المتعدى كما يحتاج وجوده وحدوثه الى الفاعل الذى يقوم به ويصح اسناده اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما فى الاحتياج (فان الضرب مثلا) قد سبق اعراب مثلا (كما) الكاف زائدة (انه لا يمكن تعقله بلا ضارب) لان الضرب عرض لا يقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولهذا لا يمكن تعقله بدون من يقوم به (كذلك) يعنى كما ان الحال فى الضرب هكذا كذلك (لا يمكن تعقله بلا مضروب لان الضرب الصادر من الفاعل اذا لم يكن مضروب لا يمكن صدوره ايضا من الفاعل فاستويا فى احتياج الفعل اليهما فاذا حذف الفاعل تعين وجوبا ان يقوم مقامه ما كان كفؤا وعديلا له (بخلاف سائر المفاعيل) التى يجوز وقوعها موقع الفاعل (فانها ليست بهذا الصفة) فان الفعل يتعقل بدونها مثل خلق الله العالم فان تعلق خلق الله يمكن بدون تعقل زمان ومكان وتأكيد وغيرهما ولا يمكن ان يتعقل بدون الفاعل الذى هو الله الواحد الخالق والمفعول به الذى هو العالم ومافيه ولما بين ان المتعين للوقوع موقع الفاعل من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت فى الكلام اورد مثالا لما هو المتعين له لزيادة الايضاح فقال (تقول ضرب) بالبناء للمفعول (زيد) (باقامة المفعول به) الذى هو زيد (مقام الفاعل) الذى حذف (يوم الجمعة) (ظرف زمان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيان لزمانه (اما الامير) بفتح الهمزة (ظرف) من الظروف (مكان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا بيان مكانه واما ما كان بكسرها فهو اسم لمن يؤتم به ويقتدى (ضربا شديدا) (مفعول مطلق للنوع) ونوعيته (باعتبار الصفة) وهى الشدة لا باعتبار الذات اذ لو كان كذلك لقيل ضربة بكسر الضاد وهذا يجوز ايضا وقوعه موقعه (وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر) المطلق (لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص) يعنى يشترط فى المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لا يكون لمجرد التأكيد اذا النائب عنه ينبغى ان يكون مثله ويفيد ما لم يفده الفعل فلو قلت ضرب ضرب مثلا لم يجز لان ضرب مستغنى عنه لدلالته على ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلانى ولذا قال المصنف ضربا شديدا (اذ لا فائدة فيه) اى فى اقامة المفعول المطلق التأكيد مقامه

من الزوال فان الاعلام لا تتغير وهذا اولى من التعليل بتحقق السبب الثانى لحصول مع زيادة امر ليس فيه وما قيل من انه فاسد للاشتراك وعدم التعين كما ترى بل الفاسد هو التعليل بتحقق الافراد وان زعمه بعض الفاضلين اولى لان الافراد لا دخل له فى المنع مع ان المفرد كثيرا ما يتغير (قوله لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف كتب بعض الناس على هذا المحل ايضاحا وتبيينا ومراده ظاهر لا يلتبس على ذى مسكة نعم لو قال لان التركيب الاضافى يخرج الاسم الى حكم الصرف فكيف يؤثر فى منعه كما قيل كان احسن (قوله كانا كتفى فى ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات بل الاظهر انه اعتبر خمسة عشر علما غير منصرف بتأثير التركيب كما اختاره البعض قال فى الايضاح التركيب الذى يعتبر فى منع الصرف ما ليس باضافى ولا اسنادى ولا يكون الا مع العلمية لان المركبات من هذا الباب لا يجامع الا العلمية وانما جاء فى نحو خمسة عشر وباسبين اذا سمى بهما البناء ايضا بناء على حكاية اصلهما (قوله فلذلك احتاج الى

(لدلالة الفعل عليه) وكذا فائدة الزمان المعين لا مطلق الزمان والمكان المطلق نحو يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير لا مطلق المكان التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة فى الاقامة لدلالة الفعل عليهما ولهذه النكتة اوردهما المصنف بتعريف الاضافة ولم يوردهما بالتنكير مع كونه اخصر ولم يبين الشارح فائدة الاضافة فيهما كما بين فائدة الوصف فى المفعول المطلق لانفهامها من بيان الفائدة فى المفعول المطلق ولان بيان فائدة قيد فى الاخير من الامور المقيدة يشعر فائده القيود الاخر ويغنى عن بيانها تأمل ولا تغفل (فى داره) (جار ومجرور شبيه بالمفاعيل) لكونه فضلة فى الكلام مثلها (اقيم مقام الفاعل) خبر بعد خبر حال كونه (مثلها) اى مثل المفاعل فى قيامها مقام الفاعل (فتعين زيد) على ان يكون زيد فاعلا (فان لم يكن) تامة بمعنى يوجد يدل عليه قول الشارح (اى وان لم يوجد فى الكلام المفعول به) بان كان الفعل لازما غير متعد لانه لا يجئ للفعل اللازم مفعول به والمجهول ايضا الا باعادة الجار كقولك جلس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا فى داره (فالجميع) مبتدأ فالفاء جواب الشرط واللام عوض عن المضاف اليه اشار اليه الشارح بقوله (اى جميع ماسوى المفعول به) (سواء) خبره اى مستوية فى اقامة كل واحد منها مقام الفاعل لاستواء الكل فى عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا وفى الرضى تساوت البواقى فى النيابة ولم يفضل بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور عنها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الظرفين لانهما مفعولان بلا واسطة كالمفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزء مفهوم الفعل وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره اعنى تخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة لانه مقصوده الى هنا كلامه (فى جواز وقوعها موقع الفاعل) (و) (المفعول) (الاول) الكائن (من باب اعطيت) اراد بالباب كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول اى الفعل المتعدى الى مفعولين مثل كسوت وغيره ولذا قال الشارح (اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول) تعرف الغيرية بعدم صحة حمل المفعول الثانى على الاول (اولى) (بان يقوم مقام الفاعل) (من) (المفعول) (الثانى) وان جاز اقامة الثانى مقامه ايضا لان اسم التفضيل يقتضى تفضيل احد الشيئين على الاخر بعد استوائهما فى اصل الفعل واللام فى قوله (لان) تعليل للاولوية (فيه) اى المفعول الاول (معنى الفاعلية بالنسبة) اى بالقياس (الى) المفعول (الثانى لانه) اى المفعول الاول (عاط اى آخذ) فكان المفعول الاول حين كون الفعل مبنيا للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوبا وفاعلا معنى لانه آخذ واما المفعول الثانى فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب ومأخوذ فاذا بنى الفعل للمفعول فالانسب لان يقوم مقام الفاعل هو المفعول الاول لا غير (نحو اعطى) بالبناء للمفعول (زيد) باقامته

اخراجها قال فى الامالى اما المركب الاسنادى فغير معرب اصلا ولا يوسف بكونه منصرفا ولا غيره فلو سكت عنه لم يضر لانه لا يقع فيما يوصف بانه منصرف او غيره الا ان ذكره اوضح (قوله المعدود تان من اسباب منع الصرف قيل خصصه بالوصف بتلك الصفة مع كونها مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب اما لان الشرط للالف والنون الخاص لا المطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون الساثر المواضع ولان الذكر هنا كان مخالفا لما ذكر فى مقام عد الاسباب لضرورة الشعر فوصفه كذا ليعلم ان المعدود سابقا هذا ثم قيل والاولى المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب ولا سبيل الى اول التوجيهين لتحقق الاشتراك فتذكر ثم الثانى ليس ببعيد ولعل الشارح وصفهما بها للتنبيه على انهما مزيد تان لما سبق بيان هذا اذ المصنف لم يصرح بذلك هنا ولا يخفى انه مما يجب ان يعلم فان حيان مثلا اما ان يكون من الحين او من الحى فعلى الاول منصرف وعلى الثانى ممتنع وقوله والاولى

مقام الفاعل (درهما مع جواز اعطى درهم زيدا) باقامة المفعول الثانى مقام الفاعل لانه لا التباس فيه (وذلك) اى جواز وقوع المفعول الثانى موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاولى والانسب واقع (عند الامن من اللبس) بفتح اللام اى الالتباس يعنى اذا اقيم المفعول الثانى مقام الفاعل لا يلتبس بالمفعول الاول وقوله عند عدم فى قوله (واما عند عدمه) ظرف متعلق بالاقامة قدم عليها لئلا يوالى بين حرف الشرط والجزاء يعنى عند عدم الامن من الالتباس (فيجب) الفاء جواب اما (اقامة المفعول الاول) دون الثانى يعنى لا يجوز اقامة المفعول الثانى مقام الفاعل عند اللبس (نحو اعطى زيد عمرا) اذ لو قيل اعطى عمرو زيدا لم يعلم ان عمرا هو المفعول الاول وقائم مقام الفاعل وهو الاخذ او المفعول الثانى وقائم مقامه ايضا وهو المأخوذ لصحة ان يكون كل منهما آخذا او مأخوذا لازالة هذا الالتباس وجب اقامة المفعول الاول مقامه ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقى والحكمى شرع فى بيان الملحقات به فقال (ومنها المبتدأ) مبتدأ مقدم الخبر او العكس وهو اولى لما سبق والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل وانما جعل المبتدأ من الملحقات بالفاعل لاشتراكه بالفاعل فى كونه مسندا اليه (والخبر) معطوف على المبتدأ وانما جعل الخبر ايضا منها لمناسبة الفاعل فى كونه جزءا ثانيا للجملة وقدم المبتدأ على سائر الملحقات مع ان الاولى تقديم ما كان عامله لفظا لما سبق انه اصل المرفوعات عند البعض حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل وقدم الخبر ايضا عليها للتلازم الواقع بينهما وغيره ليس بهذه المثابة (و) وقع (فى بعض النسخ ومنه) بالضمير المذكر (يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر) فيه نشر على ترتيب اللف (جمعهما) اى المبتدأ والخبر (فى فصل واحد) حيث قال ومنها المبتدأ والخبر (للتلازم الواقع بينهما) اذ لا بد لكل مبتدأ من خبر وكذا كل خبر لا بد له من مبتدأ وقوله (على ما هو الاصل فيهما) حال من الضمير المستكن فى قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ مسندا اليه والخبر مسند اوما اذا كان المبتدأ مسندا كما فى القسم الثانى من مبتدأ فلا حاجة له الى الخبر لانه يتم بفاعله فلا تلزم حينئذ (واشتراكهما فى العامل المعنوى) فى الاصح على ما سيأتى ولاشتراك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ يستلزم بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل لوجوب العائد فى الخبر الى المبتدأ اذا كان مشتقا او جملة ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر (فالمبتدأ) الفاء للتفصيل (هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (الاسم) (لفظا وتقديرا) واللام فى قوله (ليتناول) متعلق بالتعميم كما سبق (نحو وان تصوموا) اى صيامكم (خير لكم) لان وان تصوموا وان لم يكن اسما لفظا لكنه اسم تقديرا تقديره صيامكم خير لكم فلا يرد نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم انذرتهم عند من قال انذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى سماعك وانذارك (المجرد) صفة الاسم (عن العوامل اللفظية) (اى الذى لم يوجد

المعدود بالافراد مبنى على الدخول عن المراد وهو بيان وجه تسميتهما مزيدتين ومضارعين فان هذا يستدعى التعبير بالمثنى ومراعاة ظاهر اللفظ كما لا يخفى (قوله لانهما من الحروف الزوائد وهى حروف سالتموها قيل اولانهما من الحروف الزوائد فى الكلمة ولا تكونان اصليتين والثانى ارجح ولا يخفى ان الانسب الاجدر بالقبول هو التعليل بانهما لا تكونان من حروف الاصول (قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد قيل فيناسب الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما كائنان ثم قيل هذا من فوائد من هو استادى وجدى وبه طلع آثار جدى وظهر ازهار جدى مولانا حسام الدين الحافى هذا ولا يخفى ان الاعتناء بتلك الفائدة مع القول بان الاولى المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب كالجمع بين الضب والنون اذا المعدود سببا واحدا هو الالف والف فهما معدودان سببا واحدا لا محالة (قوله تحقيقا للزوم زيادتهما الى اخره علة لكل واحد من الوجهين

فيه عامل لفظي اصلا) اى قطعا فحينئذ يكون قوله اصلا منصوباً على المصدرية يريد به ان التجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل اتى به لتنزيل امكانه منزلة الوجود وفي الهندي التجريد يقتضي سلب سبق الوجود وقد تنزل امكان الوجود منزلة الوجود كما في قولهم ضيق فم الركية وسبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل (واحترز به) اى بقوله المجرد عن العوامل اللفظية (عن الاسم الذي فيه عامل لفظي) لان الاسم يشمله (كاسمي ان وكان) قوله (وكأنه) الى آخره جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان التجريد عن العوامل اللفظية شرطا في كون الاسم مبتدأ فلم يجرد قولك بحسبك درهم لان قولك بحسبك مبتدأ ودرهم خبره بحسب منطوقه مع انه مجرور بحرف الجر اللفظي فاجاب عنه بقوله وكأنه (اراد بالعمل اللفظي ما) اى (يكون مؤثرا في المعنى) وفي قولك بحسبك انما يؤثر في اللفظ لا في المعنى فكأنه قال المجرد عن العامل اللفظية المؤثرة في المعنى فلا يرد عليه مثل هذا لئلا يخرج عنه) اى عن تعريف المبتدأ (مثل بحسبك درهم) (مسندا اليه) قوله اليه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا اذ هو حال متعمد على صاحبه (واحترز به) اى بقوله مسندا اليه (عن الخبر) فانه مسند به لا مسند اليه (وثانى قسمي المبتدأ اى ثانى قسمي ما يطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين (الخارج عن هذ القسم فانهما) اى الخبر والقسم الثاني (لا يكونان الا مسندين) (او الصفة) عطف على قوله الاسم وكلمة او لتقسيم المحدود حيث يتناول صدر الحد وهو الاسم كلا القسمين لان هذا القسم اسم ايضا على منع الخلو لا الجمع وفي الرضي اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد لان الحدين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف شيئان في الماهية لم يكن اجتماعهما في حد واحد الى هنا كلامه وعلى هذا تكون او مانعة الجمع ايضا قوله (سواء) خبر مقدم قوله (كانت) مع اسمه في تأويل المصدر مبتدأ اى سواء كونها (مشتقة) كذا في حاشية المطول (ك) اسم الفاعل مثل (ضارب و) اسم المفعول مثل (مضروب و) الصفة المشبهة مثل (حسن او جارية مجراها) اى مجرى المشتقة (كقريشي) في تصغير قرش على وزن فرس اذا لحقه ياء النسبة تحذف ياء التصغير على قلة وهو دابة في بحر الهند تعبث بالسفن ولا تطاق الا بالنار وتأكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلى فسمي بها ولد النضر بن كنانة لتوقوته وشجاعته مع صغره وصباه ثم نقل منه الى القبيلة كذا في الهوادي (الواقع) صفة الصفة هذا هو حد المبتدأ الثاني (بعد) ظرف لقوله الواقعة (حرف النفي) (كما ولا) (والف الاستفهام) ليحصل الاعتماد (ونحوه) هذا من باب حذف المعطوف او ذكر الالف على سبيل التمثيل لكونه اصلا في الاستفهام (كهل ومامن و) روى (عن سيبويه جواز الابتداء بها) يعني جواز كون الصفة المشتقة مبتدأ (من غير استفهام و) لا (نفي) يعني من غير اعتماد على شيء ولكن جواز وقوعها مبتدء بلا نفي ولا استفهام كائن

وما قيل من ان الثاني بعيد من الفهم لانه صار بمعنى الاول كالعلم في هذا البحث ليس بشيء لان افراد الضمير قرب الاسم المتعين لاحتمال المرجعية يقربان قوله في انه منصرف او غير منصرف تصوير للاختلاف كما نطق به قوله فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط شرط وجود فعلى فهو منصرف ومن لم يتفطن لذلك قال الاولى في انه غير منصرف واما الاختلاف في انه منصرف وغير منصرف فلا محل له لانه اتفق في انه احدهما قال وغاية التكلف ان المعنى في دفع انه منصرف اى في دفع هذا التردد قال فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يخبر احدهم عن المنقول ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما تقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى هذا وماطنه غاية التكلف في نهاية البطلان لان الاختلاف وقع في صرف رحمان وليس المراد دفع التردد بل اثباته ولا

(مع قبح والاخفش يرى ذلك) يعني جواز الابتداء بها من غير اعتماد (حسنا وعليه قول الشاعر) اى على رأى الاخفش فقط لان عنده اى سيبويه يكون الجواز على قبح والشاعر الفصيح لايختار ماهو القبيح نحو (فخير نحن عند الناس منكم) معناه بالفارسية بهتر مائزد آدميان ازشما (فخير) اسم تفضيل اصله اخير فخفف بالحذف كاخفف ايش فى اى شئ (مبتدأ ونحن) ضمير منفصل مرفوع محلا (فاعله) اى فاعل اسم التفضيل من غير اعتماد (ولو جعل خير خبرا) مقدما (عن نحن) حيث جعل مبتدأ (لفصل) مبنى للمفعول جواب لو (بين) ظرف لقوله لفصل (اسم التفضيل) الذى هو خير (و) بين (معموله الذى هو منكم باجنبى) متعلق بقوله لفصل وهو اى الاجنبى قوله نحن لان المبتدأ والخبر وان كانا متلازمين لكن لما لم يكن بينهما الجزئية لفظا او معنى كالفاعل كانا اجنبيين (بخلاف مالو كان) نحن (فاعلا له لكونه) اى لكون الفاعل (كالجزء) لما سبق ان الفاعل جزء من عامله وفى محشى عصام وفيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا فى مسئلة الكحل فتعين ان يكون نحن مبتدءً وان يكون منكم مفسر اللمحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف منكم اولا فسر بقوله منكم ثانيا الى هنا كلامه واما فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف مثل قوله تعالى ﴿ وان احد من المشركين استجارك ﴾ ويرد عليه ان المراد بالاسم الظاهر فى مسئلة الكحل الظاهر الحقيقى لا الحكمى وههنا اعم منهما (رافعة) حال من الضمير المستكن فى قوله الواقعة وعامل فيه (لظاهر) متعلق بقوله رافعة يريد به ما كان بارزا غير مستكن سواء كان ظاهرا او مضمرا منفصلا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قوله هما فاعل لها مع انه مضمر ولذا قال الشارح (اومايجرى مجراه) اى مجرى الظاهر (وهو) اى الجارى مجراه (الضمير المنفصل) وانما قلنا هكذا (لئلا يخرج عنه) اى عن هذا القسم نحو (قوله تعالى اراغب انت عن آلهتى يا ابراهيم) فان قوله انت مرفوع محلا راغب والا لزم الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب ومعموله وهو عن آلهتى باجنبى وهو انت وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف ما اذا كان فاعلا لانه كالجزء فلا يكون اجنبيا وفى قوله اومايجرى مجراه على الهندى حيث قال رافعة لظاهر غير مستتر فلا يرد قولك اوقائم انتما (واحترز به) اى بقوله رافعة لظاهر (عن نحو) اى عما لا يرفع اسما ظاهرا (اقائمان الزيدان) اواقائمون الزيدون (لان اقائمان رافع الضمير راجع الى الزيدان) واقائمون كذلك (ونو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنية) لانه حينئذ يلزم تعدد الفاعل احدهما الضمير المستكن فى الصفة والاخر الاسم الظاهر وهو غير جائز (مثل) مبتدأ (زيد قائم) (مثال) خبره (للقسم الاول) متعلق بالمثال الكائن (من المبتدأ) لانه يصدق على زيد انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية حال كونه مسندا اليه واذا صدق الحد على شئ صدق المحدود ايضا (وماقائم) بالتنوين (الزيدان) اوماقائم الزيدون

وجه السؤال والجواب، لان استعمال رحمن لم يشبه عليهم بل هم افترقوا فريقين يجزم كل منهما على احد الامرين الا ان الاتفاق على انصراف ندمان وامتناع سكر ان ان لم يكن مبنيا على النقل بل على تحقق الشرط وعدمه على كلا المذهبين (قوله دون سكران قيل اعترض عليه بان عدم الاختلاف فى سكران ليس للاختلاف فى الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف فى سكران للاختلاف فى الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينتفى على وجه يلزم الاختلاف فى سكران وانت خبير بان كلام المصنف صريح فى ان منشأ الاختلاف فى ماجاء بالالف والنون المزيدتين الاختلاف فى شرط امتناعه من الصرف فان وجد فيه حسب مايقتضيه كلا القولين فلا نزاع فى الامتناع وكذا عند الانتفاء كذلك فانه منصرف بالاتفاق والا فالنزاع واقع فلا يقول بان الاختلاف فى الشرط صار سببا للاتفاق فى سكران حتى يعترض عليه بان امتناع سكران واقع وان لم يقع الاختلاف

(مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي) (واقائم) بالتنوين ايضا (الزيدان) او اقائم الزيدون (مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام) اورد المصنف الامثلة على ترتيب اللف (فان طابقت) (اى الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام) نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان كذلك للزم ان يجوز في الصفة الواقعة رافعة لظاهر امران وانه لا يجوز مطلقا وقال عصام الدين ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اى المرفوع ولا داعي الى ما اتى به المصنف هذا كلامه بل الاوضح الاظهر ماذكره المصنف لان المذكور سابقا الصفة الواقعة الخ وهو مؤنث فيجب تأنيث الضمير الراجع اليه (اسما) (مفردا) لان قوله مفردا صفة تقتضي موصوفا وهو الاسم ههنا بقرينة المقام وهذا كما قال في باب التنازع اسما ظاهرا (مذكورا بعدها) لان المراد بقوله مفردا ان يكون اسما ظاهرا بعدها لانه لو كان قبلها لم يكن ظاهرا بل ضميرا يعني ان طابقت الصفة المذكورة اسما مفردا واقعا بعدها (نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به) اى بقوله مفردا عما) اى عن صفة (اذا طابقت) الضمير يرجع الى الموصول والتأنيث باعتبار المعنى (مثنى نحو اقائمان الزيدان) وما قائمان الزيدان (او مجموعا نحو اقائمون الزيدون) وما قائمون الزيدون (فانها) اى الصفة المذكورة (حينئذ) اى حين طابقت مثنى او مجموعا (خبر ليس) اى ليس تلك الصفة (الا) خبرا والتذكير باعتبار الخبر والمستثنى يحذف تخفيفا وانما يحذف في كلام دال على المستثنى منه مثل قولك ضربت زيدا ليس الا الان معناه ما ضربت الا زيدا وقولك الفاعل واحد ليس الا يعني الفاعل ليس الا واحدا كذا في المفصل النحوي (جاز الامران) جزاء الشرط (كون الصفة مبتدءً) بدل من قوله الامران بدل البعض من الكل او خبر مبتدءً محذوف تقديره احدهما كون الصفة الخ (ومابعدها فاعلها) من باب عطف شيئين على معمول عامل واحد قوله (يسد) مبني للمعلوم حال (مسد الخبر) منصوب على الظرفية (وكون مابعدها مبتدءً) معطوف على ماقبله اعني قوله كون الاول مع اعتبار الاعرابين فيه ايضا (والصفة خبرا مقدما عليه) اى على الاسم هذا ايضا من باب العطف المذكور (فههنا) اى في الموضع الذي طابقت الصفة فيه اسما مفردا بعدها قوله فههنا خبر مقدم (ثلاث صور) مبتدأ عند البصرية وهذه الصور بحسب الوجود واما بحسب القسمة العقلية فههنا اربع صور (احديها) مطابقة الصفة اسما مثنى او مجموعا لغيرها نحو (اقائمان الزيدان) واقائمون الزيدون (ويتعين) يعني وجوبا (حينئذ) اى حين طابقت الصفة مثنى او مجموعا كالمثالين المذكورين (ان يكون الزيدان) او الزيدون (مبتدءً وقائمان) او قائمون (خبرا مقدما عليه) لانه لا يجوز ان تكون الصفة مبتدءً والاسم الواقع بعدها فاعلا لها سادا مسد الخبر لما سبق انه يلزم حينئذ تعدد الفاعل بحسب الظاهر (وثانيتها) ان تكون الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها مثنى او مجموعا يعني ان الصفة لم تطابق نحو (اقائم الزيدان)

في الشرط ويحتاج في جوابه الى مثل هذا الجواب بل يقول بان وجود الشرط على كلا القولين صار سببا للاتفاق في امتناع سكران فهل هذا الامر ان الامن شواهد النقصان (قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل قيل كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ماله زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يصرفه عن الظاهر لغا ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله يعد من وزان الفعل قاصرة في هذا التعميم لان هذا الوزن المشترك من اوزان معمل يشعر بمزيد اختصاص لها بالفعل فالاولى وهو كون الاسم على وزن ثبت للفعل وفي تفسير وزن الفعل بكون الاسم على وزن الى اخره نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حمله على هذا المعنى هذا ولا يخفى ان المراد الشارح قدس سره افادة ان اضافة الوزن الى الفعل لافادة النسبة دون الاختصاص كما هو الظاهر والا لا يفيد الخبر وهو

اوالزيدون(ويتعين)وجوبا ايضا(حينئذ)اى حين كون الصفة مفردا والاسم المذكور مثنى اومجموعا (ان يكون)الاسم المذكور يعنى(الزيدان) اوالزيدون (فاعلا للصفة) حال كونه(قائما مقام الخبر) لانه لايجوز ان يكون الاسم مبتدءً والصفة خبرا مقدما عليه العدم المطابقة لان الخبر اذا كان مشتقا ولم يستوف فيه التذكير والتأنيث يجب مطابقة للمبتدأ (وثانيها)تطابق الصفة الاسم الذى بعدها فى الافراد نحو (اقائم زيد) واقائمة هند(و) حينئذ (يجوز فيه الامران) المذكوران سابقا(كما عرفت) آنفا واعلم قلنا فههنا اربع صور لان فيها صورة اخرى وهى عكس الصورة الثانية يعنى ان تكون الصفة مثنى اومجموعا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل اقائمان واقائمون زيد وهى غير جائزة لانه لايمكن ان يكون الصفة مبتدءً وذلك الاسم فاعلا لها سادا مسد الخبر لماسبق ولاان يكون الاسم المذكور بعدها مفردا مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لانه لايجوز ان يثنى الخبر اويجمع عند كونه المبتدأ مفردا ولهذا لم يذكرها الشارح وقال فههنا ثلاث صور ولم يذكر الرابعة ولما فرغ من تقسيم المبتدأ الى قسمين وتعريف قسميه وواضحهما بالامثلة وبين ماهو وهو المختار بالبيان اراد ان يذكر الخبر فقال (والخبر هو)ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (المجرد)(اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية) قدسبق تحقيق هذا الكلام فتذكر واللام فى قوله (لان) متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرنا بقولنا اى هو الاسم الخ لان(الكلام)اى كلامنا وبحثنا (فى مرفوعات الاسم) فلايكون التعريف لمطلق الخبر اسما كان اوفعلا بل انما يكون تعريفا للخبر الاسمى ولان ذكر الاسم فى تعريف المبتدأ يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدر ههنا ولان الاصل فى الخبر الافراد وهو لايكون الا فى الاسم اذا كان الامر كذلك (فلايصدق على) لفظ(يضرب) يعنى المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبرا مثل زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب لانه (فى)تقدير زيد ضارب اوليس بكن نحو (يضرب زيد)فانه فى تقدير ضارب زيد (انه) اى يضرب يعنى المضارع الواقع موقع الاسم (المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة) يعنى يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر (لانه) اى ذلك الفعل (ليس باسم) فاذا لم يكن اسما لايصدق عليه التعريف المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلايصدق المعرف وان كان مجردا عنها مسندبه مغايرا لها (المسندبه) صفة بعد صفة للاسم المقدر والباء اما للاستعانة كما فى كتبت بالقلم اوللسببية(اى مايوقع به الاسناد) اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل فى المسند هو مصدره مثل قولك وقدحيل بين العير والنزوان الضمير المجرور فى به راجع الى الموصول لان الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول موصول على مايأتى وقال المحشى عصام الدين يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذى لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة وقدحيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار

مصيب فى ذلك فان هذه العبارة اعنى بعد من اوزان الفعل تفيده بالضرورة الا يرى ان الاختصاص لايستفاد منها الا بان يزاد دون غيره وما ذكره القائل منظور فيه لوجوه منها انه زعم الظاهر المتبادر من وزن الفعل زيادة النسبة وليس كذلك بل هو الاختصاص كما لايخفى على المتدرب فى هذه الصناعة ومنها ان قولك كون الاسم على وزن ثبت للفعل ليس ادل على المقصود من قولك كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل ومنها ان بيان وجه النظر ناطق بتعيين الداعى الى ذلك التفسير وقد نفاه لان وزن الفعل لما كان هى الكيفية الحادثة فى حروف الفعل ظهر انه لايحصل فى الاسم حتى يكون مانعا بتحققه فيه فمست الحاجة الى التفسير كما فسره قدس سره ثم ان القائل اتى بسؤال وهو ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيان شرط تأثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص للفعل فلايحتاج الى شرط تأثير واجاب بان المصنف اراد رعاية المناسبة بين الاسباب فى كون كل منها مؤثرا بشرط ولا يخفى انه ذهل عن

والمجرور والباء للسببية اى الاسم الذى اسند بسببه لان اللفظ سبب لاسناد المعنى الى هنا كلامه اقول من كون الباء للسببية لايلزم ان يكون الاسناد الى الجار والمجرور بل المعنى الحقيقى ماقاله الشارح تأمل (واحترز به) اى بقوله المسند به (عن القسم الاول من المبتدأ لانه) اى القسم الاول من المبتدأ وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية لكنه (مسند اليه لامسند به) فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل ماليس بمسند فى تعريف الخبر المغاير) صفة بعد صفة له ايضا (للصفة) متعلق بالمغاير (المذكورة) صفة الصفة اى (لاتعريف المبتدأ) متعلق بالمذكورة بقوله والصفة الواقعة الخ اى الذى لايكون صفة واقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر (واحترز به) اى بقوله المغاير للصفة المذكورة (عن القسم الثانى من المبتدأ) لانه وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية ووقع به الاسناد ايضا لكن لما كان مصدرا بحرف النفى والف الاستفهام جعل مبتدءً للاعتماد ولم يجعل خبرا حتى لو لم يعتمد جعل خبرا فلزم اخراجه عن تعريف الخبر فقال المغاير للصفة المذكورة احترازاً عنه (و) جاز (لك) او جائز لك (ان تقول المراد بقوله المسند به) المذكور فى التعريف (المسند به الى المبتدأ) بحذف الجار والمجرور بقرينة ان المبتدأ والخبر ركنان فى الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر كما تقول مررت فى معنى مررت بزيد بحذف قولك بزيد قرينة حالية اومقالية (او تجعل) معطوف على قوله تقول فى قوله ولك ان تقول (الباء فى) المسند (به بمعنى الى) لان معنى الباء الالصاق والملصق ينتهى بالملصق به ويتمكن عنده كقولك بزيد داء فان الداء التصق بزيد وانتهى كذلك المغيا ينتهى بالغاية ويتم كما فى قولك اكلت السمكة حتى رأسها فان الاكل انتهى عند الرأس وتم ولهذه المناسبة استعير الباء ههنا لمعنى الانتهاء (والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ) هذا من قبيل العطف المذكور وقد مر مرارا فعلى هذا التوجيه الاخيران القائم مقام الفاعل فى المسند ضمير راجع الى الموصول واما على التوجيه الثانى فهو كالتوجيه الاول الذى ذكره الشارح قال المحشى الاقرب ان يراد المسند الى المجرد ويجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند الملابس بالمجرد اذا الفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظى ابدا لا بالمجرد قوله (وعلى التقديرين) اى تقدير حذف الجار والمجرور وتقدير جعل الباء بمعنى الى متعلق بقوله (يخرج به) اى بقوله المسند (القسم الثانى من المبتدأ) لان المراد بالاسناد حينئذ الاسناد الى المبتدأ بحيث لايحتمل ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى يحتاج الى قوله المغاير للصفة الخ احترازا عن الاحتمال لغيره (و) على هذا (يكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيداً) لما علم ضمنا من التوجيهين انه تعين فيكون هذا صريحا له ولما بين المبتدأ والخبر وانهما كانا من الملحقات بالفاعل فى الرفع يعنى الضمة والواو والالف وحينئذ لم يكن كل واحد منهما ملحقا بالفاعل فى العامل اراد ان يبين العامل

(فيهما)

كون الشرط احد الامرين احدهما الاختصاص والاخر غيره على ان تصوير السؤال ينبئ عن الخبط والخلل فان مطلق الوزن للفعل ليس الا الوزن الخاص به فتبصر (قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة اى منع غير المختص وهو يونس فانه اعتبر مايعد من اوزان الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل اولم يغلب واعتبره عيسى بن عمر وبشرط كونه منقولا عن الفعل واستدل بقوله (انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى) وعند سيبويه محمول على تقدير الجملة اما محكية صفة لمقدر اى رجل جلا امره اى الكشف او مسمى بها فاقبل هذا المعنى قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة لا يصلح وجها للتقييد بالبناء للمفعول وانما يوجه به شرط الاختصاص بالفعل اوالزيادة من آثار عدم البصيرة (قوله من حروف اتين لم يصب محزه (قوله ولو قال غير قابل للتاء قياسا قد وجدنا هذا القيل فى بعض النسخ والظاهر من كلام الهندى ايضا ذلك ولا حاجة الى شى وراءه لان المراد يحصل بهذا القدر وماقيل يكفى تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق